

شرح  
رياض البديع



يطلب  
من المعهد الإسلامي السلفي  
حقوق الطبع والرسم محفوظة





شرح

رياض البديعة  
١٤٢٠



يطلب  
من المعهد الإسلامي السلفي

بحقوق الطبع والرسم محفوظة



تعلموا العربية وعليها الناس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفق من شاء من عباده لخدمته فهجرنا الذنوب والسيئات وأدأناهم لذة قربته فسألهم عن جميع  
الانعام أحده على نفعه حمداً كثيراً وأشكروه إذ جعل الليل والنهار خلفه لمن أراد أن يذكر أو أراد  
شكراً وأشهد أن لا اله الا الله المتوحد بما يجرد الارض والسموات وأشهد أن سيدنا محمد عبده  
ورسوله الذي جاء بالمعجزات صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين وصحبه الذين اجتهدوا في عبادة الله  
اغدوة وعشيتا حتى أصبح كل منهم نجماً في الدين هادياً وسراجاً منيراً وعلى التابعين لهم بإحسان الى  
يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً (أما بعد) فيقول أقلل عباد الله طاعة وعملأ وأكثرم تقصيراً وزلا  
الراجي من ربه القوي عفو المساوي محمد نوري الجباري بهذا شرح وحيز على الكتاب المستقى بالرياض  
الديعة للعلامة الحبر القظان الشيخ محمد حسب الله بن سليمان أدام الله علينا وعليه الأحسان النعمة  
مضى أخى الشفيق بلا عانة المندى (وسمته بالكنار البانعة في الرياض الديعة) والله الكريم أسأل وبحبته  
على محبتي إليه أن يوفى ما أنعم به عبادته ويديم به الأفادة إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير  
(بسم الله الرحمن الرحيم) أي أوفى وطولت الباء ليدل على حذف ألف اسم الله ولا اسم أن أريد به  
اللفظ فهو غير المسمى اجماعاً أو الذات فهو عنه كالمواضع أو الصفة فهو نارة غيره كالحلق ونارة عنه  
كأنه نارة له ولا كالعالم والله علم على الذات الواجب الوجود لذاته المستحق لجميع الكمالات والرحمن  
البالغ في الرحمة والانعام والرحيم فهو الرحمة الكثيرة (الحمد) أي ملكة الحمد الذي هو وصف بالجميل  
أو جميع أفراده يملوك أو مستحق (الله) أي لذاته فلا فرد منه تغيره تعالى بالحقيقة (رب العالمين)  
أي مالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدواب وغيرهم (والصلاة) أي زيادة تعظيم الله  
(والسلام) أي تحبته تعالى الطيبة (على سيدنا محمد) طيب والمراد بالتحبة الطيبة فخطابه تعالى له  
طيب بما يستر به ويكتفيه بأن محبته في الجنان كلام قد يتم تحبة تلقى بحضوره طيب (سيد المرسلين)  
أي وغيرهم بالأولى والرسول لئلا ينسأ ذكر حذر أمكن معاصره به فعلاً ونطقاً وقوة رأي متصوم ولو  
من صغير في سهو سليم من دناءة قرأب وخناهم وأن علواً ومن متفر كعنى وبر صبر وجداهم ومن فقه  
مروءة كاشلي بطريق ومن دناءة ضنعة كجأمة أوحى إليه بشرع وأمر بصلته ولا بشرط فيه  
أن يكون له مكنات (وعلى آله) وهم الأتقاء (وصحبه) وهو من اجتمع بيده يؤمننا بنبينا طيب

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد سيد المرسلين  
وعلى آله وصحبه

وحيث = ريفكس



بعد البعث في حال حياة كل في الارض غواء ركوى عنه شيئا اولاً وسواء كانت مدة الاجتماع طويلاً أو قصيرة ولو ساعة ولو غير ممتدة (أجمعين) تاركاً لاله وحجه (والتابعين لهم) أي الصغيب (باحسان) أي بايمان ولو غصاة (الي يوم الدين) أي الجزاء وهو يوم القيامة والقرض استعير من الرحمة والتحية دائماً والافلا تصح تلك الغصاة لان ثواب الصلاة والسلام لا ينقطع أبداً وليس الثواب يستمر الى يوم الدين ثم يذهب (أما بعد) أي بعد ما تقدم من البسملة والحمدية وغيرهما (فهذا) أي الحاضر في العقل من الالفاظ الدالة على المعاني (مختصر) أي قليل اللفظ (في أصول الدين) وهو اشرف العلوم مطلقاً لأنه بحث عما يتوقف الايمان عليه وبما فيه (وجملة) أي في بعض مسائل (من فروع) أي الدين وهي مما يتعلق بالقرابات الى الله تعالى (على مذهب الامام) القمي المطلي المتفق مع النبي صلى الله عليه وآله في جده الثالث عبد مناف ثم محمد بن ادریس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد بن عبد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف الجد التاسع للامام والثالث للنبي صلى الله عليه وآله (الشافعي) نسبة لشافع المذكور فانه صحابي ابن صحابي وفيه كمال للشفاعة (رضي الله عنه) ولد (الشافعي) رحمه الله تعالى حنة مائة وخمسين وولد الامام مالك عام ثلاثة ومائتين والامام ابو حنيفة عام ثمانين والامام احمد بن حنبل عام أربع وستين ومائة وقد جمع محمد الحلي تاريخ وفاتهم ومدة اعمارهم من بحر الخفيف المجزوء فقال (ابو حنيفة شافعي) لم يمتد يوم ما يمدد وما لك قطع وكني من الفخر محمد الشافعي درمد قد فاق في الافق شعداً واحمد ما رخص قد اظهر الدين مجدداً (سميته) أي هذا المختصر (الرياض البديعة في اصول الدين وبعض فروع الشريعة) أي وفي طرف من التصوف (راجيا من الله أن ينفع به) أي هذا المختصر (طلبة العلم لاسيما المتدينين) أي الأخذين في صغار العلوم ولم يقدروا على تصوير المسألة (وأن يوجه) سبحانه وتعالى (اليه) أي هذا المختصر (رغبة الراغبين) أمين (اعلم انه) أي الشأن (يجب على كل شخص من المكلفين ولو كان ذيقاً أن يعرف أركان الاسلام والايمان) أي أن يعتقد ثبوت أجزاء الاسلام (الاول وهو عماد الاسلام وما بعده) ثم كليات له أن تشهد أنه لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وقدم الشهادة لانها شرط في صحة ما بعده ولما كان الشهادة خمسة شأهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة فالشاهد هو محمد الله تعالى ومؤمن برسالة الرسول والمشهود له هو الله تعالى ورسوله والمشهود عليه هو الجاحل وحده الله تعالى ورسالة رسول الله والمشهود به اثبات الوحداية له تعالى واثبات الرسالة لرسوله والصيغة هي الاقرار بذلك باللسان وهو شرط لأجزاء الاحكام النبوية فقط لمن يريد الدخول في الاسلام لا للاسلام ولا للمسلمين منهم مؤمنون وأن لم ينطقوا أطول عزم (وتقيم الصلاة) أي المفروضة وهي الخمس أي تدأوم عليها بأركانها وشروطها في أوقاتها (وتؤتي الزكاة) أي تعطيتها مستحباً أو للإمام (وتصوم رمضان) حيث لا عذر (وتحج البيت) أي قصد الكعبة بالنسك فالبیت علم بالعلية عليها (ان استطعت اليه) أي البيت (محملاً) أي طريقاً (ولما كان الايمان) أي جميع أجزاء ما يجب التصديق به (نفسه) كإدراكه مسلم عن عمر بن الخطاب أن تؤمن بالله أي بأنه واحد أنا وصفات وأفعالا قال بعضهم الايمان بالله تعالى له اركان أربعة ايمان بالقدره وايمان بالقدر والتعزي من الحول والقوة والاستعانة بالله تعالى في جميع الامور كذا في عوارف المعارف (وملائكته) أي بأن تلك الجواهر العلوية النورية عباد الله لا كازعم المشركون من توحيثهم فقالوا للملائكة بنات الله (وكتبه) أي بأن الله تعالى أنزل الكتب على الرسل في الانواع أو على لسان ملك قال قرآن ونحوه يدل على ما تدل عليه الصفة القديمة القائمة بالذات الا قدس اذا سمعت مثلاً قوله تعالى

أجمعين والتابعين لهم  
باحسان الى يوم الدين  
(أما بعد) فهذا مختصر  
في أصول الدين وجملة  
من فروع على مذهب  
الامام الشافعي رضي الله  
عنه سميت الرياض  
البديعة في أصول الدين  
وبعض فروع الشريعة  
راجيا من الله أن ينفع به  
طلبة العلم لاسيما المتدينين  
وأن يوجه اليه رغبة  
الراغبين اعلم انه يجب  
على كل شخص من  
المكلفين ولو كان ذيقاً  
أن يعرف أركان  
الاسلام والايمان فإركان  
الاسلام خمسة أن تشهد  
أن لا اله الا الله وأن محمداً  
رسول الله وتقيم الصلاة  
وتؤتي الزكاة وتصوم  
رمضان وتحج البيت ان  
استطعت اليه سبيلاً  
وأركان الايمان ستة أن  
تؤمن بالله وملائكته  
وكتبه



ورسله واليوم الآخر  
وبالقدر خيره وشره  
ويجب عليه أيضا أن  
يعرف عقائد الايمان  
وهي الصفات الواجبة  
لله تعالى والمستحيلة  
عليه والجائزة في حقه  
والصفات الواجبة  
لرسل عليهم الصلاة  
والسلام والمستحيلة  
عليهم والجائزة في  
حقهم فيجب لله تعالى  
الوجود والقدم والبقاء  
ومخالفة تعالى لجميع خلقه  
وقيامه تعالى بنفسه ومعناه  
أنه تعالى لا يفتقر الى ذات  
يقوم بها ولا الى مورد  
يوجده بل هو تعالى  
الموجد للأشياء كلها  
ويجب له تعالى الوحدةانية  
ومعناها أنه تعالى  
لا ثاني له في ذاته ولا  
في صفاته ولا في أفعاله  
فهذه ست صفات  
الأول منها تسمى صفة  
نفسية وهي الوجود

ولا تقربوا الزنا فاضمت منه النبي عن قربان الزنا ولو أزيل عنك الحجاب لفهمت من الصفة القديمة هذا  
المعنى فعمل لول الكلام اللفظي هو مبدل لول الكلام النفسي (ورسله) أي بأن الله تعالى أرسل رسلا الى  
الخلق لهذا منهم واصلاح أمر معاشهم ومعادهم (واليوم الآخر) وهو وقت الحشر الى ما لا يتناهى أو الى  
أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار (وبالقدر خيره وشره) أي بأن ما قدر في الإزالة لا بد منه  
وما لم يقدر فموقر عه محال وبأنه تعالى قدر الخير والشر واعلم أن مباحث أصول الدين ثلاثة أقسام الهيئات  
وهي المسائل المبحوث فيها عما يجب لله سبحانه وتعالى وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه ونبويات وهي  
المقائل المبحوث فيها عما يجب للرسل وما يستحيل عليهم وما يجوز في حقهم وسميات وهي المسائل  
التي لا تتلقى إلا عن السمع ولا تثبت إلا من الوحي ولهذا قال (ويجب عليه) أي كل شخص (أيضا أن يعرف  
عقائد الايمان) أي أن يعرف المعتقدات التي تحقها أن تصديق بالقلب وليس الواجب حفظ هذه الصفات  
الأنية بل الواجب الاعتقاد الجازم مع الدليل ولا يلزم التلفظ بالعبارة فالمعرفة تجزم مطابقا لواقع ناشئ  
عن دليل فخرج به الظن والشك والوهم في العقائد فان صاحبها كافر وأما من حفظ ألفاظ العقائد وأدلتها  
من أفواه المشايخ من غير حصول تأمل واستدلال منه كما قد يقع لبعض العوام فلا يخرج بذلك عن كونه  
مقلدا أو الأمر صريح أنه ممنوع من تعاصي أن قدّر على النظر وغير عاصي أن لم يقدر (وهي) أي العقائد (الصفات  
الواجبة لله تعالى والمستحيلة عليه والجائزة في حقه والصفات الواجبة للرسل عليهم الصلاة والسلام  
والمستحيلة عليهم والجائزة في حقهم) فالواجب تحصيل الثبوت فقط والمستحيل تحصيلها قبل الإتيان فقط  
والجائزة تحصيلها قبل الثبوت والانتفاء على البذل فيقبل الثبوت تارة والانتفاء تارة أخرى وقد بدأ المصنف  
بالأهيات لأنها أشرف الأقسام فقال (فيجب لله تعالى الوجود) أي الذات الواجب الذي لا يقبل العدم  
لا أزلا ولا أبدا ويكفي المكلف أن يعرف بأنه تعالى موجود وجودا واجبا ولا يجب عليه أن يعرف بأن  
وجوده تعالى عين ذاته أو غير ذاته لأن ذلك من غوامض علم التوحيد (والقدم) ومعناها انتفاء الأولية  
لوجود الله تعالى (والبقاء) ومعناها انتفاء الخيرية لوجود الله تعالى (ومخالفة تعالى لجميع خلقه) ومعناها  
انتفاء مماثلة تعالى للحوادث فليست ذاته تعالى وصفاته وأفعاله تكذبات الحوادث وصفاتها وأفعالها قال  
تعالى وإن من شيء إلا يسبح بحمده ومعنى تسبح الأشياء بحمده تعالى أن الله تعالى كلنا آخر خشيته من  
العدم فكانه قال بلسان ذلك الشيء أنا منزه عن مشابهة هذا الشيء الذي هو غيبه وهكذا على تنوعات  
الأشياء من الأزل الى الأبد فاتفق تعالى بنفسه بالكمال المطلق والتزويده التام عن مشابهة ذلك الشيء  
الذي أخرجه من العدم وذلك أن جعل تعالى يسبح ضمير عائدا على الله تعالى وضمير بحمده راجعا الى الشيء  
محكي عن المعنى الأول فلهذا المعنى حيث أن الله تعالى يسبح نفسه بنفسه ويذكرها بحمد كل شيء أي بالوصف  
الصادر من كل شيء لله تعالى بالجميل الاختياري وكذلك الوصف هو عين ذلك الشيء كذا أفاده سيدي  
الشيخ عبد القني السابلي في المصارف الغيبية (وقيامته تعالى بنفسه) (الباء للسبية أي غناء الله تعالى  
بسبب ذاته لا بسبب غيره) ومعناها أنه تعالى لا يفتقر الى ذات يقوم بها ولا الى مورد يوجده بل هو تعالى  
الموجد للأشياء أي المولدات (كلها) ويلزم من ذلك أن يكون سبحانه وتعالى ذاتا لا صفة (ويجب  
له تعالى الوحدةانية ومعناها أنه تعالى لا ثاني له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله) التي هي الممكنات كلها  
وليس ذاته تعالى مركبة من أجزاء ولا صفاته متعددة من جنس واحد وليس له تعالى شريك معاون  
في فعل من الأفعال والوحدة بالذات بمعنى عدم التركيب من أجزاء عكست من المخالفة للحوادث  
(فهذه) أي المذكورة (ثلاث صفات الأولى منها تسمى صفة نفسية) أي ثبوتية بذل الوصف بها على  
نفس الذات دون معنى زائد عليها (وهي الوجود) وهو أمر اعتباري يعتبره الإنسان في نفسه وبلا حظه



في ذاته زيادة على ملاحظة الذات (والخسة التي بعدها) أي الأولى (يقال لها صفات سلبية) نسبة  
للسلب أي النفي لأن حقيقة كل واحدة من هذه الخسة أنفناء نقص الله تعالى والصفات السلبية لا تنحصر  
لأن النفاية لا نهاية لها وكلها متفانية عنه تعالى وهذه الخسة أصولها (ويجب له تعالى أيضا سبع صفات  
يقال لها صفات المعاني) لأن كل واحدة بمعنى أي صفة موجودة في الخارج قائمة بذاته تعالى بحيث  
يمكن رؤيتها لو كشف الحجاب (وهي القدرة) وهي صفة وجودية قائمة بذاته تعالى بتحصّلها آخرها  
الممكن من العدم إلى الوجود وأغداً به بعد وجوده ويعلم من ذلك أن الموجود هو الذات العلية والقدرة  
سبب فهي بمنزلة القلم للكاتب والله المنزل الأعلى أي الصفة الأعلى من التشبيه (والإرادة) وهي صفة  
وجودية قائمة بذاته تعالى ترجع نقض الجائز على النقيض الآخر والمرجح حقيقة هو الله تعالى لا الإرادة  
والتامهي سبب (والعلم المحيط بجميع المعلومات) فيدخل فيه العلم نفسه فيعلم الله تعالى بعلمه عليه كما يعلم  
به ذاته وسائر صفاته والحاصل أن صفة العلم تتعلق بنفسها وبغيرها على كل صفة تتعلق وليست من صفات  
التأثير لا يستحيل تعلّقها بنفسها وبغيرها (والحياة) وهي صفة توجب له تعالى أن يتصف بأزلاً وأبداً بكل  
ما صح في حقه تعالى فهي شرط لبقية الصفات ولا تتعلق لها (والسمع) وهو صفة قائمة بذاته تعالى منزّهة عن  
أذن وصياح (والبصر) وبصره تعالى ليس بمحدّقة ولا أجفان ويسمع تعالى بسمعه الألوّان كالبايض  
ويبصر بالأصوات والأشياء الدقيقة (والكلام الخالي عن الحروف والأصوات وغيرها) كالمد  
والقصير والغنة والادغام وغير ذلك (تتأجج في كلام الحوادث) من أنواع التغيرات وكما يطلق  
الكلام على الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى يطلق على الألفاظ التي نقرّها فالمولوي له كلام لفظي أيضاً  
بمعنى أنه تعالى خلقه في الروح المحفوظة لخصلة صفات الله تعالى ثلاثة عشر فتكون المستحيلة كذلك وأما  
المكنوتية وهي كونه تعالى قادراً ومريداً وعالماً وحياً وسميعاً وبصيراً ومتكلاً فهي عبارة عن قيام المعاني  
بالذات (ويستحيل عليه تعالى القدم) وهو نقيض الوجود (والحدوث) وهو نقيض القدم (والفناء)  
وهو نقيض البقاء (ومماثلته تعالى شيء من خلقه) وهو نقيض المخالفة للحوادث فمن أنواع المماثلة عشرة  
وهي أمان في الذات وأمان في الصفات وأمان في الأفعال فالمماثلة في الذات بأن يكون تعالى جبرماً أي مماثلاً للغير  
عن الفراغ أو يتصف تعالى بالصغر بقلة الأجزاء أو بالكبر أي كثرة الأجزاء أو يكون تعالى في جهة  
للجرم بأن يكون عن يمينه أو شماله أو فوقه أو تحته أو أمامه أو خلفه أو يكون له تعالى جهة بأن يكون له يمين  
أو شمال أو فوق أو تحت أو خلف أو أمام أو يتقدّم مكانه بأن يحلّ فيه بأن يكون فوق العرش أو في السماء  
والمماثلة في الصفات بأن يكون تعالى خيراً من أي طارئاً أو تتصف ذاته تعالى بالحوادث كالحركة والسكون  
والبايض والسواد والقدرة الحادثة مثلاً أو يتقدّم بزمن كالاتصاف بطول العمر أو قصره كالتيقيد  
بالزمان من خواص الجرم والعرض جميعاً بخلاف التقييد بالمكان فهو من خواص الجرم فقط والمماثلة  
في الأفعال بأن يتصف تعالى بالأغراض في الأفعال والأحكام كإيجاد الشجاع ورزقه وإيجاب  
الصلاة لأن المصلحة كانّت ترجع إليه تعالى لزم أنصافه بالحوادث إذ لا يحصل له المصلحة إلا بعد  
الفعل أو الحكم وإن كانت ترجع لخلقهم لزم احتياجه في إبطال المنفعة لخلقهم إلى واسطة واحتياجه باطل  
(وافتقاره إلى ذات أو موجود) يؤثر في تخصيصه ببعض الأمور وهذا نقيض قيامه تعالى بنفسه (وأن  
لا يكون واحداً في ذاته أو صفاته أو أفعاله) بأن تكون ذاته غير أين فأكبر أو يكون له نظير لذاته أو تكون  
صفة من صفاته متعددة من جنس واحد أو يكون في الوجود ذات حادثة مماثلة له في صفة من صفاته  
أو يكون معه في الوجود ممثّل في فعل من الأفعال أو يكون له معاون في ذلك وهذا نقيض الوحدة  
(ويستحيل عليه تعالى العجز) وهذا ضد القدرة (ووجود شيء من العالم) أو عدمه (بغير إرادته تعالى)  
وهذا ضد الإرادة (والجهل بشيء من المعلومات) سواء كان الجهل تبسيطاً بأن لا يدرك تعالى الشيء أصلاً

والخسة التي بعدها يقال  
لها صفات سلبية ويجب  
له تعالى أيضا سبع  
صفات يقال لها صفات  
المعاني وهي القدرة  
والإرادة والعلم المحيط  
بجميع المعلومات  
والحياة والسمع والبصر  
والكلام الخالي عن  
الحروف والأصوات  
وغيرها مما يوجد  
في كلام الحوادث  
ويستحيل عليه تعالى  
العدم والحدوث  
والفناء ومماثلته تعالى  
لشيء من خلقه وافتقاره  
إلى ذات أو موجود  
وأن لا يكون واحد  
في ذاته أو صفاته أو  
أفعاله ويستحيل عليه  
تعالى العجز ووجود  
شيء من العالم بغير  
إرادته تعالى والجهل  
بشيء من المعلومات



أَوْ مَرَّ كَأَن يَدْرِكُ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ وَهَذَا صِدْقُ الْعِلْمِ (وَالْمَوْتُ) وَهُوَ صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ  
قَائِمَةٌ بِالْمَيِّتِ وَهُوَ صِدْقُ الْحَيَاةِ (وَالصَّمَمُ) وَهُوَ صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ تَمْنَعُ مِنَ السَّمْعِ (وَالْعُمَى) وَهُوَ صِفَةٌ  
وَجُودِيَّةٌ تَمْنَعُ مِنَ الْبَصَارِ (وَالْكَمُ) أَيْ النَّفْسَانِ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَضَادُّ لِلْكَلَامِ تَعَالَى النَّفْسَانِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ  
أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى (أَوْ وَجُودِ حَرْفٍ أَوْ صَوْتٍ فِي كَلَامِهِ الْقَدِيمِ) وَهَذَا مُتَأَنٍّ لِلْكَلَامِ وَتِلْكَ لِأَنَّ  
الْكَلَامَ إِذَا كَانَ بِحُرُوفٍ وَأَصْرَاتٍ كَانَ مُحَادَثًا وَلِلْحَادِثِ لَا يَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ وَكَلَامُهُ تَعَالَى قَدِيمٌ لَا يَقُومُ  
إِلَّا بِقَدِيمٍ وَالتَّنَافِي فِي الصِّفَاتِ يُدَلُّ عَلَى التَّنَافِي فِي الذَّرَاتِ (وَبِحُجُوزٍ فِي حِفْهِ عِزٍّ وَجَلٍّ فَعَلَّ كُلَّ مَكْنٍ وَزَكَةٍ)  
كَالْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَنَحْوِهَا فَلَا مَكْنَ إِلَّا وَهُوَ مُحَادَثٌ بِفَعْلِهِ وَفَاتِنٌ مِنْ عَدْلِهِ عَلَى أَحْسَنِ التَّوَجُّهِ وَأَتَمِّهَا  
رَاعِدُهَا وَهُوَ حَكِيمٌ فِي أَمْرِهِ عَادِلٌ فِي أَقْصِيهِ لَا يَبْغِي مِنْ عَدْلِهِ بِعَدَلِ الْعِبَادِ إِذَا الْعَبْدُ يَتَصَوَّرُ مِنَ الظُّلْمِ بِتَصَرُّفِهِ  
وَلَيْلِكَ غَيْرِهِ وَلَا يَتَصَوَّرُ الظُّلْمَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى (وَيُحِبُّ لَهُ تَعَالَى أَجْمَالًا كُلَّ كَالِ بَلِيْقٍ بِذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ وَيُسْتَجِيلُ عَلَيْهِ  
بِجَمِيعِ الْفَنَائِصِ) فَيُجِبُّ عَلَى كُلِّ نَحْوٍ أَنْ يَتَفَقَّدَ أَجْمَالًا أَنَّهُ تَعَالَى مُتَصِفٌ بِجَمِيعِ الْكَلَالِ الَّتِي لَا يَحْصِيهَا  
إِلَّا هُوَ وَأَنَّهُ مُتَزَيِّدٌ عَنْ جَمِيعِ الْفَنَائِصِ الَّتِي لَا يَحْصِيهَا (وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ) أَيْ عَلَى وَجُوبِ الصِّفَاتِ  
الثَّلَاثَةِ عَشَرَ لَهُ تَعَالَى وَاسْتِحَالَةُ أَضْدَادِهَا وَجَوَازُ فَعْلِ الْمُمَكِّنَاتِ وَتَهَكُّمِهَا (وَحُجُودِ هَذَا الْعَالَمِ عَلَى هَذَا  
الشَّكْلِ الْبَدِيعِ) أَيْ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ الَّتِي فِيهَا تَنَوُّعٌ مَلَا حَةَ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ مُوصُوفَةً بِالْمَلَا حَةِ لَا نَ كُلِّ شَيْءٍ  
مُتَنَفِّذٌ فِي نَوْعِهِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَحْرِ الطُّوِيلِ

والموت والصمم  
والعمى والكم أو وجود  
حرف أو صوت في  
كلامه القديم وبحوز  
في حقه عز وجل فعل  
كل مكن وزكه وبحب  
له تعالى أجمالاً كل كال  
بليق بذاته العلية  
ويستجبل عليه جميع  
الفنائص والدليل على  
ذلك كله وجود هذا  
العالم على هذا الشكل  
البديع ويجب للرسول  
عليهم الصلاة والسلام  
الصدق في جميع  
ما أخبروا به ولو بالمرح

نَاقِلٌ سَقُورَ الْكَائِنَاتِ فَانْهَا ⑤ أَقْبَمْتُ لَا بِحَبَابِ الْوُجُودِ دَلَالِ  
وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ اللَّطَائِفَ كُلَّهَا ⑥ مِنْ الْمَلَا حَةِ عَلَى الْبَيْتِ رَسَائِلَ  
وَقَدْ خَطَّ فِيهَا لَوْ تَأَمَّلْتَ خَطَهَا ⑦ بِأَبْدَعِ مَنَالٍ حَكْمَتَهُ الْآ وَائِلَ  
إِذَا قِيلَ إِذَا بَاقِي تَقُولُ نَزَمَهَا ⑧ الْأَشْكَالُ شَيْءٌ مَا خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَتَعَالَى

فَالْإِبْهَادُ دَلِيلُ الْقُدْرَةِ وَالتَّخَصُّصُ دَلِيلُ الْإِرَادَةِ وَالْإِتْقَانُ دَلِيلُ الْعِلْمِ وَالْإِتِّصَافُ بِهِ هَذِهِ الصِّفَةُ دَلِيلُ  
الْحَيَاةِ وَإِذَا اثْبَتْنَا الْحَيَاةَ ثَبَتَ الْوُجُودُ وَإِذَا اثْبَتْنَا وَجُودَ الصَّانِعِ لِلْعَالَمِ وَجِبَّ مَخَالِفَتُهُ لِلْوَاقِعِ فَوَجِبَ  
إِتِّصَافُهُ بِجَمِيعِ الْكَلَالِ وَمِنْهَا هَذِهِ الصِّفَاتُ الثَّلَاثَةُ عَشَرَ وَلَمْ يَحْصُلْ أَنَّ لَكَ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ ثَلَاثَ  
طُرُقٍ أَحَدُهَا أَنْ تَسْتَدِلَّ عَلَيْهَا بِإِتِّفَاقِ كُلِّ مَاسُوَاهُ تَعَالَى إِلَهُ تَعَالَى وَتَقُولَ اللَّهُ مُتَفَرِّقٌ إِلَهُ كُلِّ مَاسُوَاهُ  
وَمِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَّ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا لَكَانَ مُتَعَدِّيًا وَلَوْ كَانَ مُتَعَدِّيًا  
لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَيْهِ شَيْءٌ لَكِنْ الْحَقُّ تَعَالَى فَافْتَقَرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَاسُوَاهُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا وَتَقُولَ اللَّهُ تَعَالَى  
فَافْتَقَرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَاسُوَاهُ وَمِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَّ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ مُحَادَثًا وَلَوْ كَانَ  
مُحَادَثًا لَكَانَ مُجَازًا عَنْ إِبْهَادِ كُلِّ شَيْءٍ وَلِعُمُومِ الْعِزِّ لِكُلِّ حَدَثٍ فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ لَكِنْ الْحَقُّ تَعَالَى  
فَافْتَقَرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَاسُوَاهُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ الصِّفَاتِ وَثَانِيهَا أَنْ تَسْتَدِلَّ عَلَيْهَا بِإِسْتِنَاءِ  
اللَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا عَدَاهُ كَمَا يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى مُسْتَعِنٌّ عَنْ كُلِّ مَاسُوَاهُ وَمِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَّ أَنْ  
يَكُونَ مَوْجُودًا لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا لَكَانَ مُتَعَدِّيًا وَلَوْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لَفْتَقَرَ إِلَى مَوْجِدٍ فَلَمْ يَوْجَدْ  
شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ لَكِنْ اللَّهُ تَعَالَى فَغَنَى عَنْ كُلِّ مَاسُوَاهُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا وَهَكَذَا وَثَلَاثُهَا أَنْ  
تَسْتَدِلَّ عَلَيْهَا بِالْأَلُوْهِةِ لِأَنَّهَا مِنْ الصِّفَاتِ الْجَامِعَةِ الَّتِي فِيهَا عَارَةٌ عَنْ كُلِّ مَعْنَى مُتَتَدَرِّجَةٍ فَهِيَ كَالِ  
وَمِنْ حَمَلَتِهَا هَذِهِ الصِّفَاتُ كَمَا يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى مُتَصِفٌ بِالْأَلُوْهِةِ وَمِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يَتَصَفَّ  
بِصِفَاتِ الْكَلَالِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَصَفَّ بِالْكَلَالِ لَفَتَقَرَ إِلَى الْفَنَائِصِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ  
مِنَ الْعَالَمِ وَفَرَّكَ قَبَاطِلُ بِالْمُشَاهِدَةِ فَوَجِبَ أَنْ يَتَصَفَّ تَعَالَى بِصِفَاتِ الْكَلَالِ وَهَذِهِ الصِّفَاتُ  
الْمَذْكُورَةُ مِنْهَا وَقَدْ نَمَّ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ وَهُوَ الْإِلَهِيَّاتُ ثُمَّ شَرَعَ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي فَقَالَ  
(وَيُجِبُّ لِرَّسُلِهِمْ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ) أَرْبَعَةٌ (الْعَدَقُ فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرُوا بِهِ وَلَوْ بِالْمَرْحِ)



أى الانبساط مع الغير من غير ابداء له كما أخرجه الطبراني من حديث عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتته عجوز من الأنصار فقالت يا رسول الله أدع الله على أن يدخلني الجنة فقال إن الجنة لأبد خلها  
 فمحموز ثم ذهب فصلي ثم رجع فقالت عائشة رضى الله عنها لقد لقيت من كل بك مشقة وشدة فقال  
 ما يبلغ أن ذلك هكذا أن الله إذا أدخلهم الجنة حوّلهم أبكاراً وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا مزج ولا أقول  
 الأحق وأدبيل صدقهم وقوع المعجزات في أيديهم وهي بخلق الله تعالى فانه تعالى لم يجر عبادته من  
 أول الدنيا إلى الآن بتكمين الكاذب من المعجزات (والأمانة) وهي تحفظ ظواهرهم وبواطنهم  
 من النبلس بمنهي عنه ولو نهى كراهية أو خلاف الأول فمحموزون عن جميع المعاصي ظاهراً وباطناً  
 ودليل ذلك أن كل أمة فاسدة باتباع نبيها الذي أرسل إليها ولا يصح شرعاً أن تؤمر بمنهي قال الله تعالى  
 إن الله لا يأمر بالفحشاء (والفطانة) أى التيقظ لأوامر الخصور وإبطال دعاءهم الباطلة والدليل  
 على ذلك آيات كقوله تعالى وتلك تحجبتنا أن نأمرهم على قومهم وقوله تعالى وجادلهم بالتي هي  
 أحسن فمن كان مخفلاً لا يمكن إقامة الحجة ولا المجادلة (وتبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق) بخلاف ما أمروا  
 بكتانته وما خبروا فيه فليس تبليغ كل منها واجب بل يجب كتمان ما أمروا بكتانته ولا يجب عليهم شيء  
 فيما خبروا فيه وقد شهد الله كنبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالتبليغ فقال اليوم اكلمتكم دينكم وأتممت عليكم  
 نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً فلم ينزل بعد هذه الآية تحلال ولا حرام فلولاً أن الرسول بلغ جميع  
 الدين تماماً أخبر الله بكمال الدين لنا لا أنه إذا كنتم شيئاً كان ديننا ناقصاً فلا يخبر الله بكماله (ويستحيل  
 عليهم) أصداد ذلك وهي أربعة (الكذب) أى في دعوى الرسالة وفيما يلقوه عن الله تعالى وهو ضد  
 الصدق (والخيانة) بفعل شيء مما نهي عن تحريره أو كراهية وهي ضد الأمانة (والبلادة) والغفلة  
 وهي ضد الفطانة (وكتان شيء مما أمروا بتبليغه) وهو ضد التبليغ وهي استعالتها عدم قولها  
 الثبوت بالدليل الشرعي (ويحموز في حقهم) عليهم الصلاة والسلام (صفات البشر التي لا تنقص  
 بسببها مراتبهم العلية) عند الله (كالأكل والشرب) فكان حينئذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل اللحم ويحلب  
 وبأكل الدجاج ويحب الحلوى والعسل ويحب شرب الماء البارد ويشربه في ثلاثة أنفاس ويكره  
 شرب الماء الحار لا يغيث في المعدة ولا يروي وكان ينفق الثمر ويشرب ما يفيض من الطعام ولم يأكل  
 طيناً بارداً يستخذه بالعدو ولا طعاماً حاراً (والمرض) أى الذي لا يعاقبه إلا نفس (والوقوع  
 الحلال) ونحو ذلك (ويجمع معنى هذه الصفات كلها) أى يستلزمه (قول لا اله الا الله محمد رسول الله)  
 أى يجمع معنى الألفاظ الدالة على هذه الصفات الثابتة لله تعالى ولرسوله معنى قولك لا اله الا الله  
 محمد رسول الله فالجاء للعقائد التي هي معنى هذا القول لا نفس القول وبيان ذلك أن الجملة الأولى وهي  
 قول لا اله الا الله أفادت الإقرار بنو لا الهية عن غيره تعالى وأبانتها له تعالى وحقيقة الإله هو المعبود  
 بحق ويلزم منه أنه تعالى مستغن عن كل ما سواه ومفتقر إليه كل ما عداه فمعنى لا اله الا الله لا معبود بحق  
 في الواقع الا الله ويلزم من ذلك أن لا يستغنى عن كل ما سواه ولا مفتقر إلى كل ما عداه الا الله تعالى وهذا  
 اللازم يجمع جميع العقائد المتعلقة بالاله لأن الاتمته يستلزم وجوب وجوده وقدمه وبقائه  
 ومخالفته للحوادث وقيامه بنفسه وجوب السمع والبصر والكلام وكونه سمياً وصيراً ومكلاً إذ لو لم  
 تجب له هذه الصفات لكان محتاجاً إلى المحدث أو المحل أو من يدفع عنه النقائص وإذا وجبت هذه  
 الصفات استحالت أصدادها ويستلزم أيضاً وجوب فعل شيء من الممكنات أو تركها والألزم  
 افتقاره إلى فعل ذلك الشيء أو تركه كيكمل به فمحموز ما استلزمه الاستغناء ثلاث وعشرون عقيدة  
 ولأن افتقار الحوادث إلى المعبود بحق يستلزم الحياة والقدرة والارادة والعلم وكونه حياً وقادراً

رسول ١٣

والأمانة والفطانة  
 وتبليغ ما أمروا بتبليغه  
 للخلق ويستحيل عليهم  
 الكذب والخيانة  
 والبلادة وكتان شيء  
 مما أمروا بتبليغه  
 ويحموز في حقهم صفات  
 البشر التي لا تنقص  
 بسببها مراتبهم العلية  
 كالأكل والشرب  
 والمرض والوقوع  
 الحلال ويجمع معنى  
 هذه الصفات كلها  
 قول لا اله الا الله  
 محمد رسول الله



ومريدا وعالمها والوحدانية ومتى وجبت هذه الصفات استحالت أصدادها لجملة ما استلزمه الافتقار  
ثمان عشرة تحقيدة والجملة الثانية فيها الأقرار برسالة سيدنا محمد <sup>عليه السلام</sup> وبلزم منه تصديقه في كل ما جاء  
به ويندرج فيه وجوب صدق الرسل وأمانتهم وفظائهم وتبليغهم علما أمرا وتبليغه للخلق ويندرج فيه  
أيضا استحالة الكذب والحيانة والغفلة والكتمان عليهم ويندرج فيه أيضا تجواز الأعراض  
البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية لأن سيدنا محمد <sup>عليه السلام</sup> جاء بوجوب تصديق ذلك  
كله فقد بان لك أن قول لا اله الا الله محمد رسول الله متضمن لجميع العقائد المتقدمة حتى أن جميع الأحكام  
مقدرة تحت قول محمد رسول الله كما قال بعضهم محمد رسول الله حجر محط ولا اله الا الله فطرة منه  
وقد نص العلماء على أنه لا ينتفع الشخص بالنطق بهاتين الجملتين الشريفتين إلا إذا فهم معناهما ولوة أحوالهما  
قال بعضهم ولا وسع للذكر أن يلاحظ أخذهما من القرآن كتاب عليهما مطلقا واعلم أن التوحيد  
مثنى كتيب أو ذكر يقدر فيه محمد رسول الله اكتفاء بذكره لشهرة وجوب مقارنته والاشتراك توحيدها  
بتوحيد اليهود والنصارى ولم يتميز إلا بمحمد رسول الله كذا نقل عن شرح المشارق لابن الملك <sup>رحمته</sup> ولهما  
القسم الثالث من هذا الفن وهو السمعات فمنه عزال منكر ونكير كناق القبر وهو عام لكل مكلف من أمة  
الدعوة المؤمنين والمنافقين والكافرين <sup>في ثلاثة</sup> فمن حفظ من سؤال القبر عمر بن الخطاب <sup>رضي الله عنه</sup> وإمام  
الحرمين <sup>عليه السلام</sup> وهرون الرشيد وشهيد المعركة والمرايط والميت بداء البطن والميت ليلة الجمعة أو يومها  
والمدون ومن يقرأ سورة تبارك كل ليلة في الغالب عند آرادة النوم أو قبل ذلك <sup>منه</sup> عذاب القبر  
المعذب الثدن والروح جميعا باتفاق أهل الحق ويخلق الله فيه إدراكا بحيث يسمع ويعلم ويلتذ ويتألم  
ويكون للكافر والمنافق وعصاة المؤمنين ومنه نعيم القبر ويكون للمؤمنين ومنه البعث للحشر فالبعث  
أحياء الموتى من قبورهم وأخر أجهم من قبورهم والحشر عبارة عن سوفهم جميعا إلى الموقف ولا فرق  
بين من يجازي <sup>في</sup> ثم فالانس والجن والملك وبين من لا يجازي <sup>في</sup> ثم فالوحوش أما السقط المتنازل قبل تمام  
الإشهر ففيه تفصيل فإن التي تفتخ الروح فيه أعيد بروحه وبصير عند دخول الجنة كاهلها في الجمال  
والطول وإن التي تمبل تفتخ الروح فيه كانت كسائر الذي لا روح فيه كالحجر فيحشر ثم يصير ترابا ومنه  
الشفاعة والحساب والميزان والصراط والجحش ومنه العرش والكرسي واللوح والقلم والملائكة  
الكرام الكاتبون ومن ثلاثة أقسام الكاتبون على العباد أعمالهم في الدنيا والكاتبون من اللوح المحفوظ  
ما في صحف الملائكة الموكلين بالتصرف في العالم بكل عام والكاتبون من صحف الملائكة كتابا يوضع  
تحت العرش ومنه القضاء والقدر والقضاء إرادة الأشياء بالأول على ما هي عليه حين وجودها والقدر  
ما يجاد الله الأشياء على قدر مخصوص ووجه معين هذا مما يتعلق بالأقسام الثلاثة المتعلقة بمسائل هذا  
الفن ويتبع ذلك ثلاثة أقسام آخر الأول مما يجب وجوب اعتقاد ولا يخفى أن جميع ما مر من الأقسام  
الثلاثة يجب وجوب اعتقاد لكن بالأصلالة وهذا الخالص الثاني مما يجب وجوب معرفة الثالث مما يجب  
وجوب عمل أما القسم الأول فإنه يكون جميع أفعال العباد مخلوقة لله تعالى فيجب اعتقاد أن الله منفرد  
بالتأثير وأنه خلق العباد وأعمالهم وأنه لا نائب لغير الله في شيء ما وأن العبد ليس له في الفعل الاختيار  
الاستغناء الكسب وهو مقارنة قدرته للفعل وبسببه كلف ومنه أن جميع ما يقع في الوجود بمخلقه تعالى  
وأرادته ويجب اعتقاد أنه تعالى يجوز عليه يخلق الخير والشر وأنه لا يقع في ملكه ألا ما يريد وأنه  
لا يجب عليه تعالى إرادة فعل الصلاح والأصلح ومنه تجوز رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة  
مع وقوع ذلك فيجب اعتقاد أنه تعالى يرى بالأبصار في الآخرة للؤمنين بلا مقابلة وجهة وتعين  
وغير ذلك ومنه كون إرسال الرسل من الجائر في حق تعالى فيجب اعتقاد أن من الجائر

لا يفتقر بفتح

سواء من استغنى  
عن غيره من كلف

عامة انما لا بد



ليكون أو سعادته

في حقه تعالى إرسال الرسل من آدم إلى محمد صلى الله عليه وسلم عليهم أجمعين ومنه كون النبوة ليست ممكنة  
 فيجب اعتقاد أن النبوة محض فضل الله يؤتيه من يشاء وأنها لا تنال بالآثار والكتب ومنه معجزات  
 الرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب اعتقاد أن الله سبحانه وتعالى أيد الرسل بالآيات والمعجزات التي  
 أظهرها على أيديهم ومنه الإكراه والميراج فيجب اعتقاد أنه عليه السلام أسرى به ليلاً من مكة إلى بيت المقدس  
 وأنه عرج به من بيت المقدس إلى السموات السبع إلى سدرة المنتهى إلى الكرسي إلى مستوى سمع فيه  
 صريف الأقدام إلى العرش وأنه كلمه ربه في هذه الليلة ورأى ربه فيها بعيني رأسه رؤية تليق به تعالى  
 وهذه الرؤية من مواقف العقول فلا تصل إلى ادراك حقيقتها ومنه كون نبيينا عليه السلام من جنس الأنبياء  
 فيجب اعتقاد أنه لا نبي بعده ويجب أيضاً اعتقاد أن بعثته عامته للانس والجن على وجه التكليف  
 ولغيرهم على وجه التشريف وأن شرعه باق إلى يوم القيامة ومنه كونه عليه السلام أفضل المخلوقات جميعاً  
 فيجب اعتقاد أن سيدنا محمد عليه السلام أفضل الخلق على الإطلاق وبيده سيدنا إبراهيم ثم سيدنا موسى  
 ثم سيدنا عيسى ثم سيدنا نوح وهؤلاء هم أولو العزم ثم بقية الرسل ثم الأنبياء غير الرسل ثم جبريل  
 ثم ميكائيل ثم اسرافيل ثم عزرائيل ثم أولياء البشر كأبي بكر وعمر ثم عوام الملائكة كحملة العرش  
 وكالكرويين وهم متفاضلون فيما بينهم عند الله تعالى ومنه كون أصحابه عليه السلام خير القرون فيجب  
 اعتقاد أن أصحابه عليه السلام أفضل القرون ثم التابعون ثم أتباع التابعين ومنه ثبوت الكرامات للأولياء  
 فيجب اعتقاد ثبوتها لهم في حياتهم وبعد موتهم كإلهام الأهل السنة ومنه كون الدعاء نافعا فيجب  
 اعتقاد أنه ينفع بالأحياء والأموات أن دعا لهم غيرهم ويضرم أن دعا عليهم بحق تحديث أنس  
 دجوة المظلوم مستجابة ولو تكافرا ومنه أن القاتل يقطع على المقتول أجله فيجب اعتقاد أن المقتول  
 نمت بانقضاء عمره وحضور أجله في الوقت الذي علم الله أن لا يحصل موته فيه بخلق تعالى من غير مدخله  
 للقاتل فيه وأما وجب عمله القصاص نظر الكسب فقط ومنه أن كل ما سوى الله وصفاته تعالى فمالك فيجب  
 اعتقاد أن كل مخلوق يبعثه الله إلى عشرة أشياء الروح وعجب الذنب وأجساد الأنبياء والشهداء  
 والعرش والكرسي واللوح والقلم والجنة بما فيها والنار بما فيها ومنه أن كل عبد من الانس والجن له  
 من الملائكة موكلون به فيجب اعتقاد ذلك ومنه كون شهيد المعركة نجيماً مريضاً فيجب اعتقاد  
 ذلك وهو من قاتل بنية إعلاء كلمة الله تعالى فقتل وهذا يقال له شهيد الدنيا والآخرة ومنه كون فعل  
 الكبار لا يقتضي الكفر فيجب اعتقاد أن الوقوع فيها لا يبطل الإيمان ومنه شهادة السيدة عائشة بنت  
 الصديق الأكبر بما رواها به المنافقون من أشد الكذب والذي خاص فيه وأشاعة عبد الله بن أبي بن  
 سلول رأس المنافقين وقد جاء القرآن ببراءتها وانعقد عليها إجماع الأمة المحمدية ومنه كون الجنة والنار  
 موجودتين بالتحقيق فيجب اعتقاد أن الله أو جدهما بالفعل فيما مضى من النار دار خلود من مات على  
 الكفر وإن عاش أكثر عمره مؤمناً بالجنة دار خلود من مات على الإيمان وإن عاش أغلب عمره كافراً  
 (خاتمة) يختص أهل الجنة بشيء نظماً بعضهم من بحر الرجز فقال

وهي خصت بأهل الجنة لا بول لا غائط لا أجنه ولا لحي فيها ولا أسناناً  
 والنوم منى كما أناساً واستغن عنهم شدة قد حصوا بلجنة قد جاء فيهم نصر  
 نوح وادم ثم إبراهيم آدر بس والصدق والكليم

وأما القسم الثاني من الأقسام الثلاثة الأخر التابعة فله معرفة عدد الأنبياء والمشهور أنه ثمانية ألف وأربعة  
 وعشرون ألفاً والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر والأسماء المذكورة عن حصر مما في عدد فيجب التصديق  
 بأن الله رسلاً وأنبياء على الأجمال الآخرة وعشرين فيجب معرفتهم على التفصيل ثم هم المالك كورون



في القرآن وهم سيدنا محمد وآدم وادريس ونوح وهود وصالح وإبراهيم ولوط واسماعيل واسحق ويعقوب  
 ويوسف وأيوب وذو الكفل وشعيب وموسى وهرون ويونس وسليمان والياس واليسع  
 وذكرياء ويحيى وعيسى وإنما خص هؤلاء الخمسة والعشرون بوجوب معرفتهم تفصيلاً لأنهم صابرون  
 معلومين من الدين بالضرورة وثمة معرفة الملائكة كما قال المصنف (ويجب على المكلف أيضاً أن يعتقد  
 أن الملائكة عليهم الصلاة والسلام من جملة عباد الله المكرمين) بمعنى كونهم مكرمين كما قال الشريفي  
 في تفسيره (أنهم معصومون من جميع المعاصي) لا يسبقون نأذنه تعالى بالقول وهم بأمره تعالى إذا أمرهم  
 بعملون لأنهم في غاية المراقبة له تعالى لجمعوا بالطاعة بين القول والفعل وذلك لغاية الطاعة لهم  
 (منزهون عن صفات البشر) فليس لهم شهوة ولا نفس ولا أب ولا أم ولا شرب ولا أكل ولا نوم  
 ولا ذكورة ولا أنوثة (و) يجب اعتقاد (أنه) أي الشأن (لا يعلم كثرهم إلا الله تعالى) على الإجمال كما  
 قال تعالى وما يعلم جنود ربك إلا هو وهم أنواع كثيرة في أشكالهم فمنهم أصحاب أجنحة جناحين جناحين  
 لكل واحد منهم وثلاثة وثلاثة لصف آخر منهم وأربعة أربعة لنوع آخر منهم ويزيد الله في خلق الأجنحة  
 وفي غير ما تقتضيه مشيئته وحكمته (و) في أن (منهم) وسائط بين الله وأبيهائه قبلين الوحي أو بينه  
 وبين الصالحين بالقاء الألهام والرؤيا الصالحة أو بين وبين خلقه بأبصال أمار صفة اليهم وهم أربعة  
 (جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل) هؤلاء الأربعة هم الرؤساء وهم أفضلهم ومنهم حملة  
 العرش وهم الآن أربعة ويزاد عليهم يوم القيامة أربعة (لزيادة الجلال والعظمة في الآخرة فتكون  
 أجملة يوم القيامة ثمانية كما قال تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية رؤسهم عند العرش فوق  
 السماء السابعة وكذا قدمهم في الأرض السفلى وقروهم كقرون الوعل أي بقرونهم ما بين أصل قرن  
 أحدهم إلى منتهى خمسة عام (ومنهم كروبيون) بفتح الكاف وتخفيف الراء وهم خلقتهم  
 حافرون بالعرش يحافظون به لقوا بذلك لا أنهم منصدون كدعاء رفع الكرب عن الأمة والذي يجب  
 معرفته منهم تفصيلاً عشرة الرؤساء الأربعة (ومنكر) بفتح الكاف (ونكير  
 ورضوان خازن الجنة ومالك خازن النار وزيق وعيد) وهذان على بين المكلف وباراه  
 ويكتبان حسناته وسيئاته (وأن يعتقد أن أفضل الخلق كلهم نبينا محمد ﷺ) وأما ما قاله الزمخشري  
 من أن جبريل أفضل من النبي ﷺ فهو قول خرق به إجماع أهل السنة والمعتزلة فحق عليه العقاب  
 لو لم يتب (ثم الرسل) فمن كتب أسماهم ووضعها في بينه أو قرأها أو حملها نظمها لهم وتكرارها لذواتهم  
 واحترام النبوتهم واستمداداً من معصم العالمة واستغاثة بأرواحهم المقدسة في شئله عليه أمور الدنيا  
 والآخرة وفتح عليه أبواب الخيرات ونزول الرحمة والبركات وكشف عنه الشرور وقال ﷺ يحياهم ومماتهم  
 شواً فمهم يحيون في الأرض والسماء والمشهور أن المرسلين ثلاثمائة وثلاثة عشر كما في حديث  
 أبي ذرٍّ وما من أسماؤهم على ما روي عن أنس بن آدم، شيث، أنوش، قيناق، مهيائل، أخوخ، ادريس،  
 متوشلخ، نوح، هود، عيسف، مرداريهم، شارع، صالح، أرغشذ، صفوان، حنظلة، لوط، عصان،  
 إبراهيم، اسمعيل، اسحق، يعقوب، يوسف، شياثيل، شعيب، موسى، لوطان، يثوا، هرون،  
 كليل، يوشع، دانيال، يوش، بلبا، أرميا، يونس، الياس، سليمان، داود، اليسع، أيوب، أوتن،  
 ذانين، الهبيس، ثابت، غابر، هبيلان، ذو الكفل، عزير، عرقلان، عزان، ألون، زابن،  
 عازم، هربد، شاذن، سعد، غالب، شماس، شمعون، قياض، قضا، سارم، عيشاض، ساييم،  
 عوضون، يوزر، كزول، باسل، باسان، لاخين، غلضات، رسوغ، رشعين، المون، لوع، برسوا،  
 الاظيم، رشاد، شريب، هبيل، ميلان، عمران، هرييب، جريت، شماع، صريح، سفان، قبيل، صفنع،  
 عيصون، عيصف، صديف، برواء، حاصيم، قبان، عاصم، وجان، مضداع، غاريس، شرجيل،

ويجب على المكلف أيضاً  
 أن يعتقد أن الملائكة  
 عليهم الصلاة والسلام من  
 جملة عباد الله المكرمين  
 وأنهم معصومون من  
 جميع المعاصي منزهون  
 عن صفات البشر وأنه لا  
 يعلم كثرهم إلا الله تعالى  
 ومنهم جبريل وميكائيل  
 وإسرافيل وعزرائيل  
 وهؤلاء الأربعة هم  
 الرؤساء وهم أفضلهم  
 ومنهم حملة العرش وهم  
 الآن أربعة ويزاد عليهم  
 يوم القيامة أربعة ومنهم  
 منكر ونكير ورضوان  
 خازن الجنة ومالك  
 خازن النار وزيق  
 وعيد وأن يعتقد أن  
 أفضل الخلق كلهم نبينا  
 محمد ﷺ



خربيل، جز قبل، أشموئيل، غمضان، كبير، سباط، عباد بلخ، ريهان، عمدان، مرقان، حنان، لوحنا  
ولام، بقول، بصاص، هبان، أفليق، قازيم، نصير، أوريس، مضعس، جذيمة، شروجيل، مقنايل،  
مذرك، حارم، بارغ، هزميل، جايد، زرقان، أصفون، برجاج، ناوي، هزارين، أشيل، عطاف، منيل،  
زنجيل، شيطان، القوم، حوبلد، صالح، سائوخ، راميل، زاميل، قايم، باييل، بازل، كبلان، باتر،  
حاجم، جاورح، جامر، حاجن، راسل، واسم، رادين، سادم، شوشا، جازان، صاحد، صحيان، كلوان،  
صاعد، غفران، غابر، لاحون، بلدخ، هيدان، لاوي، هيراه، ناصي، حافك، حافيج، كاشيخ، لافث،  
نايم، حاشم، هجام، ميزاد، أسيمان، رجيل، لاطف، برطفون، أبان، غورائض، مهنتصر، عانين،  
نماخ، هندويل، مبصل، مضغنام، طميل، طابيح، منهم حجرم، عدون، منبد، بارون، روان، معين،  
مزاحم، يانيد، لامي، فردان، جابر، سالوم، غيص، هزيان، جابوك، عابوج، ميناث، قانوح، دربان،  
صاخيم، حارض، حراض، حرقيا، نعمان، ازميل، مزحم، ميداس، يانوح، يونس، ساسان، فريم،  
قربوش، صبيب، ركن، عامر، تخنق، زاخون، خنيم، عياب، صباح، عرفون، بخلاد، مريح، صانيد،  
غالب، عبدالله، أذرزين، عدسار، زهران، بايع، نظير، هورين، كابواشيم، فتوان، عابون، رباخ،  
صالح، نسلون، حجان، روبا، رايون، معيلا، سايمان، أرجيل، بيغين، متصح، رجين، مخراس،  
ساخين، حرقان، مهمون، حوضان، البون، وعد، رخيول، بيغان، بتيحور، حوظبان، عامل، زخرام،  
عيس، صبيح، بطيع، جارح، صهيب، صبحان، كلمان، يوخي، سميون، غرضون، حوحر، بليق، بارع،  
عائيل، كنعان، حقدون، حسان، يسع، عرفور، عزمين، فضحان، صفا، شمعون، رصاص،  
أفلبون، شاخيم، خايل، أخيال، قجاج، زكريا، يحيى، جزجيس، عيسى بن مريم، محمد صلى الله وسلم  
عليهم أجمعين (ثم الأنبياء) وهم مائة ألف وثلاثة وعشرون ألفا وستمائة وسبعة وثمانون نبيا وهم  
متفاضلون فيما بينهم عند الله (ثم الملائكة) أي رؤساؤهم الأربعة ثم عوامهم (صلوات الله وسلامه  
عليهم) ونقل السبطي عن التبركي أنه قال لو مكث الأنبياء مدة عمره لم يحيط به باله تفضيل الأنبياء  
على الملائكة لم يسأل الله عنه (ثم الصحابة رضي الله عنهم) وهذه طريقة الأشاعرة والطريقة الأولى  
طريقة المازندية وهي الأرجحة (وأن يعتقد أن الخلق كلهم يموتون عند انقضاء أعمارهم) فلا يموت  
أحد بدون انقضاء عمره ثم لا مكان أو غيره ثم قوله تعالى وما كان لنفس أن تموت إلا بأذن الله كتابا  
مؤجلا أي وما كان لنفس أن تموت إلا بأذن الله تعالى ملك الموت في قبضه روحه كتب الله ذلك الموت  
كتابا مؤجلا ثم تقدم ولا يتأخر (وأن القابض لا روحهم ملك الموت وهو عزرائيل) بفتح العين  
نإذا حضر أجل العبد أمر الله تعالى ملك الموت أن يقبض روح ذلك العبد وملك الموت أعوان من الملائكة  
بأمرهم ينزع روحه من جسده فإذا وصلت إلى الحلقوم تولى قبضها ملك الموت بنفسه وخروج الروح  
يكون من الأنف أو من الفم كما أن دخولها في البدن من الأنف أو من الفم الذي يتحرك من رأس الطفل وأما فتح  
الحضرة عند خروجها فليلبث ما يراه من الأهل (وأنهم يسألون) عن دينهم ودينهم ودينهم (بعد  
دفنهم في قبورهم) أو محال استقرارهم (الجماعة مخصوصين) فلا يسألون منهم الشهيد والمرابط يوما  
وليلة في سبيل الله ومن مات يوم الجمعة أو ليلة أو ابتداء ليلة الجمعة من زوال يوم الخميس ومن لازم قراءة  
سورة الملك في كل ليلة من وقت العلم ولا يضرك ترك في بعض الأحيان العذر والمبطون أي من أجمع  
في بطنه ماء أصفر (فائدة) حكى أن الإمام نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى رأى في المنام قبيل له كيف  
أجبت منكرا وكثيرا فقال أنها شأني بالتر فاجبهم بالنظم لخرجا بأذن الله تعالى وأنشد من بحر الحقيق  
ربنا الله لا اله سواه ورسول محمد مصطفاه  
كولي كتاب ربي ودينه ما اختاره لنا وارتضاه  
مذمبي ضمير تضي وفعل في ذمهم أسأل الله عفوه ورحمته  
نعمه عليه السلام

ثم الأنبياء ثم الملائكة  
صلوات الله وسلامه  
عليهم ثم الصحابة  
رضي الله عنهم وأن  
يعتقد أن الخلق  
كلهم يموتون عند  
انقضاء أعمارهم وأن  
القابض لا روحهم  
ملك الموت وهو  
عزرائيل وأنهم يسألون  
بعد دفنهم في قبورهم  
الجماعة مخصوصين.

(وكل من لم يسمع به)

M. DALIAN



(وأنهم يبعثون) أي يحيون ويخرجون من قبورهم (يوم القيامة) بأن يوجد الله الآجسام بعد  
 العدم المحض بجميع أجزائها إلا صلبة أي التي من شأنها البقاء من أول العمر إلى آخره ولو قطعت قبل  
 الموت بخلاف التي ليس من شأنها ذلك كالظفر فمن قطع منه عظمه يرد يوم القيامة عليه حتى الختان  
 وتعاد إليه صفاته التي كان عليها في الدنيا على التدريج الذي يوفي في القيامة قبل الطول والحاصل أنه  
 فإذا مضى بعد النفخة الأولى نأربعون عظاما يرسل الله من تحت العرش ماء كفي الرجال يقال له عماء الحياة  
 يدوم نزوله أربعين يوما حتى يكون فوق الأرض أربعة عشر خزانة فتنبأ الأجسام كما ينبت القل  
 فينبأ الله الخلق من عجب الذنب لأنه لا يبل فتتكاثر أجسادهم ثم يساقون جميعا إلى الموقف فإذا  
 استقروا كلهم في صعيد واحد طلعت عليهم شجرة سوداء فألقوا فيها صحفا منشزة فإذا صحفة المؤمن  
 من ورق ورد وإذا صحفة الكافر من ورق السدر والكل مكتوب وتسطير الصحف فإذا هم  
 تقع يمين المؤمنين وشمال الكافرين وأول من يعطى كتابه يمينه مطلقا فحضر رضى الله عنه وبعد  
 أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد وأول من يأخذ كتابه بشماله أخوه الأسود بن عبد الأسد  
 لأنه أول من بارز النبي ﷺ بالحرب يوم بدر (ويحاسبون في الموقف على أعمالهم)  
 كان يكلمهم الله تعالى في شأن أعمالهم وكيفية ما هم فيها من الثواب وما عليها من العقاب  
 فيسمعهم كلامه القديم ولا يشغله تعالى محاسبة أحد عن أحد بل يحاسب الناس جميعا حتى أن  
 كل أحد يرى ثبته المحاسب وحده (الآ من يدخل الجنة بغير حساب) فلا يأخذون صحفا  
 ولا يحاسبون وهم يسلمون أبو بكر الصديق (و) بعد الحساب (أن أعمالهم كلها توزن في الميزان)  
 ولا يكون الوزن في حق الأنبياء والملائكة ومن يدخلون الجنة بغير حساب (و) بعد الميزان  
 (أنهم يمرون جميعا على الصراط) حتى النبيون والصديقون ومن يدخل الجنة بغير حساب والمؤمنون  
 الكافرون لكن الكفار لا يمرون على جميع بل على بعضه ثم يتساقطون في النار وكلهم يساقطون إلا  
 الأنبياء فيقولون اللهم سلم وسلم وسيدنا محمد ﷺ يقول آمين آمين لا أسألك اليوم نفسي ولا قاطعة  
 بنيتي وهو جسر ممدود على متن جهنم أوله في الموقف وآخره إلى الجنة أو إلى مرجعها الذي فيه الدرج  
 الموصلة لها ويوضع لهم هناك ثمانية أقدم أخدم فيتناول مما تدلي من ثمار الجنة (وأن المؤمنين  
 يمشون من حوض نبينا محمد ﷺ) فأنهم يخرجون من قبورهم عظاما شديدة وقيل الميزان وقبل  
 الصراط (وينالون شفاعته) ﷺ (يوم القيامة) وله أكبر شفاعاته ﷺ الشفاعة العظمى في فصل  
 القضاء) وهذه الشفاعة تتم لجميع الخلق من أنس وجن ومؤمن وكافر من هذه الأمة وغيرها  
 فيصرف أهل الموقف من هذا الموقف إلى الحساب وتجتمع الأنبياء حينئذ تحت لوائه  
 ﷺ وهذه الشفاعة مختصة به ﷺ وله شفاعات أخرى (و) مما يجب وجوب معرفة نسبه ﷺ  
 من جهة أبيه ومن جهة أمه فيجب (أن يعتقد أن نبينا محمد ﷺ عربي قرشي) ونسبه ﷺ من جهة  
 أبيه (هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة  
 بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس  
 بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان) والإجماع متفق على هذا النسب إلى عدنان وليس  
 فيما بعده إلى آدم طريق صحيح فيما ينقل فلا يجب معرفة ما بعد عدنان بلا خلاف بل  
 أنكر الأمام مالك على من يرفع نسبه ﷺ إلى آدم أو إلى اسمعيل وقال من يخبره بذلك  
 وكره أيضا أن يرفع نسبه ﷺ إلى الأنبياء مثل أن يقال إبراهيم بن فلان وقال من يخبره به (وأما نسبه  
 ﷺ من جهة أمه فهو سيدنا محمدو) (أمه آمنة بنت وهب) بسكون الهاء (بن عبد مناف بن زهرة

وأنهم يبعثون يوم  
 القيامة ويحاسبون  
 في الموقف على أعمالهم  
 إلا من يدخل الجنة  
 بغير حساب وأن  
 أعمالهم كلها توزن  
 في الميزان وأنهم يمرون  
 جميعا على الصراط وأن  
 المؤمنين يمشون من  
 حوض نبينا محمد ﷺ  
 وينالون شفاعته يوم  
 القيامة وأكبر شفاعاته  
 ﷺ الشفاعة العظمى  
 في فصل القضاء وأن  
 يعتقد أن نبينا محمد ﷺ  
 عربي قرشي وهو محمد بن  
 عبد الله بن عبد المطلب  
 بن هاشم بن عبد مناف  
 بن قصي بن كلاب بن  
 مرة بن كعب بن لؤي  
 بن غالب بن فهر  
 بن مالك بن النضر بن  
 كنانة بن خزيمة  
 بن مدركة بن إلياس  
 بن مضر بن نزار  
 بن معد بن عدنان  
 وأمه آمنة بنت وهب  
 بن عبد مناف بن زهرة







في حرمة التعدي فيه لاني الحد والضمان والحفظ ذلك المال شرع حد السرقة وحد قطع الطريق وضمان  
 المتلفات والنسب هو الارتباط الذي يكون بين الوالد وولده والعرض محل المدح والذم من الانسان  
 تنقوي به الافعال الحميدة وتزوي به الافعال الذميمة والحفظ شرع الحد على من قد في العفيف والتعزير  
 على من قد في غيره والعقل نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية والحفظ شرع حد  
 الشرب والدية على من اذمه بجناية واركد هذه الامور حفظ الدين لان حفظ غيره وسيلة الى حفظه ثم  
 حفظ النفس لان قتل النفس يكفر ثم حفظ النسب ثم حفظ العقل ثم المال وهو في مرتبة العرض  
 ومنه اجتناب النسيئة وهي كشف ما يحرم كسفه والغيبة ولو بالقلب فقط وعمل ذلك في غير من رأى أمرا  
 هو في عذر في الاعتقاد نعم ينبغي انه يحمله على انه تاب ومنه ترك التكبر وهو بطل الحق وخص الخلق أي  
 التهاون بهم وهو من أعظم الذنوب القلبية ومنه ترك العجب وهو رؤية العباد واستعظامها كما يجب  
 القاب بعبادته والعالم بعلمه فاذا ارادت نفسك العجب قل لها عوذك الله في العمل بخير ومنه ترك الحسد  
 وهو تمنى زوال النعمة عن الغير سواء منها ما لنفسه أو لا وهو قسبان ما هو غير مكتسب للعابد وهو اصابة  
 العين وما هو مكتسب له كسبه في تعطيل الخير عن المحمود وتقصه عند الناس ورمد ما عليه أو بطش به  
 الى غير ذلك ومنه ترك الرياء وهو قسبان تجلى وخفى فلا ول أن يعمل الطاعة بحضرة الناس لا غير فان خلا  
 بنفسه لا يفعل شيئا والثاني أن يفعلها مطلقا حضر الناس أو لا لكن بفرح عن حضورهم ومنه ترك  
 التسميع وهو أن يعمل العمل وحده ثم يحجر به الناس لا جل تعظيمهم له أو لا جل جلب خير منهم وكل  
 من الرياء والتسميع من الكبار وبالجملة يجب على المكلف أن يحتب كل ما نهى الله عنه شيئا جازما  
 سواء كان من الصغائر أو من الكبار ولو صدر من المكلف شيء من المعاصي القولية أو الفعلية وجب  
 عليه التوبة منه حالا فتلغير ما ذنب وكما زاد التأخير عظم ذنبه في الكيف فالذنب في التأخير واحد  
 وإن طال الزمن وبالجملة يجب على المكلف فعل جميع ما أمر الله به أمرا جازما سواء كان على الأعيان أو  
 على الكفاية ويندب له فعل ما أمر الله به أمرا غير جازم وهو المندوب واجتناب ما نهى عنه شيئا غير  
 جازم وهو المكروه ومن نهي أمرا من أمور الدين معلوما من الدين بالضرورة بحيث بعلمه خواص  
 المسلمين وعوامهم مجمعا عليه وذلك مثل وجوب الصلوات الخمس وصوم رمضان وحرمة الزنا وشرب  
 الخمر كفر والعياذ بالله تعالى فمن نهي ما ورد به الشرع اذا كان متصفا بما ذكر ولو مندوبا أو استحباب محرما  
 متصفا بما ذكر ولو صغيرة سواء كان تحريمه لعينه كالنظر الى الأجنبية أو لعارض كصوم يوم العيد فهو  
 مرتد عن الاسلام فيقتل كفرا ان لم ينب (ويجب على المكلف أيضا أن يعرف شرائع الدين وهي  
 فروعه) وهي ما يتعلق بالعبادات وهي أهم ما يتعلق بالمكلف كالصلاة والصوم والزكاة  
 والصوم والنجاسة (ويجب على الآباء والأمهات تعليم أولادهم اذا متزوا بما لا بد منه في علم التوحيد  
 وفي الشريعة كيفية الطهارة والصلاة وسائر الشرائع كالسواك ونحوه) ونطلب من الله تعالى  
 الاعانة على ذكر الآم منها والبركة فيه فنقول) (وما توفيقى الا بالله عليه توكلت وإليه أنيب  
 (كتاب الطهارة)

(ويجب) على المكلف  
 أيضا أن يعرف شرائع  
 الدين وهي فروعه  
 وأهمها الطهارة والصلاة  
 والزكاة والصوم والحج  
 ونطلب من الله تعالى  
 الاعانة على ذكر الآم  
 منها والبركة فيه فنقول  
 (كتاب الطهارة)  
 لا يصح الوضوء والغسل  
 وإزالة النجاسة الا  
 بالماء الطهور وهو الذي  
 لم تقع فيه نجاسة

أي وكيفية الطهارة لغة الخلو من الدنس ولو معنويا كالعبوب وشرعا زوال المنع الناشئ عن  
 الحدث والنجاسة فيدخل في ذلك غسل الجنونة والذميمة لتخللها المسلم (لا يصح الوضوء والغسل  
 وإزالة النجاسة الا بالماء الطهور) (ويدخل في ذلك الوضوء المجدد والغسل المتنون كالغسل الثانية والثالثة  
 فيها وغسل المستحاضة) (وهو) ما يسمى بماء بلا قية عند أهل اللغة وأهل الشرع العالمين بحال المياه  
 ومنه يشارع من بخار الماء الطهور العقل وما تغير مما لا يضر وما جمع من ندى وما ذاب من ثلج وبرد  
 وملح ما أن لم ينقد من ماء مستعمل والا كان كاصله وهو (الذي لم تقع فيه) أي الماء (النجاسة) مائة أو



جمادة (ولا شيء طاهر يذوب) أي يتحلل (ولم يكن قليلاً مستعملاً) فيما لا بد منه في صحته (وينحصر)  
 أي الماء الطهور (في قسمين) (النازل من السماء) كما المطر والثلج والبرد والندى (والسابع من  
 الأرض) كالأملاح والماء العذب وما البرد والماء العذب من أرض أو جبل والنابعة من الزلال وهي  
 ما يتعقد من دخان ينزفع من الماء فيشبه الدود وليس يذوب ولا ينفذ عنده عرض الحرارة له والنابعة  
 من بين أصابع النبي (فاذا وقع فيه) أي الماء (شيء من) الأعيان (الطاهرات التي تذوب  
 كالغسل أو ينفصل منها) أي الأعيان الطاهرات (كالزعفران) والشاهي والملح الجبل الذي لم يكن مقره  
 ومقره (وغيره) أي الماء في أحد أو صافيه التي هي الطعم واللون والريح (تغيراً فاحشاً) بحيث ترك اسمه  
 الأول (فهو طاهر في نفسه) أي ذاته (لكنه لا يرفع الحدث ولا يطهر النجس ولو كان) أي هذا الماء  
 المخلوط بشيء غني الماء عنه كثير أجداً بأن كان (ألف قرية) لأنه يسمى بماء مع التقييد والذي ينبغي فيما  
 شك في انفصال عين فيه أنه لو تجدد له اسم آخر بحيث ترك معه اسمه الأول ثلث الطهورية لأن هذا  
 التجدد قرينة ظاهرة جداً على انفصال تلك العين فيه ولو طرح متغير بما في مقره ومقره على غير متغير  
 بتغيره فإنه يثلبه الطهورية لاستغناء كل عن خلطه بالآخر ويغفر به فيقال لنا ملة فيصبح التطهير بها  
 أنفراداً لا اجتماعاً وحكمه ما أن مستعملان لو ضا لهما قلتين (ومثله) أي الماء المخلوط بما غني الماء عنه  
 (الماء المستعمل) في رفع الحدث والنجس فإنه طاهر غير مطهر بشرطين كما قال (أن كان) أي المستعمل  
 (أقل من قلتين) والآخر مطهر (ولم يتغير) أي المستعمل في إزالة النجس (بالنجاسة) والأفحش وانما  
 منع التطهير بالمستعمل المذكور لأنه غير مطلق ويحل استعماله فيما يتوقف على الطاهرة فقط مع الكراهة  
 كالشرب كما أفاده عبد الله النبراوي (والمستعمل هو الذي رُفِعَ به حدث أو أزيلت به نجاسة) وخرج  
 المستعمل في نفل الطهارة عن الحدث وإن نذرته ويلغز ويقال لنا غل وأجب أو وضوء واجب وماز ما غير  
 مستعمل فإذا اغتسل غسل الجمعة مثلاً المندور فله أن يتوضأ بالماء الذي اغتسل به ويصلي الجمعة والحاصل  
 أن المستعمل في فرض الطهارة عن الحدث مستعمل دون المستعمل في نفلها والمستعمل في النجاسة مستعمل  
 مطلقاً سواء كان في فرضها أو نفلها وهو المعفو عنها وأعلم أن الماء مادام متردداً على عضو الحدث المنفرد  
 لا يثبت له حكم الاستعمال للحاجته والغرض أما إذا تعدد العضو كان غرضه بكيفية غسل الوجه وقصد  
 بهما رفع حدثها أو رفع حدثها وصار الماء الذي فيها مستعملاً فليس له أن يغسل به يديه واحدة من  
 اليدين وأما الجنب فلا فرق في عضوه بين التعدد والانفراد فله أن يغسل بما في كفيه ما شاء من بقية بدنه  
 عنها (وإذا وقع فيه) أي الماء الطهور (نجاسة) غير معفو عنها (وتغير بها) أحد الأوصاف الثلاثة  
 (طعمه أو لونه أو رائحته) ولو تغيراً يسيراً تنجس (أي ذلك الماء) (شيء لم يتنجس) الحديث أبي داود إذا بلغ  
 النجاسة (فان لم يتغير بها) أي النجاسة (منه) أي ذلك الماء (شيء لم يتنجس) الحديث أبي داود إذا بلغ  
 الماء قلتين فإنه لا ينجس (إلا إذا كان) أي الماء الذي فيه نجاسة (أقل من قلتين) يقبضاً فتنجس ولو جارياً  
 بأن نقص الماء عنها بأكثر من رطلين فلو شك في كونه دون القلتين فلا ينجس وإن بقيت قلة قبل  
 ذلك واختار كثير من الشافعية مذهب الإمام مالك أن الماء لا ينجس مطلقاً إلا بالتغير وفيه  
 شبهة وانما تنجس المانع مطلقاً لأنه ضعيف لا يثبت حفظه (وإذا زال تغيره) أي الماء الكثير المتغير  
 بالنجاسة (بنفسه) بنحو طول مكثه (أو بماء وضع عليه) أي ذلك الماء ولو متنجساً أو بماء  
 ينقع أو بمطر أو سيل وقع (فيه غداً) أي الماء (طهوراً) لرواها سبب النجاسة (وكذا الوزال  
 بالتغير بماء أخذ منه) أي ذلك الماء (وكان الباقي قلتين) فهو طهور كما كان وإن  
 عاد التغير بعد زواله حيث خلا الماء عن نجس جماد بخلاف الماء القليل والمائع لأن علة تنجسها

ولا شيء طاهر يذوب ولم  
 يكن قليلاً مستعملاً  
 وينحصر في قسمين  
 النازل من السماء  
 والسابع من الأرض  
 فاذا وقع فيه شيء من  
 الطاهرات التي تذوب  
 كالغسل أو ينفصل  
 منها شيء كالزعفران  
 وغيره تغيراً فاحشاً فهو  
 طاهر في نفسه لكنه  
 لا يرفع الحدث ولا  
 يطهر النجس ولو كان  
 ألف قرية ومثله الماء  
 المستعمل أن كان أقل  
 من قلتين ولم يتغير  
 بالنجاسة والمستعمل  
 هو الذي رفع به حدث  
 أو أزيلت به نجاسة وإذا  
 وقع فيه نجاسة وتغير بها  
 طعمه أو لونه أو رائحته  
 ولو تغيراً يسيراً تنجس  
 ولو كان قدر  
 البحر فإن لم يتغير بها  
 منه شيء لم يتنجس إلا  
 إذا كان أقل من قلتين  
 وإذا زال تغيره بنفسه  
 أو بماء وضع فيه عليه  
 عاد طهوراً وكذا الوزال  
 بالتغير بماء أخذ منه  
 وكانت الباقي قلتين



ليست التغير وخرج بذلك ذوال التغير بنحو مسك و تراب لأن الظاهر استتار وصف النجاسة  
 (والقلتان) بالمساحة في المربع ذراع وربيع طولاً وعرضاً وعمقاً ذراع الأدمى ومجموع ذلك مائة  
 وخمسة وعشرون ربعاً وهي الميزان فلكل ربع ذراع أربعة أرتال وفي المذود ذراع عرضاً وهو  
 مائتين حانطي البر من سائر الجوانب وذراعان ونصف عمقاً ومتى كان العرض ذراعاً كان المحيط ثلاثة  
 أذرع وسبعاً وفي الثلث ذراع ونصف عرضاً وطولاً وذراعان عمقاً وبالوزن (خمس مائة رطل) بفتح  
 الراء وكسرهما وهو أنصح (برطل بغداد) وقدرها بخمس قريب من قوب الحجاز) وتكون ثلاث  
 قريب وشيثا بقرب مصر (ولو وقع في السمن مثلاً أو في الماء القليل نجاسة لا يراها البصر المعتدل) لقلتها  
 كنقطة بول وما يعلق برجل الذباب من نجس (أو ميتة ليس لها دم سائل) عند شق عضو منها في حياتها  
 (كقرب ووزغ) وذبذبة وخنفساء (ولم يتغير لم يتنجس) لمشفة إلا احتراز عنها فان غيرته بموتها فيه  
 تنجس لكثرة ما يعلق بها مثل الميتة جرحها فاذا وقعت تشترق قلة في مانع فان كان بفعل فاعل نجسة والآلة  
 (فصل) في بيان ما يحل وما يحرم من الآنية وغيرها (ويحل استعمال جميع المواضع الطاهرة من كل  
 جنس) في الطهارة وغيرها ولو تقيت في ذاتها كنحاس وحديد ورصاص وخشب وخزف وجلود وان لم  
 يتدبغ الآمن آدمى غير حرقي ومرد فيحرم استعماله وكعقيق ومزجان وباقوت وزبرجد ولكن جواز  
 التقيت مع الكراهة ان كانت لذاتها كالمخدة من طيب ربيع كسك وعبر وكافور لان كانت من حيث  
 اله نية بخلاف الآنية النجسة كالمخدة من جلد ميتة لم يتدبغ فيحرم استعمالها الآنية كغيره أو في  
 جاف والآنية نجاسة نعم يكره (الأموات الذهب والفضة فيحرم استعمالها) لذكره أو غيره ولو صغيراً  
 (لغير ضرورة) في أكل أو غيره وان لم يؤلف كان كبا على أعلاها واستعمل أسفلها فيمتنع على ولي  
 الصغيرة تمسكها من استعمالها سواء كانت الآنية كلها أو بعضها ولو قليلاً من أحدهما أو منهما وشواء كانت  
 كبيرة أو صغيرة جذاً فيحرم المروء ولو على امرأة أنكحلت به لطفلاً لغير حاجة الجلاء والمكحلة  
 والابرة والحلال والمرأة والمعلقة والمشط والمخرة ونحوها ويجوز استعمال الآنية المعقولة من الذهب  
 والفضة ان لم ينجس غيرها وعلم من ذلك حرمة الاستنجار على الفعل وأخذ الأجرة ويستحب  
 تغطية الآنية ولو كان بعد شواء كان فيها ماء أم غيره لئلا أم نهار الخبر الشيخين عن جابر أنه سئل  
 قال غطوا الآنية وأزكوا السقاء وفي رواية لها نهر أنتك واذكر اسم الله قال الأئمة وفائدة ذلك  
 من ثلاثة أوجه أحدها ثابته من أنه عليه السلام قال ان الشيطان لا يحل شقاء ولا يكشف آناه ثانياً ما تجاء  
 في رواية لمسلم أنه عليه السلام قال ان في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر بآية ليس عليه غطاء أو سقاء ليس  
 عليه وكما انزل فيه من ذلك الوباء ثانياً صانها عن النجاسة ونحوها وقد عمل بعضهم بالسنة في التغطية  
 بعد فاصح وأفعى ملتفة على العود ولم تنزل في الآنية ولا بد من أن يقول عند وضعه باسم الله هذا غطاءك  
 ويقول عند استعاب غطائه تبارك باسم الله من غير زيادة هذا غطاءك ويسن أيضاً بكاء السقاء وأطفاء  
 النار عند النوم وأغلاق الباب عند المغرب وجمع الصبيان كذا في عمدة الرامح مع هدبة الناصح (وبحرم)  
 على الرجال المكلفين والحناني وقت الاختيار (استعمال المطلي) أي المموه (بذهب أو فضة ان كثر طلاؤه و)  
 ذلك بأن يحصل منه شيء بمرضه على النار) ولا فرق بين الآنية وغيرها من اللباس ونحوها ومن المموه  
 أطراف الشاشات التي فيها قصب فيحل ذلك ان لم يحصل من التيمومة شيء فتعمل بالعرض على النار  
 والأحرم لكثرة المموه به نعم ان قلداً بالحنيفة جاز فانه يجوز عنده اذا كان قد رابع أصابع وبحرم أيضاً  
 استعمال الثوب المنسوج كله أو بعضه بأحد ما اذا حصل من المنسوج شيء بالعرض على النار ويحل ذلك  
 المذكور للنساء أجمعاً وللصبي والمجنون في الأصح نعم لا خلاف في جواز ذلك لها يوم العيد لانه يوم زينة

(والقلتان) خمسمائة

رطل برطل بغداد

وقدرها بخمس قريب

من قرب الحجاز ولو

وقع في السمن مثلاً أو في

الماء القليل نجاسة

لا يراها البصر المعتدل

أو ميتة ليس لها دم سائل

كقرب ووزغ ولم

تغيره لم يتنجس

(فصل) ويحل استعمال

جميع المواضع الطاهرة

من كل جنس الا

مواضع الذهب والفضة

فيحرم استعمالها لغير

ضرورة ويحرم استعمال

المطلي بذهب أو فضة

ان كثر طلاؤه ونحصل

منه شيء بمرضه على النار



ما كان من

(فصل في حكم أجزاء الميت) الحيوانات كلها تنجس بموتها إلا الأدمي والسمك والجراد والمأكول المذبوح ان ذبح ذبحاً شرعياً (والجزء المنفصل من الحي كنبته ذلك الحي ان كانت مبنية طاهرة فالجزء المنفصل حال حياته طاهر وان نجسة فتجس فتخرج الأدمي ومشيخته وهي وعاء الولد طاهران بخلافهما من نحو الفرس الأشعر ما كره ورثه وصوفه ووبره اذا أدين في حياته ولو احتما لأفوه طاهر ولو انفصل من ما كره لجزءه نجس فمعهما نجسان ويحل أكل بيض غير المأكول حيث لا ضرر فيه وهو من الميتة طاهر ان تصلب لانه لنموه بعد الموت فيها لا منها بخلاف الانفحة لا تنجس جزء منها كالبند كذا في فتح الجواد (وجلوده) أي الحيوانات سواء كانت ميتة أو حية تنجس بالموت بان صلح تجلد ما في حياتها (تظهر بالدباغ ظاهر أو باطناً) وانما يحصل ذلك بخروج الدم من مفاصل لا نحو ملتحمة ثمرة اللوز مومة مع بقائها ولا يجب الاستعانة بالماء في أثناء الدبغ لانه حالة لكن لابد من توسط رطوبة ماء أو مانع بين الدبغ والجلد حتى يورث فيه ويخرج بالجلد الشعر نعم يظهر قبله غرافة حفيفة نبيها كبدن الحر ويحرم أكل المذبوح ولو من ما كره كذبح ما لا يؤكل لنحو جلده والاصطباذ بلحمه (الجلد) متلفظ من (الكلب والخنزير والمتولد منهما) أي من كل منهما مع الآخر كان نزاكاً كلباً على خنزيرة فتولد منهما ولد (أو من أحدهما) أي أحدهما مع غيره ولو أدمياً كان نزاكاً كلباً أو خنزيرة على شاة أو آدمية فتولد منهما ولد فلا يظهر بالدبغ لان الحياة مع قوتها لم تنفد الطهارة فالدبغ أول (واذا دبغ الجلد) النجس أو جلد المذكي نجس (ولم يفسل بعد دبه صار متنجساً) النجاسة متوسطة فبظهر بما يظهر به ملافاة الجلد المذبوح للدبغ لا دابة التي تجسست به قبل طهر عينه أو لادوية النجسة فيجب غسله نجاسة بما يظهر مع التزيب والتسليم ان أصابه متلفظ وان سيج وتزب قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل الطهارة (فلا يحل استعماله مع الرطوبة ولا تصح الصلاة معه إلا بعد غسله) ويجوز بيعه قبله ان لم يكن فيه نجس بعد الفرج كشمير لم يلاق بالدبغ ولا يحل أكل جلد الميتة المذبوح سواء كان من ما كره اللحم أم من غيره أكل جلد المذكي فيجوز أكله بعد دبه مالم يضر

### كتاب نواقض الوضوء

وهي الحوادث الأصغر (نواقض) أي الوضوء وهي الأسباب التي ينشأ بها الطهر (أربعة) فقط (الأول خروج شيء) بقينا (من) الفرج أي (القبل أو الدبر) وان تعدد أولاه فلا زاه عليه ولم يحتمل كونه من خارج فلو شك هل خرج منه شيء أو لالم ينتقض وضوءه نعم يكتفى بوضوء الأجنبي أن لم يكن الحال بل لو نوى رفع الحدث ان كان محدثاً أو الاتجدد بصدق وان بان محدثاً (الأمني الشخص) أي المتوضي (الخارج منه أول مرة) فلا ينتقض الوضوء كان أحكم التامم قاعدة على وضوءه لانه موجب الفسل الأعم من الوضوء وانما ينتقض الحيض مع إيجابه الفسل لانه لا فائدة لبقاء الوضوء معه ولان حكمه أغلظ ولو خرج منه شيء غيره أو نفسه بعد استدخاله في وضوءه كصفحة من امرأة لا تخلطها مني الرجل (والثاني زوال التميز) ولو تمسكنا أجمعاً (بجنون أو سكر) فهو ما من الأغيا أو من الجنون أو من تناول مخدر أو فتنقض وضوءه وان لم يأنم به (أو مرض) بحيث يكون كغما (أو نوم) بقينا (الأمني) نام بمكان مقعده أي البنية (من مقعه) وليس غيب بين بعض اليه ومقعه نجاف ولو غداه سائر فوان احتني أو كان مقعده الماء كونه لا يفسد فلا ينتقض وضوءه لانه من خروج شيء حينئذ من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ریح من القبلي لانه قد قال لهم على غير هيئة المتكسر ناقض وان تحقق عدم خروج شيء حتى لو سدد دبره ونحو رصاص ونام غير متمكن انتقض وضوءه لانه نفس النوم على تلك الهيئة ناقض وينتقض مضغوق ومذخور ومسحور وزوال تميزه (والثالث ملامسة الرجل للمرأة الأجنبية) أي غير محرم (من غير حائل بمن جلد هما) بمنع الكس (ولو كان كل منهما مراهقاً) أو مسوحاً أو كان أحدهما ضيماً مشتهى طعاماً

فصل في حكم أجزاء الميت  
تنجس بموتها إلا الأدمي  
والسمك والجراد  
والمأكول المذبوح ان ذبح  
ذبحاً شرعياً وجلوده ما  
تظهر بالدباغ ظاهر  
وباطناً إلا جلد الكلب  
والخنزير والمتولد منهما  
أو من أحدهما واذا دبغ  
الجلد ولم يفسل بعد دبه  
صار متنجساً فلا يحل  
استعماله مع الرطوبة  
ولا تصح الصلاة معه  
إلا بعد غسله

باب نواقض  
الوضوء  
أربعة (الأول)  
خروج شيء من القبل أو  
الدبر الأمني الشخص  
الخارج منه أول مرة  
(والثاني) زوال التميز  
بجنون أو سكر أو مرض  
أو نوم إلا بمن نام بمكان  
مقعده من مقعه  
(والثالث) ملامسة  
الرجل للمرأة الأجنبية  
من غير حائل بين  
جلد هما ولو كان  
كل منهما مراهقاً



يفتأ عند ذوى السليقة السليمة أو مينة لكن لا ينتقض وضوء الميت أو جنبا ولو كان على غير صورة الآدى  
 حيث تحققت المخالفة في الذكورة والاثوثة (أو) كانت الملازمة ذكرها بأن (حصلت الملازمة بغير  
 الاختيار وينتقض بها) أى الملازمة (وضوء كل منهما) أى الذكورة والاثوثة فلو شك في كون الملبوس  
 ذكر أو أنثى فلا نقض وخرج بالجلد الشعر والسن والظفر ولا ينتقض الوضوء بجزء منفصل ولا بظلمة  
 يسمى ذكر أو أنثى ولا تنفاه محل الشهوة (والرابع من قبل الآدى) أو الجنى أو محل قطعه (أو حلقة  
 دبره) يقينا من نفسه أو غيره ولو صغيرا أو ميتا (بباطن الكف) وهو مما يستتر عند وضع إحدى  
 الأختين على الأخرى مع تحامل يسير كذا النسبة لغير الأختين أمثال النسبة لهما فهو مما يستتر عند وضع بطن  
 أحدهما على بطن الآخر بحيث يكون رأس أحد هما عند أصل الآخر مع تحامل يسير أو يكون رأس أحدهما  
 عند رأس الآخر مع تحامل كثير ليقل الجزء الغير الناقض فيهما (بلا حائل) ولا بعد الشعر الكثير على  
 باطن الكف تحائلا (ولو) كان القبل منفصلا مادام اسمه فلو ذق زال الاسم لم ينتقض ولو كان الكس  
 (مع السهر والاكراه) ولو بلا قصد وفعل حتى لو وضع شخص ذكره في كفت آخر وهو جاهل انتقض  
 وضوء صاحب الكف (وينتقض به) أى المس (وضوء الماس فقط) دون المسوس (الآن كان الكس  
 غيبين رجل وأنثى أجنبية فينتقض به وضوءهما كما سبق) في الملازمة بينهما وعن القبل (القفلة) والظفر حال  
 اتصالهما فان قطعاً فلا نقض بهما (ويحرم بالحدث الأصفر) ثلاثة أشياء وهذه الحرمة فمن الكبائر  
 بالنسبة للصلاة ونحوها (استحلال ذلك مع الحدث تكفروا من الصفائر بالنسبة لمس المصحف وحمله  
 الأول (الصلاة) فرضها ونفلها ومثلها خطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكر (و) الثاني (الطواف)  
 فرضه وواجبه ومندوبه (و) الثالث (مس المصحف) بأعضائه الوضوء أو غيرها ولو كان الماس فاقطع  
 الطهورين أو كان منه فمن وراء حائل كثوب رقيق لا يمنع وصول اليد إليه لقوله لا يمسه القرآن إلا  
 طاهر آه فاذا وضع يده فاصاب بعضها المصحف وبعضها غيره حرم ذلك مطلقا سواء قصد المصحف أو لا  
 كما أفاده شيخنا أحد النحراوى (حق) ورقه البياض (كيسه) وصندوقه مادام (أى المصحف) فيهما  
 إذا كانا مقدنين له وحده (ويحل قلب ورق المصحف) فانما أولا (بعود) أو نحوه لأنه ليس بحمل ولا في  
 حكمه (الآن انفصلت الورقة وحملت عليه) أى العود فيحرم اتفقا لأنه يحمل كالورقة فحمل يده وقلبه  
 ورقة منه وان لم تفصل (و) الحمل بالغ من المثل لكن (يحل) مع الكراهة (محله) أى المصحف (في متاع  
 الآن قصد المصحف وحده بالحمل) فيحرم وكذا ان قصد هما عند ابن حجر تبعاً للسليم وغيره أو قصد  
 واحدا لا بعينه أما لو قصد المتاع وحده أو أطلق فلا يحرم لأن المصحف تابع حينئذ بالنسبة للقصد فلا  
 فرق بين كبر ترم المتاع وصغره ويحل حمل حامل المصحف (ويحل) مع الكراهة (حمل التفسير) ان كان  
 أكثر من القرآن يقينا) نحو اجتزأت حروف القرآن عنه بلون أم لا لأنه المقصود حينئذ بخلاف ما لو كان  
 القرآن أكثر أو نساوبا أو شك في ذلك فيحرم ولو وضع يده على قرآن وتفسير فهو كالحمل في التفصيل بين  
 كون التفسير الذى تحت يده أكثر أو لا فالعبرة بالموضع الذى وضع يده فيه لا بحملة التفسير وأما الحمل  
 في العبرة فيه بحملة التفسير والعبرة أيضا بعدد حروف الرسم العثمانى في القرآن ورسم الخط في التفسير لا بعدد  
 الكلمات ويحرم بلمع ما كتب القرآن عليه بخلاف أكله أو زوال صورته قبل ملاقاته للبعده ولا تنص  
 ملاقاته للربيق لأنه مادام بعد يده غير مستقدروا من ثم جاز منه من الحلية (ولا يمنع الضمى المميز) المحدث  
 ولو محدثا أكبر (من مس المصحف وحمله على الحاجة التعليم) ووجوبه كالاتيان به للعلم ليقبله منه كشقة دوام طهره  
 (فصل) في صفة الاستنجاء (بجانب الاستنجاء) عند ارادة القيام إلى الصلاة ونحوها أو حيلة التوضيغ  
 بالنجاسة أو ضيق الوقت (من كل خارج من القبل أو الدبر ان كان) أى الخارج (نجسا) ولو نادى أكيدة وودى

أو حصلت الملازمة بغير  
 الاختيار وينتقض بها  
 وضوء كل منهما  
 (والرابع) من قبل  
 الآدى أو حلقة دبره  
 بباطن الكف بلا حائل  
 ولو مع السهر أو الاكراه  
 وينتقض به وضوء الماس  
 فقط الا ان كان المس بين  
 رجل وأنثى أجنبية  
 فينتقض به وضوءهما  
 كما سبق (ويحرم) بالحدث  
 الأصفر الصلاة  
 والطواف ومس  
 المصحف حتى كسبه  
 وصندوقه مادام فيهما  
 ويحل قلب ورق المصحف  
 بعود الا ان انفصلت  
 الورقة وحملت عليه  
 ويحل حمله في متاع الا ان  
 قصد المصحف وحده  
 بالحمل ويحل حمل التفسير  
 ان كان أكثر من القرآن  
 يقينا ولا يمنع الضمى  
 المميز من مس المصحف  
 وحمله على الحاجة التعليم  
 فصل في صفة الاستنجاء  
 من كل خارج من القبل  
 أو الدبر ان كان نجسا



ولوث محل خروجه  
ويحوز أن يستنجي  
الشخص بالأحجار  
فقط ولو بلا عذر وإن  
كان على طرف البحر  
والاقتصار على الماء  
أفضل من الاقتصار  
على الحجر والجمع بينهما  
أفضل ويجب تنظيف  
المحل من عين النجاسة  
وأثرها إن استنجى  
بالماء فإن استنجى  
بالحجر عني عن الأثر  
القليل الذي لا يزيله  
الألماء أو الحزف  
الصغار وإن اقتصر  
على الحجر وجب ثلاث  
مسحات وإن نظف  
المحل أقل منها فإن لم  
تنظفه الثلاث وجب  
أن يزيد عليها حتى  
ينظفه فإن نظفه بوتر  
لم يزد عليه شيئا وإن  
نظفه بشفع فالسنة له  
أن يزيد واحدة  
ويقوم مقام الحجر  
في الاستنجاء كل جامد  
ظاهر خشن يقلع عين  
النجاسة كخرقة  
(وشروط) الاستنجاء  
بالحجر أن لا ينشف  
الخارج النجس  
وأن لا ينتقل عن  
المحل الذي استقر

تخرج به الطاهر كالمشي قنذب الاستنجاء منه خروجا من خلاف من أوجه (ولو ثلث محل خروجه) فلا  
يجب من جاف بل بكرة من الريح نعم يسن منه أن كان المحل رطبا ومن نحو بكرة أو دودة نجاسة خروجا  
من الخلاف كما أفاده ابن حجر في فتح الجواد ويكون الاستنجاء ثلثا مطلقا ولو اوجب في الاستنجاء به  
استعمال قدر منه بحيث يغلب على ظنه معه زوال النجاسة وإعلامه ظهور الحسونة ولا يطلب حينئذ  
البدل فلو شتمها وجد رائحة الخارج من الملاقي للحل فهو محلل على نجاستها وهذا في ربح لم يغير زواله  
(ويحوز أن يستنجى الشخص بالأحجار فقط ولو بلا عذر وإن كان على طرف البحر) لأن الماء يزيل العين  
فعل الاستنجاء بها (والاقتصار على الماء أفضل من الاقتصار على الحجر) لأن الماء يزيل العين  
والأثر بخلاف الأحجار بل يتعين في قبيئ شكل وفي نفة متفتحة وبول الألف إذا وصل للجلدة  
وبول ثيب أو بكر وصل لدخل الذكركتينا (والجمع بينهما أفضل) من الاقتصار على الماء سواء في ذلك  
البول والنائط على الصحيح فيقدم الحجر وجوبا ليجنب من النجاسة عزوال عنها بالحجر ومن ثم  
حصل أصل السنة ثلثا بالنجس وبدون الثلاث مع الانتقاء فيها ومحلل أفضلية الجمع مما ورد أنه لما نزل  
قوله تعالى فيه رجال يحبون أن يتطهروا في حق أهل قباء مني رسول الله ﷺ إليهم مجلس عندهم ثم  
قال يا معشر الأنصار إن الله قد أنعم عليكم في الذي تصنعون عند الوضوء وعند الغائط فقالوا  
يا رسول الله نقيم الغائط الأحجار ثم نقيم الأحجار الماء فتلا ﷺ رجال يحبون أن يتطهروا  
ولقد يحب المظهرين أي يرضى عليهم (ويجب تنظيف المحل من عين النجاسة وأثرها) إن استنجى بالماء  
(وينبغي الاستبراء) ثلاثا سبق أثرها في تضاعف شرح المقدمة فليكن كذلك (فإن استنجى بالحجر  
عني عن الأثر القليل الذي لا يزيله إلا الماء أو الحزف الصغار) ولو خرج هذا المقدار أول الأمر وجب  
الاستنجاء منه لأنه يغتفر في الدور أم لا لا يغتفر في الابتداء ويكفي فيه الحجر وإن لم يزل منه شيئا ولا  
يقال ما فأكده حينئذ لا نقول بظهور أثره الموصي على رأس الأثر في الحج فهو أثر تعبدى (وإن  
اقتصر على الحجر وجب ثلاث مسحات) أي تعم كل واحدة منها جميع المحل وجوبا على المعتد ويكفي  
حجر واحد ثلاث أطراف فإن لم تلتوث في المسحة الثانية فتجوز في الثالثة بطرف واحدة لأنه  
إنما خفف النجاسة فلا يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ولأن المقصود هنا تعدد المسحات مع الانتقاء  
ولا يجزى الاستنجاء بأقل من الثلاث (وإن نظف المحل أقل منها) لما روى مسلم عن سلمان قال  
نهانا رسول الله ﷺ أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار (فإن لم تنظفه الثلاث وجب أن يزيد عليها  
حتى ينظفه) بحيث لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الحزف ولا يجب إزالة هذا الأثر بصغار  
الحزف ويسن أن ينظر الحجر المستنجى به قبل ربه ليعلم أنه أنقى أولا (فإن نظفه) أي المحل (بوتر لم  
يزد عليه) أي الوتر (شيئا) أي واحدا (وإن نظفه بشفع فالسنة له أن يزيد واحدة) كان حصل الانتقاء  
برأية يأتي بخامسة لقوله ﷺ من استجمر فليبر من فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج  
(ويقوم مقام الحجر في الاستنجاء كل جامد) الأجر المسجد فلا يجزى الاستنجاء به سواء كان  
متمصلا أو منفصلا (ظاهر خشن يقلع عين النجاسة كخرقة) وجلد مدبوغ للحصول المقصود بها من  
تخفيف النجاسة لأن الحجر مخفف يخرج بالجماد الطاهر النجس كالعمر والمنجس لكن عني عن  
الحزف المعجون بالسرجين كما نقل عن البراري وبالحسن القصب الأملس كاللوص والحيزران ومحل  
عدم أجزاء القصب الأملس في غير جذوره وفيما لم يشق ومحل عدم أجزاء ذلك إذا أراد الاقتصار  
عليه والألم بشرط شق في حصول أصل فضيلة الجمع أما كما فلا بد فيه من تلك الشروط (وشروط  
الاستنجاء بالحجر أن لا ينشف الخارج النجس) فإن جف تعين الماء كالم يخرج شق يقيم المحل  
والأكنى الحجر ولو كان الخارج من غير جنس الأول كدق خرقة بعد غائط أو بول وكدي  
وودي خرقة بعد بول كما نقل عن العزيزي (وأن لا ينتقل) أي الخارج (عن المحل الذي استقر



فيه وأن لا يجاوز البول  
حشفة الذكر ولا الفائط  
صفحة الاكبتين وأن  
لا يصل بول الاثنى  
الى محل جماعها  
باب الوضوء  
الفروض التي لا يصح  
الوضوء الا بها ستة  
الأول التيمم ويجب أن  
تكون مفرونة باول  
جزء يفصله من الوجه  
وينوي المتوضي رفع  
الحديث أو فرض  
الوضوء أو الوضوء  
فقط أو نحو ذلك  
والثاني غسل الوجه من  
منابت شعر الرأس الى  
منتهى الذقن ومن  
وتداحدى الأذنين  
الى وتد الأخرى  
ويجب غسل الشعر  
النابت في الوجه طاهرا  
وباطنا الا اللحية  
لغيره بكنى غسل  
ظاهرها فقط والسنة  
تخليل باطنها ويجب  
أيضا غسل السلعة  
النابتة في الوجه وان  
طالت والثالث غسل

فيه) عند خروجه فان انتقل تعين الماء وإن لم يجاوز الصفحة والحشفة لأنه كنجاسة طمأت على المحل  
من خارج فلو قام وانضمت الناء وانتقلت النجاسة تعين الماء (وأن لا يجاوز البول لحشفة الذكر ولا  
الفائط صفحة الاكبتين) والحشفة ما فوق الحتان والصفحة ما يستتر بانطباع الاكبتين عند القيام  
(وأن لا يصل بول الاثنى الى محل جماعها) أي يقبنا ويشترط إباحة أن لا يتقطع الخارج والفرق بين  
الانتقال والقطع أن الانتقال يعتبر به الاستمرار أولا قبل حصوله في المحل الثاني بأن يخرج  
ويستتر في المحل ثم يسيل مع الاتصال والقطع لا يعتبر به الاستمرار أولا بل يخرج ابتداء الى مواضع  
بدون اتصال وهو المزمع أن يقول بعضهم انتشار الخارج فوق العادة الغالبة فان قطع الخارج وكان داخل  
الصفحة والحشفة تعين الماء في المنقطع وأجزاء الحمامة في غيره وهو الذي استتر على المحل ويشترط  
أيضا أن لا يورث في المحل أحنى محس مطلقا أو طاهر وطلب غير العرق أو حافى تحتلط بالخارج ثم بعد  
الاستنجاء بالأحجار إذا عرف المحل وجاوز السبلان الصفحة والحشفة كزمة غسل مجاوزها وعن  
عن ثلوث نوبه بالمحل لمصر نجته وإذا وصل الى باب الخلا يقول اللهم اني أعوذ بك من الرجس النجس  
الحبث المحبث الشيطان الرجيم ثم يدخل الخلا ببدا برجله اليسرى ثم اذا خرج من الخلا  
ببدا برجله اليمنى ويقول الحمد لله الذي اذهب عني ما يؤذني وأصلك على ما ينبغي  
باب الوضوء

هو شتم على فروض وسين وبدا بالاول فقال (الفروض التي لا يصح الوضوء الا بها ستة) فقط  
في حق السليم وغيره أربعة جنس القرآن وواحدة بالسنة وهي التيمم وواحدة فيها وهو التيمم (الاول  
النية) لقوله عليه السلام النية اعمال بالنيات أي انما صحة اعمال العبادات بالنيات (ويجب أن تكون  
مفرونة بأول جزء يفصله من الوجه) ومنه ما يجب غسله من نحو اللحية وكذلك لا يعتد بما بعدها من غير  
بأنه يكتفى ووجبت إعادة غسل ما سبقه لوقوعه لغوا بخلوه عن النية المقومة له (وينوي المتوضي رفع  
الحديث أو فرض الوضوء) وإن كان المتوضي صبيلا لأن الوضوء لا بد منه نحو الصلاة ولو من الصبي  
(أو الوضوء فقط) أي من غير ذكر فرض أو أداء وإنما اكتفى بنية الوضوء فقط دون نية الفصل لأن  
الوضوء لا يكون إلا عبادة بخلاف الفصل (أو نحو ذلك) كأن ينوي استباحة متن المصحف أو  
استباحة الطواف أو الصلاة وإن لم يدخل توحيها أو ينوي الطهارة عن الوضوء أو له (والثاني غسل)  
ظاهر جميع (الوجه) وطوله (من منابت شعر الرأس الى) تحت (منتهى الذقن) وعرضه (من وتد  
احدى الأذنين الى وتد الأخرى) ولا يجب غسل الرند الا ما يتحقق به اعتصاب الوجه وخروج  
بالفصل من الماء بلا جزان فلا يكتفى اتفاقا بخلاف غسل البصر في الماء فانه يسمى غسلا ويجب غسل  
سائر جوانبه بما لا يتحقق غسل جميعه إلا بفصله (ويجب غسل الشعر النابت في الوجه) سواء كان  
كثيفا أو خفيفا طاهرا أو باطنا (الا اللحية الفزيرة) أي الكثيرة الشعر من الرجل (فيكنى غسل  
ظاهرها فقط) والحاصل أن شعور الوجه كلها يجب غسل ظاهرها وباطنها من رجل أو غيره خفت  
أو كثفت الا ثلاثة أشياء الأول باطن الكف الخارج عن حد الوجه بأن يتلوى بنفسه الى غير جهة  
نزوله من رجل أو غيره والمراد بالباطن مما يلي الصدر من اللحية وما بين الشعر والثاني والثالث باطن  
كف لحيه الرجل وعارضه فلا يجب غسل باطن ذلك وأما ظاهره فيجب غسله (والسنة تخليل باطنها)  
أي اللحية الكثيفة من الرجل بأن يضع في كفها اليمنى ماء ويضع يمينه عليه ويحركها صافيا ويدخلها  
فيها من جهة صدره ويكون الماء محبدا غير ماء الوجه أما تخليل لحيه المرأة والحشى الكثيفة التي لم  
تخرج عن حد الوجه وعارضيهما فواجب ولو قال السنة تخليل ما يكتفى غسل ظاهره فقط كان أحسن  
لشموله لكثيف الخارج من رجل أو غيره وللعارضين من رجل (ويجب أيضا غسل السلعة النابتة  
في الوجه وإن) خرجت عن حده بأن (طالت جدا) فالحصول المواجبة بها (والثالث غسل



الدين من الكفين والذراعين (مع المرفقين) أو قدرهما أن قد ابا اعتبار غالب أمثاله (والمرفق بكسر الميم  
 وفتح الفاء (١) وقوله لغة وقرى بها في السبع وهو يلقى عظم العضد والذراع (ويجب غسل) جميع ما في  
 محل الفرض (من الشعر النابت عليها) أي الدين (ظاهر أو باطن أو كثر وطاق) حتى يخرج عن حدها  
 (وغسل سلعتهما وإن طالت) بأن خرجت عن حد الفرض ومن أصبح رائدة وإن خرجت عن المحاذاة  
 ومن ظفر وإن طال ولا تسامع بشيء مما تحته ومن الشق والغور الذي لم يستتر ومن جلدة مبتدلة ومن  
 محل شوكه لم تنقص في الباطن بحيث لو قلمت بقي موضعها يجوز فاحتند وجب قلعها لعدم صحة غسل اليد مع  
 بقائها (والرابع مسح جزء من جلد الرأس) ولو خرج بالمد عن حد الرأس كسلة نبتت وخرجت بالمد  
 عنه (أو من الشعر النابت فيه ولو رأس شعرة واحدة بشرط أن لا يمسح على الطويل الخارج عن حد  
 الرأس) فخرج الشعر عنه من جهة نزوله لم يجز المسح عليه وإن مسحه وهو فيه سبب كونه معقودا  
 أو متجمدا مثلا فشعر الناصية بجهة نزوله الوجه وشعر القرنين بجهة نزولهما المنكبان وشعر القذال أي  
 مؤخر الرأس بجهة نزولها القفا ويجوز غسل جزء الرأس بلا كراهية لأنه يحصل المقصود بالمسح من وصول  
 البلل ووضع اليد عليه بلا ممانعة للحصول المقصود به (والخامس غسل الرجلين مع الكعبين من كل رجل)  
 (والكعبان هما العظام المرتفعتان في جانبي القدم) (وشعر الرجلين وسلعتهما كشعر اليدين) في وجوب  
 الغسل ولو فقه الكعب اعتبر قدره من معتدل الخلفة من غالب أمثاله بخلاف ما إذا وجد في غير محله المعتاد  
 كان لا يصق الكعب الركبة فإنه يعتبر وكذا في المرفق والحشفة وقال جمع متأخرون يعتبر قدره من غالب  
 الناس (ويجب تحريك الخاتم الضيق) لا أنه يمنع وصول الماء ظاهره وكان عليه إذا لم يتحرك الخاتم  
 وكذا يجب تحريك القراط في الأذن لطريق محله (والمعتبر غلبة الظن في وصول الماء إلى ثقبه فلا يتكف  
 لا إدخال عود في ثقب الخشفة والقراط بضم القاف وسكون الراء مما يعلق في شحمة الأذن (و) يجب  
 تخليل أصابع اليدين والرجلين إن كان الماء لا يصل إليها) أي الأصابع (الأي ذلك) أي التخليل لا لتفاته  
 ومثل التخليل نحوه كما قاله الشهاب الرمي ويحرم قني أصابع ملتصقة لأنه تعذيب بلا ضرورة (والسادس  
 ترتيب الأعضاء) الأربعة (بأن يقدم الوجه على اليدين واليدين على الرأس والرأس على الرجلين) ولا  
 يسقط الترتيب كقبة الفروض والشروط بتساوي أركانها لأنها من خطاب الوضوء وهو خطاب الله  
 المتعلق بمحل الشؤن غيبا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسدا ولو شك في تطهير عضو قبل فراغ وضوئه  
 تطهره وما بعده أو بعد فراغه لم يؤثر وأعلم أنه لا يجب تنقيح عموم الماء لكل عضو بل تكفي غلبة الظن فقط  
 (ويجب في الوضوء) أي بشرط أنه لا يجوز التحول بين الماء وحل التطهير شيء يمنع وصول الماء إليه فاحتند يجب  
 إزالة الأوساخ التي تمنع وصول الماء إلى الأعضاء) كشمع ورمص وقشفت متجمدان كان من خارج  
 فلا يصح تطهير محل قبل إزالتها بخلاف ما إذا كان من عرق (الأن كان في إزالتها) أي الأوساخ (شدة  
 مشقة) بأن صارت عجزا من البدن لا يمكن فصلها عنه وتحول القفال تزيل الأوساخ لا يمنع الوضوء محمول على  
 ذلك ولم يرد ثم لا ينقض (٢) منها الوضوء لأنها كجزء من البدن كذا في كشف المروط (ومثلها) أي تلك  
 الأوساخ (الأوساخ التي تحت الأظفار) كما قال الشهاب الرمي متفلا عن الروضة أن الأوساخ المتجمعة تحت  
 الأظفار المانع من وصول الماء لا يضح معها الوضوء على الأصح ولو نشقت رجليه لجعل في نشقتها شمعاً  
 أو حناء وجب إزالة عنه فان بقي لون الحناء لم يضر وإن كان على العضود من ممانع تجري الماء على العضو ولم  
 يثبت شمع وضوءه على الأصح اهـ (و) بشرط جري الماء على الأعضاء في غسلها فاحتند (لا يكتفى مسح  
 الأعضاء المقسوة) لأنه لا يسمى غسلها (بل لابد من سيلان الماء عليها) وذلك لأن لم يغسلها في الماء (و)  
 بشرط أيضا استيعاب العضو بفصل جزء يتصل به حتى لو قطع أنه أو شفته لزمه غسل ما ظهره بالقطع  
 في الوضوء والغسل على الأصح ولو خلق له وجهان وجب غسلهما وغسل ما عليهما أو غسل جزء اتصل بهما

الدين من الكفين والذراعين (مع المرفقين) أو قدرهما أن قد ابا اعتبار غالب أمثاله (والمرفق بكسر الميم  
 وفتح الفاء (١) وقوله لغة وقرى بها في السبع وهو يلقى عظم العضد والذراع (ويجب غسل) جميع ما في  
 محل الفرض (من الشعر النابت عليها) أي الدين (ظاهر أو باطن أو كثر وطاق) حتى يخرج عن حدها  
 (وغسل سلعتهما وإن طالت) بأن خرجت عن حد الفرض ومن أصبح رائدة وإن خرجت عن المحاذاة  
 ومن ظفر وإن طال ولا تسامع بشيء مما تحته ومن الشق والغور الذي لم يستتر ومن جلدة مبتدلة ومن  
 محل شوكه لم تنقص في الباطن بحيث لو قلمت بقي موضعها يجوز فاحتند وجب قلعها لعدم صحة غسل اليد مع  
 بقائها (والرابع مسح جزء من جلد الرأس) ولو خرج بالمد عن حد الرأس كسلة نبتت وخرجت بالمد  
 عنه (أو من الشعر النابت فيه ولو رأس شعرة واحدة بشرط أن لا يمسح على الطويل الخارج عن حد  
 الرأس) فخرج الشعر عنه من جهة نزوله لم يجز المسح عليه وإن مسحه وهو فيه سبب كونه معقودا  
 أو متجمدا مثلا فشعر الناصية بجهة نزوله الوجه وشعر القرنين بجهة نزولهما المنكبان وشعر القذال أي  
 مؤخر الرأس بجهة نزولها القفا ويجوز غسل جزء الرأس بلا كراهية لأنه يحصل المقصود بالمسح من وصول  
 البلل ووضع اليد عليه بلا ممانعة للحصول المقصود به (والخامس غسل الرجلين مع الكعبين من كل رجل)  
 (والكعبان هما العظام المرتفعتان في جانبي القدم) (وشعر الرجلين وسلعتهما كشعر اليدين) في وجوب  
 الغسل ولو فقه الكعب اعتبر قدره من معتدل الخلفة من غالب أمثاله بخلاف ما إذا وجد في غير محله المعتاد  
 كان لا يصق الكعب الركبة فإنه يعتبر وكذا في المرفق والحشفة وقال جمع متأخرون يعتبر قدره من غالب  
 الناس (ويجب تحريك الخاتم الضيق) لا أنه يمنع وصول الماء ظاهره وكان عليه إذا لم يتحرك الخاتم  
 وكذا يجب تحريك القراط في الأذن لطريق محله (والمعتبر غلبة الظن في وصول الماء إلى ثقبه فلا يتكف  
 لا إدخال عود في ثقب الخشفة والقراط بضم القاف وسكون الراء مما يعلق في شحمة الأذن (و) يجب  
 تخليل أصابع اليدين والرجلين إن كان الماء لا يصل إليها) أي الأصابع (الأي ذلك) أي التخليل لا لتفاته  
 ومثل التخليل نحوه كما قاله الشهاب الرمي ويحرم قني أصابع ملتصقة لأنه تعذيب بلا ضرورة (والسادس  
 ترتيب الأعضاء) الأربعة (بأن يقدم الوجه على اليدين واليدين على الرأس والرأس على الرجلين) ولا  
 يسقط الترتيب كقبة الفروض والشروط بتساوي أركانها لأنها من خطاب الوضوء وهو خطاب الله  
 المتعلق بمحل الشؤن غيبا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسدا ولو شك في تطهير عضو قبل فراغ وضوئه  
 تطهره وما بعده أو بعد فراغه لم يؤثر وأعلم أنه لا يجب تنقيح عموم الماء لكل عضو بل تكفي غلبة الظن فقط  
 (ويجب في الوضوء) أي بشرط أنه لا يجوز التحول بين الماء وحل التطهير شيء يمنع وصول الماء إليه فاحتند يجب  
 إزالة الأوساخ التي تمنع وصول الماء إلى الأعضاء) كشمع ورمص وقشفت متجمدان كان من خارج  
 فلا يصح تطهير محل قبل إزالتها بخلاف ما إذا كان من عرق (الأن كان في إزالتها) أي الأوساخ (شدة  
 مشقة) بأن صارت عجزا من البدن لا يمكن فصلها عنه وتحول القفال تزيل الأوساخ لا يمنع الوضوء محمول على  
 ذلك ولم يرد ثم لا ينقض (٢) منها الوضوء لأنها كجزء من البدن كذا في كشف المروط (ومثلها) أي تلك  
 الأوساخ (الأوساخ التي تحت الأظفار) كما قال الشهاب الرمي متفلا عن الروضة أن الأوساخ المتجمعة تحت  
 الأظفار المانع من وصول الماء لا يضح معها الوضوء على الأصح ولو نشقت رجليه لجعل في نشقتها شمعاً  
 أو حناء وجب إزالة عنه فان بقي لون الحناء لم يضر وإن كان على العضود من ممانع تجري الماء على العضو ولم  
 يثبت شمع وضوءه على الأصح اهـ (و) بشرط جري الماء على الأعضاء في غسلها فاحتند (لا يكتفى مسح  
 الأعضاء المقسوة) لأنه لا يسمى غسلها (بل لابد من سيلان الماء عليها) وذلك لأن لم يغسلها في الماء (و)  
 بشرط أيضا استيعاب العضو بفصل جزء يتصل به حتى لو قطع أنه أو شفته لزمه غسل ما ظهره بالقطع  
 في الوضوء والغسل على الأصح ولو خلق له وجهان وجب غسلهما وغسل ما عليهما أو غسل جزء اتصل بهما



الحينئذ إذا ترك لمة صغيرة من عضو ولو سهوا لم يصح الوضوء حتى يغسلها ويبعد غسل الأعضاء التي  
 بعدها) وانما لم يصح وضوء من ترك شرطاً مع النسيان لأن الشرط من باب خطاب الوضوء وهو يحمل  
 الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً للحكم الذي هو خطاب التكليف وهو لا يختلف فيه الصغير والكبير ولا  
 الجاهل وغيره فهو شامل لكل أحد فيلزم الكلي أن يأمر المميز بالوضوء واستقبال القبلة عند إرادته الصلاة  
 وخطاب التكليف هو خطابها في محث أو منع وهو يفرق فيه نحو الناسي وغيره (وسنن الوضوء كثيرة منها  
 استقبال القبلة فيه) لأنه حالة أوجب بقبول الدعاء فيها (والتسمية مقرونة بأوله) أي الوضوء فبأن بها  
 عند أول غسل الكفين مع التنية بقلبه ليجمع بين عمل اللسان والجنان والأركان في ابتداء وضوئه ليأتى  
 على سنته المتقدمة على غسل الوجه ثم يتلفظ بالتنية ثم بكل يغسلها لأن التلفظ بالتنية والتسمية سنة ولا  
 يمكن أن يتلفظ بها في زمن واحد ويسن أن يعود قبل ذلك ويحمد بعده فيقول أعوذ بالله من الشيطان  
 الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على الإسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والاسلام  
 نوراً أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون (وغسل الكفين معاً إلى الكوعين)  
 وإن لم يقع من النوم ولم يرد عاد خالها أثناء وكان يتقن طهرها فلا يسن فيها ثانياً ولا بد في تحصيل السنة  
 من غسلها ثلاثاً ولو شك في طهرها تكره غمسها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً وإن تيقن نجاستها حرم  
 غمسها إلا في ماء كثير غير مسيل (ثم المضضعة ثم الاستنشاق) ولم يكلهما لأن يد الماء في الفم ثم  
 بمحجته وبجذبه بنفسه ثم شربه وتبين بالماء فغسلها لغير الصائم وهي إيهال الماء بمرأس الخلق وإلى  
 ما فوق المارن وتكره للصائم ولو كان صومه بفلا خشية إفساد الصوم بل يحرم على صائم فرض غسل على  
 ظنه سبق الماء إلى جوفه لقوله عليه السلام بالغ في المضضعة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً والإفضل الجمع  
 بينهما ثلاث غرات بمضض من كل ثم يستنشق من كل (ومسح الرأس كله) والذي يقع فرضاً هو  
 القدر المجزئ فقط فينبأ نواب الفرض عليه فإن كان على رأسه نحو مكحور ولم يرد فغسله ثم مسح عليه  
 وإن لم يضعه على طهره بشرط وهو أن لا يكون الكفن محرماً لذاته بأن لبسه محرم من غير عذر وأن لا يكون  
 على المعجز فيجس متفق عنه كدم البراغيث وعدم رفع اليد بعد مسح جزء من الرأس (ثم مسح الأذنين  
 معاً ظاهراً وباطناً بما جديدي) ولا يظهر أن نعيم الظاهر والباطن شرط لكل السنة لا لأصلها حتى  
 لو مسح البعض فقط حصل أصل السنة كذا قال أحمد الميهي نقله عن الشافعي (وتقديم اليدين على  
 الشمال من اليدين والرجلين) وبكره عكسه وغسلها معاً الأيمن يسن تطهيرها معاً كالكفين والحدتين  
 والأذنين فلا يكره ترتيبه ولا التيمن فيه كما نقل عن الثوري وأخذ ماء الوجه بكفيه معاً والبداءة بأعلى  
 الوجه لكونه أشرف ولو لم يكن غسل السجود ولا تحديق الماء بقبوله والبداءة برأس الأصابع في اليدين  
 والرجلين لأن الله تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الغسل فتكون منتهى الفعل (وتطهير كل عضو  
 ثلاث مرات متوالية) ومثل التطهير بذلك والتخليل والإذكار كالسنة والذكر عقب الوضوء وقد  
 يحرم التثليث كان ضاق الوقت بحيث لو تليث لم يدرك الصلاة كاملة فيه وقد يندب تركه كأن خاف  
 فوت جماعة لم يرج غيرها (والموالة) بين الأعضاء في التطهير كان يغسل العضو قبل جفاف ما قبله  
 مع اعتبار الريح والمحل والزمن والبدن ويحذر المسوح غمسوا وإذا تليث ظلمة بجبالاً شيرة وقد  
 تحب الموالة لعارض كضيق وقت عن إدراك جميع الصلاة فيه (وأما السواك فليس من السنن الخاصة  
 بالوضوء بل هو سنة في كل حال) فظاهر إمكان أو عذنا أو جنباً أو حائضاً صائماً أو مفطراً وفي كل زمان  
 كليلاً أو نهاراً غداً أو عشياً (إلا في الصوم) والامساك لنحو نسيان التنية (فيكره من الزوال إلى  
 الغروب) ولو تقديراً كما في أيام الدجال إلا للواصل وهو من لم يتناول شيئاً من الطعام في الليل بكره  
 له من الفجر إلى الغروب (وبتأكد استحبابه عند الوضوء ومحل) إلا أنه كل (فيه) أي الوضوء

إذا ترك لمة صغيرة  
 من عضو ولو سهوا لم  
 يصح الوضوء حتى  
 يغسلها ويبعد غسل  
 الأعضاء التي بعدها  
 وسنن الوضوء كثيرة  
 منها استقبال القبلة فيه  
 والتسمية مقرونة بأوله  
 وغسل الكفين معاً إلى  
 الكوعين ثم المضضعة  
 ثم الاستنشاق ومسح  
 الرأس كله ثم مسح  
 الأذنين معاً ظاهراً  
 وباطناً بما جديد  
 وتقديم اليدين على  
 الشمال من اليدين  
 والرجلين وتطهير كل  
 عضو ثلاث مرات  
 متوالية والموالة فيه  
 وأما السواك فليس من  
 السنن الخاصة بالوضوء  
 بل هو سنة في كل حال  
 إلا في الصوم فيكره من  
 الزوال إلى الغروب  
 وبتأكد استحبابه عند  
 الوضوء ومحل فيه



(قبل المضمضة) وبعد النروع في غسل الكفين لحين لا يحتاج الى نية لشمول نية الوضوء له ويحصل  
 العمل السنة قد ثبت على ذلك فينبذ لا بد من النية كانه نوى به سنة الوضوء. (ويتأكد أيضا  
 عند تغير الفم) أو الأسنان بنحو صفة في ربحه أو لونه أو طعمه وكذا لا ينه (والانتباه من النوم)  
 كلاً أو نهاراً وإن لم يحصل له تغير كان نائم قليلاً (وارادة الصلاة) أي فعلها وأن سلم من كل ركعتين  
 وقرب الفصل ولو ظفراً قد الطهورين وإن لم يتغير فيه أو لسانك أو وضوءها وإن لم يفصل بينهما فأصل  
 (وقراءة القرآن والعلم) لا سيما الحديث (وتحصل السنة فيه بكل طاهر) بخلاف الأبن حجر (خشش)  
 الأصابع المتصلة (يزيل صفرة الأسنان ولو خرقه) لم يحصل المنصرد بها (وأفضله الأراك اليابس  
 المبلول بالماء) ويدعو بعد ذلك كأن يقول اللهم طيب ثيابي ووزر قلبي وطيهر أعضائي ومحض  
 ذنوبي وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين وأرزقني بحسبك يا رب العالمين

### باب الغسل

هو عند الفقهاء أن أضيف إلى سبب غسل الجمعة والعبدان فالأصح الضم كذا غسل البدن وإن أضيف  
 إلى الثوب ونحوه كغسل البدن فالأصح الضم (لا يجب الغسل على الحي الأبالجانية) وعملها الرغوال  
 والنساء (أو الولادة) ومثلها الملقاء علقه ومضغة (ولو من غير بلل) بأن يكون الولد حياً فافوتعلق بالعلقة  
 أحكام ثلاثة وتجب الغسل وانقطاع الصائمة وسببها الخارج عنها نكاحاً وتزيد المضمضة على العلقه بأنها  
 تنقضي بها السعدة ويحصل بها الاستبراء وأمية الولد (وانقطاع الحيض أو النفاس) مع ارادة  
 نحو الصلاة فالمرحوب في هذه الثلاثة من ارتباط جميع الولد مع ارادة التمكين مثلاً ومن  
 انقطاع الدم منه (وتحصل الجنابة أماً بدخول الحشفة) أي جميعها وإن كبرت وهي ثمافوق محل الختان  
 فلا تحصل الجنابة ببعضها نعم ينعمل به خروجاً من خلاف موجه وإن شئت (أو مقدارها) فإن كان  
 غلبه الحشفة وقطعت قد رت من باقي ذكره أماً ما قد لها خلقية فتعتبر في حقها بعادة غالب أمثاله أي من  
 يساربه في البدن والطول مثلاً (في قبل أو دبر ولو لم يمسك) ولو شكك أو من ميت لكن يجب الحى  
 دون الميت فلا يقاد غسله (وإن لم يحصل إزاله) ولو كان ألتا عل لذلك نكاحاً أو مكرهاً أو الذكر  
 عليه خرقه كشيعة بل لو كان في قصة ولو دخل شخص في فرج امرأة فادخل ذكره  
 أو لا ثم بقية جسمه وجب الغسل عليها وإن ادخل غيره أو لا فلا يجب الغسل على الرجل لأن دخول  
 الذكر ضامع لدخول غيره من الرأس أو الرجل أو اليداه (وأما نزول المني) أي انفصاله من قصة الذكر  
 أو نزوله للمحل الاستنجاء في فرج الثيب أو مجاوزته للكارة في البكر ولو كان المني محلي لونه الدم على كثرة  
 جماع ونحوه إذا وجدت واحدة من خواصة الثلاثة التي لا توجد في غيره وهي تدققه في خروجه أولدة  
 قوية بخروجها مع فتور الذكر عقبه غالباً أو تكون ربيحة كرج عجين أو طلع نخل وإن كان المني رطبا  
 أو كرج بياض يضر أن كان نجافاً وإن لم يدفع علقته ولم يلد بخروجها كان خرج بها من بعد غسله  
 فانه ينسئ فيه الأندفاع والتلذذ (ولو بغير الإبل) للحشفة (كما الحاصل في النوم) نحواً في ذلك  
 الرجل والمرأة نعم الغالب في منى المرأة البرقة والصفرة (وله) أي الغسل (فرضان لا يصح إلاهما) نحواً  
 كان الغسل واجباً أو مندوباً إذ الغسل المكندوب كالفروض في الواجب من جهة الاعتداده وفي  
 المندوب من جهة كاله (الأول النية مقرونة بأول جزء يغسله من جسده) فيعتد بما بعدها ولو لم يغسل  
 البدن إذا لا يجب هنا ترتب ويسن تقديم مع البدن المتقدمه كالمسواك لثباتها عليها فلا حسن أن يقول  
 عند هذه السنن نويك سنن الغسل ممن ينوي بالنية المتبررة (و) حينئذ (ينوي الغسل ورفع الحدث)  
 بهذا أن نوي ما عليه أو أطلق فانه يصح أما أن نوي بالأصفر فإن كان نجاساً لم يصح أو جاهلاً بأن  
 اعتقد أن نية الأصفر تكفي عن الأكبر فتغت جنابته عن أعضاء الوضوء غير الرأس لأن نية المسح لا  
 تجزئ عن الغسل (أو فرض الغسل) أو أداء الغسل أو واجب الغسل أو الغسل للصلاة (أو نحو ذلك)

قبل المضمضة ويتأكد  
 أيضا عند تغير للفم  
 والانتباه من النوم  
 وارادة الصلاة وقراءة  
 القرآن والعلم ونحصل  
 السنة فيه بكل طاهر  
 خشش يزيل صفرة  
 الأسنان ولو خرقه  
 وأفضله الأراك اليابس  
 المبلول بالماء

### باب الغسل

لا يجب الغسل على احي  
 الا بالجنابة أو الولادة  
 ولو من غير بلل  
 أو انقطاع الحيض  
 أو النفاس وتحصل  
 الجنابة أماً بدخول  
 الحشفة أو مقدارها  
 في قبل أو دبر ولو لم يمسك  
 وإن لم يحصل إزاله  
 وأما نزول المني ولو  
 بغير إبل كالحاصل  
 في النوم وله فرضان  
 لا يصح إلاهما الأول  
 النية مقرونة بأول جزء  
 يغسله من جسده وينوي  
 الغسل رفع الحدث  
 أو فرض الغسل أو نحو  
 ذلك



فان عجز عن الاضطجاع  
استلقى على ظهره ويجب  
عليه أن يرفع رأسه بشيء  
ليستقبل القبلة بوجهه وأن  
يجلس للركوع والسجود  
ان أمكنه ذلك فان عجز  
أشابه بأجفانه فان عجز  
أجرى أركان الصلاة  
على قلبه وفي جميع ذلك  
لا ينقص من أجره شيء  
ويجوز للقادر أن يصلي  
النفل قاعدا ومضطجعا  
اكن ثواب القاعد نصف  
ثواب القائم وثواب  
المضطجع نصف ثواب  
القاعد والثالث تكبيرة  
الاحرام ويتعين فيها  
الله أكبر فلا تصح بغير  
ذلك للقادر عليه والعاجز  
عنه يأتي بما قدر عليه  
ولو بغير العربية والسنة  
عقب هذه التكبيرة أن  
يقرأ دعاء الافتتاح ثم  
يتعوذ من الشيطان  
الرجيم والرابع قراءة  
الفاتحة بالبسلة في قيام  
كل ركعة والمسبوق  
يتحملها عنه الامام ان  
كان أهلا لتحمل ويجب  
ترتيب الفاتحة  
وموالاتها وتجويد  
حروفها ومراعاة  
تشديداتها الأربع  
عشرة ومن عجز عن  
الفاتحة قرأ بدلها سبع  
آيات من القرآن

بأن أمكنه الاضطجاع على الأيمن (فان عجز عن الاضطجاع) وتلو بمعرفة نفسه (استلقى على ظهره) ويجب  
عليه أن يرفع رأسه بشيء كان يصنع تحت رأسه نحو حذوة (ليستقبل القبلة بوجهه) لا السماء ولا الأرض (فان  
يكون أحضاه للقبلة كالحضير ولا يضرب آخر أجهها عنها) لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال فحاصل  
بالوجه فلم يجب بغيره كما لم يفتقد الاستقبال به نعم ان تعذر الاستقبال بالوجه وجب بالركب تحصيله  
ببعض اليدين بما أمكنه (و) يجب (أن يجلس للركوع والسجود ان أمكنه ذلك) بأن أطاقها (فان عجز)  
عنها بالجلوس (إشارة) اليها (برأسه) ويقرب جبهة من الأرض بها أمكنه ويجعل السجود أخفض  
ويكنى تادني زيادة على الأيماء بالركوع وعن قدر على أكثر من ذلك (فان عجز) عن الإشارة بالركب  
(إشارة بأجفانه) ولا يجب هنا كون الأيماء للسجود أخفض بخلافه في الأيماء بالركب فانه يؤتى بالسجود  
أخفض ان أمكنه مظهر التمييز بين الركوع والسجود في الأيماء بالركب دون الطرفين (فان عجز) كان  
أكبره على ترك كل ما ذكر في الوقت (أجرى أركان الصلاة على قلبه) بأن يمثل نفسه قائما وقارنا ورأى كما  
لا يمكن ولا إعادة عليه بعد ذلك ومذهب أبي حنيفة ومالك أنه إذا عجز عن الأيماء برأسه سقطت عنه  
الصلاة قال الإمام مالك فلا يعيد بعد ذلك ومذهب أبي حنيفة أنه يقضي بالصلاة إذا كانت خمس صلوات  
فأقل وان كانت أكثر سقطت فلا يجب قضاءها (وفي جميع ذلك لا ينقص من أجره شيء) لعذره (ويجوز  
للقادر) على القيام (أن يصلي بالنفل) سواء كان ذاتيا أو غيره (قاعدا) كيف شاء (وافتراشه أفضل أو  
مضطجعا) ولا فضل كون الاضطجاع على اليمين لا مستلقيا وان اسم الركوع والسجود لعدم ورود  
الاستلقاء ويلزم المضطجع القعود للركوع والسجود بالتمام (لكن ثواب القاعد نصف ثواب القائم  
وثواب المضطجع نصف ثواب القاعد) وهذا في القادر وفي غير نبيينا محمد (و) الثالث تكبيرة  
الاحرام ويتعين فيها الله أكبر فلا تصح (أي تكبيرة التحريم) بغير ذلك للقادر عليه والعاجز عنه يأتي بما  
قدر عليه (ولو بغير العربية) لكن لا يعدل كذا ذكر آخر ووجب التعلم ان قدر ولو بتفسير بل  
يجب على من عجز عن النطق بالله أكبر بالعربية ولم يمكنه التعلم في الوقت أن يترجم عنه بأي لغة شاء وان لم  
تكن لغة الناري وبالله الفارسية أو لى لا سهل أسهل كما قال شيخنا يوسف السبلاوي لكن قال شيخنا أحمد  
النحراوي وبالله السريانية أولى لأن أكثر الكتب المنزلة تكون فيها (والسنة عقب هذه التكبيرة أن يقرأ  
دعاء الافتتاح) كان يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك (ثم يتعوذ  
من الشيطان الرجيم) كان يقول أعوذ بالله أو استعذ بالله من الشيطان الرجيم (والرابع قراءة الفاتحة)  
وهي سبع آيات (البسلة في قيام كل ركعة) أو بدله وضمنه القيلم الثاني من ركعتي صلاة الحسوف للنفرد  
وغيره في السرية والجمهرية حفظا أو تلقينا أو نظرا للكتاب (و) لكن (المسبوق يتحملها عنه الإمام ان  
كان أهلا لتحمل) بأن لا يكون محدثا ولا أميا ولا في ركعة زائدة ولا في الركوع الثاني من صلاة الحسوف  
(والمسبوق هو من لم يدرك مع الإمام زمانا يسع قراءة الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل لا لقراءة نفسه على  
المعتمد وانفق الإمام أبو حنيفة وأصحابه والإمام مالك والإمام أحمد ابن حنبل على صحة صلاة المأموم من  
غير قراءته شيئا لقوله عليه السلام يكفيك قراءة الإمام جهر أم خافت) ويجب ترتيب الفاتحة (بأن يأتي بها  
على نظمها المبرور وفي الأوقات المنعقدة) (وموالاتها) بأن يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل إلا بقدر  
تنفس وعي فلا يضروا طال لا نه تعذروا فان تخلل بخلافه جنى غير متعلق بالصلاة ولو قليلا كحمد  
حاطن قطع التلوين إلا فيعيد القراءة ولا تبطل صلاته نعم أن وقع ذلك نسيانا لم يقطعها بل يني على ما قرأه  
(وتجويد حروفها) فمن علم في الفاتحة تحكما يغير المعنى كالذين بالزاي وأمكنه التعلم بطلت صلاته فان  
كان لا يغير المعنى ككسر باء تعبدت صلاته وحرم عليه ذلك ان تعبد (ومراعاة تشديداتها الأربع  
عشرة) لأنها صفات الحروف فيها المشددة ووجوبها شامل لصفاتها (ومن عجز عن الفاتحة قرأ) وجوبا  
(بدلها سبع آيات من القرآن) ولو متفرقة من سورة أو سور وان لم تفد المعنى منظوما وان حفظ متوالا



و الثاني تعميم جسده  
ظاهرا فقط وشعره  
ظاهرا وباطنا بالماء  
مرة واحدة ويجب  
على المغتسل أن يتعصر  
حتى تفتح حلقة دبره  
ويغسلها عن الحدث  
وعلى الاثنى أن تغسل  
ما يظهر منها عند قعودها  
على قدميها أيضا فان  
ذلك كله من ظاهر الجسد  
فلو ترك في الغسل ولو  
نسيانا لم يصح الغسل  
والأفضل أن يغسل  
هذين المحلين قبل جسده  
بنية تحصهما غير النية  
على بقية الجسد وسن  
الغسل كثيرة منها  
الوضوء كاملا قبله  
وذلك أعضائه والابتداء  
بالشق الايمن من جسده  
وتعميم جسده بالماء  
ثلاث مرات واستقبال  
القبلة حالة غسله وبحرم  
بالجسابة قراءة القرآن  
والمسك أو التردد  
في المسجد والمحرمات  
بالحدث الأصغر

### باب التيمم

لا يصح التيمم بشيء  
من أجزاء الأرض  
الا بالتراب الخالص  
الظاهر الذي له غبار

كان ينوي استحاة مفتقر إلى غسل كالقراءة بخلاف نحو عبور المسجد (والثاني تعميم جسده ظاهرا فقط)  
حتى الانقطاع وما تحبها وما ظهر من صباخ الاذن وشقوق وماتحت قلقة وما ظهر مما بأشبهه القلعة من نحو  
أنف جدد وسائر معاطف البدن وحل الثوبه نعم يحرم حتى المتعمد (وشعره ظاهرا وباطنا) ولو لم يكن كشفه  
ماعدًا الاثنى في نحو عين وأنف وان طال فيجب تقصيرها لا يصل الماء لباطنها الا بالنقص بخلاف  
ما تعتقد نفسه وان كثرت ولو تنبت شعرة لم يغسلها ويجب غسل محلها (بالماء مرة واحدة) وذلك للجلول  
الحديث لكل البدن مع عدم المشقة ندرة الغسل (ويجب على المغتسل أن يتعصر) أي يستخرج ما في الدبر  
كان يرخه (حتى تفتح حلقة دبره ويغسلها عن الحدث وعلى الاثنى أن تغسل ما يظهر منها) أي من فرجها  
ولو بكرأ عند قعودها على قدميها أيضا (لغشاء الحاجة) (فان ذلك) أي المذكور (كله من ظاهر الجسد)  
وتفريق بين هذا حيث عد من الظاهر وبين داخل الفم حيث عد من الباطن بأن باطن الفم ليس له حالة  
يظهر فيها ثارة ويستتر فيها أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر فيها لو جلست على قدميها ويستتر فيها  
لو قامت أو قعدت على غير هذه الحالة فكان كباين الاصابع وهو من الظاهر فعد منه فوجب غسله كما بين  
الاصابع بخلاف داخل الفم فلا يجب غسله (فلو ترك) (ما ذكر) (في الغسل ولو نسيانا لم يصح الغسل)  
لو جوب استعاب الجسد كله بالماء (والأفضل أن يغسل هذين المحلين قبل) غسل باقي جسده بنية تحصهما  
غير النية على بقية الجسد) بأن يقول نويت رفع الحدث الأكبر عن محل الاستنجاء بخصوصه ثم يأتي بنية  
أخرى لباقي بدنه كأن يقول نويت الغسل لرفع الجنابة بقرآنه تعالى وهذه تسمى دقيقة الدقيقة (و سن  
الغسل) واجبا كان أو مندوبا (كثيرة منها الوضوء كاملا قبله) أي الغسل وهو أفضل ولو نسيان حدث  
قبل أن يغسل لم يحتج في تحصيل أصل السنة الى اعادته ثم ان تجردت جنابته عن الحدث الأصغر كان احتل  
بغيره محال لم يمكن نوي بوضوءه غنة الغسل كان يقول نويت الوضوء الذي يسكن الغسل وان اجتمعا  
نوي به رفع الحدث الأصغر (والأفضل) (ذلك أعضائه) خروجاً من خلاف من أوجه ولا يه  
أنق للبدن (والابتداء بالشق الايمن من جسده) في أقامة الماء مقدمه ثم مؤخره بعد أقامة الماء على  
رأسه ثلاثا وهي بعد تحليلة أن كان تحليه شعرا وهذا بعد غسل كل معطف كاللوق والابط والاذن وهذا  
بعد المضمضة والاستنشاق غير اللتين في وضوءه فان تركها تذاكرهما ولو بعد الغسل خروجاً من خلاف  
أبي حنيفة فإنه أو جهما (وتعميم جسده بالماء ثلاث مرات) كان يغسل رأسه بالماء جملة واحدة من  
غير تيمم ويدلكه ثلاثا ثم يغسل جنته الايمن المقدم ويدلكه ثم المؤخر ثم جنبه الايمن المقدم ثم  
المؤخر مرة ثم نائية ثم نائلة كذلك (واستقبال القبلة حال غسله) أن كان مقبورا العورة والا فلا يستقبلها  
(ويحرم بالجنابة قراءة القرآن) بشروط أربعة وهي كون ما أتى به قراة أو قصد القراة وكون القراة نقلا  
وكونها باللفظ ناسما بها نفسه فخرج ما نسحت تلاوته وبقية الكتب التزلزلة قصد الذكر فقط أو الاطلاق  
وقراءة الفاتحة في الصلاة لفاقد الطهورين واجراء القراءة على قلبه (والمسك) بأقل طمانينة (أو  
التردد) تكلم بالكلم (في المسجد) أي في أرضه أو جداره أو هوائه ولا يحرم المروزيه ولو على هيئة وإن  
يحمل لأن سير حامله منسوب اليه في الطواف ونحوه ولو عن له الرجوع قبل الخروج من الباب الآخر  
بخلاف ما إذا قصد قبل وصوله فيحرم لأنه تردد (والمحرمات بالحدث الأصغر) وهي الثلاثة المتقدمة.

### باب التيمم

وهو ترخصة مطلقا سواء كان أفقد الماء أو لا ومن نحوه وصيتا بخلاف من قبلنا من الآم فأنهم كانوا  
لا يصلون في السفر بل كانوا يقضون الصلاة اذا رجعوا وكانوا اذا فقدوا الماء لا يصلون حتى يجدوه ويقضوا  
مافاتهم ولا يصلون بالتيمم كذا قيل عن نفر من العطار (لا يصح التيمم بشيء من أجزاء الأرض الا  
بالتراب) بجميع أنواعه (الخالص) من خليط (الظاهر) أي الطهور الخالص (الذي له غبار) يتعلق  
بالوجه واليدين وحوز التيمم أمام مالك بكل ما اتصل بالأرض كالشجر والزرع وجوزة أو حنيفة



وصاحبة محمد بكل ما هو من جنس الارض كالزبد والنجس ووجوه الامام احمد و ابو يوسف صاحب أبي حنيفة  
 بما لا يخار فيه كالحجر الصلب ( بشرط أن ينقله ) أي ذلك التراب ( ولو من الهواء ) فلو سقط ربح على وجهه  
 أو يد به فركده ونوى لم يكف لا انتفاء النقل المحقق للقصد لا بشرط أيضا والمراعاة قصد التراب لأجل  
 التحويل منه وهو غير متبعية استباحة الصلاة مثلا فلا يكتفى بالنقل عن القصد ( وأن يكون ) أي التيمم  
 ( بعد دخول وقت العبادة التي يتيمم بها ) أي مع العلم بدخوله يقينا ولا بد من أخذ التراب بعد دخوله  
 كما يفوت صلاة الجنائز فتمام النقل الواجب أو التيمم للبيت ووقت القائنة بتذكر ما ووقت الركابة  
 وقت منبرها ووقت الكسوف بانكشاف بعض النيران ووقت الاستسقاء باجتماع أكثر من يريد فعلها  
 إذا أراد فعلها جماعة ووقت المطلقة في أي وقت الا وقت الكراهة فلا يصح التيمم فيه حيث قصد به فعلها  
 في ذلك الوقت ( وأسبابه ) أي التيمم ( ثلاثة الأول عدم الماء ) ومن أسباب اباحة التيمم ما إذا كان يقربه ماء  
 ويخاف لو ذهب اليه على نفسه من سب أو عدو عند الماء أو يخاف على ماله الذي معه أو الخلف في رحله من  
 غاصب أو سارق والمرااد بقربه يكون الماء في حيز الفوت وهو غايبة ما يصل اليه السهم المزمع أو كونه في حد  
 القرب وهو فوق حد الفوت ومناطله بسير الابل المعلقة أن يكون مسافته إحدى عشرة درجة وربع درجة  
 فكل درجة أربع دقائق وكل دقيقة عشرون تحركة وتلك جهاد حال حد الفوت فيه ( والثاني خوف الضرر  
 من استعماله ) أي الماء ( بسبب مرض ) كأن خاف معه بالوضوء فوت الروح أو فوت عضو أو فوت منفعة  
 أو خاف زيادة الألم أو طول مدة البرء ويعتبر بالعرف أو خاف حصول شين قبيح على عضو ظاهر  
 ( أو نحوه ) كأن خاف انقطاعا عن الرقة لقصد الماء أو كان في سفينة لو استنق في البحر ( والثالث  
 احتياجه ) أي الماء ( لشربه أو شرب حيوانه المحترم ) في الحال أو الاستقبال فله أن يذخره بل يجب عليه  
 الادخار ويحرم الوضوء به ضرورة الروح أو العضو عن التلف بخلاف ما لو كان المحتاج اليه في المستقبل فاحد  
 رفقة دون نفسه وماله فلا يجوز له التيمم بل يتوضأ ولو كان في الجماعة فخطبان واجب بذله وحرم  
 استعماله في الوضوء ( وفروضة أربعة الأول النية مفروضة بنقل التراب ) لانه أول العبادة ( وبأول جزء  
 بمسحه من الوجه ) ولا يضرب عزوبا بينهما على المتعدي فان أحدث بينهما لم تكف النية الا أن ينوي قبل  
 مائة التراب للوجه ولا يحتاج الى نقل جديد بل ان النية قد بطلت أن كان الناقل موقفاً كان مأذونه فلا يبطل  
 ( وينوي التيمم استباحة الصلاة مثلا ) أي حلها لانه كان ممنوعاً منها قبل التيمم فلا تكفي نية رفع الحدث  
 لأن التيمم لا يرفع ولا فرض التيمم لأن التيمم طهارة ضرورية لا يصلح أن يكون مقصوداً بخلاف الحنفية  
 ( الثاني مسح الوجه طولا وعرضا حتى المقل من أنفه وشفتيه ) وحتى ظاهر من نزل لحيته ولا بشرط  
 يقين وصول التراب الى جميع أجزاء العضو بل يكفي تحلة العين ولا يجب اتصال التراب الى منابت الشعر  
 ولو كان خفيفا لمصر ذلك بل ولا بسن ( الثالث مسح البدن مع المرفقين ) ويجب اتصال التراب الى  
 مساحتها الا ظفائر فجب إزالة ما تحتها بما يمنع الوصول اليه والفرق بين الشعر والظفائر أن الظفائر لازمة مطلوبة  
 بخلاف الشعر ( و ) لا بد من الضربين شرعا وإن أمكن التيمم محلا بضربة واحدة ( لا تكفي ضربة  
 واحدة للوجه والبدن بل لا بد لكل منهما من ضربة مستقلة ) ولا ينبغي أن تكون ضربة للوجه وضربة  
 للبدن فلو مسح بعض واحدة وجهه وبعضها الآخر مع الأخرى بدنه يكتفى والمراد بالضرب النقل  
 ( الرابع الترتيب ) أي بين المسحتين ( بأن يقدم مسح الوجه على مسح البدن ) أي ولو عن حدث أكبر  
 وانما لم يجب في النقل لانه لما كان الواجب فيه التيمم جعل البدن فيه كالعضو الواحد ( ويبطله ) أي التيمم  
 بعد صحة ثلاثة الأول ( ما يبطل الوضوء ) مما ذكرناه ( والثاني ( الرد ) ولو صورة كالواقعة من الصبي  
 لأن حقيقته انقطع من بصر طلاقه الاسلام أي استمراره متواليا ووقت بعد التيمم أو في أثناءه يبطل  
 ما قبله في أثناءه وجميعه بعد فراغه بخلاف وضوء السليم وغسله فانهما لا يبطلان بها لكن اذا وقعت  
 في الأثناء احتج كجديد النية كما بين ( والرابع ( زوال المانع قبل الشروع في الصلاة التي يتيمم لها ) كأن

( فرك راحتيه فيهما )

بشرط أن ينقله ولو من  
 الهواء وأن يكون بعد  
 دخول وقت العبادة التي  
 يتيمم لها وأسبابه ثلاثة  
 الأول عدم الماء والثاني  
 خوف الضرر من استعماله  
 بسبب مرض أو نحوه  
 والثالث احتياجه لشربه  
 أو شرب حيوانه المحترم  
 وفروضة أربعة الأول  
 النية مفروضة بنقل  
 التراب وبأول جزء  
 بمسحه من الوجه وينوي  
 التيمم استباحة الصلاة  
 مثلا الثاني مسح الوجه  
 طولا وعرضا حتى المقل  
 من أنفه وشفتيه الثالث  
 مسح البدن مع المرفقين  
 ولا تكفي ضربة واحدة  
 للوجه والبدن بل لا بد  
 لكل منهما من ضربة  
 مستقلة الرابع الترتيب  
 بأن يقدم مسح الوجه  
 على مسح البدن ويبطله  
 ما يبطل الوضوء والردة  
 وزوال المانع قبل  
 الشروع في الصلاة التي  
 يتيمم لها



علم بوجود الماء الطهر قبل الرأى من تكبيره إلا حرام وإن ضاق وقتها عن الوضوء أن لم يقترن العلم به بما منع  
 عن كسطين حيوان مختار حتى يحل له سماع لا بطلان فيه حيث وكان رأى الماء بعد تمام تكبيرة  
 الإحرام في مكان يغلب فيه وجود الماء بطلان الصلاة فلا يتبطل إلا فائدة في انما هو وجوب اعادة ما اذا  
 جاوز وجود الماء في الصلاة أو وجد فيها وكانت تسقط بالتيمم كصلاة التيمم بمحل لا يندرفه فقد الماء  
 أو وجد فيها ولم تسقط لك كان هناك مانع متأخر فلا تبطل في هذه الصورة وانما يبطل تيممه بسلامه منها  
 (ولا يفعل بالتيمم الواحد فرضين) عيني (بل فرضاً) عينا واحداً (فقط) وما شاء من التوافل التي دخل  
 وقتها قبل التيمم) نعم ان كانت الصلاة الثانية عمادة جمعت مع أصلها بتيمم لأن العمادة تقع نقلاً وان كان  
 في نوى فيها الفرض والظاهر أنه اذا تيمم للعمادة جازي استباحة فرض الصلاة فان نوى استباحة الصلاة فقط  
 لم تصح صلاة بذلك التيمم لأن القصص المحاكاة كالمعادة للظهور مع الجمعة فيجوز جمعها بتيمم واحد واعلم ان  
 المراتب ثلاثة فرض صلاة وطواف وغيرهما فلهما فان نوى فرضاً عينا جاز له فعله وما عداه من التوافل  
 وفروض الكفایات ومن المصحف وسجدة التلاوة والشكر لا خطبة الجمعة لأنها كالغرض العبي وان  
 نوى الصلاة أو النقل أصبح له فاعدا الفرض العيني واذا نوى غير فرض ونقل كان نوى من المصحف فله  
 فعل ما عدا الصلاة فصار نقلاً من سجدة تلاوة وشكر ومكث في مسجد وقرأة قرآن لجميع ذلك في مرتبة  
 واحدة حتى لو تيمم لو أحدها كان له فعل البقية (وبعد التيمم مكانه ان تيمم للبرد) لندرة فقد النار التي  
 يسخن الماء بها (أو صلى في محل يغلب فيه وجود الماء) بان تكون العمادة وعجوده فيه في ذلك اليوم من أيام السنة  
 وان لم يوجد في بقية أيامها فلو عهد في غالب السنين المطر بما في ذلك المكان في هذا اليوم مثلاً فانفق في هذا  
 العام لم ينزل في ذلك اليوم مطر قبل ذلك المكان أنه يغلب فيه الوجود والمعبدة بمحل الصلاة لا بمحل التيمم  
 أو تر مورو

باب النجاسة وإن التها

والمراد بالنجاسة أعيانها وهي مستندرة من نحو الصلاة حيث لا يجوز والمراد بالنجاسة أزالة معنى  
 بوصف به المحل الملائق كعين من ذلك مع رطوبة (الحيوانات كلها طاهرة) كحال حياتها (الكلب) ولو  
 فعل النجس (والخنزير) فلا يندوب قتله من غير ضرر (والموتول منها أو من أحد هما) وان سئل تغليبا  
 للنجاسة وليس من شأنه ما ذكره أحد هما لا يندوب قتله من غير ضرر (والموتول منها أو من أحد هما) وان سئل تغليبا  
 زمولد من عفوتها لا من (والموتول منها أو من أحد هما) وان سئل تغليبا  
 من غير المأكول أو من غلبه بعض شروطها (الآلادي واليسك) وهو لا يعيش في البر من حيوان البحر  
 ولو على صورة الكلب (والجراد) فيبتها طاهرة قال صلى الله عليه وسلم لا نجس حيا ولا ميتا والتعبير بالمؤمن  
 فحري على الغالب وقال الجرادة كذا بخود الله لا آكله ولا أحرمه (وكل ما خرج من السيلين نجس ولو  
 زاد راء) كالديد والودى وكوثر طائر وسماك وجراد (الآلاني) من آدمي أو حيوان غير طاهر (والريح  
 والخصي) ان لم ينقص من البول (والآلادود والحب الذي لو زرع علفت وكسب ما لا يؤكل من طاهر  
 مطلقا بحل آكله تمام بعلم ضرره وكسب الميتة ان تصلب طاهر والآن نجس أكله خارج في الحياة والمأخوذ  
 من المذكاة طاهر وان لم تصلب ولو استحال البيضه دما ما لم يصير مذرة (والنجاسة ثلاثة أقسام مخففة  
 ومغلظة ومتوسطة فالمخففة بول الذي لم يبلغ حولين ولم يتناول غدا وهذا الحول مغلظة  
 مخففة (وبطهر محلها) أي المخففة (برش الماء عليه مرة واحدة حتى يعمه بشرط  
 بشرط أن نزول عين البول) أي أو صافه (قبل الرش) كقبية النجاسات وبشرط أن  
 محل البول أو جفاه حتى لا يبقى فيه رطوبة تفصل بخلاف الرطوبة التي لا تفصل أما اذا اكل الكلى غير  
 لبن التفدي كسمن أو بلغ مخففين فيعين الغسل ولا يصير تناول شيء للتحريك أو لا صلاح الطر  
 ولا يصير لبن آدمي أو غيره ولو نجس لانت للسنحل في الباطن حكم المستحل إليه ومن ثم لو  
 اكل أو شرب مخففا لم يفسد دبره وقبله مرة لا غير وأجره الحجر والنسج وجوب السج من

ولا يفعل بالتيمم الواحد  
 فرضين بل فرضا فقط  
 وما شاء من التوافل التي  
 دخل وقتها قبل التيمم  
 ويبعد التيمم صلاته ان  
 تيمم للبرد أو صلى في محل  
 يغلب فيه وجود الماء  
 باب النجاسة  
 وأزالته في الحيوانات  
 كلها طاهرة إلا  
 الكلب والخنزير  
 والموتول منها أو من  
 أحد هما والميتة كلها نجسة  
 إلا الآدمي والسمك  
 والجراد وكل ما خرج  
 من السيلين نجس  
 إلا المتى والريح والخصي  
 ان لم ينقص من  
 البول والنجاسة ثلاثة  
 أقسام مخففة ومغلظة  
 ومتوسطة فالمخففة  
 بول الذي لم يبلغ  
 حولين ولم يتناول غدا  
 غير اللبن وبطهر محلها  
 برش الماء عليه مرة  
 واحدة حتى يعمه بشرط  
 أن نزول عين البول  
 قبل الرس



والمغلظة نجاسة الكلب  
والخنزير والمتولد منها  
أو من أحدهما ولا يظهر  
مجلها حتى يغسل سبع  
مرات أحدا من مخلوطة  
بالتراب للظهور ولا  
يكفى بالسبعة إلا أن  
زالت عين النجاسة بالمرّة  
الأولى فإن زالت بغیر  
الأول لجميع الفسلات  
السابقة على زوالها بحسب  
مرة واحدة وبحسب ما  
تمام السبعة والمتوسطة  
بقية النجاسات ويظهر  
مجلها بمریان الماء عليه  
مرة واحدة إن لم يكن  
للنجاسة جرم ولا طعم  
ولا لون ولا رائحة  
فإن كان لها شيء من هذه  
الأوصاف فلا يظهر  
مجلها حتى يزول ذلك  
الوصف ويعنى عن اللون  
وحده وعن الريح وحده  
إذا عسر زواله ولو  
توقف زوال النجاسة  
على صابون أو غيره  
وجب استعماله ويعنى  
عن النجاسة التي لا يراها  
البصر المعتدل وعن  
القليل من الدم والقيح إن  
كان من غير كلب وخنزير  
وعن الكثير أيضا إن  
كان من الشخص نفسه  
وخرج بغير فعله ولا  
بتنجس الطاهر للناشف  
إذا أصابه نجاسة ناشئة  
ولا يظهر شيء من نجس  
العين الأجلود المبنة  
إذا انديفت والخمر إذا  
انقلب خلا بنفسها ولا

التراب محمول على ما إذا نزل المغلظ بعينه (والمغلظة نجاسة الكلب والخنزير والمتولد منها أو من أحدهما مع غيره من حيوان طاهر تغلبه النجاسة ولو وقع وجود العقل والنطق إلا إذا كان المتولد على صورة آدمي وهو متولد بين آدمي ومغلف فيحكم بظهوره في العبادات وينجاسته في الأنيكحة (ولا يظهر مجلها) أي المغلظة (حتى يغسل سبع مرات) سواء طهرت عليه نجاسة أخرى أم لا وسواء تعددت النجاسة الكلية أم لا (أحدا من مخلوطة بالتراب للظهور) وظهورنا وظهوره الأول والأخيرة وغيرهما هذا في غير أرض ترابية ولو أوجب من التراب فما يكد الماء ويصل بواسطته جميع أجزاء المحل المتنجس سواء لم يجزها قبل الوضع على المحل وهو الأول أم بعده (ولا يكفى بالسبعة إلا أن زالت عين النجاسة بالمرّة الأولى فإن زالت بغیر الأول لجميع الفسلات السابقة على زوالها) أي العين وظهورات كثيرة (بحسب مرة واحدة ويجب بقدها تمام السبعة) وأما الوصف فلم يزول إلا بتسعة غسلات تحسب تسعة فبغيرها مرة فقط (والموسطة بقية النجاسات ويظهر مجلها بمریان الماء عليه مرة واحدة إن لم يكن للنجاسة جرم ولا طعم ولا لون) من البياض وغيره (ولارائحة) كقشرة بول تحسب وهذه نجاسة تحسب (فإن كان لها) أي المتوسطة (شيء من هذه الأوصاف فلا يظهر مجلها حتى يزول ذلك الوصف) وهذه تعني عينه فيضرب بقاء الطعم إلا أن يندثر زواله بأن لا يزول إلا بالقطع وكذلك بقاء اللون والريح معا لقوة دلائلها على بقاء عين النجاسة كالطعم بخلاف كل منها منفردا فإنه يكفي فيه التصبر (و) حيث (يعنى عن اللون وحده وعن الريح وحده إذا عسر زواله) أي كل من اللون والريح بأن لا يزول بالحث أو القرص ثلاث مرات على المشقة قالوا يجب في إزالة النجاسة في هذه الحالة الحث أي الحك بطرف نحو عود والقرص أي الدلك بأطراف الأصابع بخلاف ما لو سهلت إزالته فتجب وفي حالة التعسر لا يجب الاستعانة بالصابون إلا أن بقي الطعم وحده أو اللون والريح معاً (و) حيث (لوقوف زوال النجاسة على صابون أو غيره) كأشنان (ووجب استعماله) أي الصابون إلى التعذر والانتداب (و) من النجاسات مما (يعنى) يمنع فمعنى (عن النجاسة التي لا يراها البصر المعتدل) مطلقاً ولو من مغلف ولو اختلطت بأجنبي أما إذا أدرك النجاسة الطرف المعتدل فأما من الغير وإما من النفس وشرع في الأول فقال (وعن القليل من الدم والقيح إن كان من غير كلب وخنزير) فالخامس أن ذلك إن كان من غيره عن شيء بشروط أربعة أن يكون قليلاً يعرفه فأولها أن لا يمتص بالتصمغ به كأن تصمغ به لغير غرض وأن لا يكون من مغلف وأن لا يختلط بأجنبي ويدخل في ذلك جميع الدماء ولا يصح فعل الفاعل في الفصد والحجم لأنه يحتاجه ثم شرع في الثاني فقال (وعن الكثير أيضاً إن كان من الشخص نفسه وخرج بغير فعله) فالخامس أن النجاسة كالدم ونحوه إن كانت من نفسه وكانت قليلة عرفاً عن غيرها بشرط أن لا تختلط بأجنبي فإن كانت كثيرة عرفاً عن غيرها بشروط أربعة أن لا تكون بفعل فاعل وأن لا تختلط بأجنبي وأن لا تجاوز محلها وهو ما ينقلب إليه السيلان من البدن وما يقا به من الثوب وأن لا تنتقل من المحل الذي استقرت فيه عند خروجها (ولا بتنجس الطاهر للناشف إذا أصابه نجاسة ناشئة) فإذا وقعت على الأرض زفت عنها فقط بخلاف الرطبة فلا بد من رفعها عنها وحسب ماء يصبها (ولا يظهر شيء من نجس العين الأجلود المبنة إذا انديفت) ولو بوقوعها بنفسها على الدائم أو بالقائه عليها بنحو ريح (والخمر) وهي كل مسكر سواها كانت من نحو زبيب أو تمر أو حب ولو غير محترمة (إذا انقلب خلا بنفسها) أي من غير مصاحبة عين أجنبية (ولا يضر فورانها) أي بنفسها (ولا نقلها من الشمس إلى الظل ولا العكس) كالم يحصل فيها نار تغاير ومبوطة والاعتجاس مما فوقها من الدن ثم يعود عليها بالتنجيس بعد التخلل اتصالها بها (فإن طرح فيها شيء) أو وقع فيها بلا طرح (قبل تخللها ولو طاهراً) وإن لم يكن له أثر في التخلل (وبقي فيها حتى تخلت) أو نزع منها وقد انفصل منه شيء أو كان نجساً وإن نزع فوراً (لم يظهر) لتنجس المطروح بالملاقاة فتنجس الخلل أو لانه استعمل إلى مقصوده بعمل محرم فتوجب بغير قصد ولو كان في الخمر ذرة أو شيء من بذرة العنب الذي تساقط فيها وقت البصر بضر فورانها ولا نقلها من الشمس إلى الظل ولا العكس فإن طرح فيها شيء قبل تخللها ولو طاهراً وبقي فيها حتى تخلت لم يظهر



محمّل عنه ولا يضر تصاحبه الماء الزبيب لأنه من ضرورياته وبحل أمساك خمر محترمة وهي التي عصرت  
لا يقصد الخمرية أو عصرها كالمزج ويجب أراقه غير ما فورا أو يطهر طرفها بالنسل وإن شرب بها وبحل  
الانتفاع به وفي معنى تخلل الخمر انقلاب الدم من الحيوان الماء كونه أو الأدمى علينا أو منيا وانقلاب دم  
الظبية مسكوا وانقلاب طهر الماء القليل للكثرة واعلم أنه قد يتخذ من اللبن عرق يصير سكرا ويحمض  
فإذا حمض كان سكاره على قدر حمضه وهذا لا شك في نجاسته لصديق حد السكر عليه  
باب الحيض والنفس

أي مدتها وأحكامها (الحيض هو الدم الخارج من) أبعاد الرحم الذي في داخل (قبل المرأة) التي بلغت  
تسع سنين قربة ولو شاملا (في صحتها بلا سبب) من الولادة (والنفس هو الدم الخارج منها) أي المرأة  
(بعد تمام ولادتها) وقبل مضي أقل الطهر فلولا دم الأبعد مضي خمسة عشر يوما من الولادة فلا نفاس  
لها فإن رأته قبل ذلك وبعد الولادة بأن تأخر خروجها فانتظاره من روية الدم ونزول من النقاء لا نفاس  
فيه لكنه محسوب من السنين فيجب قضاء الصلاة التي فاتت فيه ويجوز لزومها أن يستمتع بها فيه وعمل  
مدة الحمل الكاملة تسعة أشهر وعدية ولتداء ذلك من وقت إمكان الوطء وغالب مدة التصور أربعة أشهر  
فيكون المني في البطن أربعين يوما شاملا متفرقا في بدن المرأة ثم يصير المني في أربعين يوما غليظا ثم في  
الأربعين بصيرة فطعة لحم وفي تلك المدة يضره الله تعالى فيجعل له قفا وسمعا وبصرًا ومصارين ويدين  
ورجلين ومنهم من يصور في الأربعين الثانية ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح أي يدخل الروح في البدن  
من الأنف وهو تحت الرأس وأعلى بصيرة حيا متحركا فيجد اللذة والآن لم كان خروجها يكون منه فاذا  
دخلت في جسده جعل الله في جوف المرأة لنا وباتية ملك في كل صباح ومساء. نصف من ذلك الآن كذا في  
باب الطالين للجبني (وأقل من الحيض تسع سنين) قربة والتهنئة لثلاثة وأربعة وخمسون  
يوما ونفس يوم وسدسه (قربيا) أي ما يقرب من التسع فلورات الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حضا  
وطهرًا وهو ما كان أقل من ستة عشر يوما فهو حيض (وأقل مدته) أي الحيض (يوم ويلة) أي قدرها  
متصلا بحيث لو وضعت قطعة ثلوث كن تمام يوم إلى مثله من اليوم الآخر وقدرها أربعة وعشرون  
نمرة فليكنة وهي خمس عشرة درجة (وأكثرها) أي مدة الحيض (خمس عشرة يوما) لياليها وإن لم يتصل  
الدم بأن كان ينزل عليها في كل يوم قدر ساعة مثلا ولوقت أوقات الدماء فبلغت يوما ويلة فيحكم عليه بأنه  
غيبض لأنه أقل من خمس عشرة (وغالبها تسعة أو سبعة) من الأيام مع لياليها (فإن) خالفت ذلك فمادة  
امرأة بأن (تخص الدم عن أقل المدة أو زاد على أكثرها فهو) غير معتبر بل ما يخص منه أو زاد عليه (دم  
فساد) ويستبي دم استحاضة يجب عليها العبادة فيه وهو دم يخرج من عرق فم الفرج في أدنى الرحم  
وهي مجلدة داخل الفرج صيغة الفم وأسفة الجوف كالجرة متعلقة بعرق في جهة باب الفرج (وأقل مدة  
النفس لحظة) وهي مقدار ما يخط (وغالبها أربعون يوما) ولم تكن حاشون (بالاستبراء من الإمام  
الشافعي رحمه الله تعالى) (وما زاد عليها) أي السنين (فدم فساد أيضا) أي كان في الحيض وهو حدث دائم  
فلا يمنع الصلاة والصوم والوطء ولو سال جريان الدم والتضييق بالنجاسة للحاجة فها هو (وبحرم  
بالحيض والنفس المباشرة فيما بين السرة والركبة من غير حائل) فليباشرة بغير الوطء صغيرة وبه ولو  
بحائل كبيرة ولو بعد انقطاع الدم قبل الغسل بل يكفر من استحاضة من الدم (والمروء في المسجد) وهو  
خاله خول من باب والخروج من آخر بخلاف ما إذا لم يكن له إلا باب واحد فيمتنع الدخول (إن خافت)  
أي الحائض أو النفساء (تجنبه) بالدم ولو بمجرد الاحتمال أي الشك فحاشا له عن الخبث فإن لم تخف  
ذلك كره المروء (والصوم) فركه ونقله ولا يصح إجماعا (ومحرمات الجنابة السابقة) وهي الخمسة  
المتقدمة (ويجب على الحائض والنفساء قضاء الصوم الفاتت في الحيض والنفس دون قضاء الصلاة  
الفاتت فيهما) لأن الصلاة تكثر فشق قضاؤها بخلاف الصوم ولا يصح أن الصوم والصلاة لم يجبا

باب الحيض  
والنفساء  
الحيض هو الدم الخارج  
من قبل المرأة في صحتها  
بلا سبب والنفس هو  
الدم الخارج منها بعد  
تمام ولادتها وأقل سر  
الحيض تسع سنين قريبا  
وأقل مدته يوم ويلة  
وأكثرها خمسة عشر  
يوما وغالبها تسعة أو سبعة  
فإن تخص الدم عن أقل  
المدة أو زاد على أكثرها  
فهو دم فساد وأقل مدة  
النفس لحظة وغالبها  
أربعون يوما وأكثرها  
ستون وما زاد عليها دم  
فساد أيضا وبمحرم  
بالحيض والنفساء  
المباشرة فيما بين السرة  
والركبة من غير حائل  
والمروء في المسجد إن  
خافت تجنبه والصوم  
ومحرمات الجنابة السابقة  
ويجب على الحائض  
والنفساء قضاء الصوم  
الفاتت في الحيض  
والنفساء دون قضاء  
الصلاة الفاتت فيهما



أصلها عليها وتسمية فعل صوم الفرض عليها قضاء مع أنه لم يسبق لفعله مقتضى في الوقت إنما  
هي بالنظر إلى صورة فعله خارج الوقت وقل النفس يتصور استقاطه للصلاة بأن تكون  
المسألة مجنونة من أول الوقت إلى أن تبقى لحظة فتتمشق فتتقن حينئذ ففكرية  
النفس لهذه اللحظة استقطت إيجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاء وما

\* كتاب الصلاة \*

كانت أفضل من غيرها ففرضها أفضل الفروض ونفلها أفضل النوافل وهي أفضل العبادات البدنية  
وبعد ما المحرم ثم الحج ثم الزكاة هذا عند تساوي الزمان المصروف في العبادات والآ فكيف بفضل محرم  
يوم عشاى الحج أو كيف بفضل ركعتان صوم يوم (فترض الله على هذه الأمة في كل يوم ليلة خمس  
صلوات فقط) وهي معلومة من الدين بالضرورة (وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح)  
ولم تجتمع هذه الخمس لغير نبينا محمد <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فالجواب أن الطبع لآدم من غير خلاف فيها والظهر  
لداود وقيل لإبراهيم والعصر لسليمان وقيل لبونس وقيل للعزير والمغرب لعيسى وقيل لداود وقيل  
ليعقوب والعشاء لثومس وقيل لبونس وقيل لنسبنا وخصت بها هذه الأمة وهو الأصح كما قاله المدايني  
(ولا يجب) أي هذه الخمس (الأعلى المسلم البالغ العاقل الطاهر من الحيض والنفس بعد دخول وقتها)  
فلا تجب علينا مطالبة الكافر الأصلي الذي بهما ذلوطا البناء بها لزم تقضى عهده ويعاقب على تركها  
في الآخرة وتمكنه من فعلها بالاسلام ولا تقضى المرتدة زمن الحيض والنفس ولو وقع في الردة بل  
يحرم عليها القضاء على ما قاله البخاوي وابن الصلاح والنووي أو يكره على ما قاله جامع متقدمون ولا  
ينعقد ولكن نفل عن الشراوى ينعقد القضاء نفلا مطلقا وثاب من حيث القراءة والذكر لأن حيث  
الصلاة (وكل صلاة منها) أي الخمس (وقت محدد) شرعا بحيث لو خرجت عنه كانت قضاء (وقت  
الظهر من زوال الشمس عن وسط السماء) باعتبار ما يظهر لنا لا باعتبار نفس الأمر ويعلم بزيادة الظل  
على ظل الاستواء إن كان والافجدونه (أي أن يزيد ظل الشيء على مثله) وهذا موافق لقول أبي يوسف  
ومحمد صاحب الإمام أبي حنيفة واختاره الطحاوي (بعد ظل الاستواء) أي سوى الظل الموجود عنده  
(وقت العصر من الزيادة على ظل المثل) بأدنى زيادة غير ظل الاستواء إن كان عند ظل (إلى غروب  
الشمس كلها) لقوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقال  
الحسن بن زيادة إذا أصغرت الشمس خرج وقت العصر وهذا محمول على وقت الاختيار (وقت  
المغرب من تمام غروب الشمس حتى يغيب الشفق الأحمر) لقوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وقت المغرب تمام بغيب الشفق  
(وقت العشاء) بكسر العين (من مغيب الشفق الأحمر حتى يطلع أول الفجر الصادق) وينبغي ندب  
تأخيرها إلى زوال الإصفر والأبيض وخروجها من خلاف من أوجبه ومن لا شفق لهم أو لم يغيب يعتبر  
حينئذ مغيبه بأقرب بلد إليهم بأن ينسب وقت المغرب عند أولئك إلى ليثهم فإن كان الكسوف مثلا جعلنا  
ليل هؤلاء ينسب وقت المغرب وبقية وقت العشاء وأن قصر جدا (وقت الصبح) بضم الصاد وكسر هاء  
(من طلوع أول الفجر الصادق) وهو غياض شعاع الشمس عند قربها من الأفق الشرق ينتشر  
ضوءه معرضا نيرا حي السماء (حتى يطلع أول الشمس) ويكنى هنا طلوع بعض الشمس في خروج وقت  
الصبح كما يكنى مطلق بعض الفجر في دخوله بخلاف الغروب الحاقلا لم يظهر بما ظهر لقوته (ولا قضاء  
على الكافر) مطلقا (إذا أسلم) رغبا له في الإسلام بل يحرم عليه القضاء ولا ينطبق على المنعبد (المرتدة)  
المرتدة فيلزمه قضاء ما فاتته من الركعة حتى زمن الردة أو اغنامه أو سكره فيها ولو بلا تعد تعليفا عليه  
ولأنه كان مبرا بوجوبها بالإسلام فلا يفيد إنكاره لها بعد (ولا على المجنون والمغنى عليه والسكران  
بعد صومهم إلا إذا تعدوا بذلك) فيلزمهم القضاء إذا أفاءوا منه وإن ظن متناول المسكر أنه لقله  
ولا يسكره لتعديه أما إذا لم يتعدوا بذلك فيدب القضاء (ولا على الصغير إذا بلغ) سواء كان ذكرا أو

في كتاب الصلاة  
فرض الله على هذه  
الامة في كل يوم وليلة  
خمس صلوات فقط  
وهي الظهر والعصر  
والمغرب والعشاء  
والصبح ولا تجب الا  
على المسلم البالغ العاقل  
الطاهر من الحيض  
والنفاس بعد دخول  
وقتها ولكل صلاة منها  
وقت محدود فوقت  
النهار من زوال الشمس  
عن وسط السماء الى أن  
يزيد ظل الشيء على مثله  
بعد ظل الاستواء  
ووقت العصر من  
الزيادة على ظل المثل  
الى غروب الشمس كلها  
ووقت المغرب من تمام  
غروب الشمس  
حتى يغيب الشفق  
الأحمر ووقت العشاء  
من مغيب الشفق  
الأحمر حتى يطلع أول  
الفجر الصادق ووقت  
الصبح من طلوع أول  
الفجر الصادق حتى  
يطلع أول الشمس  
ولا قضاء على الكافر اذا  
أسلم الا المرتد ولا على  
المجنون والمغنى عليه  
والسكران بعد محوم  
الا اذا تعدوا بذلك  
ولا على الصغير اذا بلغ



ويجب على الآباء والأمهات أن يأمرُوا أولادهم بالصلاة عند سبع سنين ويضربوه على تركها عند عشرة والأفضل تمجيل الصلاة في أول وقتها ويجوز تأخيرها عن أول الوقت ولو بلا عذر بشرط أن يعزم على فعلها قبل خروج الوقت ومثل الصلاة في ذلك بقية الفروض الموسعة كالجمعة ويجب على الشخص عند أول بلوغه أن يعزم على فعل جميع الواجبات والامتناع عن جميع المحرمات ومن جحد وجوب الصلاة عليه من المكلفين فهو كافر مرتد ويقتل كفاً إن لم يرجع إلى الإسلام ولا يصلي عليه ولا يدفن في قبور المسلمين فإن لم يجحد وجوبها وأخرها من وقتها بلا عذر فهو مؤمن فاسق لكنه يقتل بشروط مذكورة في المطولات ولا تسقط الصلاة عن أحد ولو اشتد عليه المرض إلا إذا غاب عقله بغير تعدد منه ولا عذر له في تأخيرها في الحضر من وقتها ولو تكررت عليه الاشتغال إلا إذا نسيها بغير لب أو ناسم قبل دخول وقتها ولم ينسب

غيره بل يندب قضاء ما فات في زمن التمييز فقط دون ما قبله فلا ينقذ (و) لكن (يجب على الآباء والأمهات) أي على سبيل فرض الكفاية (أن يأمرُوا أولادهم) مع التهديد (بالصلاة) فرضها ونفلها أداً وقضاً (عند) كمال (سبع سنين) ولا بد معها من التمييز ويختلف باختلاف أحوال الصبيان فقد يحصل مع الخس وبالأربع وقد لا يحصل إلا مع العشرة (ويضربوه على تركها) بقدر طلبها منهم (عند عشرة) وإن لم تتم فيجوز ضربهم في أثناء العشرة على المعتد (والراجح أنهم يضربونهم بقدر الحاجة) وإن كثرت الضرب لكن بشرط أن يكون غير مبرح (والأفضل تعجيل الصلاة في أول وقتها) لأنه من أفضل الأعمال أفضل فقال الصلاة في أول وقتها وبدخول الوقت منجبت الصلاة وجوباً موسعاً إلى أن ينقضي من الوقت ما يسعها (و) حينئذ (يجوز تأخيرها عن أول الوقت ولو بلا عذر) ولكن بشرط أن يعزم على فعلها قبل خروج الوقت (على الأصح) وهذا المحرم خاص فيجب عليه بدخول الوقت أحد أمرين إما العمل أو العزم عليه في الوقت فإن لم يفعل ولم يعزم أمراً فإذا عزم على الفعل فيه ولم يفعل ومات مع اتساع الوقت لا يموت كاصياً لأن فعلها وقتاً محدداً بحيث لو أخرها عنه لآثم (ومثل الصلاة في ذلك) أي وجوب العزم الخاص (بقية الفروض الموسعة كالجمعة) لكن لو أخرها بغير قصد الاستطاعة ثم مات يموت كاصياً لأن وقته المبرور وقد أخرجه عنه (ويجب على الشخص عند أول بلوغه أن يعزم) عزم عاماً (على فعل جميع الواجبات والامتناع عن جميع المحرمات) فإن لم يعزم على ذلك محض ويصح تداركه لمن فاته ذلك بكثير من الناس (ومن جحد وجوب الصلاة) اليهودية الصادقة بأحدئي الخس (عليه من المكلفين) سواء تركها أو فعلها غير معتقد لوجوبها بأن أنكره بعد علمه به (فهو كافر مرتد) لا رتداده بالكفر بمما هو معلوم من الدين بالضرورة فيستتاب في الحال فإن تاب ورجوعه إلى الإسلام يحل سبيله (ويقتل كفاً) أي لكفره فاشبه بالحربي (إن لم يرجع إلى الإسلام) وحينئذ (لا يصلي عليه) لحرمته الصلاة على الكافر ولا يجب فيه غسل ولا تكفين لأنه قتل بكفره (ولا يدفن في قبور المسلمين) لخروجه عنهم بالردة ولا في مقابر المشركين لما تقدم له من حرمة الإسلام أهل من تركها جهلاً أو جهلاً لو جحد بالقرآن عهداً بالإسلام أو نحوه من يجوز أن يحق عليه ذلك من بلغ نحو نائم أو فاسق فليس عزمه بل يعرف الوجوب فإن أصر بعد ذلك صار مرتداً كما في النهاية شرح النهاية (فإن لم يجحد وجوبها) أي لم ينكره بعد علمه به بل تركها كسلاً (وأخرها عن وقتها بلا عذر) فهو مؤمن فاسق فيستتاب بدعاً حالاً أن أخرجهما عن وقت جميعها إن كان تأخير الاستتابة بفوت صلوات (لكنه يقتل) بضرب عنقه بالسيف حداً ولو بصلاة مؤاحدة (بشروط مذكورة في المطولات) وهي أن يطالبه الإمام أو نائبه بأدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخرجهما عن الوقت فإن أخرها وأخرجهما عنه استحققت القتل ولو أدى للترك عذر صحيحاً أو باطلاً وامتنع منها فلا يقتل ويسقط العقاب عنه بالحد كغيره من أصحاب الكبائر ثم المقتل بعد خروج الوقت انما هو للترك بلا عذر مع الطلب منه في الوقت وامتناعه من الفعل بعده وإنما سقط هذا القتل بالتوبة لأن موجبها امتناعه في الوقت مع امتناعه بعده بعد طلب الإمام أو نائبه وصلاة بعد خروج الوقت زالت الكلفة كذا في شرح النهاية وفتح الجواد (ولا تسقط الصلاة عن أحد) كان أكمل الناس الأنبياء مع أن التكليف في حقهم أتم (ولو اشتد عليه المرض) ولو باجرا الصلاة على قلبه (إلا إذا غاب عقله بغير تعدد منه) قال الأئمة الثلاثة أن فرض الصلاة لا يسقط عن المكلف كما دام عقله ثابتاً لو جحد مناط التكليف وهو العقل وقال الأئمة أبو حنيفة أن من عاين الموت وعجز عن الإيماء برأسه سقط عنه الفرض وعليه عمل الناس سلفاً وخلفاً فلم يبلغنا أن أحداً منهم عجز عن الصلاة أي لأنه صار قلبه مع الله تعالى فصار يحكمه حكم الولي المجذوب (ولا عذر له) أي إلا في تأخيرها في الحضر أي الإقامة في البلد (عن وقتها ولو تكررت عليه الاشتغال إلا إذا نسيها بغير لب) فانه يحد ور حينئذ فإن نسي النسيان عن نحو لب فليس عذراً (أو ناسم قبل دخول وقتها) أو بعده ووثق بيقظته قبل خروجه بحيث يدرك الصلاة فيه (ولم ينسب

توبة في

باب







ومن عجز عن ستر عورتها في الصلاة عليه والتاكد دخول الوقت ولو بنبلة الظن في الصلاة المؤقتة كالقصر في الاصل وتوابعه ووجود السبب يقينا في التي لها سبب كصلاة الكسوف فلا تصح صلاة مؤقتة حتى يدخل وقتها ولا صلاة لها سبب حتى يوجد سببها يقينا والرابع استقبال عين الكعبة يقينا في القرب وظان في البعد الا في نافذة السفر وصلاة شدة الخوف **باب اركان الصلاة** اركانها ثلاثة عشر الاول النية مقرونة بحزم من تكبيرة الاحرام والثاني القيام في الفرض للقادر عليه ومن عجز عن القيام صلى جالسا فان عجز عن الجلوس اضطجع على جنبه واستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه ويكره ان يضطجع على الجانب الايسر من غير عذر

لان الحاجة تدعو الى اظهارها (ومن عجز عن ستر عورتها في الصلاة) بان لم يجد ساترا او حشرا في مكان نجس وليس معه الا ثوب لا يحكيه للمعورة والمكان (صلى عاريا) بتمام ركوعه وسجوده وجوبا (ولا اعادة عليه) ان قدر على ساتر وانما يصلي عند سبق الوقت او الياس عادة من حصول ساتر معتبر (والثالث دخول الوقت) اي ادراكه بنفسه او باخبار الثقة عن معينة او ببيت الابرار المعروف لعارفيه (ولو بنبلة الظن) الناسي عن اجتهاد بان اجتهاد الحوغم (في الصلاة المؤقتة كالقصر في الاصل) وهو عرض صين بالشرح لا بالنذر (وتوابعه) فيدخل وقت الرواتب التي قبل الفرض بدخول وقت الفرض وللرواتب التي بعد الفرض بدخول وقتها بفعل الفرض بشرط البعدية صحة الفرض يقينا ويخرج وقت النية عن مخرج وقت الفرض ولو قبل فعل الفرض وحسب بلفظ البعدية ويقال لنا صلاة خرج وقتها ولم يدخل (ووجود السبب يقينا) في الصلاة (التي لها سبب كصلاة الكسوف) للبرين (فلا تصح صلاة مؤقتة حتى يدخل وقتها ولا صلاة لها سبب حتى يوجد سببها يقينا) ومثل بعضهم عن رجل مكث في مكان عشرين سنة يراى له الفجر فيصل ويصلي اليوم ثم تبين له خطؤه في ذلك فكذا يجب عليه فاجاب بانه يجب عليه قضاء صلاة واحدة لان صلاة كل يوم تقع عما قبله ولا عبرة بتعيين اليوم عند الرمي فتبقى عليه صلاة واحدة وهي صلاة اليوم الاخير لانها وقعت عن اليوم الذي قبلها هذا الوجه طناد دخول الوقت بالا جتهاد ولا فلا تعتمد صلاته ولو صادقت الوقت (والرابع استقبال عين الكعبة) بالصدر في القيام والقعود وبأكثر البدن في الركوع والسجود وليس منها الحجر لان ثبوته منها ظني وهو لا يكتفى به في القبلة (يقينا في القرب) بمعينة او من اوتار ناسم اشارة في ذهنه بعيدا ما بعد احد هذين في حق من لا جائل (وظنا في البعد) ان فيمن بينه وبينها عائل فلا يكتفى باستقبال الجهة على الصحيح وعندنا قول بجواز استقبال الجهة وان لم يستقبل العين كذهب المالكية كاقاله احمد المبس (الا في نافذة السفر) المباح وان كره المقصد معين على مساق لا يسمع منها النداء في الجمعة فلا بشرط الاستقبال فيها بل يصلي النفل ولو نحو عيدين وكسوف الى جهة مقصده سواء كان راكباً او ماشياً ولا يحرف كل منهما عن جهة مقصده الا الى القبلة ولو كانت خلف ظهره لانها الاصل لكن لما شئ يستقبل وجوباً في احرامه وركوعه وسجوده وحلوسه بين محدثين وله المنع وترك التوجه في قيامه واعند الله وشهده وسلامه (وصلاة شدة الخوف) باختلاط الكفار بها وكذا اهل الحق بها فليس التوجه شرطاً فيها ثم ضاكت او نفلاً بما يحذف فونه دون الاستسقاء للضرورة.

**باب اركان الصلاة**

فلا اركان جمع ركن وهو غير قائم توقف عليه صحة الشيء وهو مجزئ منه (اركانها ثلاثة عشر) يجعل الطمانينات الاربع صفات تابعة للاركان (الاول النية مقرونة بحزم من تكبيرة الاحرام) ويمكن الاستحضار القربي والمقارنة العرفية فالاستحضار العرفي ان يستحضر في ذهنه هيئة الصلاة اجمالاً بان لا يقصد كل ركن بذاته على الخصوص ويقصد فعلها ويقيناً من ظهره او قصره ونوى القصر حتى ولو في المنذورة والمعادية والمقارنة العرفية ان يقرن بهذا الاستحضار اجمالاً بأي جزء من اجزاء التكبير هذا ففي صلاة الفرض اما بالنفل والوقت او السبب كنية الصبح والخسوف فيعتبر فيه شيان قصد فعله وتمينه ونية القبلة والبعدية ولا يجب فيه نية النية بل تسن واما النفل المطلق فيعتبر فيه شيء واحد وهو قصد فعله فقط لانه ادنى درجات الصلاة فاذا قصد فعله وجب حصوله ومثله التحية ونية الوضوء والاستخارة فتكون مستثناة مما لا يجب وذهب الاثمة الثلاثة الى الاكتمال بوجود النية في التكبير (والثاني القيام في الفرض) ولو كفايها ولو في فرض صبي وان لم يجب فيه نية الفرضية (القادر عليه) وبحصل القيام بنصب ظهره وان اطلق في راسه بل هو نية (ومن عجز عن القيام صلى جالسا) كيف يشاء (فان عجز عن الجلوس اضطجع على جنبه واستقبل القبلة بوجهه) ندباً (ومقدم بدنه) وجوباً كافي القيام والقعود ان امكته الاستقبال بمقدم البدن والا فبالوجه فقط كما في التحفة وليس كون الاضطجاع على جنبه الايمن كالميت في اللحد (ويكره ان يضطجع على الجانب الايسر من غير عذر)

فانما قصد بكونه سائداً في ركوعه وسجوده



بسبعة أنواع من الذكر  
فان عجز عن الذكر وقف  
ساكتا بقدرها ولا  
يترجم عنها والسنة أن  
يقرأ سورة أو شيئا من  
القرآن بعد الفاتحة في كل  
ركعة من الصلاة الثانية  
وفي الركعتين الأولى  
فقط من الثانية  
والرابعة ٥ والخامس  
الركوع مقرونا  
بالطمأنينة حتى تستقر  
الأعضاء والواجب  
فيه أن ينحن بعد  
الفاتحة حتى تصل  
كفاه إلى ركبتيه ان كان  
معتدل الخلقه والسنة  
أن يسوى فيه ظهره  
وعنقه كصفحة وينصب  
ساقه ويأخذ ركبتيه  
بيديه مع تفريق أصابعها  
ويقول فيه سبحان  
ربي العظيم وأدنى  
الكمال ثلاث مرات ٥  
والسادس الاعتدال  
مقرونا بالطمأنينة حتى  
تستقر الأعضاء  
والواجب فيه أن يعود  
بعد الركوع لما كان عليه  
قبله والسنة أن يقول في  
حال رفعه من الركوع  
سمع الله لمن حمده فإذا  
اعتدل قال ربنا لك الحمد  
وأن يقرأ في اعتدال  
الركعة الأخيرة من  
الصبح كل يوم ومن  
الوتر في النصف الثاني  
من رمضان ٥ والسابع  
السجود مرتين مقرونا  
بالطمأنينة

(فان عجز عن القرآن أنى) وجوبا (بسبعة أنواع من الذكر) كتسبيح وتبجيل كما قاله الكفوي خلافاً لما  
الحرمين حيث قال لا يجب تسبحة أنواع ولا يجوز نقص حروف البديل من قرآن وذكر عن حروف الفاتحة  
ولو بالادغام (فان عجز عن الذكر وقف) وجوبا (ساكتا بقدرها) أى الفاتحة في ظنه باعتبار الحروف  
المفروضة بالنسبة لمن قرأها المعتدلة من غالب أمثالها لأن القيام بركن في نفسه (ولا يترجم عنها) أى  
الفاتحة لغوات الإعجاز في الترجمة (والسنة أن يقرأ سورة) أيها ثلاث آيات كالكوثر (أو شيئا من  
القرآن) وكوثر بعض آية بشرط أن يفيد (بعد الفاتحة) فلو قرأ السورة قبلها لا يكتفى بل بعدها (في كل  
ركعة من الصلاة الثانية) كالصبح والجمعة (وفي الركعتين الأولى فقط من الثانية) كالغروب  
(والرابعة) كالعشاء ويسن كون السورتين على ترتيب المصحف فلو قرأ في الأولى سورة النازعات قرأ  
في الثانية أول البقرة ولو سبقه الإمام بالأولى قرأ السورة في الأخرتين من صلاته ثلاثا تخلو عنها إذا  
لم يتمكن من قراءتها في الأولى وتكرر في ثالثة المغرب مرتين بدلا عن قراءتها في الأولى ولتين وحل  
ندب قراءتها فيها انفراد به عن الإمام ما لم تسقط عنه بسقوط الفاتحة بتحمل الإمام والإمام فلا يقرأ أهلا ولا  
إذا سقط المتبوع سقط التابع (والخامس الركوع مقرونا بالطمأنينة حتى تستقر الأعضاء) قبل رفع  
رأسه من الركوع للاعتدال (والواجب فيه) للقائم (أن ينحني) يقينا أو ظنا (بعد الفاتحة) انحناء بمأخذا  
(حتى تصل كفاه إلى ركبتيه) لو أراد وضعهما عليهما (ان كان) أى الراكع (معتدل الخلقه) أى سليم  
البدن والركبتين (والسنة أن يسوى فيه) أى الركوع (ظهره وعنقه) بأن يمد يديه حتى يصير (كصفحة)  
واحدة (وينصب ساقه) ويأخذ ركبتيه بيديه مع تفريق أصابعها (تقريباً وسطاً  
الجهة القبلة) لا يشراف الجهات بأن لا يحرص شيئا منها عن جهتها أو يسره أهل القاع عطفاً على الركوع  
في حقه أن يحاذي وجهه ما أمام ركبتيه وأركانها محاذاتها محل سجوده (ويقول فيه سبحان ربي العظيم وأدنى  
الكمال ثلاث مرات) ولو زاد على ذلك كان أفضل إلا إذا كان أماماً فانه لا يؤيد على الثلاث بغير رضا  
المأمومين فيكرة الزيادة حينئذ (والسادس الاعتدال) ولو في النفل بخلافه قال ابن المقري (مقرونا  
بالطمأنينة حتى تستقر الأعضاء) قبل هويته إلى السجود والقومة التي بين الركوع والسجود ليست بفرض  
عند أبي حنيفة ومحمد ولكنه أساء إذا لم يقم صلياً وقال أبو يوسف هي فرضة حتى إذا لم يقم صلياً لا تجوز  
صلاته (والواجب فيه أن يعود بعد الركوع) كما كان عليه قبله (من قيام أو قعود) ولو كع عن قيام فسقط عن  
ركوعه قبل الطمأنينة فيه غاد وجوبا إلى الحالة التي سقط عنها وأعلم أن اعتدال فان زاد عليها عاماً عاماً  
بطلت صلاته فان سقط عن الركوع بعد الطمأنينة لم يفسد (والسنة أن يقول في حال رفعه من  
الركوع سمع الله لمن حمده) أى تقبل حمده منه (فاذا اعتدل قال ربنا لك الحمد) حمداً كبيراً كثيراً طيباً مباركاً  
فيه ملك السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ويسن أن يجهر الإمام في التسبيح ويستمر  
بالتحميد ويسر المأموم والمنفرد بهما (وأن يقرأ في اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح كل يوم) ولو  
في قضاء بعد آياته بالذكر الوارد في الاعتدال وهو إلى من شاء بعد (ومن الوتر في النصف الثاني من رمضان)  
أى في اعتدال ما يقع وتر النصف الأخير من رمضان فشمس الأيتار بر كفة وليس المراد الوتر الواقع  
فيه فلو قضى فيه وتر غيره لم يفت ويحصل القنوت بكل ما أشتغل على دعاء وثناء كقوله اللهم اغفر لي  
يا غفور قال دعاء يحصل باغفر والثناء بغفور ومثله أن يقول بقصد القنوت واغفر لنا وارحمنا  
أنت غمولا نا وأفضل القنوت المشهور وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن  
توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت أنك تقضي ولا يقضي عليك وأنه لا يبدل من والت ولا  
يعز من عافيت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت وهديت استغفرك اللهم وأتوب إليك وصل  
اللهم على سيدنا محمد النبي الأسمى الذي به من النار نجيت ومن الضلالة هديت وعلى آل سيدنا محمد وصحبه  
وسلم رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين (والسابع السجود مرتين) في كل ركعة (مقرونا بالطمأنينة)



وهي أن تسكن أعضاؤه قبل رفع رأسه من السجود للجلوس وكرردون غيره غاما للشيطان حيث  
 لم يسجد لآدم ولما فيه من زيادة التواضع بوضع الجبهة على مواضع الأقدام الموحى لقبول الدعاء  
 (ويشترط فيه أن يسجد على جبهته مكشوفة) ويكتفى ببعضها ولو قليلا سجداً وإن كان الاقتصار على وضع  
 البعض مكرهاً وله أن يسجد على نحو منديل في يده وإن ربطه فيها على ما اعتده الحنفى لأنه وإن ربطه  
 بيده لا يراد به الدوام فيكون هذا مستثنى من المحمول وقد ألف فيه فقيل شخص يسجد على محمول يتحرك  
 بحركته وصحت صلاته (وعلى ركبتيه وعلى جزء من بطون يديه) ولا اعتبار بباطن الكف فهو  
 مما ينقض فيه الوضوء سواء الأَصابع والراحة (جزء من بطون) أطراف (أصابع قدميه) ولو من  
 أصبع فقط من يده أو رجل ويجب وضع هذه الأجزاء السبعة على مصلاه في آن واحد (و) يشترط  
 (أن يرفع) يقينا (أسفله) أي عجزه وما حولها (على أعاليه) وهي رأسه ومنكاه وكفاه (وأن يتناقل  
 برأسه حتى يسجد بالثقل) ومعنى الثقل أن يتجامل بحيث لو قرض أنه لو سجد على فطن أو نحوه لاندك  
 بلوجوب تمكين العلة ومعنى الإحساس ظهور الأثر في الفطن حيث أمكن عرفا لا في نحو قنطار مثلا  
 (والسنة أن يسجد على أنفه) أي أحسن السجود وهو أن يكبر وهو لا يرفع يديه مبتدئا بالتكبير مع  
 ابتداء هويته خاتما له مع ختمه وبضع ركبتيه متفرقتين بنحو شبر ثم كفاه مكشوفتين خذو منكبيه  
 نائرا أصابعه مضمومة متوجهة للقبلة ثم يضع جبهته وأنفه معا ويفرق قدميه بنحو شبر مكشوفتين أن  
 لم يتجمل شبرا هاتين نحو برد ولا يكره شبرهما ولا ستر الكفين (ويقول في سجوده سبحان ربي الأعلى على  
 وبحمده وأدنى الكمال ثلاث) ولو زاد على ذلك كان أفضل ويستحب أن يزيد على ما ذكره سجود قدوس  
 رب الملائكة والروح ويزيد المنفرد بسجده وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله  
 أحسن الخالقين كأروحي عن علي (رحمته مستور عند الشافعية وهو محمول عند الحنفية على حالة التهجد (و)  
 السنة (فإن يكثر فيه من الدعاء) لخبر مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثر وأدنى الدعاء أي  
 أقرب أحوال العبد من رحمة ربه نحاصل إذا كان وهو ساجدا (والثامن الجلوس بين السجدين) ولو  
 في النفل خلافا لآل ابن المقري (مقرونا بالطمانينة) بأن تسكن أعضاؤه بحيث ينفصل رقبته عن هويته روى  
 عن أبي حنيفة أنه قال إن كان إلى القعود أقرب مجاز سجوده وإن كان إلى الأرض أقرب لا يجوز (والسنة  
 أن يقول فيه رب اغفر لي وارحمني وارفعني واجبرني وارزقني واهدني وعافني واعف عني) رب هب لي  
 نصيبا تقيتقا من الشرك برأيا لا كافرا ولا شقيا ولا يخصص هذا الدعاء بالمنفرد (والثاسع الجلوس الأخير  
 الذي يسلم عقبه) ولا يقال خيرا إلا إذا كان له أول دائما وهذا الجلوس له أول وآخر لكن ليس له أول  
 دائما كالصبح وإنما كان له أول (غالبا) كبقية المكتوبة وإنما كان الجلوس الواقع آخر كل صلاة ركعة  
 لأنه محل ذكر واجب فكان واجبا كالقيام لقراءة الفاتحة (والعاشر قراءة التشهد في هذا الجلوس وهو  
 التحيات إلى وأشهد أن محمدا رسول الله) والحاصل أن أكل التشهد تشهد ابن عباس واختاره الشافعي  
 وهو أربع جمل فالجملة الأولى التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله والثانية السلام عليك أيها النبي  
 ورحمة الله وبركاته والثالثة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والرابعة أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن  
 محمدا عبده ورسوله فالجملة الأولى إشارة إلى أركان الإسلام الأربعة فالتحيات إشارة إلى الحجج لأن  
 فيه تحيات كثيرة كالإحرام فانية تحية لا أرض الحزم وطواف القدوم فانية تحية للكعبة الشريفة وربي  
 جمره العقبة فانية تحية منى والمباركات إشارة للزكاة والصلوات إشارة للصلاة المكتوبة والطيبات  
 إشارة للصوم كما قال صلى الله عليه وسلم أطيب ما أطيب عند الله من ربح المسك أي تغير رائحة فم الصائم  
 أطيب عند الله وعند ملائكته من ذلك واعلم أن المباركات الصلوات الطيبات هذه الثلاثة كلها  
 معطوفة على التحيات بحذف حرف العطف وليست نعتا كما لا يخفى وهي سنة في كل من التشهدين  
 (والحادى عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الجلوس أيضا بعد قراءة التشهد) فلا تجزى الصلاة

ويشترط فيه أن يسجد  
 على جبهته مكشوفة  
 وعلى ركبتيه وعلى جزء  
 من بطون يديه وجزء  
 من بطون أصابع قدميه  
 وأن يرفع أسفله على  
 أعاليه وأن يتناقل  
 برأسه حتى يسجد  
 بالسنة أن يسجد  
 أنفه ويقوا  
 سبحان ربي  
 وبحمده وأدنى الكمال  
 ثلاث وأن يكثر فيه  
 من الدعاء ⑤ والثامن  
 الجلوس بين السجدين  
 مقرونا بالطمانينة  
 والسنة أن يقول فيه  
 رب اغفر لي وارحمني  
 وارفعني واجبرني  
 وارزقني واهدني  
 وعافني واعف عني ⑥  
 والثاسع الجلوس  
 الأخير الذي يسلم  
 عقبه غالبا ⑦ والعاشر  
 قراءة التشهد في هذا  
 الجلوس وهو التحيات  
 إلى وأشهد أن  
 محمدا رسول الله ⑧  
 والحادى عشر الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في هذا الجلوس أيضا بعد  
 قراءة التشهد



وأقلها اللهم صل  
 صلى محمد وأكملها  
 المذكور في المطولات  
 والثاني عشر التسليمة  
 الأولى والواجب فيها  
 السلام عليكم والسنة أن  
 يزيد ورحمة الله وأن  
 يسلمها على اليمين وأن  
 يسلم بعدها تسليمة ثانية  
 على الشمال وأن يلتفت  
 مع كل تسليمة إلى  
 جهتها ٥ والثالث عشر  
 ترتيب الأركان على  
 هذا الوجه المذكور  
 فصل في سنن  
 الفرائض ثنتان  
 وعشرون ركعة عشر  
 منها مؤكديات وهي  
 ركعتان قبل الصبح  
 وركعتان قبل الظهر  
 وركعتان بعدها  
 وركعتان بعد المغرب  
 وركعتان بعد العشاء  
 وثنيتا عشرة غير  
 مؤكدة وهي ركعتان  
 قبل الظهر وركعتان  
 بعدها زيادة على  
 المؤكديات وأربع قبل  
 العصر وركعتان قبل  
 المغرب وركعتان قبل  
 العشاء وأما الوتر فهو  
 سنة مستقلة وهو أفضل  
 جميع السنن وأقله ركعة  
 وأكثره إحدى عشرة

قلها (وأقلها) وهو واجب (اللهم صل على محمد) وقد تقدم السلام فسقطت كراهة أفرادها عنه على  
 أن محلها في غير ما ورد من الشارع (وأكملها) المذكور في المطولات (وهو اللهم صل على محمد  
 عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
 وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين انك  
 حميد مجيد) (والثاني عشر التسليمة الأولى) (والواجب فيها السلام عليكم) ويجزى عليكم السلام مع  
 البراهمة (والسنة أن يزيد ورحمة الله) ولا تسن زيادة وبركاته وإن وردت من عدة طرق  
 (وأن يسلمها) أي التسليمة الأولى (على اليمين وأن يسلم بعدها تسليمة ثانية على الشمال) فلو عكس  
 بأن أتى بالأولى شمالاً وبالثانية يميناً (وأن يلتفت مع كل تسليمة إلى جهتها) بأن يلتفت في الأولى  
 حتى يرى من خلفه حده الأيمن فقط وفي الثانية حتى يرى من ورائه حده الأيسر فقط لا خديه  
 ويستدعى السلام في المرتين مستقبل القبلة وينبه مع تمام الالتفات كما قاله المحلل والحكمة في السلام فإن  
 المصل كان مشغولاً عن الناس وقد أقبل عليهم ونظم بعضهم شروط السلام التسعة من بحر البسيط فقال  
 شروط تسليم تحصيل الصلاة إذا ٥ أردتها تسعة تحثت بغير مرا  
 عرف وخاطب وصل واجمع ووال وكن ٥ ثمستقبلاً ثم لاتقصده به الخسرا  
 واجلس واسمع به نفساً فان وجدت ٥ تلك الشروط وتمت كان معتبراً  
 (والثالث عشر ترتيب الأركان على هذا الوجه المذكور) المشتغل على تكون النية في مقارنته لتكبيره  
 الآخر ٥ وهما مع القراءة في القيام ويكون التشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ والتسليمة الأولى  
 في القعود فالترتيب مراد فيما عدا ذلك ومعلوم أن محل عدم الترتيب في الثلاثة كالأخيرة انما هو  
 بالنسبة لما مع جلوسها وأما في نفسها فالترتيب بينها حاصل وكذا محل عدم الترتيب في القراءة انما  
 هو بالنسبة لقيامها وأما بالنسبة للتكبير المقرون بالنية مع القيام فالترتيب فحاصل  
 فصل في نوافل الصلاة (وهي) الصلاة أفرادها لا تنحصر وهي أربعة أنواع مؤقت وذو سبب  
 متقدم وذو سبب متأخر ومطلق وهو الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب أما الموقت فقسمان قسم تسن فيه  
 الجماعة وقسم لا تسن فيه الجماعة وقسم لا تسن فيه الجماعة وقسم لا تسن فيه الجماعة وقسم لا تسن فيه الجماعة  
 صلاة الوتر في غير رمضان ومنها ثواب (الفرائض ثنتان وعشرون ركعة عشر منها مؤكديات وهي  
 ركعتان قبل الصبح) ويقرأ في الأولى قولاً آمناً بالله إلى آخر آية البقرة أو ألم شرح أو قل يا أيها  
 الكافرون وفي الثانية قل آمناً بالله إلى آخر آية آل عمران أو ألم تر كيف أو الاخلاص (وركعتان قبل  
 الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء) لمواظبته ﷺ عليها (وركعتان  
 عشرة غير مؤكدة وهي ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها زيادة على المؤكديات) علهديث من  
 واظب على أربع قبل الظهر وأربع بعدها ختمه الله على النار والجمعة كالظهر فلها أربع قبلية وأربع بعدية  
 أن كانت مغنية عن الظهر فان وجب الظهر بعدها فلا بعدية لها وللظهر بعدها أربع قبلية وأربع بعدية  
 وحديث تقع قبلية التي صلاها قبل الجمعة فلا مطلقاً ولا تغني عن قبلية الظهر (وأربع قبل العصر)  
 علهديث رجم الله امرأاً صلى قبل العصر أربعاً فينبغي المحافظة عليها رجاء الدخول في دعوته ﷺ  
 (وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء) وأما الوتر فهو سنة مستقلة ليس من توابع الفرض (وهو  
 أفضل من جميع السنن) التابعة للفرائض والحاصل أن أفضل النفل صلاة عيد أئمة فاصغر فيكسوف  
 وخسوف فاستسقام فوتر فركعتا فجر فبقية الرواتب فالترابيح فالضحى فالتسليم بفعل كركعتي الطواف  
 والأحرام والتحية فسنة الوضوء ونحو معنى ذلك مما يتعلق بسبب غير فعل كسنة الزوال وصلاة الغفلة ثم  
 النفل المطلق كالتهجد والمراد تفضيل الجنس على الجنس من غير نظر لعدد (ونقله) أي الوتر (ركعة)  
 ولا كراهة في الاقتصار عليها على المعتمد بل بخلاف الأولى (وأكثرها إحدى عشرة) فلا



تصح الزيادة عليها (وأدنى الكمال ثلاث ركعات) وينوي بالآخرية الوتر ويستخير في غيرها  
 بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته ولا كعتين من الوتر لأنها بقضيه ولا يصح أن ينوي  
 بالركعتين وتوابعها شفع لا وتر ويجوز في الأخيرة أن يقول ركعة من الوتر لأنها بقضيه أيضا (و) وقته بعد  
 صلاة العشاء ولو تقدمت ما جئت (لا يصح فعله إلا بعد صلاة العشاء) ويسن جعله آخر صلاة الليل (ويمتد  
 وقته إلى طلوع الفجر الصادق وأخرجه عن وقته بلا عذر محروبه وتركه بالكلية أشد كراهة) ومن القسم  
 الذي لا تسن فيه جماعة صلاة الأشرقي وهي ركعتان بعد شروق الشمس وارتفاعها وتغوت بعلو النهار ومنه  
 صلاة الضحى وأقلها ركعتان وأفضلها وأكثرها ثمانية وثلاثون ركعة من ارتفاع الشمس إلى الزوال ومنه صلاة  
 الأوابين ووقتها بعد صلاة المغرب إلى مغيب الشفق الأحمر ولو جمع العشاء بقدر ما أخرها عن فعل العشاء  
 وأقلها ركعتان وأكثرها عشرون وأما النفل ذو السبب المتقدم فقسمان قسم تسن فيه الجماعة فيه صلاة  
 الحسنيين ومنها صلاة الاستسقاء وقسم لا تسن فيه الجماعة فحجة المسجد ولو مشاعا ومنه صلاة سنة  
 الوضوء عقب الفراغ منه وقبل طول الفصل والأجزاء ومنه صلاة سنة الطواف بعده ومنه صلاة  
 الرجوع من السفر وهي ركعتان يصلح في المسجد قبل دخوله منزلا فإن فعلهما بعد الدخول في المنزل كفي  
 ومنه صلاة بعد الأذان وهي ركعتان ينوي بهما سنة الأذان ومنه ركعتان زاف تسن الصلاة لكل من الزوج  
 والزوج بعد الاجتماع وقبل الوقاع ينوي بهما سنة الزفاف ومنه صلاة الحاجة وتحصل ركعتين ينوي  
 بهما قضاء حاجته وأما السبب المتأخر فلا تسن فيه الجماعة فيه صلاة التوبة وهي ركعتان قبل التوبة ينوي  
 بهما سنة التوبة وتصحان بعدها ومنه صلاة الاستخارة في كل أمر مباح ومنه صلاة سنة الأحرار قبله بحيث  
 تنسب إليه عرفا ومنه ركعتان عند الخروج من المنزل وعند إرادة الخروج للغير ينوي بهما سنة السفر  
 ومنه ركعتان قبل عقد النكاح ومنه صلاة ركعتين ليلة الجمعة بعد المغرب لتسهيل الموت وما بعده من الأحوال  
 ومنه ركعتان بعد المغرب أيضا لحفظ الإيمان وأما النفل المطلق ففيه تمام الليل ويحصل بالنفل ولو مؤقتا  
 ولو غنة العشاء أو الوتر أو الفرض ولو قضاء أو نذر ومنه صلاة التسابيح وهي أربع ركعات وصفتها  
 أن تحرم فيها كسائر الصلوات ثم تقول قبل الركوع سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول  
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم خمس عشر مرة وفي الركوع عشر آ وفي الاعتدال عشر آ وفي السجود الأول  
 عشر آ وفي الجلوس بين السجدين عشر آ وفي السجود الثاني عشر آ وفي جلسة الاستراحة أو بعد التشهد عشر آ  
 كل حاصل في كل ركعة خمس وسبعون تسبيحة ويأتي قبل هذه التسيحات بالذكر الواردة في هذه الأركان  
 في فضلها فيما يطلب في الصلاة (والسنن المطلوبة في الصلاة أربعا وهي: هيات عملا لبعض عشرون)  
 بطريق التفصيل (منها) أي العشرين (القنوت) الشامل للقيام والصلاة والسلام على النبي وآله وصحبه  
 فيه وقامته في اعتدال ثانية الصبح واعتدال وتر نصف رمضان الثاني وهو ذكر مشتمل على دعاء وثنا ولو  
 غاية من القرآن فلم يشتمل عليهما لم يمكن قنوتان سواء الصبح والوتر وقيل يزيد في قنوت الوتر آخر البقرة  
 وهي نربنا لا تأخذنا إلى آخر السورة ولا بد على هذا القول من قصد القنوت بهذه الآية كراهة القراءة في  
 غير القيام فاحتج بقصد ذلك حتى تخرج عنها (والشهادتين الأول) الشامل للعود والصلاة على النبي وآله  
 فيه وقعودها والحمد لله والحمد لله لا خير دون ما هو غنة فيه وهو التحميد لله السلام عليك أيها  
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام تحلينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله  
 اللهم صل على محمد ويمكن أن يراد بالشهادتين الأول فما شمل الصلاة على آل في الأخير على وجه ضيق فإنها  
 في إجابة على قول فإذا سكننا في الأول على ذلك كهم أنها تسن في الأخير من باب أولى فلما نوجها فيه على  
 الأصح فهم أنها تسن فيه بلا شك (في الفرض) وكذا في النفل فلو نوي أربعا منها بقصد أن يأتي بالشهادتين  
 فترك أولهما أو عجزا بعد السهو على المعتد فان لم يقصد لا يتيان بذلك وتركه فلا سجود وسبقت هذه  
 السنن أربعا ضالا لأنها ما جرت بالسجود أشبهت الأربعا الحقيقية وهي الأركان في مطلق الجهر (والهيات  
 كثيرة منها تسبحات الركوع والسجود) وما زاد كان الأركان بما يطلب فيها كالتمجيد في الاعتدال

وأدنى الكمال ثلاث  
 ركعات ولا يصح  
 فعله إلا بعد صلاة  
 العشاء ويمتد وقته  
 إلى طلوع الفجر الصادق  
 وأخرجه عن وقته بلا  
 عذر محروبه وتركه  
 بالكلية أشد كراهة  
 فصل في السنن المطلوبة  
 في الصلاة نربعا أربعا  
 وهي هيات عملا  
 وبعضها فالا ربعا  
 عشرون منها القنوت  
 والتشهد الأول في  
 الفرض والهيات كثيرة  
 منها تسيحات الركوع  
 والسجود



والدعاء في الجلوس بين السجدين والدعاء عقب التشهد والصلاة الأبراهيمية وكان ابن مسعود رضي الله  
عنه يدعو عقبه بكلمات منها اللهم اني اشد لك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشركه ما  
علمت منه وما لم أعلم ومن دأوم على ترك التيسيع في الركوع والسجود سقطت شهادته ومذهب الامام  
أحمد ان من تركه محامداً بطلت محلاته فان كان ناسياً جاز سجود السهو (وتكبيرات الانتقال) وهي في  
كل خفض ورفع غير الرفع من الركوع أما هو فيقول فيه التيسيع وهذه يقال لها أذكار الانتقال  
والحكمة في مشروعية التيسيع ان أبا بكر الصديق لم يفته صلاة خلف رسول الله قط فجاء يوماً وقت صلاة  
العصر وظن انها فاتته فاعتم لذلك وهو رول ودخل المسجد فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال  
الحمد لله وكبر خلفه فنزل بجبريل والنبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال يا محمد سمع الله من حمده فقل سمع الله لمن  
حمده فقال لها عند الرفع من الركوع ورفع به فصارت سنة من ذلك الوقت ببركة الصديق رضي الله عنه وكان  
قبل ذلك يرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير (ودعاء الافتتاح) أي دعاء يفتح به الصلاة فنه اللهم يا عبد  
بيني وبيني خطاياي كما يا عبدت بين المشرق والمغرب ويغوث بالشروع فيها بقوله الحمد أو سهواً  
(والتعوذ قبل الفاتحة) أو بدلها ولو كان ذكر كذا محضاً ويحصل أصل السنة بالإتيان ببعضه ويغوث  
بالشروع فيها بعده عمداً أو سهواً (والتأمين) أي قول آمين (بعدها) أو عقب بدلها ان تضمن دعاء ولو  
فصله عن الفاتحة بذكر فاتته نعم يستثنى نحو رب اغفر لي ومثل الذكر السكوت الطويل بخلاف السكوت  
اليسير فانه سنة بين آمين والفاتحة أو بدلها (والسورة بعد التأمين) في سرية وجهية لا امام ومتفرد  
كما مؤم لم يسمع في غير صلاة فاقد الطهورين والجنب طهرتها عليه وغير صلاة الجنازة فذكر انها فيها  
الآ في الركعة الثالثة من المغرب وغيرها والارابعة من الرباعية والآ ما بعد أول تشهد من النوافل (والجهر  
والإسرار) بالقرأة (في محلها) فيسن الجهر بها الغير مأوم في الصبح والجمعة والعيدين وخسوف القمر  
والاستسقاء وان فعله نهاراً أو آتلى العشاءين والتراويح وتر رمضان ولو منفرداً وان لم يأت معه بالتراويح  
وركتي الطواف ليلاً أو وقت صبح وجهر المرأة دون جهر الرجل محل جهرها إذا لم تكن محضرة أجنب  
ومثلها الختلى ويسر المصلي في غير ذلك الأنوافل المطلقة فتوسط فيها بين الجهر والإسرار ان لم يشوش  
على نائم أو مصلي أو قارئ أو مدرسي أو مصنف أو مطالع وحذ الجهر ان يسمع من يلكه ويحذر الإسراف ان  
يسمع نفسه فقط حيث لا مانع (ومن ترك شيئاً) أي بعضاً (من الإباحة) ككلمة (عمداً أو سهواً) فالسنة  
لأنه أن يسجد للسهو) وكذا لو شك في ترك بعض معين كالقنوت فانه يشجده لأن الأصل عدم الفعل ولا يعود  
إلى البعض المتروك إذا تلبس بالفرض (والتكبيرات لا يسجد لها وان تركها عمداً) لعدم ورود سجود السهو فيها  
وعلائها ليست في معنى الوارد (فلو سجد أكثر كما متعمداً للسجود بطلت محلاته) إلا ان كان جاهلاً بمقدور  
بجمله ولا يعود بها بعد تركها عمداً أو سهواً بان فات محلها (ومن شك قبل فراغ الصلاة في عدد ما صلىه)  
أي فعله (من الركعات) أي ثلاثاً أم أربعة مثلاً (أو في شيء) أي ركن (من أركان الصلاة) وجب عليه  
أن يبنى على اليقين وهو العدد الأقل وهو الثلاثة في هذا المثال ويلزمه الإتمام ولا يرجع إلى ظنه ولا إلى  
قول غيره مما لم يبلغ الغير عدداً التواتر في جمع يؤمنون أو أقسم على الكذب أو أقله فاذ أم على أربعة فإذا  
بلغ الخبر ونفذ ذلك العدد عمل بقوله ولو من كفاية أو فسقة أو ضياعاً أم فعلهم فلا يعمل به على المتعمد  
(ويأتي بما شك فيه) وكذلك كما لو شك في السجود في طمانينة الاعتدال مثلاً وجب عليه العمود لا اعتدال  
كفوراً فان مكث قليلاً لتذكر بطلت محلاته بهذا ان كان اماماً أو منفرداً فان كان مأموماً ولم ينو المفارقة  
توجب عليه المتابعة ويتدارك بعد سلام الامام نعم ان كان الشك في ترك سجدة أو طمانينتها والامام في تشهد  
فانه فيجب عليه العود بحجته لعدم الخش المخالفة (ويسن له أن يسجد للسهو أيضاً) أي كما أنه يطلب الجهر  
بالركن يطلب بالسجود أي وان زال شك في الصورة الأولى قبل سلامه بان تذكر قبله في صلاة ركعة  
في زيادة الركعة حال فعلها ولو تذكر في تشهد ترك ركن غير النية وتكبيرة الاحرام وغير سجدة من

وتكبيرات الانتقال  
ودعاء الافتتاح والتعوذ  
قبل الفاتحة والتأمين  
بعدها والسورة بعد  
التأمين والجهر  
والإسرار في محلها  
ومن ترك شيئاً من  
الإباحة عمداً أو سهواً  
فالسنة له أن يسجد للسهو  
والهيات لا يسجد لها  
وان تركها عمداً فلو  
سجد لتركها متعمداً  
للسجود بطلت صلاته  
ومن شك قبل فراغ  
الصلاة في عدد ما صلاه  
من الركعات أو شيء  
من أركان الصلاة  
وجب عليه أن يبنى على  
اليقين ويأتي بما شك فيه  
ويسن له أن يسجد  
للسهو أيضاً



الركعة الأخيرة أي بعد سلام امامه بر كية ولا سجود لأن سهوة بحمله الإمام (و) سجود السهو لا يزيد على سجدة تين) وان كثرت السهو يثبتها بحسنة كسجود الصلاة والجلوس بين سجدة (و) سجدة قبل السلام وبعد التشهد المختوم بالصلاة على التي <sup>عليها</sup> وآله بالا ذكر بعدهما فان سجدة قبل ذلك بطلت صلاته سواء كان السجود بنقص أو زيادة أو بهما كان صلى الظهر خمساً وترك التشهد الأول وهذا مذهب مالك أنه ان سها بنقص سجدة قبل السلام أو بنقص وزيادة معاً فكذلك أو بزيادة فبعد السلام (ولا يضر السك بعد فراغ الصلاة في شيء) أي واحد (من ذلك) أي المذكور من عدد الركعات ومن أركان الصلاة (إلا في النية) والحاصل أنه لو شك بعد السلام في فرض غير نية وتكبيره محرم ثم يؤثر أن قصر الفصل لا يني الظاهر وقوع السلام عن تمام فان كان الفرض نية أو تكبيره محرم استأنف الصلاة لأنه شك في أصل الاعتقاد ما لم يتذكر أنه أتى بها ولو بعد طول الزمان وهو ضوع المسألة أن الشك طرأ بعد السلام أمالو شك في النية أو تكبيره الأحرام في أثناء الصلاة فان تذكر عن قرب قبل مضى أفلا الطمأنينة لا يضر والأصبر وكذا لو شك في شرط من شروط الصلاة في أثناءها والشك في جميع أفعال الصلاة في أثناء الصلاة مؤثر إلا في بعض حروف الفاتحة والتشهد بعد فراغ منها ولم يمنع أن الشك في الشرط بعد السلام فلا يؤثر فلو شك بعده هل كان متوضئاً أم لا فلا يضر وإن كان فتيقن الحدث قبل الصلاة لأن الأصل أنه غلم يدخل في الصلاة إلا بعد الطهارة لكن يمتنع عليه استئناف صلاة أخرى بهذه الطهارة مادام شكه

### (كتاب مفسدات الصلاة)

فرضاً أو نفلاً أو جنازة أو سجدة تلاوة وشكر (لم) مفسدات ان قارنت تكبيرة الاحرام فلا تعتقد الصلاة معها وان طرأت بعد الدخول في الصلاة أبطلتها (وهي كثيرة) فمنها الكلام أي النطق (العمد ولو قليلاً) بحرفين من كلام الخلق بلغة العرب وبغيرها وإن لم يقدح في الصلاة أو بحرف مفهم كقوله فعل أمر من الوقاية لا يني كلام تام لغة وعرفاً وان أخطأ بحذف هاء السكت وخرج بالعقد من سبق لسانه إلى الكلام وكان محسوراً ومن تكلم ناسياً أنه في الصلاة مع كون الكلام شيراً أو جاهلاً بتحريم ما تكلم به من الكلام اليسير أو كان معذوراً كان قرب محمده بالاسلام وإن كان غيب المسلمين كالعاطنين ببلادهم أو نشأ بادية بعيدة بأن يخلو محله الذي هو فيه عن يعرف بطلان الصلاة بذلك فان كلاً منهم لا تبطل صلاته باليسير عرفاً ولا بعدد كل منهم في كثير الكلام عرفاً وبضبط القليل هنا بأن يكون الكلام تحت كلمات فأقل كما وقع في قصة ذي الدين وهي أنه صلى بهم الظهر أو العصر فلم من ركعتين ثم أتى خشبة بالمسجد وانكأ عليها كأنه غضبان فقال ذو الدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال لم أنس ولم تقصر أي في اعتقادي وظني فقال ذو الدين بل بعض ذلك قد كان فقال صلى الله عليه وآله لا صحابه وفيهم أبو بكر وعمر أنه أحق بما يقول ذو الدين فقال لا نعم فصل ركعتين أخريتين ثم سجدت سجدة وسلم أي صلى رسول الله صلى الله عليه وآله بعد أن تذكر فالواقع من ذي الدين تحت كلمات عرفاً وكذا ما صدر من رسول الله صلى الله عليه وآله وطريق الدلالة هذا الحديث أنه صلى الله عليه وآله تكلم معتقداً أنه ليس في صلاة وأبو بكر وعمر وذو الدين تكلموا بحوزين الغالب أو أن ذا الدين كان جاهلاً بتحريم الكلام وأن كلام أبي بكر وعمر كان غلى حكم الغلبة ولو جوب الأجانب عليهما ولو أكره على الكلام في الصلاة ولو خرفين فقط بطلت للندرة الإكراه في الصلاة فكان كالأكره على عدم ركن أو شرط وليس من ذلك غضب السيرة لأنه غير نادر ولو نطق بنظم القرآن أو بذكر آخر كسبحان الله بقصد التفهيم كقوله لمن استأذنه في أخذ شيء يأبى خذ الكتاب أو في دخول عليه أدخلوها سلام أو كمن ينهيه عن فعل شيء يوسف أعرض عن هذا فبني تفصيل ان قصد مع التفهيم قراءة وذكر لم تبطل صلاته والآبأن قصد التفهيم بوجده أو لم يقصد شيئاً بأن أطلق بطلت (والفعل) الذي ليس من جنس أفعال الصلاة كضرب ومشي (الكثير) يفتيناً (ولو سهواً) في غير صلاة شدة الخوف ونفل السفر وصباح نحو حبة عليه ككلمات خطرات فهو كثير

وسجود السهو لا يزيد على سجدة تين ومحل قبل السلام ولا يضر الشك بعد فراغ الصلاة في شيء من ذلك إلا في النية .  
(باب مفسدات الصلاة) المفسدات ان قارنت تكبيرة الاحرام فلا تعتقد الصلاة معها وان طرأت بعد الدخول في الصلاة أبطلتها وهي كثيرة فمنها الكلام الكثير ولو قليلاً والفعل الكثير ولو سهواً



اتفاقا ان توالى وان كانت بقدر خطوة مغتفرة أو ثلاثة أعضاء كتحريرك بدنه ورأسه معا بالاستقلال  
 بخلاف ما لو تحرك البدن تبعاً لحركة الرجل فلا تبطل الصلاة أما الفعل القليل فلا يبطل الصلاة لأنه  
 قليل من العمل <sup>سواء كان في البدن أو في الرجل</sup> <sup>سواء كان في البدن أو في الرجل</sup> <sup>سواء كان في البدن أو في الرجل</sup>  
 الحية والعقرب (والحدث الأكبر أو الأصغر) عمداً كان أو سهواً قبل نطقه بالتميم من عليكم من التسليم  
 الأولى لا بعد ما وقبل الثانية لأن عروضا المفسد بعد التجلل من العبادة لا يؤثر إذ هي من ثوابها  
 لا منها فإن سبق الحدث المصلي غير السلس ولو فاقه الطهورين أو أكره عليه تطلعت صلاة بطلان طهره  
 أجماعاً ولأن صلاة فاقدهما صحيحة منعقدة (وحدوث النجاسة) الرطبة أو اليابسة (التي لا يعني فحشها)  
 على بدنه أو ثوبه وعلماً بها من غير ازالتها حالاً بأن لا يزيد ما لم يزل من على قدر طمأ نيته الصلاة بنقض النجاسة  
 كان يميل بدنه فيسقط وبغسل الرطبة كان وقع عليه أثر يول فصبت عليه الماء فوراً بحيث طهر كله أو عجز  
 كفوراً محله كيدته أو رجله في ماء كثير عنده أو بنزع الثوب من غير حمل للنجاسة فلو نشأ في ازالتها تحمل أو جز  
 للثوب ولو بنقض موضع طاهر منه حضر فإن لم يعلم بالنجاسة إلا بعد الفراغ من الصلاة وجبت عليه الأعادة  
 نعم لو مات قبل غلبه بذلك فالمرجو من فضل الله عدم مؤاخذته في الآخرة (والسلام عمداً في غير محله)  
 ويلزم منه ترك ركن أما إذا سلم تأسيلاً فلا تبطل الصلاة فينبغي على صلاة إذا تذكر ولم يأت بمبطل ومثله يتكرر  
 الخروج من الصلاة قبل مجيء محلها وهو مقدار ثباتها للسلام أما حالاً أو بعد ركعة مثلاً فإنها تبطل حالاً كما لو نوى  
 أنه يكفر غداً فإنه يكفر حالاً (وقيل شيء) أي ركن (من الأركان الفعلية عمداً في غير محله) وهذا يستثنى  
 قطع ركن قبل تمام ما قبله ويستثنى ترك ترتيب الأركان أيضاً كأن سجد قبل اعتداله أو اعتدل قبل تمام الركوع  
 حامداً أما لو قدم القول غير السلام عمداً على غيره كان كترك الفاتحة أو قدم على التشهد الصلاة على النبي  
 فلا تبطل الصلاة بذلك التقديم لكن لا يعتد بما قدمه بل يجب عليه أعادته في محله وخرج بالعمد السهو  
 فلا بطلان فلو يتقن في آخر صلاته ترك سجدة من الركعة الأخيرة سجدة وأعاد تشهداً ولو وقع قبل محله  
 أو من غير حاله ركعة كمال الناقصة بسجدة تامة بها والفاء باقها وكذا أن شك في كون السجدة من  
 الأخيرة أو من غيرها وان علم أو شك في آخر رباعية ترك سجدة من جهل موضعها وجب ركعتان  
 لأن الإحوط تقدير ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثانية فتجبر الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة  
 ويلغو باقها أو ترك ثلاث سجرات جهل موضعها وجب ركعتان أيضاً أو ترك أربع جهل موضعها تركه  
 سجدة ثم ركعتان أو ترك خمس أو ست جهل موضعها تركه ثلاث ركعات أو ترك سبع ركعات ثم ثلاث  
 ركعات أو ترك ثمان ركعات ثم ثلاث ركعات ويختص بذلك ترك طمأ نيته أو بسجود على نحو  
 عمامة وفي كل من الصور العشرة بسجدة السهو (والردة والعياذ) أي الاعتصام منها (بالله تعالى) ولو في صورة  
 كالواقعة من الصبي أي بقول أو فعل أو عزم فتبطل بها الصلاة إذا وقعت قبلها فاتها لا بعد الفراغ منها  
 فإنها لا تبطل العمل إلا إذا اتصلت بالموت ولكن يحيط ثوابه (وانكشاف) بعض (العورة للقادر  
 على الستر) كالوطيرث الریح سترته ولم يسترها في الحال بخلاف ما لو كشفها الریح فسترها في الحال  
 فلا تبطل صلاته نعم لو تكرر كشف الریح ونوى إلى بحيث يحتاج في الستر إلى ثلاث حركات متواليات  
 تبطل صلاته بذلك على المعتمد أما لو كشفها بالمصلي أو غيره ولو جمعة كقرد أو غيره تمتز فيضرو ولو  
 سترها حالاً ويضر كشفها شهواً أن لم يسترها حالاً ولا لم يضتر (وتغير النية) إلى غير المنوي بغير عذر  
 كصرف نية الفرض إلى النافلة أو إلى فرض آخر فتبطل ولا تحصل المنوية بخلاف ما إذا كان معه عذر  
 كان ظن دخول وقت فأحرم بفرضه فإن لم يدخل أو شرع في صلاة ظن أنها عليه فإن أنها ليست  
 عليه أو تحتمل قبل الوقت عالماً وقد جهل حرمة ذلك وعذر عن نحو قرب اسلام فتعقب له نقلاً في الكل  
 ويسن المنفرد في مفروضة راي جماعة يصلون تلك الفريضة بأن يقلب فرضه نقلاً مطلقاً ويسلم من ركعتين  
 أو ركعة إذا كان الوقت واسعاً والأحرم القلب وأما ان كان في ظهره في أي جماعة في عصر فلا يجوز له

مصلح ٩

والحدث الأكبر  
 أو الأصغر وحدث  
 النجاسة التي لا يعني عنها  
 والسلام عمداً في غير محله  
 وفعل شيء من الأركان  
 الفعلية عمداً في غير محله  
 والردة والعياذ بالله  
 تعالى وانكشاف  
 العورة للقادر على الستر  
 وتغيير النية



القلب بل يأثم ولو قلب الفريضة كنحو الضحى أئتم ولم تصح لا فتقار المعين إلى التعيين (والتحول عن القبلة بالصدر عمداً) من غير عذر ولو جأ كراه أن اشترط الاستقبال (الآ في صلاة شدة الخوف وناقلة السفر) فلا تفسد صلاته لعدم اشتراط الاستقبال فيها ومن المذور مريض لا يجده من وجهه إلى القبلة فيصلي على حاله ويحيد ولو حرفه غير قهراً وعاد عن قرب بطلت صلاته لندرة الكراه في الصلاة ولو انحرف عن القبلة ناسياً أنه في الصلاة وعاد عن قرب لا يضر

### (باب صلاة الجماعة)

قال ابن دريد أول من صلى جماعة رسول الله ﷺ حين خرج من الغار في الصبح وإنما كانوا يصلون قبل قرأى والجماعة من خصائص هذه الأمة كالجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء ومعناها بط صلاة المأموم بصلاة الإمام وأقلها في غير الجمعة إمام ومأموم وهي أفضل من الأفراد بسبع وعشرين تخرج (هي) في غير الجمعة (فرض كفاية على) رجال أحرار مقيمين غير عراة في أديار مكتوبة ويسقط الفرض بفعل طائفة من (أهل البلد) إذا كانوا من أهل الوجوب بأن كانوا أذكوراً بالغين أحراراً وظهر بهم الشعار فلا يكفي غير أهل البلد ولا نساء وصبيان وأرقاء (ويجب عليهم إقامتها في محل يظهر للناس لا يستحي أحد من دخوله) فيكن في القرية الصغيرة إقامتها في محل واحد يظهر به الشعار وأهل القرية الكبيرة والبلد فلا بد فيها من إقامة الجماعة بموضع بحيث يظهر بها الشعار فإن أقيمت في محل واحد في بلد كبير بحيث يشق حضوره على البعيد أو أقيمت في البيوت بحيث يستحي الناس من دخوله أو أقيمت خارج العمران بحيث تكون في مكان تقصر فيه الصلاة لم يحسب الفرض (والسنة) الكاملة (أن يصلي) غير المرأة والخنثى والأمرء الجليل في المسجد أو مؤلاً فالأفضل في البيت وتحصل فضيلة الجماعة بأن يصلي (الشخص جماعة) في بيته (ولو مع أهل بيته) من زوجة (و) شروط الجماعة تسعة الأول أنه (يجب على المقتدى أن ينوي الجماعة أو الاقتداء) فلو ترك هذه التنية أو شك فيها وتابعه في فعل أو سلام بعد انتظار كثير عرفاً للتابعة بطلت صلاته علامته وقفاً على صلاة غيره بلا رابطة بينها فهو متلاع أو في حكمه (والثاني أن يعلم) أي المقتدى (أفعال الإمام) بأن يعلم انتقالاته برؤيته أو رؤية صفته أو بسماع صوته أو صوت مبلغ ثقة أو بوجود رابطة (وهو شخص ثقة إمام منفذ كالإمام ليرى الإمام أو بعض المأمومين فينبغي أن يخلفه وإن لم يعلم بانتقالات الإمام كتفائه عليه من انتقالات الرابطة فيكون كالإمام لهم) (الثالث أن يتابعه فيها) أي أفعال الإمام ويفهم من وجوب المتابعة للإمام وجوب توافق نظم صلاة الإمام والمأموم في الأفعال الظاهرة وقد تعذر الاقتداء مع اختلافه مكتوبة وجازة أو كسوف بركوعين فلا يصح ويفهم من ذلك أيضاً وجوب موافقة الإمام في سنن تفحش المخالفة فيها فعلاً وتركاً كسجدة تلاوة وتركاً فقط كشهد أول وفعل فقط كالقنوت بخلاف مما لا تفحش المخالفة فيه كجلسة الاستراحة فلا تضر مخالفة الإمام في ذلك فعلاً وتركاً ويفهم من ذلك أيضاً وجوب تأخر ابتداء تحرّم المأموم عن انتهاء تحرّم الإمام كيقيناً فلو قارنه في حرف من التكبير لم تنعقد صلاته ومحل هذا الشرط فيما لو كان المأموم مقتدىاً من ابتداء صلاته أما لو نوى الاقتداء في أثناء صلاته فلا يشترط تأخر تحرّمه عن تحرّم الإمام الذي نوى الاقتداء به في الأثناء بل يصح تقدمه عليه (والرابع أن مجتمع) أي المقتدى (معه) أي الإمام (في مكان واحد) بأن لا يزيد المسافة بينهما ولا بين كل صفين أو شخصين من أئمة بالإمام خلفه أو بجانبه على ثلثائة ذراع بذراع الأديم تقريباً فيقتصر زيادة ثلاثة أذرع فأقل وهذا الشرط شامل لمن وقف في علو وإمامة في سفلى وعكسه ولا يجب في القضاء غير ذلك أما إذا كانا في بناءين أو بناءً زيد على ذلك شرط آخر وهو عدم حائل بينهما يمنع المرور العادي باعتبار كل مكان بحيث لو أراد الوصول للإمام لا يمكنه أو أمكنه باستدبار القبلة ولا يضر كونها عن يمينه أو يساره على فرض وصوله للإمام ولو بانحنا. أما لو كانا في مسجد فشرط العلم

والتحول عن القبلة بالصدر عمداً الا في صلاة شدة الخوف وناقلة السفر  
(باب صلاة الجماعة)  
هي فرض كفاية على أهل البلد ويجب عليهم إقامتها في محل ظاهر للناس لا يستحي أحد من دخوله والسنة أن يصلي الشخص جماعة ولو مع أهل بيته ويجب على المقتدى أن ينوي الجماعة أو الاقتداء وأن يعلم أفعال الإمام وأن يتابعه فيها وأن مجتمع معه في مكان واحد



بانتقالات الامام بما مر وان بعدت المسافة بينها بان زادت المسافة على ثلثمائة ذراع لكن بشرط  
 إمكان الوصول الى الامام ولو باستدبار القبلة (و) الخامس (ان لا يتقدم) أى المقتدى (عليه) أى  
 الامام (فيه) أى المكان بان يتأخر عنه أو يساويه فيما اعتمد عليه يقينا فان تقدم عليه في أثناء الصلاة بطلت  
 أو عند التحريم لم تنعقد الا في صلاة شدة الخوف فلا يضر فيها التقدم للعذر (و) السادس تبعية الامام وهو  
 (ان لا يتقدم عليه في الأفعال) تقدم ما فاحشا أى كثيرا بان سبقه بركنين فعليين ولو غير طويلين (ولا  
 يتأخر عنه فيها كذلك) لغیر عذر كان بهوى الامام للسجود أو للمأموم في قيام القراءة فلا يتحقق السابق  
 والتخلف بركنين الا اذا انفصل عن الثاني منها فان كانا غير عذر بطلت صلاته ففحش المخالفة بلا عذر  
 بخلاف سبقه بها ناسيا أو جاهلا فلا تبطل ومتى تذكر أو علم وجب عليه العود لموافقة الامام فان لم يعد  
 بطلت صلاته فان استمر شهوة أو جهله فلا بطلان لكن لا يعتد بتلك الركعة فيأتي بعد سلام امامه بركعة  
 وبخلاف سبقه بركنين غير فعليين كقراءة ور كوع أو تشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وآله فلا يضر ولا تجب  
 إعادة ذلك (و) السابع ان لا يكون الامام ناقص من المأموم بصفة ذاتية فلا يجوز ان يقتدى بذكر بانى  
 أو خشي ولا خشي بانى أو خشي هذه أربع محاطلة ويصح اقتداء انى بانى وبخشي كما يصح اقتداء انى بذكر  
 وخشي بذكر وذكر بذكر وهذه خمس صحيحة فعمل من ذلك أنه (لا تصح امامة الانثى الا للنساء) (و) الثامن  
 ان يكون الامام ممن أهل الامامة في ذاته لحينئذ (لا) تصح (امامة الكافر ولا من لا يميز) فلو بان امامه  
 كافرا ولو تخفيا فكفره كز نديق أو مجنونا ونكبت الاعادة ان بان بعد الفراغ من الصلاة فان بان في أثناءها  
 وجب استئناها (و) التاسع ان لا يكون المأموم قارئا والامام أميا سواء لم يكنه التعلم أو لا وسواء علم  
 المقتدى بحال أم لا ولا يسمى هو من مجز عن اخراج الحرف من مخرجه أو عن أصل تشديده من الفاتحة  
 لحينئذ (لا) تصح امامة (من يبدل حرفا من الفاتحة بحرف آخر) الا كمله في الحرف المعجوز عنه وان  
 اختلفا بذكر كان يأتي بالمثلثة بدل السين فيقول المستقيم أو بالهمزة بدل القاف في المستقيم أو بالذال  
 المهملة بدل الذال المعجمة في الذين وفي القول القديم يصح اقتداء القارىء بالامى في السرية فقط لو جوب  
 قراءة المأموم فيها دون الجهرية لان المأموم لا يقرأ فيها بل يتحمل الامام عنه فيها في القديم أيضا وان  
 يجزئ سانه بالكلية أو لم يمس بجزء من يمكن فيه التعلم فان كان في الفاتحة أو بدلهما فكأى فصيح أماته لمثله أو في  
 غيرها وغير بدلهما كالشهد والسلام والتحریم صحت صلاته والاقتداء به (والإفضل ان يكون الامام  
 فقيها) بان يكون (عالما بأحكام الصلاة والجماعة) اذ الحاجة الى الفقه أم لم يعلم المحصار حوادث الصلاة  
 (وان يكون ممن خيار الناس في الذات والنسب والصفات) فيقدم (ألا) صح قراءة (فالا زهد فالأزهر  
 اذ حاجة الصلاة الى القراءة أشد من الزهد فالأزهر من الاسلام فالأزهر شرف نسبها فالأحسن من كرمها  
 فالأزهر نظف ثوبا فوجها فندأ فكسبا فالأحسن من ثوبها فصوره فوجهها أى الاجل فيه فذو الزوجة  
 فالأحسن زوجة فالأفضل بيض ثوبا

### (باب صلاة السفر)

أى كيفية الصلاة في حال السفر من حيث القصر والجمع (يجوز قصر الصلاة الرباعية في السفر الطويل)  
 مرحلتين فأكثر بان يقصد ذلك (الجائز) أى غير المعصية بالتهر شواء كان واجبا أو مندوبا أو مباحا أو  
 مكروها كان يسافر منفردا لاسيا في الليل (بشرط أن يقصد المسافر محلا معلوما) في أول سفره ولو  
 بالجهة فلا قصر لمن سافر لرد آتق لم يقصد المحل المذكور ولا لمن لم يعرفوا من أول السفر أن متوجههم يقطع  
 مرحلتين كما لو كروا أو امتنعوا عنهم العالم بشروط القصر بقصر بمجرد مفارقتهم محل الإقامة فان عرفوا ذلك  
 قصر وا من ابتداء السفر (وان بنوى) أى المسافر (القصر) كان بقول مقصورة أو ما في معناه كصلاة  
 الظهر ركعتين أو صلاة السفر (يقينا مع تكبيرة الاحرام) فان نوى الا تمام أو أطلق أتم (وان لا يقتدى)  
 في جزء من صلاته (بمن يتم صلاته) وان ظنه مسافرا أو تبين كونه محلا أو ذا جملة بعد تبين امامه ولو  
 كان اقتداه به لحظة ولم يجلس معه كان أدركه في آخر صلاته ولو من نحو صبح أو سنة لا نهائية (وان

وان لا يتقدم عليه فيه  
 وان لا يتقدم عليه  
 في الافعال تقديما  
 فاحشا ولا يتأخر عنه  
 فيها كذلك ولا تصح  
 امامة الانثى الا للنساء  
 ولا امامة الكافر ولا  
 من لا يميز ولا من يبدل  
 حرفا من الفاتحة بحرف  
 آخر والا فضل أن  
 يكون الامام فقيها  
 عالما بأحكام الصلاة  
 والجماعة وان يكون من  
 خيار الناس في الذات  
 والنسب والصفات  
 (باب صلاة السفر)  
 يجوز قصر الصلاة  
 الرباعية في السفر  
 الطويل الجائز بشرط  
 أن يقصد المسافر  
 محلا معلوما وأن  
 بنوى القصر يقينا مع  
 تكبيرة الاحرام وأن  
 لا يقتدى بمن يتم  
 صلاته وأن



لا ينتهي سفره قبل تمام الصلاة) وينتهي السفر بأمر واحد ما بلغه مقدماً السفر من وطنه وإن لم ينو الإقامة فيه ولم يدخله تأملاً بلوغه مبدأ السفر من مكان آخر غير وطنه وكان قد نوى قبل بلوغه وهو مستقل بما كسب الإقامة به مطلقاً أو أربعة أيام صحاح أي غير يومي الدخول والخروج أما إذا لم ينو الإقامة به قبل بلوغه فلا ينتهي سفره بمجرد بلوغه بل لابد من نية الإقامة بقدر بلوغه وهو كما كسب مستقل أربعة أيام صحاح ثانياً أن يقم في مكان أربعة أيام صحاح فينتهي السفر بتمام الأربعة المذكورة وأن كان المكان غير صالح للإقامة فيه بتمام يكن له حاجة يتوقع في كل وقت قضاء ما كان يتوقع أنقصه حاجته كل وقت وفي عزيمة أنها متى قضيت رجع مثلاً ولم ينو إقامة قصر ثمانية عشر يوماً صحاح لا غير ومن ذلك انتظار الريح لراكب السفينة وإبصاره رية الرجوع وهو كما كسب إلى وطنه مطلقاً أو إلى غير وطنه غير حاجه فيكون هذا السفر مجديداً فإن كان بطريقاً قاصداً فلا وسفره الأول قد انتهى بهذه النية بمعنى أنه ليس له قصر ولا جمع مادام في هذا المحل الذي نوى الرجوع وهو فيه وأما لو نوى الرجوع إلى غير وطنه لحاجة فلا ينتهي سفره بهذه النية فله الترخيص في هذا المكان فإما ينقطع سفره بشيء مما تقدم ومثل نية الرجوع للتردد فيه فإن كان التردد فيه في وطنه مطلقاً أو لغير وطنه غير حاجه أقطع سفره وإن كان التردد في الرجوع إلى غير وطنه لحاجة لم ينقطع سفره (ويجوز في السفر المذكور) وهو المجزئ للقصر (جمع التقديم والتأخير بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقط) في وقت أيهما شاء تقدم في وقت الأولى وتأخيراً في وقت الثانية (ولكل من الجمعين) التقديم والتأخير (شرط) لا بد منهما غلظ الإصـل من اخلاء أحد الوقتين عن الصلاة (فشرط جمع التقديم) خمسة الأول (أن ينوي الجمع في الصلاة الأولى ولو منع السلام منها) وفارق القصر بأنه يلزم من تأخير نية عن الأحرام تأذي جزء من الصلاة على التمام والإفـضل قرن نية الجمع بتحريم الأولى وخروجاً من الخلاف (و) الثاني الترتيب وهو أن يقدم صاحبة الوقت وهي الظهر أو المغرب (بأن الوقت لها والثانية تتبع لها) والتابع لا يتقدم على المتبوع فلو عكس الترتيب صححت صاحبة الوقت فقط وبطلت الثانية التي بدأ بها إن علم وتعمد والأوقت كالمقتضى مطلقاً إن لم تكن عليه فائتة من نوعها والأوقت من غيرها كذا لو بان فساد الأولى لم يفت في الثانية فلا مطلقاً وعن فرض فائت عليه من نوعها أن يقدمها بالأداء أو أراد المعنى الثاني وفي الجمع له أن يعقب صاحبة الوقت من غير تراخي إذا كان ماوي بالجمع التقديم (و) الثالث (أن تكون المتقدمة صحيحة يقيناً) أو ظناً فلا يجوز الجمع فيما لو كانت صلاة الأولى جمعة في مكان تعددت فيه غير حاجه وشك في السبق والمعية ومثل ذلك كل من تلزمه إعادة كفافة الطهورين والميم للبرد أو غلظ الماء بمحل يغلب فيه وجود الماء أو نحو ذلك (و) الرابع الموالاة وهو (أن لا يفصل بينها) أي المتقدمة (وبين الثانية زمن يسع ركعتين) بأخف يمكن ولو بعد ولو احتال (و) الخامس (أن يدوم السفر حتى يحرم بالثانية) وإن أقام في أثنائها فإن أقام قبل عقدها فلا جمع عزوأل السبب وتعين أبقاها لوقتها ولا يشترط وجود السفر عند عقده الأولى فلو أحرم بالاولى في بلد ثم سافر في أثنائها للجمع ولا يشترط في جمع التأخير شيء من الشروط الأربعة الأولى لأنها إنما اشترطت لتحقيق التبعية لعدم صلاحية الوقت الثانية والوقت في التأخير لها فلم يحتاج شيء منها نعم هي سنة فيه (و) إنما يشترط (الجمع التأخير شرطان فقط) الأول (أن ينوي الجمع) أي أن ينوي إيقاع الأولى (في وقت الثانية) فلو نوى التأخير بلا نية إيقاع عصي وصارت قضاء ولا بد من كون تلك النية قبل خروج وقت الأولى (الظهر أو المغرب) بقدر يسع ثمانية أو مقصورة أن أراد قصرها فإن كان الباقي من الوقت قدراً لا يسعها عصي وصارت قضاء تمام يوقع فيها وقعة أو أكثر في وقتها والأفاد مع الحرمة أن كان حامداً عالماً فإن كان نجاهلاً أو ساهياً بقضاء بلا إيم (و) الثاني (أن يدوم السفر حتى يصلي الثانية كلها) فلو أقام في أثنائها صارت الأولى التي نوى تأخيرها قضاء لأنها تابعة للثانية في الأداء للمعذور وقد زال قبل تمامها سواء ركب بين الصلاتين أو لا لكن لا أثر فيه

لا ينتهي سفره قبل تمام الصلاة ويجوز في السفر المذكور جمع التقديم والتأخير بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقط ولكل من الجمعين شروط فشرط جمع التقديم أن ينوي الجمع في الصلاة الأولى ولو منع السلام منها وأن يقدم صاحبة الوقت وهي الظهر أو المغرب وأن تكون المتقدمة صحيحة يقيناً وأن لا يفصل بينها وبين الثانية زمن يسع ركعتين وأن يدوم السفر حتى يحرم بالثانية ولجمع التأخير شرطان فقط أن ينوي الجمع قبل خروج وقت الظهر أو المغرب وأن يدوم السفر حتى يصلي الثانية كلها



(باب صلاة الجمعة)

وهي أفضل الصلوات وهي صلاة مستقلة لا ظهر مقصور لأن لا يغني عنها ولقول عمر أنها تمام غير قصر  
 على لسان نبيكم <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> هي كغيرها في الأركان والشروط والآداب لكن (لا تجب الجمعة الأعلى أهل  
 البلد المنيّة ولو بالجريد أو القصب) فلا الجمعة على أهل الحياض نعم ان كانت تحياضهم في خلال الأنيّة  
 ثم هم مقيمون لزمتهم الجمعة (إذا كان فيهم) أي أهل البلد (أربعون) لأن هذا العدد بقرينة كمال ولذا كان  
 عز من بعث الأنبياء وقدر مبعث موسى وكل الجمعة مبيقات المؤمنين فاعتبر لها هذا العدد الكامل حتى قيل  
 لأنه لم يجتمع أربعون إلا فيهم ولي الله تعالى وقد صرح أن أول جمعة ضللت بالمدينة بأربعين (من المسلمين  
 المذكورين) حرار البالغين العقلاء المستوطنين) بمحل إقامتها وهم ممن لا يظفون عنه شتاء ولا صيفاً  
 إلا الحاجة (وسلوا من الأراض وأعدار الجمعة) غنياً الاشتغال بتجهيز الميت والأشغال الذي لا يضط  
 نفسه معه ويخشى منه تلوث المسجد والحسين عنه إذا لم يكن مقصراً فيه ولو اجتمع في المجلس أربعون  
 لم يجمع أقامتها فيه عند الرمي نعم تسن كمرض عطاها ولو صلى ثم مضى للظهر ثم حضر محل الجمعة حسب  
 من الأربعين وتكون الجمعة له نفلاً مطلقاً عند بعضهم وقيل تكون الظهر نفلاً مطلقاً والجمعة فرضاً (وتصح)  
 أي الجمعة (من المالك والصبيان والنساء تبعاً له) بل تسن لعجز مبتدلة ويسن لسيدقة أن ياذن له  
 في حضورها ويجب أمر الصبي بها كغيرها من مأمورات الشرع (وتجوز أيضاً على كل مقيم في بلد فيهم)  
 أي أهله البلد تبعاً لهم وإن لم يستوطن بها إذا كانت أقامته قاطعة للسفر) بأن نوي الإقامة فيها أربعة أيام  
 صحاح وكذا تجب على مقيم في محل قريب من بلد الجمعة إذا بلغه وجهه وأقرب بطرف محلته الذي يبل بلد الجمعة  
 نداه شخص على الصوت عرفاً يؤذن في علو وهو واقف مستو من طرف محل الجمعة الذي يبل محل السمع مع  
 بحيث يعلم أن ما سمعه نداء الجمعة وإن لم تكن له كلماته وبحيث يكون معتدل السمع مع سكون الريح والصوت  
 لأن الرخخ تارة تعين على السمع وتارة تمنعه والصوت يجمع ويغول النداء (وشروط صحتها) أي الجمعة  
 بأربعة الأول (أن يقدم عليها خطبتان) لها الإلزام (بشرطها) أي الثانية لأنها أن تكون أركانها  
 جملة العربية فإن أمكن تعليلها لزم جميع أهل البلد على الكفاية وإن لم يمكن فخطب واحد بلفظه فإن لم يحسن أحد  
 منهم الترجمة ضلوا الظهر والثاني أن يقوم القادر فيها جميعاً والثالث أن يجلس الخطيب بينهما بطمأنينة  
 في جلوسه والرابع أن تكون الخطبة في وقت الظهر والخامس المبالاة بين الخطبتين وبين أركانها وبعضها  
 وبينها وبين الصلاة والسادس الظهر عن حدث ونجس غير معفو عنه والسابع ستر العورة والثامن  
 غائباً أربعين ممن تتعد بهم الجمعة أركانها لأن المقصود منها وعظمتهم وهو لا يحصل إلا بذلك (و)  
 الثاني (أن تقع) أي الجمعة (جماعة) بأربعين ممن تصح صلاة كل منهم في نفسه حيث كان أمامهم تصح أمانته  
 لهم (ولو في الركعة الأولى) فقط فيشترط تكون الجماعة أربعين في جميع الركعة الأولى لكن يشترط بقاء  
 العدد إلى السلام حتى لو أحدث واحد من الأربعين قبل سلام نفسه ولو بعد سلام من غيره بطلت الجمعة  
 الجميع وإن ذهبوا إلى مكانهم ولا تدرك الجمعة إلا بركة فلو أدرك مشهور ركوع الثانية مع الإمام  
 واستمر معه إلى السلام أتى بركة بقدر سلام الإمام جهرًا وتمت جمعة فلو أراد آخره أن يقتدي بذلك  
 المسبوق في ركعته التي قام إليها أدرك بها الجمعة ثم لو أحرم تخلف الثاني آخر وتلف الثالث آخر وهكذا  
 حصلت الجمعة للكل وتسلسلت إلى وقت العصر كما اعتدوا ابن حجر وإن بطلت صلاة الإمام فجاز  
 الاستخلاف نعم إن كانت الباطلة الجمعة ولم يقدم واحد من المأمومين مكانه فلا يستخلاف ولو أحدهم في  
 الركعة الأولى منها واجب عليهم أي ذكر كوا الجمعة وفي الثانية مندوب لا دراكم معه ركعة وإذا استخلف  
 مسبقاً مثلاً قبل أن يفرد المأمومون بركن لا يلزمهم تجديدية القدوة به لأنه بمنزلة مرة الإمام في دوام  
 الجماعة لكن تسن والحاصل أن الاستخلاف في الجمعة إما أن يكون أثناء الخطبة أو بينها وبين الصلاة أو في  
 الصلاة فإن كان الأول اشترط سماع الخليفة ماضي من أركان الخطبة وإن كان الثاني اشترط سماع الخليفة

(باب صلاة الجمعة)

لا تجب الجمعة الأعلى أهل  
 البلد المنيّة ولو بالجريد  
 أو القصب إذا كان فيهم  
 أربعون من المسلمين  
 المذكورين المستوطنين  
 الأراض وأعدار  
 الجمعة وتصح من المالك  
 والصبيان والنساء تبعاً  
 لهؤلاء وتجب أيضاً على  
 كل مقيم في بلد تهم تبعاً لهم  
 وإن لم يستوطن بها إذا  
 كانت أقامته قاطعة للسفر  
 وشروط صحتها أن  
 يقدم عليها خطبتان  
 بشرطها وأن تقع  
 جماعة ولو في الركعة  
 الأولى



منع

متخلف

جميع أركانها إذ من لم يسمع ذلك ليس من أهل الجمعة وإنما يصير بمن أهلها إذا دخل الصلاة وإن كان الثالث  
فعلى ثلاثة أقسام أحدها أن يكون قبل اقتداء الخليفة بالامام فمتنع مطلقا ثانيا أن يدرك الخليفة الامام في  
القيام أو ركوع أو كوعه فتحصل له الجمعة وللقوم فإن استخلف الامام مقتديا به قبل خروجه أو تقدم نفسه  
فذلك ظاهر والالزام للمؤمنين بتقديم واحد ويلزمه التقدم أن ظن التواكل ثالثا أن لا يدرك الامام قبل  
حدثه الا بعد ركوع الاولى وهذا لا يجوز له الاستخلاف عند ابن حجر لا يفتوت بذلك الجمعة على نفسه  
اذ شكر طه أن يدرك الجمعة مع الامام ويستمر معه الى السلام وهذا لم يستمر معه الى السلام فيجب أن يتقدم  
غيره بمن أدرك ركوع الاولى ومع ذلك لو تقدم تحت الجمعة القوم دونهم وأما الاستخلاف في غير الجمعة  
فعلى قسمين أحدهما أن لا يقتدى الخليفة بالامام قبل حدثه فيجوز أن لا يخالف الامام في ترتيب صلاته  
كالركعة الاولى مطلقا أو ثالثة الرباعية بخلاف ثابتهما واربعتها أو ثالثة المغرب فلا يصح حيث لم يجددوا فيه  
اقتداء به والاجازة لثابتهما أن يقتدى به في كل نحو حدثه فيجوز مطلقا لانه يلزمه نظم صلاة الامام باقتدائه  
به ثم أن كان عالما بنظمها تجري عليه والافير أقف من خلفه بعد الركعة فاذا هموا بالقيام والاقعد وفي الرباعية  
اذا هموا بالعود فبعد تشهد معهم ثم يقوم فاذا قاموا أعلم ثابتهما وان لم يقوموا أعلم ثابتهما واربعتها وانما  
يجوز الاستخلاف قبل أن ينفردوا بركن ولو قوليا والامتنع في الجمعة مطلقا وفي غيرها بغير تجديد نية  
اقتداء ولو فعل الركن بعضهم في غير الجمعة فيحتاج من فعله لنية اقتداء به دون من لم يفعله وفي الجمعة ان كان غير  
الفاصلين له أربعين بقيت الجمعة والابطلت ان كان الا فرادى في الركعة الاولى والابقيت (ولا بد من نية  
الجماعة هنا) أي في صلاة الجمعة (مع التحريم حتى في حق الامام) لان الجماعة شرط في صحة صلاته ومثل الجمعة  
في ذلك المعادة والمجموعة بالمطر نعم لو كان امام الجمعة زائدا على الاربعين ولم يكن ضمن أهل وجوبها كالرفيق  
وكان غائبا غير الجمعة كالظهر لا تجب عليه نية الجماعة بل تسن وكل من صحت ظهره ممن لا تلزمه الجمعة كالصبي  
نحاز أنه عن ظهره لا نية كمال في المعنى وإن كانت أقصر ضرورة فاذا أجزأت الكاملين الذين لا عذر لهم  
فالحجاب الا عداؤا ولي ومن وجبت عليه الجمعة وأن لم تعتد به لا يصح إخراجها بالظهر قبل سلام الامام من  
الجمعة يقينا فلو جرت عادة أربعين يلبس بعد اقامة الجمعة فلا يجوز لهم صلاة الظهر الا عند ضيق الوقت عن  
واجب الخطبتين والصلاة عند ابن حجر خلافا للرملي (و) الثالث (أن تفعل مع خطبتيها في وقت الظهر فلا  
يصح فعلها قبله) ولا يجوز الشروع في الجمعة مع الشك في بقاء وقتها فلو ضاق الوقت بمن أن يسعي مع  
خطبتيها بأقل مجزئ أو شكوا في بقاء آخرها بالظهر وجوبا لفوات الوقت ولو شك في بقاءه فنوي الجمعة  
ان بقى الوقت والا فالظهر فإن بقاؤه ضاع عند الرمي ولا يضر بهذا التعليق لاستناده إلى أصل بقاء الوقت  
كما لو نوي صوم غد ليلة الاثنين من رمضان أن كان منه (ولو خرج الوقت) وهم فيها أي (قبل تمامها تميموها  
ظهر) وجوبا ولا يشترط تجديد نيته ولو سلم بعض العدد في الوقت وبعضه خارجا لم يجز بطلت الجمعة الكل  
فيتنوها ظهر ان قرب الفصل بين سلامهم وعودهم الى الظهر ولا يضر الشك في أنها في خروج الوقت  
لان الأصل بقاءه ولو قام المسبوق ليكمل فخرج الوقت أنقلت له ظهره أيضا (و) الرابع (أن تكون) أي  
الجمعة (واحدة في البلد) أي محل الجمعة ولو عظم (الا لعذر) بأن لم يكن في محل الجمعة مكان يسعهم بلا مشقة  
ولو غير مسجد والعبارة بمن يغلب فعلهم لها عادة كما قيل عن التحفة والنهاية والمعنى أو بمن تصح منه بمن يلزمه  
ومن لا واعتمده جمع وفيه فسخة عظيمة واعتمد ابن قاسم أن العبارة بمن يحضر بالفعل في تلك الجمعة فان عجز  
اجتماعهم أمال أكثرهم أو بعد أطراف البلد بأن لا يبلغهم النداء بشرطه المتقدم تجاز التعدد بحسب الحاجة  
وتبطل قيام أدائها والاحتياط للصلاة ببلد تعددت بجمعة الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهر آخر وجا  
من خلاف من منع التعدد ولو الحاجة (والسنة) لمن لم يحضر فظهر (أن يغتسل قبل الزوال من يريد  
حضورها) أي الجمعة وإن لم تلزمه بل وإن حرّم عليه الحضور كزوجة بغير إذن زوجها لا يسن قضاء  
الغسل اذا فات (وأن يتنظف) بحلق رجل غير محرم ومريء تضعيف في عشر ذي الحجة ثمانية ويتنظف بطنه  
وبسواله وبازاله ويح كرمه ويقص شارب ويقلم ظفر يديه ورجليه ويسن أن يكون ذلك يوم الخميس

ولا بد من نية الجماعة  
هنا مع التحريم حتى في  
حق الامام وأن تفعل مع  
خطبتيها في وقت الظهر  
فلا يصح فعلها قبله ولو  
خرج الوقت قبل تمامها  
تممها ظهر أو أن تكون  
واحدة في البلد الا لعذر  
والسنة أن يغتسل  
قبل الزوال من يريد  
حضورها وأن يتنظف

جمع

جمعة

بوت ولو جيقلا أن



أو أصبح يوم الجمعة وأن يبادر بفعل محل القلم إذا لم يكن قبل غسلة يخطي منه البرص وتُدب لمن أزال نحو ظفره وهو محتوئاً أعادة وضوئه خروجه من خلاف من أوجبه وخرج بالعادة والباطل الرأس فلا يسن حلقه إلا لسك ومولود وكافر أسلم ومن شق عليه بقاؤه ويأح فباعه ذلك (و) أن (يتطيب) أي الذكر غير المحرم والصائم (ويلبس الثياب البيض) بأن تكون مثيابه كلها بيضاء (والإ على منها أكد وحل فضيلته في غير أيام الوخل ونحوه من كل ما يخطي منه يديسه وفي غير أيام العيد والأفها هو أغل في العيد أفضل وإن لم يكن خياضاً (وأن يقرأ الناس) أي كل أحد (في يومها وليلتها سورة الكهف) ويسن أن يقرأ كل منها مائة إلى الخير وحذراً من الإهمال ونهارها أفضل وتُدب فيها بقراءة آل عمران وهود والدخان (وأن يكثر وأفها) أي الجمعة (من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وأقل أكتارها ثلثمائة كما أن أقل أكتار الكهف ثلاث مرات وأن يكثر الدعاء والصدقة وفعل الخير في يومها وليلتها

### (باب صلاة العيدين والكسوف والاستسقاء)

(ر) كل واحد من هذه الثلاث سنة مؤكدة لكل إنسان) أي للحاضر ومساقر ذكر وغيره جماعة وفردى وصلاة العيدين فرض عين عند أي حنيفة وكفاية عند أحمد وعندنا في قوله نظر إلى أنها من شعائر الإسلام فان تركها أهل بلدة قوتلوا على هذا القول وفي صلاة الكسوف قول بوجوبها (ولا فضل للنساء) ذوات الهيات (فعلها) أي هذه الثلاث (في البيوت) مكفردات (وللرجال فعلها في المسجد) بشرطه وقيل بفعل صلاة العيد في الصحراء أفضل لأنها أرفع بالركب وغيره (وأن توسع) أي المسجد (الناس) والأفني الصحراء) بل فيها أفضل للاستسقاء وتكررة صلاة العيد في المسجد إذا ضاق للتشويش بالزحام وفي الصحراء عند وجود مطر أو تلج ويسن فعل صلاة الكسوف في المسجد وإن ضاق إلا أن الخروج للصحراء يقرأ فيها الفوات حتى يسن للنساء غير ذوات الهيات أن يصلينها مع الإمام في الجامع (ويصل كل عيدين كعتين) بنية صلاة عيد الفطر أو الأضحي وأقلها أن يصلينها كراتين الظهر مثلاً (وأكلها ولو قضاء) (بكتير قبل القراءة) وقبل التعوذ وبعد الاقتران (في الأولى تسع تكبيرات يقيناً غير تكبيرة الاحرام) والركوع ورفع يده في كل تكبيرة كما في التحريم (وفي الثانية خمساً) يقيناً (غير تكبيرة القيام) والركوع ويسن أن يفصل بين كل اثنين من التكبيرات بنحو قوله سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالآقل وهي من الهيات فلا يسجد وترك شيء منها عكساً وسهواً (ويجب تعيين عيد الفطر من عيد الأضحي في نية الصلاة) للتمييز بينهما لا سيما من التوافق الموقفة فلا يكتفي بنية صلاة العيد فقط وإن اكتفى بذلك العز بن عبد السلام كما في الكفارات لكن فترق بأن الصلاة أكد ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى وفي الثانية اقتربت الساعة أو الأعل في الأولى والغاشية في الثانية بكاملها (ويسن بعدها) أي الصلاة (للجماعة) ولو لاثنين المنفرد ولو مسافرين وصلوا فرادى وإن خرج الوقت (خطبتان كخطبتي الجمعة في الأركان والسنن دون الشروط كالقيام والسير والطهارة والجلوس بينهما ويسن الجلوس قبلها للاستراحة نعم لابد في أداء السنة وصحة الخطبة من الإسماع بالفعل والسماع ولو بالقوة ولو لواحد وكون الخطبة غربية وكون الخطيب مخزراً ولو للجماعة النساء (ولكنه) أي الخطيب (بكتير في أول الأولى تسع تكبيرات) بتقديم المثناة على السين يقيناً (متوالية) مع افراد كل تكبيرة بنفس (وفي أول الثانية سبعاً) بتقديم السين على الموحدة (كذلك) أي متوالية مع افراد وبضرب الفصل الطويل عند ابن قاسم (و) يسن (أن يكثر الناس) أي كل أحد (في عيد الفطر من غروب الشمس آخر يوم من رمضان) ويكرهه قوله تعالى وتكملون العدة أي عدة صوم رمضان وتكثر والله أي عندنا كما لها ويقاس عيد الأضحي على عيد الفطر فيسن كما يضاً أن يكثر كل أحد من غروب الشمس من ليلة عيد الأضحي برفع الصوت إن كان ذكر في الطريق والمنازل والأشواق والمساجد ما شيا وراكاً وقائماً وقاعداً ومضطجعاً في جميع الأحوال إلا في نحو خلا ويسن تكبير في العيدين (إلى دخول

ويتطيب ويلبس الثياب البيض وأن يقرأ الناس في يومها وليلتها سورة الكهف وأن يكثروا فيها من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (باب صلاة العيدين والكسوف والاستسقاء) كل واحدة من هذه الثلاث سنة مؤكدة لكل إنسان والافضل للنساء فعلها في البيوت وللرجال فعلها في المسجد أن توسع الناس والأفني الصحراء ويصل كل عيدين كعتين يكبر قبل القراءة في الأولى سبع تكبيرات غير تكبيرة الاحرام وفي الثانية خمساً غير تكبيرة القيام ويجب تعيين عيد الفطر من عيد الأضحي في نية الصلاة ويسن بعدها للجماعة خطبتان كخطبتي الجمعة لكنه يكبر في أول الأولى تسع تكبيرات متوالية وفي أول الثانية سبعاً كذلك وأن يكبر الناس في عيد الفطر من غروب الشمس آخر يوم من رمضان إلى دخول



تكبير

الامام في صلاة العيد <sup>لن صلى ما موما</sup> والى احرام نفسه <sup>لن صلى منفردا</sup> والى الزوال لمن لم يصل أصلا وهذا  
 يسمى التكبير المرسل والمطلق <sup>لأنه لا يتقيد بصلاة ولا غيرها</sup> (و) يكبر <sup>(في عيد الاضحى)</sup> خلف صلاة  
 الفرائض والنوافل أداء وقضاء وصلاة جنازة ومنذورة لا سجدة تلاوة وشكر <sup>(من صبح يوم عرفة)</sup>  
 وإن لم يصلها <sup>(الى الغروب آخر أيام التشريق)</sup> وهذا يعتمد الرمي واعتمد ابن حجر أن هذا التكبير من  
 بعد فعل صبح يوم عرفة الى فعل عصر آخر أيام التشريق الثلاثة وعلى كل يكبر بعد صلاة العصر وينتهي به  
 عند ابن حجر هذا بالنسبة لغير الحاج <sup>(وأما الحاج فيكبر ويصلي الاضحية اذا تحللوا من احرامهم)</sup> تقدم  
 التحلل أو تأخر فتى تحلل بكبر وهذا يعتمد الرمي وينتهي الى غروب أيام التشريق كما عليه الرشيدي  
 وعند ابن حجر أنهم يكبرون من ظهر يوم النحر الى صبح آخر أيام التشريق لأن أول صلاة يصلها بعد تحلله  
 الظهر وآخر صلاة يصلها من قبل نغرة الثاني الصبح أي شأنهم ألا يكمل ذلك فلا فرق بين أن يقدم التحلل  
 أو يؤخر ولا بين من بمى وغيره وهذا يسمى التكبير المقيد فعلم أن المرسل لكل من الفطر والاضحية وأن  
 المقيد للاضحية فقط وأن صلاة عيد الفطر لا تكبر عقبها لأنه ليس له مقيد ومرسل الفطر أفضل من  
 مرسل الاضحية ومقيد الاضحية أفضل من المرسلين لكثرة بالصلاة ويسن بعد التكبير الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وعلى أصحاب سيدنا محمد وعلى أزواج سيدنا  
 محمد وعلى ذرية سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا ويجوز في صلاة الكسوف ثلاث كيفيات <sup>(أخذها)</sup> (و)  
 هي (أقل صلاة الكسوف أن تصلي ركعتين كسنة الظهر) مثلا يحرم بها بنية صلاة الكسوف  
 أو الخسوف وليس له حينئذ أن يصلها بأكثر من ذلك كما أنه إذا نوى ألا يكمل ليس له أن يأتي بالأقل  
 بل يأتي بأدنى الكمال أو بالأكمل وفي الأطلاق بخبرين ثلاث كيفيات عند الرمي ويجب الأقتصار  
 حينئذ على الأقل عند ابن حجر ولغير ما موم أن يأتي بالأقل كمل بنية أدنى الكمال وعكسه أما لما موم فإذا  
 أطلق فتبع أمامه وان نوى الأقل والامام ألا يكمل أو عكسه لم تصح له لعدم تمكنه من متابعة امامه وثانها  
 أو سطها وهي ركعتان في كل ركعة قيلمان وركوعان فيحرم بها بنية ما ذكر ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ  
 الفاتحة ويركع ثم يعتدل ويقرأ الفاتحة ثانيا ويركع ثانيا ثم يعتدل ثانيا ثم يسجد السجدة الثانية ويأتي  
 بالطمانينة في تحللها بلا تطويل ويقول سمع الله لمن حمده ثم ربنا لك الحمد في كل التحتدال وإن كان يقرأ فيه  
 فهذه ركعة ثم يأتي بركعة أخرى كذلك <sup>(و) ثالثها</sup> (و) <sup>(أن يجعل في كل ركعة قيلمان)</sup>  
 يطيل القراءة فيهما) فيقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة وسوابقها من افتتاح وتعوذ البقرة بكاملها إن  
 أحسنها والأقصرها ويقرأ في القيام الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع  
 المائدة أو قدرها <sup>(وركوعين يطيل التسبيح فيهما)</sup> فيسبح في الركوع الأول قدر مائة آية من البقرة  
 وفي الثاني قدر ثمانين منها وفي الثالث قدر سبعين منها وفي الرابع قدر خمسين منها تقريرا في الجميع والمعتبر  
 في الوسط من الآيات <sup>(ولا زيادة في السجود لكنه يطيل التسبيح فيه أيضا)</sup> على المعتد كما في الركوعات  
 وأما الاعتدال الثاني من كل ركعة والجلوس بين السجدين من كل ركعة فلا يطيلهما <sup>(ويسن بعدهما)</sup>  
 أي الصلاة أجماعا <sup>(للجماعة خطبتان)</sup> ولو جمعا الانجلاء <sup>(كخطبتي العيد)</sup> أي الامام لا يكبر  
 فيهما قال بعضهم <sup>(يستغفر الله تعالى في أول الأولى منها تسع مرات وفي أول الثانية سبعا)</sup> لأن  
 الاستغفار لا يثق بالحال لأن الكسوف مما يخوف الله به عباده ويحث الخطيب فيها السامعين على فعل الخير  
 من توبة وصدقة وعق ويحذرهم من الغفلة والتأدي في الغرور ويذكر ما ناسب الحال <sup>(وصلاة)</sup>  
 الاستسقاء <sup>(تفعل عند حاجة الناس الى الشفاء من الله تعالى)</sup> بسبب انقطاع الماء أو قلته بحيث لا يكفي  
 أو قلة حته ولا استزادة نفعها ومن ذلك ما لو انقطع الماء عن طائفة من المسلمين واحتاجت اليه فيسن  
 لغيرهم أن يستسقوا لهم ويسألوا الزيادة النافعة لانفسهم وإذا أراد صلاة الاستسقاء لجماعة فيسن  
 للامام أو نائبه أن يخرج بهم الى الصحراء حيث لا عذر تأسيه <sup>(مجلسه)</sup> وقبل الخروج فيسن للامام أو

الامام في صلاة العيد  
 وفي عيد الاضحية من  
 صبح يوم عرفة الى  
 الغروب آخر أيام  
 التشريق وأما الحاج  
 فيكبرون في الاضحية  
 اذا تحللوا من احرامهم  
 وأقل صلاة للكسوف  
 أن تصلي ركعتين كسنة  
 الظهر وأكملها أن يجعل  
 في كل ركعة قيلمان  
 يطيل للقراءة فيهما  
 وركوعين يطيل  
 التسبيح فيهما ولا زيادة  
 في السجود لكنه يطيل  
 التسبيح فيه أيضا ويسن  
 بعدها للجماعة خطبتان  
 كخطبتي العيد لكنه  
 يستغفر الله تعالى في أول  
 الأولى منهما تسع  
 مرات وفي أول الثانية  
 سبعا وصلاة الاستسقاء  
 تفعل عند حاجة الناس  
 الى الشفاء من الله تعالى



ثانيه ان يأمروهم بأشياء منها التوبة من جميع المعاصي ومنها المبادرة الى مصالحه الا عداؤه ونمناها المبادرة  
الى صيام ثلاثة ايام متتابعة قبل ميعاد يوم الخروج فهي يوم اربعه ايام ويخرجون الى الصحراء في اليوم  
الرجوع صياما فيه اذ الصائم لا يزداد دعوته ونظم بعضهم من لا يردد دعاء وهم من بحر البسيط بقوله  
هم سبعة لا يرد الله دعوتهم <sup>١</sup> مظلوم والذو صوم وذو مرض  
مردعوه لا يخرج بالغيب عنهم نبي <sup>٢</sup> علامة ثم ذوحج بذلك فغيرته  
ثم بعد خروج الامام بالناس الى الصحراء يصلي بهم ركعتين (وهي صلاة العيد) في كفيتهما من التكبير  
بعد الافتتاح والتعوذ سبعا في الاولى وثمسا في الثانية تحقيقا مع رفع اليدين في كل تكبيرة وهذه الصلاة  
في جهرية سبها الحاجة ينوي بهما صحة صلاة الاستسقاء يقرأ في الاولى بعد الفاتحة سورة ق وفي الثانية  
اقربت الساعة ويجوز ان يصليها اكثر من ركعتين باحرام واحد ان نوي ذلك عند ابن حجر ومخالفة  
العيد في جواز الزيادة على ركعتين وفي عدم تقيدها بوقت بل تصلي في أي وقت كان من ليل او نهار ولو  
في وقت الكراهة لانها ذات سبب فدارت مع سببها نعم الا كمل صلاتها في وقت العيد وفي المناداة لها وفي  
الصوم قبلها (ويحسن بعدها للجماعة خطبتان كخطبته) أي العيد لكن يجوز هنا خطبة واحدة وكون  
الخطبة قبل الصلاة وانما الا فضل كونها بعدها لانه الاكثر من فعله <sup>٣</sup> (الا ان الخطيب يبدل  
التكبيرات بالاستغفار) او لها لانه لا يقول استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه  
بدل تكبيرة وقيل يكبر كالعيد ويكثر في اثناهما من ذلك ومن آية استغفروا ربكم الى انهارا ومن  
الصلاة على النبي <sup>٤</sup> (ويتوجه للقبلة) بالدعاء (في اثنا الخطبة الثانية) أي بعد مضى ثلثها كما هو  
في الا فضل الى فراغ الدعاء (ويقلب رداءه) عند الاستقبال بان يجعل يمين الرداء يساره وعكسه (و)  
يكبره وهو ان (يجعل أعلاه أسفله) وهذا في المرتبة اما الثلث والمدور والبالغ الطول فليس فيه الا  
يجوز بل يتما على أحد الجانبين على الآخر (و) هو بان يجعل يمينه يساره (و) ليس التحويل والتكيس  
في خاصين بالامام بل (يفعل الناس) أي الذكور الحاضرون (مثله وهم رجالسون) بخلاف النساء والخثاني  
وحكمة التحويل التفاضل بغير الحال من شدة الى رخاء وبتكون الرزق لا تحولا منكسا حتى تزع الباب  
(ويدعو) أي الخطيب (الله تعالى) في الخطبتين (جهر او جهر) ولا ولي ان يدعو بدعاء رسول الله <sup>٥</sup>  
ومنه دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات  
ورب الارض ورب العرش الكريم ويكثر من ذلك ومنه يلحى يا قيوم برحمتك استغيث ويسن  
الاستسقاء من قول اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (ويؤمن الناس على  
دعائه اذا جهر) أي الخطيب (ويدعون) أي الناس (لا أنفسهم كسر اسرارهم) ويجعلون ظهورهم  
أكتفهم في الدعاء الى السماء لكل دعاء يرفع يديه واقم أو متوقع ثم بعد فراغ الخطيب من الدعاء استقبال  
الناس وحتمهم على الطاعة وصلى وسلم على النبي <sup>٦</sup> وختم بقوله استغفر الله لي ولكم ويستنفع بكل  
بخالص عمله وباهل الصلاح لاسيما اقاربه <sup>٧</sup> (ويسن الغسل لكل من العبدین) لكل أحد وان لم  
يرد الحضور سواء كان حرا أو عبدا بالغ أو صبيلا لان الزينة هنا مطلوبة لكل أحد وهو من جملة  
ويدخل وقت غسلهما بنصف الليل ويخرج بالغروب (والكسوف) للشمس والقمر ويدخل  
وقت الغسل لها بأول خسوفهما ويخرج بانجلاء جميعهما (والاستسقاء) ويدخل وقت الغسل له لمن يريد  
الصلاة منفردا بارادة الصلاة ومن يبعدها جماعة بارادة الاجتماع مع الناس للصلاة ويخرج بفراغ  
فعلها ولكن يسن الاغتسال بعده في السيل ولا فضل بان يجمع بين الغسل والوضوء ثم الاقتصار  
على الغسل ثم الاقتصار على الوضوء ويكنى للفصل نية الغسل في السيل أملا لوضوء فلا بد له من نية معتبرة

وهي صلاة العيد  
ويسن بعدها للجماعة  
خطبتان كخطبته الا  
ان الخطيب يبدل  
التكبيرات بالاستغفار  
ويتوجه للقبلة في أثناء  
الخطبة الثانية ويقرب  
رداءه ويجعل أعلاه  
أسفله ويمينه يساره  
ويفعل الناس مثله وهم  
جالسون ويدعو الله  
تعالى سرا وجهرا  
ويؤمن الناس على  
دعائه اذا جهر ويدعون  
لا أنفسهم سرا عند  
اسرارهم ويسن  
الغسل لكل من  
العبدین والكسوف  
والاستسقاء

١ مسلم في صحيحه  
٢ مسلم في صحيحه  
٣ مسلم في صحيحه  
٤ مسلم في صحيحه  
٥ مسلم في صحيحه  
٦ مسلم في صحيحه  
٧ مسلم في صحيحه



(a) بوهدة = اناج بوم  
(b) امان = انعامات ٨  
(c) اهامة = بمسول ٦

(كتاب الجنائز)

(كتاب الجنائز)

كل ميت من المسلمين يجب  
غسله وتكفينه والصلاة  
عليه ودفنه الا الشهيد  
قتال الكفار والسقط  
اذا نزل ميتا قبل تمام  
اشهره فانها لا يغسلان  
ولا يصلى عليهما وقل  
غسل الميت تعميم جسده  
بالماء مرة واحدة بشرط  
أن يزول عنه الا وساخ  
التي تمنع وصول الماء  
الى جسده بتلك المرة  
وأكله أن يجلسه الفاسل  
مائلا الى قفاه ويسند  
ظهره ويمر يده على بطنه  
ليخرج ما فيه من الاذى  
ثم يغسل سائر جسده بمنخرقة  
ملفوفة على يده اليسرى  
ثم ينظف أسنانه ومنخرقه  
وأذنيه بسبابة اليسرى  
ويلف عليها لكل مرة  
خرقة نظيفة أو نحوها ثم  
يوضئه كالحى ثم يعمه  
بالماء ثلاث مرات ويكون  
في المرة الاولى صدر  
أو نحوه وفي الاخيرة  
قليل من كافور

(كل ميت من المسلمين يجب) على الكفاية اجماعا على كل من علم بالميت أو قصر على كونه تقربه ونسب في عدم  
البحث عنه الى تقصير أربعة أشياء (غسله) ولو غرقا وقاتل نفسه وسقطا مخطوطا لكن في غسل الميت قول  
للإمام الكعبة انه سنة (وتكفينه والصلاة عليه ودفنه) وكذا حمل (الا الشهيد) ولو قتل أو أنثى وغير مكلف  
مهمات (في حال) قتال الكفار أو كافر واحد بسبب القتال كان أصابه سلاح مسلح فله غسلا أو عاد عليه  
شبهه أو تردي بوجهه أو رقبته فسه أو قتله مسلم استعان الكفار به أو انكشف عنه الحرب وشك أمان  
بسببها أو غير ذلك من الظاهر مؤثره بغيبها (والسقط اذا نزل) من بطن أمه (فميتا قبل تمام اشهره) وهو ستة  
اشهر (فانها) أي الشهيد والسقط (لا يغسلان ولا يصلى عليهما) لأن الشهيد غي بنص القرآن وتعليلها  
له باستغنائه عن دعاء الغير واستغنائه عن تطهير الغير ولأن الشهادة تسقط غسل الموت وغسل الحدث  
واقبائه لا ترشادته ولأن السقط فسادا مشهورا بلغ أربعة اشهر فصاعدا أم لا لكن ان ظهر خلقه بأن مخطوط  
فوجب غير الصلاة عليه وان لم يبلغ أربعة اشهر (وقل غسل الميت تعميم جسده بالماء مرة واحدة بشرط)  
عدم حائل وهو أن يزول عنه الا وساخ التي تمنع وصول الماء الى جسده بتلك المرة) ولا يجب لهذا الغسل  
نية لأن القصد النظافة وهي لا تتوقف على نية لكن تسن بخلاف غسل الحى فتجب له نية ولو غسلا  
لأن الغسل من الحى يقع عادة وعبادة فاحتاج لنية وغسل الميت لا يقع الا عبادة ويكفي الغسل من غير  
تميز من كافر وان كان يحرم اطلاعه على بدن المسلم كالمراة الأجنبية ولا يكفي تغسيل الملائكة لا تسلم ليسوا  
نعم جنس المكلفين بخلاف التكفين والدفن لأن القصد منهما المواراة والستر (كله) أي الغسل  
(أن يجلسه الفاسل) على مرتفع رفق (مائلا الى) ورائه (قليل) ويضع يده اليمنى بين كتفيه وانما في نفقة  
(قفاه) وهو مؤخر عنقه لئلا يميل رأسه (ويسند ظهره) أي الميت الى ركبته اليمنى لئلا يسقط (وتمر يده)  
على بطنه (بقوة غير سديدة) (ليخرج خرافة) أي البطن (من الارذلي) لئلا يخرج بعد الغسل (ثم)  
يضجعه على قفاه (ويغسل شئيه) والنجاسة التي حولها لكن يجب تكون غسلها (بمنخرقة ملفوفة على  
يده اليسرى) وتندب ذلك في غسل النجاسة في غيرهما ثم يلفها ويلف خرقة ثانية على اليد بعد غسلها ان  
تكون ملفوفة على سائر البدن (ثم) أخذ خرقة أخرى ولفها على يده اليسرى (ينظف أسنانه ومنخرقه  
وأذنيه بسبابة اليسرى) ملوالة بالماء ولا يفتح أسنانه لئلا يسقط الماء الى بطنه فيسرع فقاذه (ويلف عليها)  
أي السبابة اليسرى (لكل مرة خرقة نظيفة أو نحوها ثم يوضئه كالحى) كالحى (بمنخرقة) كالحى  
ويمل رأسه فيهما لئلا يسقط الماء الى جوفه ويخرج بقوى يمينه تحت أظفاره وظاهر أذنيه وصاحبه ولا بد  
من نية لهذا الوضوء كأن يقول الذي يوضئه بوضوء المسنون لهذا الميت فلا يصح بلا نية مع  
أنه مندوب والغسل لا يتوقف على نية مع أنه واجب (ثم يعمه) أي الميت (بالماء) القراح (ثلاث  
مرات) ندب أن حصل الا نقاء بشفع وان حصل بهن ظلم يزد عليه (ويكون في المرة الاولى صدر  
أو نحوه) كالبا مية لازالة الوسخ ثم يزيل بذلك بغسله ثانية ثم بعد ما تين الغسلتين في كل غسلة من  
الثلاث يصب ماء قراح أي خالص من فرقه الى قدمه فلا تحسب غسلة السدر ولا ما أزيل به من  
الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورة وانما يحسب منها غسلة الماء القراح (و) يستحب أن  
يجعل (في الاخيرة) من كل من الثلاث التي بالماء الصريف في غير المحرم (قليل من كافور) فخالط  
بجيت لا يغير الماء تغيرا أو كثير من كافور مجاور وهو الصلب ولو غتر الماء لا يغير قوي  
البدن وينفر المحرم وهو في الاخيرة أكد ويكره تركه (ويبدأ في كل مرة من الثلاث بغسل  
رأسه) فليحبه سدر أو بامية ثم مقدم شقه الايمن من عنقه الى قدمه ثم الايسر كذلك ثم كفيه  
الايمن الى قدمه ثم الايسر كذلك ثم بعد فراغ الغسل يبرأ الى القدر بصب الماء الخالص  
من رأسه الى قدمه ثم يعمه كذلك بالماء الخالص الذي فيه قليل كافور بحيث لا يغير







نية الفريضة وتصح نية فرض الكفاية هنا وان تعينت عليه لا نية فيها عليه غارض ولا يجب تعيين الميت بل  
 يكفي أدنى تميز كمل هذا أو على من صلى عليه الإمام فيكون هذا ولو صلى على غائب وإن لم يعرفه فلا فرق بينه  
 وبين الحاضر على ما اعتمد ابن حجر (و) الثالث (القيام للقادر عليه) ولو ضياعاً وامراً مع رجالاً فلا  
 هذه الصلاة فرض (و) هنا بالنفل في التيمم لا يلزم منه ذلك هنا لأن القيام هو المقوم لصورتها في عدمه  
 نحو لصورتها بالكلية (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو بدلهما ويسن إسراؤها ولو قليلاً (في) أي محل لا نية  
 لا يتعين لها محل على ما رجحه النووي بل يصح الاتيان بها بعد الزائدة كالخامسة (و) لكن لا فضل (أن  
 تكون) أي الفاتحة (بعد التكبير الأولى) ثلاثاً تخلو عن الذكر ولا أن الفاتحة من أعظم الوسائل لقبول  
 الدعاء (و) المناسب أن تقدم (و) الخامس (الصلاة على النبي ﷺ بعد التكبير الثانية) وأقلها اللهم صل على  
 محمد وتس الصلاة على آل والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقيبها والحمد لله قبلها وكملة ما في التشهد الأخير  
 ونقل عن الرمي عدم سن السلام هنا فلا كراهة في إفراد الصلاة عن السلام هنا خلافاً لابن حجر (و)  
 السادس (الدعاء لليت) بخصوصه (بأخروى بعد التكبير الثالثة) لأنه المقصود من هذه الصلاة  
 وما قبله كالمقدمة له (وأقله) ما يطلق عليه اسم الدعاء نحو (اللهم اغفر له) (و) نحو اللهم (ارحمه) أو اللهم انظر  
 إليه ولا يكفي نحو اللهم احفظه من الظلمة لأنه في نية ويسن أن يكثر من الدعاء له كأن يقول اللهم  
 اغفر له حتى يتناو شاهدها وغائباً وصغيراً وكبيراً وذكرنا وأنتا اللهم من أحبت منافحة على الإسلام  
 ومن توفيته منافحة على الإيمان وخص هذا الميت بالروح والرحمة والرحمة والغفران والرضوان  
 اللهم أن كان في محسن في ذبي أحسانه وأن كان مستحقاً فجاوزه عنه ولقه الأمان والبري والكرامة والرفق  
 برحمتك بأرحم الراحمين اللهم اغفر له ولجميع المؤمنين والمؤمنات المسلمين والمسلمات الأخيار  
 منهم والاموات وتابعيننا وبينهم بالخيرات أنك تحب الدعوات قاضي الحاجات ومزيل البركات كافع  
 السئات مقبل العثرات أنك على كل شيء قدير برحمتك بأرحم الراحمين (و) السابع التسليم (الأولى بعد  
 التكبير الرابعة) كسائر الصلوات في كيفيتها وجوباً وندناً إلا في بركاته فسنه هنا عند ابن حجر ولا يجب  
 بعد التكبير الرابعة ذكر (و) السنة أن يتعوذ قبل الفاتحة (لأن التعوذ سنة للقراءة دون الاستفتاح والسورة  
 وإن صلى على قبر أو غائب نعم ينبغي له أن يقرأ قبل إمامه من نحو فاتحة أن يدعو لليت عند الشراء ملهى  
 وقيل يأتي حينئذ بالسورة بعد الفاتحة (و) أن يطول الدعاء بعد الثالثة) حيث لم يحسن تغير الميت والأوجب  
 ألا يقتصر على الأركان (و) أن يكون بالوارد عن النبي ﷺ (لأنه أبلغ رجاء قبوله منه من حفظ عوف بن  
 مالك من دعاء النبي ﷺ لما صلى معه على جنازة قال عوف رضي الله عنه حتى تمت أن يكون أنا ذلك الميت  
 وهو اللهم اغفر له وارحمه وعافه وأعف عنه وأكرم نزله ووسخ مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه  
 من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله  
 وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وفتنه ومن عذاب النار (و) أن يقول بعد  
 الرابعة وقبل السلام اللهم لا تحرمنا الجحيم ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله وللمسلمين (ويصل بعد ذلك على النبي  
 ﷺ ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ويدعو ويقرأ في الرابعة آية ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآية وآية ربنا لا نزغ  
 قلوبنا إلى الزهباب (وأقل الدفن) المحصل لكل واجب (أن يكون في حفرة تمتنع) بعد طمها  
 (ظهور راحة الميت) فتؤذى الحية وإن كان في لراحة له أصلاً كان جيفاً (وتصون جسمه من  
 أكل السباع) فإن لم يمنع منه إلا البناء عليه وجب فان لم يمنع فوجب تحديق ولا يكفي طمها عليه  
 مع إمكان الحفر وأما الفساق فيحرم الدفن فيها على من اختلاط الرجال بالنساء  
 وأدغال ميت على ميت قبل بلاء وعدم منها للراحة (و) كسبه أن يكون في الحدان كانت  
 الأرض قوية (وهو أن يحفر في أسفل جانب القبر ولا ولي كونه القليل قدر ما تستع الميت) وفي شق  
 (إن كانت) أي الأرض (رخوة) وهو حفرة كالنهر يمين جانباها حفرة تامة النار ويتوضع

والقيام للقادر عليه  
 وقراءة الفاتحة في أي  
 محل والأفضل أن  
 تكون بعد التكبير  
 الأولى والصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعد التكبير الثانية  
 والدعاء لليت بأخروى  
 بعد التكبير الثالثة  
 وأقله اللهم اغفر له  
 وأرحمه والتسليم  
 الأولى بعد التكبير  
 الرابعة والسنة أن  
 يتعوذ قبل الفاتحة وأن  
 يطول الدعاء بعد الثالثة  
 وأن يكون بالوارد عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأن يقول بعد الرابعة  
 وقبل السلام اللهم  
 لا تحرمنا أجره ولا  
 تفتنا بعده واغفر لنا  
 وله وللمسلمين وأقل  
 الدفن أن يكون في حفرة  
 تمتنع ظهور راحة الميت  
 وتصون جسمه من  
 أكل السباع وأكمله  
 أن يكون في الحدان  
 كانت الأرض قوية  
 وفي شق أن كانت رخوة



(٨) يعمق = دفين قبره

بينهما الميت (وأن يوسع) أي كل من اللحد والشق بأن يزداد في طوله وعرضه قدر ما يوسع من ينزله القبر  
 ومن يعمقه (ويعمق قدر قامته وبسطه) بأن يقوم فيه رجل مقنبل ويسطع يده من تفتحة فوق رأسه وذلك  
 أربعة أذرع ونصف بذراع اليد المعتدلة ولو في صغير (ويجب أن يوضع الميت في القبر على جنبه وجوبا)  
 كالأضطجاع عند النوم (وأن يوجهه للقبلة) بمقدم بدنه وجوبا (والسنة أن يكون) أي الاضطجاع  
 (على الجانب الأيمن) بل قيل بوجوبه ويندب أن يستند وجهه ورجلاه إلى جدار القبر ويتجافى بناقبه حتى  
 يكون قريباً من هيئة الراكع كلاكينك لوجهه وأن يستند ظهره نحو القبلة طاهرة لتجنبه من الاستلقاء لقفاً  
 ويجعل تحت رأسه نحو لنبه ويغطي بغطائه الأيمن بعد تحته الكفن عنه إلى الأيمن ثم يسقف  
 القبر والحجر أو يرفع قليلاً بحيث لا يمس الميت ويحب تحته كغيره نحو كفن كفن أهالة التراب عليه  
 ولو انهار التراب أثناء الدفن وجب إصلاحه أو بعده فلا (وأن ترش قبره بماء بارد) تضافاً لا يبرودة  
 المضجع ولا بأس بقليل من ماء الورد لأن الملائكة تحب الرائحة الطيبة وأن يمكث جماعة بعد الدفن  
 يسألون التثبيت ويستغفرون له (وأن يلقن) أي الميت (بعد) تمام (دفنه) أن كان مكلفاً أو مجنوناً تسبق له  
 تكليف ولو شهيداً فيجلس عند رأسه إنسان ويقول بسم الله الرحمن الرحيم كل شيء عايناه والآخرة له الحكم  
 وإليه ترجعون كل نفس ذائقة الموت إلى قوله متاع الفرو ورحمنا خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة  
 أخرى منها خلقناكم لئلا تجر والتواب وفيها نعيدكم للودود والتراب ومنها نخرجكم للعرض والحساب  
 بسم الله ومن الله وإلى الله وعلى ملة رسول الله هذا ما وعد الرحمن إلى قوله محضرون يا فلان يا ابن  
 فلان أو يا عبد الله يا ابن أمة الله برحمتك الله ذهبت عنك الدنيا وزينتها وصرت الآن في برزخ من برزخ  
 الآخرة فلا تنس العهد الذي فارقتنا عليه في دار الدنيا وقد ديت به إلى دار الآخرة وهو شهادة أن لا إله إلا الله  
 وأن محمداً رسول الله فإذا جاءك الملكان المؤمنان بك وبما مثلك من أمة محمد فلا يزال عماك ولا يبرعك  
 واعلم أنهما خلق من خلق الله تعالى كما أنت مخلوق من خلقه فإذا أتاك وأجلساك وسألاك وقال لك نحن  
 نبرئك وبما دينك وبما نبيك وبما اعتقادك فقل لهما الله ربّي فاذا سألاك الثانية فقل لهما الله ربّي فاذا سألاك  
 الثالثة وهي الخاتمة الحسنی فقل لهما بلسان ظلي بلا خوف ولا فرح عني ربّي والاسلام فيني ومحمد نبي  
 والقرآن إمامي والكتبه قبلتي والصلوات فريضتي والمسلسلون إخواني وأبراهيم الخليل أبي وأنا عشت  
 وميت على قول لا إله إلا الله محمد رسول الله تمسك يا عبد الله بهذه الحجة واعلم أنك مقيم بهذا البرزخ إلى  
 يوم تبعثون فاذا قيل لك ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم وفي الخلق أجمعين فقل هو محمد صلى الله عليه وآله  
 بالبينات من ربه فاتبعناه وأمانا به وصدقنا برسالته فان تولوا فقل عيسى الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو  
 غرّب العرش العظيم وأعلم يا عبد الله أن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور ويستردك الله  
 اللهم يا أنيس كل وحيد ويا حاضر اليس يغيب أنيس ويختبئ ويأمر وحده وأمرهم بغيره وتوكلت عليه فخرجت  
 ولا تغفنا بعده وأغفر لنا وله يا رب العالمين سبحان ربك رب العزة إلى آخر السورة (وأن يعزى أهله بعد  
 موته إلى ثلاثة أيام) فيقال للكافر في الكافر أخلف الله عليك ولا نقص عذرك ويقال للمسلم في المسلم أعظم  
 الله أجره وأحسن عزاءك وغفر لك ويقال للمسلم في الكافر أعظم الله أجره وأحسن عزاءك ويقال للمسلم في الكافر  
 ويقال للكافر المحترم في المسلم غفر الله لك وأحسن عزاءك ويسن إجابة التعزية بنحو جزاك الله خيراً  
 وتقبل منك (كقائمة) أرسل الإمام الشافعي رضي الله عنه إلى بعض أصحابه يعزى به في ابن له قد مات بقوله  
 أني معزبك لأنني غلي ثقة من الخلود ولكن سنة الدين  
 فالعزى بباقي بعد ميتة ولا المعزى ولو عاشا إلى حين  
 (ولا يجوز دفن ميتين في قبر) بل يفر لكل واحد قبر ويكره ذلك لأن أحمداً والنو على اختلاف كان بينهما محرمة

وأن يوسع ويعمق قدر  
 قامته وبسطه ويجب أن  
 يوضع الميت في قبره على  
 جنبه وأن يوجه للقبلة  
 والسنة أن يكون على  
 الجانب الأيمن وأن يرش  
 قبره بماء بارد وأن يلقن  
 بعد دفنه أن كان مكلفاً  
 وأن يعزى أهله بعد  
 موته إلى ثلاثة أيام ولا  
 يجوز دفن ميتين في قبر



أَوْ زَوْجَةً أَوْ سِدَّةً أَوْ صَبِيَّةً وَالْأَحْرَمَ (وَلَا يَنْبَشُ الْقَبْرَ قَبْلَ بَيْتِ الْمَيِّتِ) جَمِيعُهُ لَا تَغْبِ الذَّنْبَ فَإِنَّهُ لَا يَبْلُغُ  
 (لَدْفِنِ مَيِّتٍ آخَرَ أَوْ غَيْرَهُ) كَالنَّقْلِ أَوْ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَوْ تَكْفِينِهِ وَيُحْرَمُ جَمْعُ عِظَامِ الْمَيِّتِ لَدْفِنِ غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ  
 وَضْعُهُ فَوْقَهَا (إِلَّا لضرورة) بَيَانُ كَثَرِ الْبُوتَى وَغَيْرِ أَفْرَادِ كُلِّ مَيِّتٍ بِقَبْرِ غُلْظِيقِ الْأَرْضِ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ  
 إِلَّا كَفَنَ وَاحِدًا فَلَا كَرَاهَةَ وَلَا حَرَمَةَ حِينَئِذٍ فِي دَفْنِ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ مُطْلَقًا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ بِحَسَبِ الْضَرُورَةِ  
 فَيَقْدَمُ فِي دَفْنِهَا إِلَى الْقَبْلِ أَفْضَلُهَا بِمَا يَقْدَمُ بِهِ فِي الْإِمَامَةِ عِنْدَ اتِّحَادِ النُّوعِ وَالْأَفْضَلُ قَدَمُ رَجُلٍ وَلَوْ مُغْفُضًا لَا  
 فَصِي لَغَنِيٍّ فَأَمَّا رَأْيُ نَعْمٍ يَقْدَمُ أَصْلُهُ عَلَى فُرْعِهِ مِنْ جِنْسِهِ وَلَوْ أَفْضَلُ لِحَرَمَةِ الْإِبْرَةِ أَوِ الْأُمُومَةِ بِخِلَافِهِ مِنْ  
 غَيْرِ جِنْسِهِ فَيَقْدَمُ ابْنُ عَلَى أُمِّهِ لِفَضِيلَةِ الذِّكُورَةِ

كتاب الزكاة

وَمِنْ أَحَدِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ يَكْفُرُ بِجَاهِدِهَا فِي الزَّكَاةِ الْمَجْمُوعِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا كَزَكَاةِ الرِّكَازِ وَمَالِ  
 الصَّبِيِّ وَلَا يَجِدُ مِنْ نِيَةِ الزَّكَاةِ أَمَّا عِنْدَ عَزْلِهَا مِنَ الْمَالِ وَأَمَّا عِنْدَ دَفْعِهَا لِلْمُسْتَخْرَجِينَ فَكَذَا زَكَاةُ مَالِيٍّ أَوْ صَدَقَةُ مَالِيٍّ  
 الْمَغْفُورُ وَنَعْمٌ وَمَعْلُومٌ أَنَّ النِّيَّةَ تَحُلُّهَا الْقَلْبُ وَالنُّطْقُ يَشْهَدُ لَهَا لِسَانُ الْقَلْبِ وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ فِي النِّيَّةِ وَهِيَ قِسْمَانِ  
 زَكَاةُ مَالٍ وَزَكَاةُ بَدَنِ فَزَكَاةُ الْبَدَنِ هِيَ زَكَاةُ الْفَطْرِ وَأَمَّا زَكَاةُ الْمَالِ فَهِيَ اسْمٌ لِقَدَرٍ مُخْصٍ فِي مَالٍ مُخْصٍ  
 يَجِبُ صُرْفُهُ لَا صِنَافٍ مُخْصٍ وَشُرُوطُهَا الْعَامَّةُ فِي كُلِّ الْأَصْنَافِ أَرْبَعَةٌ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ وَالنِّصَابُ  
 وَتَعَيُّنُ الْمَالِكِ فَلَا زَكَاةَ عَلَى رَقِيقٍ وَلَا عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ وَلَا فِيمَا دُونَ النِّصَابِ وَلَا فِي مَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَلَا فِي مَالِ  
 وَقْفٍ لَا جُلَّ جَنِينٍ وَلَا فِيمَا نَسَبَتْ مِنْ حَبِّ حِمْلَةٍ السَّيْلِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى أَرْضِنَا غَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ لَا حِدٍ فَإِنَّهُ فِي  
 أَمَالِ حِمْلَةٍ لَا أَرْضِنَا الْمَمْلُوكَةِ فَيَمْلِكُكَ مَنْ نَسَبَتْ فِي أَرْضِهِ وَبِحَسَبِ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ وَلَا فِي تَمَارِ الْخَلِّ الْمَبَاحِ بِالصَّحْرَاءِ  
 وَلَا فِي تَمَارِ بَسْتَانٍ أَوْ حَبِّ قَرْيَةٍ وَقَفَ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَالرُّبُطِ وَالْقَنَاطِرِ وَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ لَعَلَّكُمْ تَعَيَّنَ  
 الْمَالِكُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَلَوْ حَمَلَ الْهَوَاءُ أَوْ الْمَاءُ حَبًّا مَمْلُوكًا فَتَبَّ بَارِضٍ مَمْلُوكَةٍ فَإِنْ أَعْرَضَ عَنْهُ مَالُكَ فَهُوَ  
 لِصَاحِبِ الْأَرْضِ وَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ أَنْ وَجِدْتَ الشُّرُوطَ وَأَنْ لَمْ يَعْضُ عَنْهُ فَهُوَ لَهُ وَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ وَأَنْجَرَةٌ مِثْلُ  
 الْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا (وَلَوْ تَوَلَّاهَا) أَيُ الزَّكَاةِ (كَثِيرَةٌ فَهِيَ زَكَاةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ مَلَكَ)  
 النَّصَابُ (عَشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ الْخَالِصِ) وَلِلْمِثْقَالِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ نَحْجَةً وَهِيَ شَعِيرَةٌ مُعْتَدَلَةٌ لَمْ تَقْشَرْ  
 وَقُطِعَ مِنْ طَرَفَيْهَا مَلْدَقٌ وَطَالَ (أَوْ مَائَتِي دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَالِصَةِ) وَوِزْنُ الدِّرْهَمِ ثَمَنَةٌ دَوَانِقُ وَالدَّوَانِقُ ثَمَانُ  
 حَبَاتٍ وَخَمْسًا حَبَةً قَالِدُ دِرْهَمٍ خَمْسُونَ حَبَةً وَخَمْسِيًّا حَبَةً وَتَمْتَلِئُ زَيْدٌ عَلَى الدِّرْهَمِ ثَلَاثَةُ أَسْبَاعَةٍ كَانَ ثَقِيلًا وَمَتْنِي  
 نَقِصَ مِنَ الْمِثْقَالِ ثَلَاثَةُ أَعْشَارِهِ كَانَ ذَرَاهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ الدِّرْهَمَ عَشْرَةُ أَعْشَارِ مِثْقَالٍ فَسَبْعُ الدِّرْهَمِ عَشْرُ مِثْقَالٍ  
 وَالْمَضْرُوبُ لِلتَّعَامُلِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ أَنْ كَانَ خَالِصًا مِنَ الْغَشِّ فَأَمْرُهُ ظَاهِرٌ وَتَعَرَّفَ أَوْزَانُهُ مِنْ أَهْلِ  
 الْخَبْرَةِ بِذَلِكَ وَأَنْ كَانَ فِيهِ غَشٌّ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نِصَابًا وَيُعَرَّفَ وَزْنُهُ وَمَقْدَارُ مَا فِيهِ مِنَ الْغَشِّ مِنْ  
 أَهْلِ الْخَبْرَةِ وَيَزَادُ عَلَى الشُّرُوطِ إِلَّا رُبْعَ الْعَامَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْحَوْلِ وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ (وَحَالُ الْحَوْلِ وَهِيَ)  
 أَيُ الْعَشْرُونَ أَوْ الْمِائَتَانِ (فِي مِلْكِهِ) فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ قَبْلَ تَمَامِهِ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ فَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ عَنْ النَّصَابِ  
 أَوْ بَعْضِهِ بَسْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ عَادَ يَشْرَاهُ أَوْ غَيْرَهُ اسْتَأْنَفَ الْحَوْلُ لَا نَقْطَاعَ الْحَوْلِ الْأَوَّلُ بِمَا قَبْلَهُ صَارَ مِلْكًا  
 جَدِيدًا فَلَا يَدُلُّهُ مِنْ حَوْلِ الْأَزْكَاءِ الْمُتَحَدِّينَ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَوْجِدُ فِي بَعْضِ الْأَمْكِنَةِ مُعَادِنَ ذَمَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَإِذَا  
 اسْتَخْرَجَ ذَلِكَ كَمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ مِنْ أَرْضٍ مَبَاحٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ لَهُ وَكَانَ نِصَابًا وَلَوْ بَضْعُهُ لَمَّا عِنْدَهُ وَجِبَ  
 نَاحِرَاجُ زَكَاتِهِ فِي الْحَالِ فَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ حَوْلٌ أَمَّا إِذَا اسْتَخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ مَسْجِدٍ فَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ وَقْفِهِ  
 مَسْجِدٍ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَسْجِدِ لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَأَنْ كَانَ مُوجَدًا بَعْدَ الْوَقْفِ فَهُوَ مِنْ رِبْعِ الْمَسْجِدِ  
 وَكَذَلِكَ الْمُسْتَخْرَجُ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَى شَخْصٍ (وَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ) أَيُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَوْ مِنْ مُعَادِنِ  
 (رُبْعِ الْعَشْرِ) إِلَّا زَكَاةُ الرِّكَازِ وَهُوَ خَدْفَانِ الْجَاهِلِيَّةِ وَهُمْ مَنْ قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ فَلْيُزِمِ الْوَاجِدَ عَشْرِينَ  
 الرِّكَازِ فِي الْحَالِ وَيَمْلِكُهُ الْوَاجِدُ لَهُ وَلَنْ وَجِدَ فِي مَوَاتٍ أَوْ فِي مِلْكٍ أَحْيَاءٍ يَشْرُطُ أَنْ لَا يَعْلَمَ أَنَّ مَالَكُمْ  
 بَلَغَتْ الدَّعْوَةُ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ بَلَغَتْ الدَّعْوَةَ وَعَانَدَ فَهُوَ فِيهِ وَلَيْسَ بِرِكَازٍ وَلَا يَدُلُّ أَنْ يَكُونَ مَدْفُونًا فَإِنْ وَجَدَهُ

ولا ينش القبر قبل بلي  
 الميت لدفن ميت آخر  
 أو غيره إلا لضرورة  
 (كتاب الزكاة)  
 أنواعها كثيرة فمنها زكاة  
 الذهب والفضة وهي  
 واجبة على من ملك  
 عشرين مثقالاً من  
 الذهب الخالص أو مائتي  
 درهم من الفضة الخالصة  
 وحال الحول وهي في  
 ملكه ويخرج من ذلك  
 ربع العشر







عنه أو عين ثمرته كسائمة ونخل غلبت زكاة العين لكن لو سبق حول التجارة كان اشترى بما لها بعد مضي  
 مدة من حولها نصاب سائمة وجبت زكاة التجارة عند تمام حولها ثم تعتبر زكاة العين أبداً (ومنها زكاة  
 الزروع والثمار) والمراد بالزروع الحبوب التي تقتات اختياراً وبالثمار الرطب والعنب (فزكاة الزروع  
 واجبة في القوت فقط) أي الذي يقتات اختياراً (كالحنطة والأرز والعدس) وشعير وذرة وفول  
 وحمص ودخن وشمل القوت ما يقتات اختياراً في النادر كالعكس وهو نوع من الترو وهو قوت صنعاء اليمن  
 وخرج مما لا يقتات إلا اضطراراً كحب الحنظل وحلبة وما لا يقتات أصلاً كالسفيح والفلفل واللوز فلا  
 زكاة فيه (وزكاة الثمار واجبة في التمر والزبيب فقط) فلا تجب في غيرهما من الثمار كالتين والبن والزيتون  
 والجوز الهندي ونحوه وجوب الزكاة في ذلك زيادة على الشروط الأربعة العامة المتقدمة في صلاح  
 كلاً أو بعضاً وهو بلوغ الحبوب والثمار فيها صفة تطلب فيها غالباً كما قال المصنف (وتتعلق الزكاة بالحب  
 إذا سنبل واشتد ولو في بعضه) وبالثمار إذا بدا صلاحها (ومحالة بدو صلاح في الثمر المتلون أخذه في  
 حمرة أو صفرة أو سواد أو في غير المتلون كالعنب إلا يضر لونه وتمويهه وهو صفاؤه وجريان الماء فيه ويبدو  
 الصلاح يمتنع على المالك التصرف بما كل أو تصدق أو اهداه أو بيع أو نحو ذلك إن كان ما ذكر يبلغ نصاباً  
 والأفلا في حرم دفع أجره الحصاد من الحبوب ويمتنع لكل الفريك والفلول الأخضر ويجب اجتناب  
 ذلك أن علم أن زرعاً تجب فيه الزكاة وينفذ التصرف فيما عدا ذلك الزكاة وما اعتد من إعطاء شيء ولو  
 للفقراء محرماً فإن نوي به الزكاة لا قبل التصفية لكن قبل العلامة الرحمان في نفقه وضبط قدر أو زكاة  
 أو ليخرج زكاته بعد فله ذلك ولا حرمة عليه وهذا كله بعد انعقاد الحب وبدو صلاحه أما قبله فلا حجر  
 لعدم تعلق وجوب الزكاة في ذلك حينئذ لا يعلم بيد صلاحه ونقل عن العريزي أنه لا تجب الزكاة بأشداد  
 الحب إلا إذا صلح فلا دخار وحينئذ يجوز ألا كل من الفريك الذي يباع الآن وكذا الفول إلا خضر قبل  
 صلاحه ذلك للدخار وهذه دقيقة تغفل عنها وعند الإمام أحمد يجوز التصرف بالأكل والهدايا ولا  
 يحسب عليه فلا بأس بتقليده في ذلك وإذا بدا صلاح الحبوب والثمار تعلق بها وجوب الزكاة (لكن  
 لا يخرج أي الزكاة من كل منها) أي الحبوب والثمار (إلا إذا بلغ نصاباً بعد القطع والتجفيف  
 والتصفية) ولو كان الحب له قشر لا يزول عنه بالتصفية كالأرز الشعير فلهما لمعتبر فإن يكون نخاله يبلغ ذلك  
 والأرز الشعير هو مما يبق في قشرة فإن أزيل قشره يقال أرز فقط (ونصاب كل منها خمسة أوسق طائفة  
 من العفش ونحوه) والعبرة في الثمار والتمر والزبيب أن أمكن تجفيفها غير رديئة والافتقار للحفاف وهي  
 بالوزن ألف وستمائة رطل بالكراتين لأن الوسق شتون صناعاً وأربعة أمداد والمدر طول وثلاث بالكراتين  
 وقدرت به لأنه الرطل الشرعي وهو ثمانية وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم والعبرة في النصاب  
 فبالكيل وقدر بالوزن استظهاراً (ثم إن سقيت أي الزروع والثمار) بلا تعب (أي مؤنة) زكيت بالعرش  
 كاملاً وإن سقيت بتعب زكيت بنصف العشر) ولو اختلف الحال باختلاف الأوقات بأن سقيت في بعض  
 المدة بلا مؤنة وفي بعضها بها فحسابه في فائدة زكاة الثمار والحبوب ثمان وقت وجوب وهو  
 وقت بدو صلاحه ووقت أخرجه وهو وقت جفافه والتصفية أن تجفف التمر غير رديء إلا أخرج منه  
 رطبا ومؤنة ذلك على المالك لا على المستحق ولا في مال الزكاة فلا حق للمستحق أنما هو في الخالص الحفاف  
 وكذا لو كان له دين على آخر أو مال غائب أو منصوب ونحوه المسموق أو مجحود أو مملوك بعقد قبل قبضه  
 أو ضالاً ومنه الواقع في البحر والمدفون المتيقن مكانه زكاة ما ذكر وقت وجوب وهو نحو لسان الحول  
 ووقت أخرجه وهو وقت الحضور أو القدرة على المال ونقل عن العلامة الرملة أن العبرة في الغائب  
 والمنصوب ونحوهما بمسحق محل الوجوب لا يمكن حينئذ لو أقرض غيره من النقد نصاب زكاة ومضى  
 على ذلك حول وجبت زكاة ذلك على كل منهما لأن المقرض مالك للمعين النصاب والمقرض له دين في

ومنها زكاة الزروع  
 والثمار فزكاة الزروع  
 واجبة في القوت فقط  
 كالحنطة والأرز  
 والعدس وزكاة الثمار  
 واجبة في التمر والزبيب  
 فقط وتتعلق الزكاة  
 بالحب إذا سنبل واشتد  
 وبالثمار إذا بدا صلاحها  
 لكن لا يخرج من كل  
 منها إلا إذا بلغ نصاباً  
 بعد القطع والتجفيف  
 والتصفية ونصاب كل  
 منها خمسة أوسق صافية  
 ثم إن سقيت بلا تعب  
 زكيت بالعرش كاملاً  
 وإن سقيت بتعب  
 زكيت بنصف العشر

فول  
 وخرج مما لا يقتات إلا اضطراراً  
 كحب الحنظل وحلبة وما لا يقتات أصلاً كالسفيح والفلفل واللوز فلا

K. BADIAT



ذمة المقرض بقدره إلا أن المقرض لا يجب عليه إلا خراج الأبعد القدرة على المال ويتعقد خوله من حين  
 القرض ولا يمنع الدين وجوب الزكاة فلو كان يملك نصيباً أو عليه دين قدره أو أكثر وحال الخول وجبت على  
 صاحب النصاب وعلى صاحب الدين غير أن صاحب الدين لا يجب عليه إلا خراج الأبعد القدرة على المال  
 كما متى حال الخول على المال الخولي أو جاء وقت الخراج في غيره وتمكن من أدائه وجب فوراً أو حرم  
 تأخيرها ولا يمكن من الإدام يكون بحضور مال وأخذ وجفاف ثمر وتنقية حيت وقبر ومعدن وخلو مالك  
 من مهم ديني أو دينوي كصلاة وأكل وزوال حجر فليس وتقرر أجره قبضت فلو أخرج أربع سنين بمائة  
 دينار وقبضها ووضعها عند من يلزمه كل سنة إلا أخر حصته ما تقرر منها وهو نصف وثمان دينار في أول سنة  
 عن خمسة وعشرين ودينار ونصف ورُبْع وثمان في ثانی سنة وثلاثة دنانير وثمان في ثالث سنة وأربعة دنانير  
 ورُبْع وثمان في رابع سنة فجعله ما يخرج في الأربع سنين عشرة دنانير ولا نه في كل سنة حصتها بحسب  
 ما مضى عليها من السنين وحصته ما قبله لسنة بعد أخر أجزاؤه في العام الماضي فالتضعيف كأنه في كل سنة خمسة  
 وعشرين في ستة عشر ثمه نعم يجوز التأخير لا تنظار جارٍ أو قريب أو أحوج أو أفضل إلا أن يشتد ضرر  
 الحاضرين وحيث كان التأخير غير عذر بماتم وتلف المال ضمن حق المستحقين لتقصيره فان تلف قبل  
 التمكن لا بفعله فلا ضمان عليه لا تنفاه تقصيره فعلم بما ذكر أنه بمضي الحول في المال الخولي مع التمكن من  
 الأخراج يدخل وقت أصل الوجوب ووقت وجوب الأخراج معاً فان لم يتمكن من دخل وقت الوجوب  
 الأصلي ولا يدخل وقت وجوب الأخراج لا يَدْخُلُ إلا بالتتمكن وأما إذا كان المال غير حولي كالثمار  
 والزرور فينبغي والصلاح يتعقد أصل الوجوب ولا يجب الأخراج الأبعد الجفاف والتنقية ويجوز  
 تعجيل الزكاة بعد بدو الصلاح وقبل الجفاف والتنقية فيخرج من القديم الذي عنده ولا يعتبر في وجوبه  
 بلوغ ولا عقل ولا رشد فتجب في مال صبي ومجنون وسفيه والمخاطب بالأخراج الخولي أن كان يبري ذلك  
 في مال الصبي فإذا لم يخرجها وتلف المال قبل كمال المولى عليه سقطت عنه لأنه غير مخاطب وضمن المولى نعم  
 أن كان تأخيرها للخوف من تغير المالك الحاكم الحق له إذا بلغ المولى عليه وقلدها بحقيقة في عدم وجوب  
 الزكاة في مال الصبي كان ذلك عذراً فلا زكاة له بحيث إذا كان يجمع ما وجب من الزكاة إلى الكمال فان لم  
 يكن تأخيرها مخوف ذلك مثلاً حرم عليه (ومنها) أي الكثيرة (زكاة الفطر) ويقال زكاة الصوم  
 وزكاة رمضان وصدقة البدن وزكاة الأبدان وزكاة الفطرة وهي ما بمعنى القدر الخارج فلا ضافة ثباته  
 أي زكاة هي الفطرة أو بمعنى الخلقة فهي على معنى اللام وفي الخبر الصحيح أنها طهرة للصائم من اللغو  
 والرفث وورد أن صوم رمضان معلق بمين السموات والأرض لا يرفع إلا بزكاة الفطر وذلك كناية  
 عن توقف تمام ثوابه بها ثم اعتبارها بشرط توقف على أربعة أمور النية والقدر الخارج والمؤدي والمؤدى  
 عنه أما النية فتكون من المؤدى عن نفسه أو عن نلزمه فطرته من زوجة وخادمها ورقبي وأصول  
 وفروع إذا وجبت نفقتهم بخلاف أصوله وفروعه الذين لا يجب نفقتهم بخلاف الأجنبي فإنه  
 لا بد من الإذن له في الأداء عنهم وتكون النية عند العزل عن المال أو عند الدفع إلى المستحق أو بينهما  
 (و) أما المؤدى (فهو) أي زكاة الفطر (واجبة على من) استكمل فيه ثلاثة شروط الأول الإسلام  
 فلا تلزم الكافر فطرة نفسه وتلزمه فطرة رقيقه وقريبه المسلمين لوجوب نفقتهم عليه أما المرتد ففطرته  
 موقوفة على عودته للإسلام لكن لو أخرجه فطرته في حال رده أجزأته أن عاد للإسلام وتكون نية  
 التمييز الثاني الحرية فلا فطرة على رقيق لا عن نفسه ولا عن غيره سواء كان حراً أم لا الثالث  
 أن يكون المؤدى قد (ملك شيئاً رائداً على مؤنته ومؤنة عياله) من أصول وفروع وزوجته التي في  
 طاعته ومثلها الرعية والبائن الحامل لوجوب نفقتها (ومالكة) من أرقائه ودوابه المحتاج إليها ليلة العبد  
 ويومه) وهذا ظرف للمؤنة وذلك لأن المؤنة ضرورية ويعتبر وجود الزائد وقت الوجوب فهو حرمها

ومنها زكاة الفطر وهي  
 واجبة على من ملك شيئاً  
 رائداً على مؤنته ومؤنة  
 عياله ومالكة ليلة  
 العيد ويومه



بعده لا يؤجَّب زكاة الفطر اتفاقاً ويسن لمن طرأ نسيه أثناء ليلة العيد أو يومه آخر اجبا وأما المؤدَّى عنه  
 فيشترط فيه أمران الأول الإسلام فلا يخرج الفطرة عن كافر أما المهرتد ففطرته بموقوفة على عودته  
 للإسلام كما مرَّ الثاني أن يدرك وقت وجوبها الذي هو آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال  
 فتخرج عن مآت بعد الغروب وعن ولد قبله ولو لحظته دون من مات قبله ودون من ولد بعده (و)  
 أما المقدَّر المخرج فلا بد أن يكون صاعاً من جنس واحد عن شخص واحد خيئت (يخرج الشخص) المؤدَّى  
 (صاعاً عن نفسه وصاعاً عن كل من يلزمه مؤنته من المسلمين ولو كان رضيعاً) فوجوب زكاة الفطر عليه  
 إنما هو بطريق التبعية على أنه يمكن أن يغيباً تطهيراً له (ويكون الصاع من غالب قوت أهل البلد) وقت  
 الوجوب ويجزى من الأعيان لا من الأعيان لا عكسه ولو كان في البلد أقوات لا غالب فيها تخير بينها ولو اختلف  
 في الغالب باختلاف الأوقات فالعبرة بالقوت (في غالب السنة) لا بالغالب القوت وقت الوجوب على  
 المعتمد فأهل القرى الذين يقتاتون الذرة في غالب السنة والقمح مثلاً ليلة العيد يجب عليهم الذرة ولو  
 اختلف محل المؤدَّى والمؤدَّى عنه فالعبرة بغالب قوت محل المؤدَّى عنه (وقدره) أي الصاع (أربع  
 حفنات بكنة معتدل الخلقة ووزنه خمسة أرطال وثلاث برطل بغداد) ولا يصل فيه الكيل وقدر  
 بالوزن استظهار حتى قال بعضهم بل لا كثر أن الخمسة أرطال والثلاث لا يحى منها صاع حب ولا تمر  
 كما جرت عادة أهل العراق فان لم يتيسر له المعيار يخرج قدر ما يتيقن أنه لا ينقص عن الصاع وهذا فيما جرت عادة أهل  
 ميكايل أهلها لا يكال كالجنس المعيار بالوزن والسنة بأن يدعى أخذ الصدقة لصاحب الصدقة عند أخذها  
 في أجره الله فيما أعطيت وجعله لك ظهوراً وبارك لك فيما أبقيت كما قاله الشافعي كذا في السراج المنير للشريني  
 (كتاب الصيام)

ويخرج الشخص صاعاً  
 عن نفسه وصاعاً عن كل  
 من يلزمه مؤنته  
 من المسلمين ولو كان  
 رضيعاً ويكون الصاع  
 من غالب قوت أهل  
 البلد في غالب السنة  
 وقدره أربع حفنات  
 بكنة معتدل الخلقة  
 ووزنه خمسة أرطال  
 وثلاث برطل بغداد.

(كتاب الصيام)

لا يجب صوم رمضان

إلا على المسلم البالغ

العاقل القادر على الصوم

الظاهر من الحيض

والنفاس وإذا تم شعبان

ثلاثين يوماً أو رأى

الهِلال عدل وثبت عند

القاضي وجب الصوم على

عموم الناس فإن لم يثبت

عنده وجب على الرائي

وعلى من صدقه فقط

(فصل) وشروط صحة

الصوم ستة الأول

الإسلام والثاني التمييز

والثالث النقاء من

الحيض والنفاس جميع

النهار والرابع النية

فرض رمضان في السنة الثانية من الهجرة فصام <sup>عليه السلام</sup> تسع سنين لأن مدة مقامه بالمدينة عشر سنين  
 والتسع كلها نواقص السنة فكاملة لا يجب صوم رمضان إلا على المسلم البالغ العاقل القادر على  
 الصوم الطاهر من الحيض والنفاس الصحيح المقيم ولو حكماً (وإذا تم شعبان ثلاثين يوماً) من الرؤية  
 ولم يثبت رمضان ليلة الثلاثين (أو رأى الهلال) واحد (عدل) في الشهادة ليلة الثلاثين (وثبت) أي  
 الهلال (عند القاضي) بمقتضى ذلك أو ثبت عنده بعلمه وبين مستنده وهو مجتهد (وجب الصوم على  
 عموم الناس) ممن كان مطلعاً بموافقاً لمطلع محل الرؤية وخرج برؤية العدل بشهادته بثبوت الهلال في بلد  
 آخر فلا بد ممن أثبت (فإن لم يثبت) أي الهلال (عنده) أي القاضي (وجب) أي الصوم (على الرائي  
 ولو غير عدل) وأن كان جديداً البصر حتى لو رأى شعبان ولم يثبت عند القاضي ثبت الصوم في حقه باستكمال  
 شعبان ثلاثين يوماً من رؤيته (وعلى من صدقه فقط) أي من اعتقد صدق من أخبره بالرؤية ولو غير  
 موثق به وإن لم يذكر الرائي رؤية الهلال عند القاضي ولو كان فاشقاً أو رقيقاً أو صغيراً أو كافراً  
 من أخبره موثق به بأنه رأى الهلال وجب عليه الصوم وإن لم يصدقه لأن خبر الثقة مقبول شرعاً  
 قال الزبائدي ومثله هو يروق بزوجه وجاريتيه وصديقه

(فصل) في أمور لا بد منها للصوم بعضها أركان وهو الرابع والخامس (وشروط صحة الصوم ستة الأول  
 الإسلام) فلا يصح من كافر (والثاني التمييز) فلا يصح من مجنون وصبي غير مميز (والثالث النقاء من  
 الحيض والنفاس) والولادة ويحرم على حائض ونفساء الأمساك بنية الصوم ولا يجب عليها تعاطي  
 مفطر وكذا في نحو العيد كتفاء بعمد النية ويعتبر وجود هذه الثلاثة (جميع النهار) فلوارتد أو زال  
 تمييزه مجنون أو وجد نحو الحيض في جزء من النهار ولو لحظته بطل صومه وإن كان المجنون بشرب مجنون  
 ليلاً وكذا لو ولدت المرأة وإن لم ترد مثلاً لأن الولادة مفطرة ولا يضر الأغماء والسكر الذي لم يتعد به  
 أن خلا عنها لحظة في النهار كتفاء بالنية مع الإفاقة في جزء منه ولا يضر النوم المستغرق في جميع  
 النهار ببقاء أهلية الخطاب فيه (والرابع النسبة) بأن يستحضر ذات الصوم وهو الأمساك ثم



صفاته وهي كونه من رمضان أو غيره كندر مما يقصد الأتيان بذلك ويقرنه بالنية ولو نوى الصوم بقلبه  
 في أثناء الصلاة صححت نيته وتصح النية حال الجماع لا أنه لا يتلبس بالصوم إلا بعدها (وتصح نية صيام التطوع  
 قبل الزوال) وإن نذر تمامه كان قال إن نويت صوم يوم كذا ففعلت تمامه فتواه (بشرط أن لا تعاطى  
 مفطرا قبلها) بأن لا يسبقها منافع الصوم فلو أصبح ولم ينو صوما ثم تمضمض ولم يبالغ فسبق ماء المضمضة  
 إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح (وقوعها) أي نية صيام التطوع (في الليل أفضل) ولا يشترط تعيين  
 النية فيه بل يجوز الإطلاق بأن يقول نويت صوم غد لله تعالى بل لو نوى به غيره حصل صومه أيضا  
 بل لو نفاه سقط الطلب (ويجب في صيام الفريضة تعيينه) من حيث الجنس كالكفاية وإن لم يعين نوعها  
 ككفاية ظهاري أو يمين وكصوم النذر وإن لم يعين نوعه كندر تبرير أو لجاج وكالقضاء عن رمضان وإن لم  
 يعين رمضان سنة كذا بخصوصها وإنما وجب التعيين فيه لا نه عبادة مضافة إلى وقت (وقوع نيته) أي  
 صيام الفريضة (في جزء من الليل) وإن كان الصائم صائما وكو قبل الفطر من اليوم الماضي لقوله صلى الله عليه وسلم  
 يثبت الصيام قبل الفجر فلا صيام له أي من لم يقع نية الصيام في جزء من أجزاء الليل من الغروب إلى  
 الفجر فلا صيام له صحيح فلا يقع عن رمضان بلا خلاف ولا ينفلا على الأوجه ولو من جاهل (ولا أفضل  
 وقوعها) أي النية (في الثلث الأخير) أو في النصف الأخير رعاية لمن اشترط تقرب النية من العبادة عما  
 تعدد اقتراحها (والخامس المساك عن المفطرات) الآتي بيانها (كلها من الفجر إلى الغروب) والسادس  
 دخول الوقت أو وجود السبب في صوم الفريضة (كترك بعض واجبات الحج أو فعل شيء من محرماته  
 أو فصل في أنواع المفطرات) (والمبطلات للصوم عشرة الأول دخول شيء من أعيان الدنيا  
 ولو قليلا) كسكينة وإن لم تؤكل كحصة ومن العين الدخان المعروف بخلاف دخول الخمر (إلى  
 مطلق الجوف) وأن لم يكن فيه قرة أحالة الغذاء والدواء كحلق وباطن أذن وحليل (عند) أي إذا ذكر  
 للصوم مع الاختيار والعلم بالتحريم (أن دخل) أي العين من ظاهر إلى باطن (من أحد المنافذ المفتوحة)  
 فالواصل يشرب المسام لا يضطر والمسام يشد يد الميم الأخير ثقب البدن من محال الشعر وهي ثقب لطيفة لا  
 تدرك فلا يضطر ولا كتحال وإن وجد أثره في الحلق كما لا يضطر لا غتسال بالماء وإن وجد أثر البرودة أو  
 الحرارة بالباطن وكما لا يضطر للدهن وإن وجد أثر الدهن في الجوف (الثاني القوة عند) وإن لم يرجع منه شيء  
 إلى الجوف) كأن تقاها منكوسا لأن الإسقاء مفطرة لعينها لا يعود شيء وكالتجسي (الثالث الجماع)  
 في فرج بحيث يجب بالإلاج فيه الفسل أما المرأة فتفطر بدخول بعض الحشفة فلا نه فيصدق عليه وصول  
 عين إلى جوف كعمدا ولو بغير أنزال) سواء في ذلك فرج الأدمي وغيره من قبل أو دبر ولو فرج أدمي أو ميانا  
 (الرابع خروج المني بتعمد الاستمناء) أي طلب خروج المني سواء بيده أو يده أو غيرهما بجائل  
 أو لا بشهوة أو لا (أو) خروج المني بتعمد (المباشرة ولو بغير جماع كحرجه باللس والمعاينة  
 والقبلة) وهي اللبس بالقم سواء كانت في قم أو غيره (بلا حائل) وحمل الإفطار فجلا أنزال بلس البشرية  
 إذا كان الملتبس ينقض لمسه الوضوء أمما لا ينقض كسه ذلك كالأمر كرك فلا يبطل صوم من أنزل بلسه  
 وإن كان بشهوة وبلا حائل لأنه ليس بجلا للشهوة ولا يفطر الصائم بالأنزال بالنظر أو الفكر وإن كرك بها  
 وإن حرم ذلك عند خوف الأنزال كما نقل عن الأئمة والنهاية ويحرم على صائم فرض نحو اللبس كالقبلة  
 أن حرك شهوته بحيث يخاف الأنزال أو الجماع لا يجردا بتصاب ذكره وخروج مذي لكن يكره (الخامس  
 الجنون ولو لحظة يسيرة) من النهار لمنافاته العبادة (السادس الأغماء) كل اليوم كان يكون (من الفجر  
 إلى الغروب) ولا يمنع صحة الصوم إن خلا الشخص عنه لحظة وإن لم توجد أفاقة منه كان طلع  
 الفجر ولا اغماء فطر أعقبه واستمر إلى الغروب فهذا خلا لحظة عنه وبمثل ذلك إذا سكر وطلع  
 الفجر واستمر السكر ثم أفاق مع الغروب فيصح صومه لأن انتفاء السكر والغماء في لحظة من النهار  
 كافية (السابع الإفطار قبل أن يتحقق غروب الشمس أو) قبل أن يغلب على ظنه غروبها إذا لم  
 يتبين له الحال (لأن الأصل عدم الغروب) (الثامن طرو الردة والعبادة بالله تعالى) منها لمنافاتها العبادة

وتصح نية صيام التطوع قبل الزوال بشرط أن لا يتعاطى مفطرا قبلها ووقوعها في الليل أفضل ويجب في صيام الفريضة تعيينه ووقوع نيته في جزء من الليل والأفضل وقوعها في الثلث الأخير والخامس المساك عن المفطرات كلها من الفجر إلى الغروب والسادس دخول الوقت أو وجود السبب في صوم الفريضة فصل في المبطلات للصوم عشرة الأول دخول شيء من أعيان الدنيا ولو قليلا إلى الجوف عمدا إن دخل من أحد المنافذ المفتوحة الثاني التي عمدا وإن لم يرجع منه شيء إلى جوف الثالث الجماع عمدا ولو بغير أنزال الرابع خروج المني بتعمد الاستمناء أو المباشرة ولو بغير جماع كحرجه باللس والمعاينة والقبلة بلا حائل الخامس الجنون ولو لحظة يسيرة السادس الأغماء من الفجر إلى الغروب السابع الإفطار قبل أن يتحقق غروب الشمس أو يغلب على ظنه غروبها إذا لم يتبين له الحال الثامن طرو الردة والعبادة بالله تعالى



(التاسع طروق الحيض أو النفاس) ولو عقب حلقه أو مصفحة لاجتماع على تحريم الصوم بالحيض وعدم صحته به. ولا أن النفاس عدم حيض مجتمع (العاشرة الوأدة المصحوبة بالبلل) أمثلة المجردة عن البلل بأن كان الولد نجافاً فوجهاً من صحبها البطلان قياساً على الحيض لأن كلاهما موجب للغسل والقول الثاني أنها لا تبطل الصوم ويفرق بين الغسل والصوم بأن الولد غمى منعقد وخروج وجهه يوجب الغسل وأن الصوم لا يبطل بخروج المني من غير استمناء وغير مباشرة وقد نظم المذاهبي مبطلات الصوم من بحر الرجز في قوله  
عشر مصفحات الصوم \* فيها كلها أغما كل اليوم  
انزله مباشرة والردة \* والوطء والقي إذا تعقده  
ثم الجنون الحيض مع نفاس \* وصول عين بطنه مع رأسه  
(ومن أفطر عامداً في رمضان أو نسي فيه النية ليلاً) أو تسخر ظناً بقاء الليل أو أفطر ظناً بالغروب فإن ذلك خلاف ظنه أو سقاه ماء المبالغة أو الرابعة في المضغية والاستنشاق (ويجب عليه الإمساك بقية النهار) لتعديده بإفساد الصوم في الصورة الأولى وتقصيره في الثانية (وهذا كذا من تبيين له ثبوت رمضان أثناء يوم الشك) أي يوم الاثنين من شعبان ولو غير يوم الشك لأنه كان يلزم منه الصوم لو علم حقيقة الحال بخلاف حتى بلغ مفطراً ومجنوناً أفاق وكافر أسلم ومسافر ومريض زال عذرها بعد الفطر لا يجب عليه الإمساك بل يسن ويكفي كل من نوى نفساً إذا زال عذرها يستحب لها الإمساك على ما قاله الزبائدي والضابط في ذلك أن كل من جاز له الإفطار مع عليه بحقيقة اليوم لا يلزمه الإمساك بل يسن وكل من لم يجز له مع ذلك يلزمه الإمساك (فصل) في مسائل مشهورة (لا يفطر الصائم بوصول شيء إلى جوفه من أعيان الجنة مطلقاً) فلو حصلت عكرامة أو أكلت لا يفطر بها لأنها من جنس الثواب والكبرامة لا تبطل العبادة (ولامن أعيان الدنيا أن وصل إليه بغير الاختيار) بأن أكرهه على الأكل مثلاً (أو مع النسيان) للصوم (ولا) يفطر الصائم (بالجماع) غير زناً (ولا بخروج المني كذلك) أي من غير اختيار أو مع نسيان وقال العلامة العريزي والشيخ سلطان لا يفطر حيث أكرهه على الزنا شبهة الإكراه وإنما الحرمة من حيث نفس الوطء ولو جازت ذكره كمن حارب فأنزل ثم يفطر إن لم يعلم من عادته الخروج بذلك أو علم لكن لم يطبق الصبر على عدم الحرك والآلة أفطر (ولا بالتقي قهراً) إذا لم يرجع منه شيء إلى الجوف (باختياره) والآلة أفطر (ولا بالنجاسة إذا جرت) بنفسها من ظاهر (إلى جوفه قهراً) بأن عجز عن تحريكه كما لو ابتلع نجاسة من رأسه إلى بطنه لأن هذا من باطن إلى باطن (ولا بالاحتكاك والادهان وبان وجد طعام الكحل) من العين (والدهن) من الرئس (في حلقه) لأن ذلك ليس من منفذ مفتوح انفتاحاً ظاهراً محسوساً لأن انفتاح المسام لا يحس (ولا بدخول الذباب والبعوض وغبار الكس) وغبار (الغريبة) للخبث أو الدقيق (في جوفه) وبان أمكنه أن يتجنب ذلك (بأن شأنه تحريكه) فالتحرز عن ذلك حتى لو تعمد فتح الفم ولو لا جل وصول ذلك ثم حصل فالوصول بعد الفتح بغير فعله ثم يفطر على الصحيح أم لا وصار بعد فتح الفم يتلف به بذلك من الهواء فإنه يضر وقد بعضهم الغبار بالظاهر وأطلق الرمي ونقل عن ابن قاسم أنه إن تعمد تحريك الغبار النجس والآباء أن كان ظاهراً أو نجساً ولم يتعمد فلا (ولا) يفطر الصائم (بأنه يركب الريق الخالص من معدته) لأنه غده وفي ذلك من باطن إلى باطن كما قال سعيد بن محمد في بشرى الكريم بخلاف ما إذا أخرج عن معدته كالحارج إلى حمرة الشفتين كما كان تحتلها بغيره كبقايا الطعام أو متنجساً كان دميت لكشته فإنه يضر ولا يضر بلبع ريقه أثر المضغية في الوضوء يفسد التحرز عن ذلك ونقل عن المنهج القويم أنه قال يخرج الهاء والهزة من باطن ويخرج الحاء والحاء ظاهراً ثم يدخل الفم إلى متهم الغلصمة ويدخل الأنف إلى متهم الخشوم له حكم الظاهر في الإفطار باخراج القي إليه وابتلاع النجاسة منه وفي عدم الإفطار بدخول شيء فيه وجوب غسله إذا تنجس وله حكم الباطن في عدم الإفطار بيلع الريق منه وسقوط غسله عن نحو الجنب وإنما وجب غسل النجاسة عنه الغلصمة

التاسع طروق الحيض أو النفاس العاشر الولادة المصحوبة بالبلل ومن أفطر عامداً في رمضان أو نسي فيه النية ليلاً وجب عليه الإمساك بقية النهار وكذا من تبيين له ثبوت رمضان أثناء يوم الشك فصل لا يفطر الصائم بوصول شيء إلى جوفه من أعيان الجنة مطلقاً ولا من أعيان الدنيا أن وصل إليه بغير الاختيار أو مع النسيان ولا بالجماع ولا بخروج المني كذلك ولا بالتقي قهراً إذا لم يرجع منه شيء إلى الجوف ولا بالنجاسة إذا جرت إلى جوفه قهراً عنه ولا بالاحتكاك والادهان وإن وجد طعام الكحل والدهن في حلقه ولا بدخول الذباب والبعوض وغبار الكس والغريبة في جوفه وإن أمكنه أن يتجنب ذلك ولا بيلع الريق الخالص من معدته

R. BADIAT  
في حلقه = بنية للفم

(manelan)



ولا يسبق ماء المضضة والاستنشاق الى جوفه اذ لم يبالغ فيها وكان السبق في واحدة من المرات الثلاث ولا بالنوم وان استغرق النهار كله ولا بالاغماء اذا افاق لحظة في النهار بشرط أن توجد منه النية في وقتها ولا بالفصد والحجامة ولا يصح صيام العيدين ولا يوم من أيام التشريق الثلاث مطلقا ولا صيام يوم الشك ولا يوم من النصف الثاني من شعبان الا اذا صام ذلك نحر فريضة أو وافق عادة له أو وصل صومه بصوم شيء من النصف الاول ولو باليوم الخامس عشر ويحرم على الصائم القبلة والمعانقة ونحوهما ان تحرك بذلك شهوته ويسن له تعجيل الفطر وتأخير السحور والاعتسار عن الحدث الا كبر قبل الفجر والافطار على التمر ان تيسر والا فعلى شيء حل كذلك راکشار الدعاء خصوصا عند الافطار

(ولا يسبق ماء المضضة والاستنشاق الى جوفه اذ لم يبالغ فيها وكان السبق في واحدة من المرات الثلاث) حقيقنا ولو اغتسل شخص من حيض أو نفاس أو جنابة فسبق الماء الى جوفه لا يضرو ولا نظر الى امكان امالة رأسه بحيث لا يدخل شيء من غيرته نعم ان عرف من عادته ذلك حرم عليه الاغتسال وأفطر قطعاً ان تمكن من الغسل على غير تلك الحالة ومثل ذلك العسل المسنون بخلاف غسل الترد فلا ينعى عنه (ولا) يفطر (بالنوم) وان استغرق النهار كله) لأن التزم لم يخرج عن أهلية الخطاب ويجب قضاء الصلاة الفائتة بالنوم وان كان الاصل أن من لا يجب عليه العبادات لا يجب عليه قضاؤها ما عجز عن تأديتها من ناس أو نسبا فليصلها اذا ذكرها دون الغائبة بالاغماء عملاً بالاصل المذكور (ولا بالاغماء اذا افاق لحظة في النهار بشرط أن توجد منه النية في وقتها) بخلاف ما اذا استغرق كل اليوم فانه يقطع الصوم ويجب على المغمى عليه قضاء الصوم اذا افاق سواء تعدى باغمائه أم لا بخلاف الصلاة فلا يجب عليه قضاؤها اذ لم يتعد باغمائه لأنها قد تكثر فيشق قضاؤها وفارق الاغماء الجنون بأنه مرض والجنون نقص كذا في النهاية شرح الغاية (ولا) يفطر الصائم (بالفصد والحجامة) بل هما مكرهان ان أضعفاه عن الصوم كأن يحوجاه الى الفطر والا فلهما خلاف الأولى (ولا يصح) صوم رمضان عن غيره وان أصبح له فطره لنحو سفره لأنه لا يقبل غيره (ولا) صيام العيدين عيد الفطر والاضحى ولو صامهما عن واجب (ولا) صيام (يوم من أيام التشريق الثلاث مطلقاً) أي ولو كان صومه ملتصقاً بغيره في القديم له صيامها عن الثلاث الواجبة في الحج وذلك لخبر مسلم أيام التشريق أيام اكل وشرب وذكر الله تعالى والمراد أنها أيام لا يجوز صومها كما قاله الشافعي (ولا) صيام يوم الشك وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته ولم يعلم نحره ولم يشهد بها أحد أو أخبر بها عدد من صبيان أو عبيد أو فسقة أو نساء أو كفار أما اذا لم يتحدثوا برؤيته ولم يشهد بها أحد أو أخبر بها واحد ممن ذكر فليس اليوم يوم الشك بل هو من شعبان وان أطلق الغم ومثله تسع ذي الحجة اذا شك في نومه يوم عرفة أو يوم العيد (ولا) صيام (يوم من النصف الثاني من شعبان الا اذا صام ذلك) أي المذكور من يوم الشك ويوم النصف الثاني من شعبان (عن فريضة) كندرك وكفارة (أو وافق) أي ذلك اليوم (عادة له) سواء كان يسرد الصوم أم يصوم يوماً معيناً كالاثني والخميس أم يصوم يوماً ويفطر يوماً فوافق صومه ذلك اليوم فله صيامه وثبتت عادته المذكورة بمرة (أو وصل صومه بصوم شيء من النصف الاول ولو باليوم الخامس عشر) لحفظ الاصل مطلوبية الصوم وان اقتضى قوله عليه السلام اذا انتصف شعبان فلا تصوموا آخره صوم النصف الثاني ويجب أن يفطر بين الصومين فلا وفرضاً لا لحرمان (ويحرم على الصائم القبلة والمعانقة ونحوهما) كالمباشرة باليد (أن تحرك بشهوته) أي ان كان الصوم فرضاً بخلاف التهلل لأن قطعه نجس وضابط تحريك الشهوة وخوف الانزال (ويسن له) أي الصائم (تعجيل الفطر) عند تيقن الغروب أو ظنه بامارة قوية (وتأخير السحور) بضم السين وهو الاكل في السحور ما لم يقع به في شك في طلوع الفجر وذلك للخبر الصحيح لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وأخر السحور (والاعتسار عن الحدث الا كبر قبل الفجر) ليكون على طهر من أول اليوم (والافطار على التمر ان تيسر) ما لم يعارضه سن التعجيل بأن كان يلزم من الفطر بالتمر التأخير والازور عن التعجيل ويقدم على التمر وطب على فستر فمدها التمر (والافطلى) ماء زمزم فبأنه غير ما فعل (حلو) كتين وزبيب وغيرها من الفواكه وشربات (كذلك) أي ان تيسر فحلو بالماء والقصر أي المصنوعة المعروفة بالحلاوة (واكثار الدعاء خصوصاً عند الافطار) أي بعده كان يقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وبك أمنت ولك أسليت وعلىك توكلت ورحمتك رجوت واليك أنبت اللهم ذهب الظلماء ابتلت العروق وثبت الأجر ان شاء الله تعالى يا واسع الفضل اغفر لي الحجة التي أغاني فصمت ورزقني فافطرت اللهم وقنا للضام وليلغافه القيام وأعنا عليه والناس في نيام وأدخلنا الجنة بسلام وأن يقول يا عظيم يا عظيم أنت الهى لا اله غيرك اغفر لي الذنب



الْعَظِيمُ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذَّنْبَ الْعَظِيمَ وَالْأَعْظَمُ وَأَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ الَّتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ أَنْ  
 تُغْفِرَ لِي (وَإِكْثَارُ) تَلَاوَةِ (الْقُرْآنِ) فِي غَيْرِ نَحْوِ حَشَى وَيَسْنَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ لِلْقَارِئِ (وَمِنْ) اكْثَارِ  
 (الْصَدَقَةِ فِي رَمَضَانَ) وَلَوْ بِمَجْمِيعِ مَا لَهُ أَنْ كَانَ يُصْبِرُ عَلَى الْأَصَاقَةِ أَوْ لَهْ حَرَقَةٍ يَسْتَفْخِي بِهَا وَلَا يَتَصَدَّقُ بِمَا  
 لَا يَضُرُّ (وَيُكْرَهُ لَهُ) أَيُّ الصَّائِمِ (الْقَصْدُ وَالْحِجَامَةُ) أَيُّ الَّتِي تُضَعِّفُهُ عَنِ الصَّوْمِ (وَمَضْغُ الْعَلَكِ) بِكُسْرِ  
 الْعَيْنِ هُوَ الشَّيْءُ الْمَعْلُوكُ وَهُوَ الْمَصْطَكُ وَقِيلَ لِلْبَّانِ لَا تَهْمُ بِالْإِفْطَارِ بِمَضْغَةِ سَوَاءِ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ قَالَ  
 سَيِّدُنَا عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ وَكَرَمَ وَجْهَهُ أَيَّاكَ وَمَا يَسْبِقُ إِلَى الْعَقُولِ أَنْكَارُهُ وَإِنْ كَانَ عِنْدَكَ أَعْتَذَارُهُ أَمْ أَيُّ  
 يَكْرَهُ مَضْغَ مَا لَوْ مَضْغَ يَنْسُ وَاشْتَدَّ وَالْأَحْرَمُ وَفِي غَيْرِ الصَّوْمِ يَسْتَحَبُّ مَضْغَ الْمَصْطَكِ لِلنِّسَاءِ وَكَرَهُ  
 لِكُلِّ جَالٍ إِلَّا فِي خَلْوَةٍ (وَذَوْقُ الطَّعَامِ) أَوْ غَيْرِهِ عَمَّا فِيهِ مِنْ تَعْرِضِ الصَّوْمِ لِلْفَسَادِ هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَةً أَمَّا  
 (الطَّيَاخُ وَجَلَا) كَانَ أَوْ أَمْرًا فَلَا يَكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا لَا يَكْرَهُ الْمَضْغُ لِطِفْلِ (وَالْمُبَالِغَةُ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ)  
 وَمَنْ تَوَعَّاهُ أَنْ يَصْعَدَ الْمَاءَ إِلَى أَقْصَى الْحَنَكِ أَوْ الْخِشُومِ وَثَانِيَهُمَا مِلُّ الْفَمِ أَوْ الْأَنْفِ عَلَيْهِ عَلَى خِلَافِ  
 الْعَادَةِ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ تَصْعِيدُ وَكَلَامُهُمَا يَصْخَرُ أَرَادَتْهُمَا (وَالْقِبْلَةُ وَنَحْوُهَا) كَاللِّسَانِ (إِذَا لَمْ تَتَحَرَّكْ بِهَا شَهْوَتُهُ)  
 لَا تَنْفِي ذَلِكَ تَعْرِضًا لِفَسَادِ الْعِبَادَةِ وَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ أَنْ يَنْزِلَ الْخَرَامُ فِي صَوْمِ الْفَرَضِ وَلَوْ عَلَى شَيْخٍ (وَلَيْسَ  
 نَفْسُهُ عَنِ الشَّهْوَاتِ) الَّتِي لَا تَبْطُلُ الصَّوْمُ مَكْشُومًا بِهَا وَنَظَرُ الْيَهُودِ وَنَسْهَانًا فِي ذَلِكَ مِنْ التَّرَفُّهِ الَّذِي  
 لَا يَنْبَغُ حِكْمَةُ الصَّوْمِ (وَالْفِيءُ وَالنَّمِيمَةُ) فَيَسْنَ لِلصَّائِمِ مِنْ حَيْثُ الصَّوْمُ صَوْنُ اللِّسَانِ عَنِ الْفِيءِ  
 وَالنَّمِيمَةِ الْمُحَرَّمَيْنِ فَلَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ بَاتِيَانِهِمَا كَمَا قَالَ الْكَلْبِيُّ (وَكُلُّ قَوْلٍ) قَبِيحٌ كَالْكَذِبِ وَإِنْ أَسْبَحَ لِنَحْوِ إِصْلَاحِ  
 فَيَسْنَ تَرْكُهُ لَا جَلَّ الصَّوْمُ (أَوْ فَعَلْ قَبِيحٌ) فَيَسْنَ مِنْ حَيْثُ الصَّوْمُ يَحْفَظُ الْجَوَارِحَ مِنْ كُلِّ مَنِيهِ عَنْهُ شَرْعًا  
 (فَضْلٌ) فِيمَا يَنْبَغُ الْقَطْرُ (الطَّاعِنُ) أَيُّ الْكَبِيرِ الَّذِي بَلَغَ أَقْصَى الْكِبَرِ (فِي السَّنِ) الَّذِي لَا يُطَبِّقُ الصَّوْمُ  
 (وَالْمَرِيضُ الَّذِي لَا يَرْجِي لَهُ الشِّفَاءُ) يَقُولُ أَهْلُ الْخَيْرَةِ إِذَا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ يَلْزَمُ كِلَاهُمَا مَدُّ طَعَامٍ لِكُلِّ  
 يَوْمٍ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا فَتَجِبُ عَلَيْهِمَا الْفَدْيَةُ وَلَوْ تَقَرَّرَ أَنَّهَا يَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّتِهِمَا وَلَا يَجُوزُ تَعْجِيلُ فَدْيَةٍ يَوْمَ قَبْلَ  
 دُخُولِ لَيْلَتِهِ وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ فَدْيَةٍ كُلِّ يَوْمٍ فِيهِ أَوْ فِي لَيْلَتِهِ وَلَوْ قَبْلَ جُرْهُ (وَيَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ وَالنِّسَاءِ الْإِفْطَارُ  
 فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ) وَلَوْ كَانَ الْكَفَاسُ مِنْ عِلْقَةٍ أَوْ مَضْغَةٍ أَوْ مِنْ الْجُرْدَةِ عَنِ اللَّيْلِ وَلَا يَسْنُ لَهَا الْأَمْسَاكُ إِلَّا  
 إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ فَيَسْنَ أَمْسَاكُ بَاقِي ذَلِكَ الْيَوْمِ (وَيَجُوزُ) أَيُّ الْإِفْطَارِ (فِي رَمَضَانَ لِلْمُسَافِرِ إِذَا  
 كَانَ سَفَرُهُ طَوِيلًا جَائِزًا) لِأَنَّ السَّفَرَ الْقَصِيرَ أَوْ الْحَرَمَ وَيَأْتِي مَنَاجِيعُ مَا مَرَّ فِي الْقَصْرِ فَحَيْثُ جَازَ جَازَ  
 الْإِفْطَارُ إِلَّا أَنَّهُ هُنَا لَا يَفْطُرُ أَنْ طَرَأَ السَّفَرُ بِأَنْ فَارَقَ الْعَمْرَانَ أَوْ السُّورَ بَعْدَ الْفَجْرِ تَغْلِيًا لِلْحَضَرِ بِخِلَافِ  
 الْقَصْرِ فَيَقْصُرُ بَعْدَ جَاوِزَةٍ مَازَكَرَ فِي يَوْمِ السَّفَرِ وَأَنْ طَرَأَ السَّفَرُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَبِخِلَافِ الْفَطْرِ بِالْمَرِيضِ فَيُلَاحِظُ  
 بِمَجْدُوثِ الْمَرِيضِ أَثْنَاءَ النَّهْرِ لَوْ جَوَدَ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهِ بِخِلَافِ السَّفَرِ فَإِنْ سَافَرَ قَبْلَ الْفَجْرِ جَازَ لَهُ الْإِفْطَارُ وَلَوْ  
 بَعْدَ نِيَّةِ الصَّوْمِ لَيْلًا (لَوْ قَدَرَ) أَيُّ الْمُسَافِرِ (عَلَى الصَّوْمِ) مِنْ غَيْرِ مُشَقَّةٍ (وَالْإِفْطَارُ) لَمْ يَنْبَغِ لَهُ أَنْ يَصُومَ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ  
 مُشَقَّةٌ (لَقَوْلُهُ تَعَالَى) وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَلِإِبْرَاءَةِ الذِّمَّةِ وَحِيَازَةِ فَضِيلَةِ الْوَقْتِ (وَلَا يَجُوزُ) أَيُّ الْإِفْطَارِ  
 (لِلْمَرِيضِ إِلَّا إِذَا حَصَلَتْ لَهُ مُشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ بِالصَّوْمِ) تَبِيحُ التَّيَمُّمِ كَانَ يَخَافُ مِنْهُ مَخَذُورًا مِنْ مَخَذُورَاتِهِ الْمَآرَةِ  
 فِي بَابِهِ وَإِنْ تَعَدَّى سَبَبُ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ حَجَرَ كَانَ تَعَاظِي مَا تَعَرَّضَ لَهُ قَصْدًا لَا يَنْبَغُ إِلَيْهِ وَيَجُوزُ الْإِفْطَارُ  
 عِلْقَةً الْجَوْعِ وَالْعَطَشِ بِحَيْثُ يَخَافُ مِنَ الصَّوْمِ مَعَ أَحَدِهِمَا مَتَّبِعُ تَيَمُّمٍ وَبِحَبْتِهِ التَّرَخُّصُ عِنْدَ الْفَطْرِ  
 عَلَى مُسَافِرٍ وَمَرِيضٍ يَرْجِي بَرْؤَهُ وَمَنْ غَلِبَهُ نَحْوُ جُوعٍ كَالْحَصَادِيْنِ وَنَحْوُهُمْ قِيَاسًا عَلَى مَحْضَرِ مَحْضَرٍ وَلَا يَتِمُّ  
 الْإِفْطَارُ الْمُبَاحُ مِنْ غَيْرِهِ لَا عَلَى شَيْخٍ وَشَيْخَةٍ وَمَرِيضٍ لَا يَرْجِي بَرْؤَهُ وَحَامِلٍ وَمَرَضٍ كَالْمَقْلُوعِ عَنِ الْوَنَائِي  
 (وَيَجُوزُ) أَيُّ الْإِفْطَارِ (لِلْحَامِلِ وَالْمَرَضِ إِذَا خَافَا مِنَ الصَّوْمِ عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ عَلَى أَوْلَادِهِمَا) وَمِثْلُهُمَا  
 الْحَصَادُونَ وَالْمَلَا حُونَ وَأَهْلُ الْعَمَلِ الْمُشَقِّ وَالْمُقَدِّلُ لِلْفَرَقِ (وَيَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ) مِنْ  
 الْحَائِضِ وَالنِّسَاءِ وَالْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ الَّذِي يَرْجِي بَرْؤَهُ وَالْحَامِلِ وَالْمَرَضِ وَمَنْ أَحْبَبَ بِهِمْ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ

وَاسْكَتَارُ الْقُرْآنِ  
 وَالصَّدَقَةُ فِي رَمَضَانَ  
 وَيُكْرَهُ لَهُ الْفَصْدُ  
 وَالْحِجَامَةُ وَمَضْغُ الْعَلَكِ  
 وَذَوْقُ الطَّعَامِ وَالْمُبَالِغَةُ  
 فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ  
 وَالْقِبْلَةُ وَنَحْوُهَا إِذَا لَمْ  
 تَتَحَرَّكْ بِهَا شَهْوَتُهُ  
 وَلَيْسَ نَفْسُهُ عَنِ  
 الشَّهْوَاتِ وَالْفِيءِ  
 وَالنَّمِيمَةِ وَكُلُّ قَوْلٍ أَوْ  
 فَعْلٍ قَبِيحٌ

(فَضْلٌ) فِي الطَّاعِنِ فِي السَّنِ  
 وَالْمَرِيضِ الَّذِي لَا يَرْجِي  
 لَهُ الشِّفَاءُ إِذَا أَفْطَرَ فِي  
 رَمَضَانَ يَلْزَمُ كِلَاهُمَا  
 مَدُّ طَعَامٍ لِكُلِّ يَوْمٍ وَلَا  
 قَضَاءَ عَلَيْهِمَا وَيَجِبُ  
 عَلَى الْحَائِضِ وَالنِّسَاءِ  
 الْإِفْطَارُ فِي رَمَضَانَ  
 وَغَيْرِهِ وَيَجُوزُ فِي  
 رَمَضَانَ لِلْمُسَافِرِ إِذَا  
 كَانَ سَفَرُهُ طَوِيلًا  
 جَائِزًا وَلَوْ قَدَرَ  
 عَلَى الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارُ  
 لَهُ أَنْ يَصُومَ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ  
 لَهُ مُشَقَّةٌ وَلَا يَجُوزُ  
 لِلْمَرِيضِ إِلَّا إِذَا حَصَلَتْ  
 لَهُ مُشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ بِالصَّوْمِ  
 وَيَجُوزُ لِلْحَامِلِ وَالْمَرَضِ  
 إِذَا خَافَا مِنَ الصَّوْمِ  
 عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ عَلَى  
 أَوْلَادِهِمَا وَيَجِبُ الْقَضَاءُ  
 عَلَى هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ



واذا فات الصوم بغير  
عذر وجب قضاؤه على  
الفور فان فات بعذر  
وجب قضاؤه على  
التراخي والا فضل  
التعجيل

**(فصل)** من فاته صيام  
من رمضان بعذر ومات  
قبل أن يتمكن من قضاائه  
فليس له تدارك فان مات  
بعد التمكن من القضاء  
فاما أن يصوم عنه وليه  
واما أن يطعم عنه مدا  
لكل يوم ومن لزمه  
قضاء شيء من رمضان  
وأخره بغير عذر حتى  
جاء رمضان الآخر  
وجب عليه مع القضاء  
لكل يوم مد من طعام  
ويتكرر المديتكرر  
السنين وكذا يجب  
المد مع القضاء على  
الحامل والمرضع اذا  
أفطرتا للخوف على  
أولادهما فقط ومن  
أفطر بالجماع في نهار  
رمضان يعزر وتجب  
عليه الكفارة العظمى  
وهي عتق رقبة مؤمنة  
سليمة من العيوب فان  
لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين فان لم يستطع  
فاطعام ستين مسكينا  
لكل منهم مد من طعام

ولو يوم قصير عن طويل (واذا فات الصوم بغير عذر) كالمرتد ومتعمد الفطر وتارك التبيت عمداً  
(وجب قضاؤها على الفور) ليخرج عن معصية الترك المتعمد به وفي هذه الحالة يلزمه القضاء ولو غنى  
السفر ونحوه اذ لا يخفى بالكلية لا يلقى بالمتعمد كما نقله سعيد بن محمد عن الامداد (فان فات بعذر  
وجب قضاؤه على التراخي ولا فضل التعجيل) مسارعة كبراهة ذمته نعم قد يجب لنحو ضيق وقت كان  
لم يبق الى رمضان الا قدر الايام التي عليه  
**(فصل)** فيما يلزم بالافطار (من فاته صيام من رمضان) فاما ان يفوته الصيام بعذر أو بغير عذر وعلى كل  
اما أن يتمكن من القضاء أو لا فان فاته (بعذر) كمرض (ومات قبل أن يتمكن من قضاائه فليس) عليه معصية  
بسبب فوات هذا الفاتت وليس له تدارك (بالقديرة ولا بالقضاء) (فان) فاته بغير عذر ومات مؤثراً  
تمكن من القضاء أو لا أو فاته بعذر (ومات بعد التمكن من القضاء) ليجب التدارك بأحد الأمرين  
وهو (اما أن يصوم عنه وليه) أو اجتناباً من الميت أو الولي (واما أن يطعم عنه كل يوم) (والصوم  
أفضل ويشرط في الولي أن يكون بالغاً عاقلاً ولو غرقاً لا نه من أهل فرض الصوم بخلاف الصيد  
والجنون ويجوز للولي بل ولو غللاً جنى ولو غن غير اذن إلا طعام من ماله عن الميت لا نه من نوع وفاء دين  
الغير (ومن لزمه قضاء شيء من رمضان وأخره) أي القضاء (بغير عذر حتى جاء رمضان الآخر) يحرم  
عليه (وجب عليه) فدية التأخير (مع القضاء لكل يوم مد من طعام) من غلب قوت بلده (ويتكرر  
المديتكرر السنين) ومن عجز عن ذلك استقر في ذمته ويخرج بذلك من استمر بعذر كسفر أو مرض  
حتى دخل رمضان آخر فلا حرمة ولا فدية وكذلك من أخر لنفسه أو جهل بحرمة التأخير وان كان غافلاً  
للعلماء بخلاف ذلك بخلاف ما لو علم بحرمة التأخير وجعل وجوب الفدية (وكذا يجب المد مع القضاء على  
الحامل والمرضع اذا أفطرتا للخوف على أولادهما فقط) من اسقاط الحمل وتضرر الولد أو هلاكه بقلة  
اللبن بخلاف ما اذا غافتا على أنفسهما فقط أو على أنفسهما مع الحمل والوليد فيجب عليهما المطلقا بلا فدية  
كالمرضى الذي يترقب برؤيه فان كلاً خاف على النفس ويخلق بهما في التفصيل فمن أفطر لا نقاذ حيوان محترم  
أدمي أو غيره أشرف على هلاكه بغيري أو غيره فان خاف على نفسه ولو مع المشرف فعليه القضاء فقط وان  
خاف على المشرف فقط وجب عليه القضاء والفدية لا نه فطره ارتقى به شخصان وانما لم تجب الفدية على من  
خاف على نفسه مع غيره مع أن فطره ارتقى به شخصان لان الخوف على النفس مانع من وجوب الفدية  
وان كان الخوف على الغير فمقتضاه فانه اذا اجتمع المانع والمقتضى غلب المانع على المقتضى كما أن الحيض  
مانع من وجوب الصلاة مع أن المقتضى له مؤجود وهو الوقت والعقل وأما من أفطر لا نقاذ نحو مال غير  
حيوان فعليه القضاء فقط لا نه لم يرتقى بفطره إلا شخص واحد (ومن أفطر بالجماع) عامداً عالماً بالتحريم  
مختاراً في فرج ولو عجز عن ذلك من آدمي أو غيره من حي أو ميت وان لم ينزل (في نهار رمضان) يقينا ولو غرب  
بعض القرص ولم يتم الغروب وهو مكلف صائم بالوطء بسبب الصوم مع عدم الشبهة ومع  
كونه أهلاً للصوم بغير اليوم فيجب عليه القضاء فوراً (يعزر) على المعتد (وتجب عليه الكفارة  
العظمى) وأما الموطوء ولو ذكر فعليه القضاء والتعزير دون الكفارة لان افساد صومه في الحقيقة  
بغير الوطء فانه يفسد صومه بدخول شيء من الحشفة فرجة قبل تحقق الوطء بدخول جميعها فيه (وهي)  
أي الكفارة (عتق رقبة) أي رقيق عبداً أو أمة (مؤمنة سليمة من العيوب) المضرة بالعمل والكسب  
(فان لم يجد الرقبة) حياً في مسافة القصر أو شرعاً كان لم يقدر على منها زائداً على ما يفي بمعمونه  
بقية العمر الغالب (فصيام شهرين) هلالين (متتابعين فان لم يستطع) صومهما أصلاً حصول  
مشقة لا تحتل عادة ولولاشدة الغلبة أو استطاع نحو مهمين متفرقين (فاطعام ستين مسكينا)  
أي تملكهم طعاماً ما يجزي في الفطرة (لكل منهم مد من طعام) ولو وجد الرقبة بعد شروعه  
في الصوم نديب له أن يرجع بملكه ويقع له ما صامه فلا وكذلك لو قدر على الصوم بعذر شروعه في الأكل



## (بَابُ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْأَعْتِكَافِ)

وهو مكث مخصوص من شخص مخصوص في مكان مخصوص بنية وهو من الشرائع القديمة قال الله تعالى  
 وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وأركانها أربعة أثبت ونية واعتكف فيه وشروط المعتكف  
 في الإسلام وعقل وخلو من حدث أكبر فلا يصح اعتكاف من أتصف بضد شيء من ذلك (الاعتكاف سنة  
 مؤكدة) في كل وقت وهو في رمضان أكد (ولا يصح) أي الاعتكاف إلا في المسجد الخالص الذي  
 أرضه غير مختلقة بشيء من سطحه ورحبته المقدودة منه وغيرهما (بنية) في ابتدائه لا في دوامه كغيره من  
 العبادات ويتبع لدخول المسجد نحو صلاة أن ينذر الاعتكاف بنحوه على أن اعتكف أو نذرت أن  
 اعتكف في هذا المسجد مدة أقامت هذه فيه كتاب عليه ثواب الواجب ثم ينويه ويجب في النذر ذكر  
 الفرصة أو النذر كأن يقول نويت فرض الاعتكاف أو نويت الاعتكاف المندور ويندب زيادة الله تعالى  
 والتعرض للاداء والقضاء (والمطلوب) أن يلبث الشخص (لحظة تزيد على) قدر (طمانينة الصلاة) يسكون  
 أو يتردد قدر ذلك ولو نذر اعتكافا وأطلق بكفاه قدر ذلك للحصول اسمه والافضل يوم كامل خروجا  
 من خلاف مالك ويستحب وضع اللبلة إليه (وتطلب الموطأ) أي المداومة (عليه كلما دخل المسجد) لا سيما  
 المسجد الجامع وهو أفضل للاعتكاف لكثرة جماعته تحالبا ولا يستغفانه عن الخروج منه للجمعة وخروجا  
 من خلاف موجه ويطلب الاعتكاف كل وقت حتى أوقات الكراهة (خصوصا في رمضان وفي العشر  
 الاواخر منه) أي رمضان (أفضل) من الاعتكاف في غيره فلو اظنه على الاعتكاف فيه وذلك  
 (لطلب) الاطلاع على (ليلة القدر) فيحييها إما بالصلاة أو بالذكر في أكثر الليل أو بالجماعة في صلاة  
 العشاء والصبح والعمل في تلك الليلة خير من العمل في ألف شهر (فرع) لا يكره للمعتكف صنعة كخياطة  
 في المسجد ما لم تكن الآلة العلم فتسبب لئلا يعبادة وله تسريح شعره فيه فلا يتابعه إلا أمر باصلاح أموره  
 والتحدث بما لا يهين فيه والاكل والشرب والوضوء وغسل يديه فيه ما لم يقدره والاحرام ولا زل  
 للمعتكف الاشتغال بالعبادة كطالعة علم وسماعه وصلاة ويسن الاجتهاد في العبادة في ليلتها ويومها ومهر  
 بمقابلة الى يوم القيامة ومنحصرة في العشر الاخير من رمضان عند الامام الشافعي وتلزم ليلة  
 منه بعينها على المعتكف فقبل هي ليلة الحادي والعشرين وقيل ليلة الثالث والعشرين  
 وقيل ليلة السابع والعشرين ومقابليل المعتكف أنها تنتقل في ليالي العشر وقد ذكروها  
 ضابطا على القول بانتقالها في ليالي العشر ونظمه بعضهم فقال:

يا حبّ الاثنين والجمعة مؤاميدك ٥ والا ربعا والا حدة طي لتعيدك

تكالى السبت متى يا خميس عيدك ٥ كايذ ثلاثا لنيل الوصل من سيدك

والمعنى ان هل شهر صوم بالاثنتين أو الجمعة فليقله القدر ليلة الحادي والعشرين وهو عدد دياحب بالجل وان  
 هل بالاربعاء أو الأحد فليقله التاسع والعشرين وهو عدد طي بالجل وان هل بالسبت فليقله الثالث  
 والعشرين وهو عدد ديا بالجل وان هل بالخميس فليقله الخامس والعشرين وهو عدد ديا بالجل وان هل  
 بالثلاثاء فليقله السابع والعشرين وهو عدد كايذ بالجل وبالجملة فهي من الاسرار التي يطلع الله عليها  
 من يشاء من عباده ويندب أن يكثر في ليلتها من قول اللهم انك تحفو تحفو العفو فاعف عني (ويبطله)  
 أي الاعتكاف نحو المندور وغيره وشواء المطلق والمقيد بالمدة المتتابعة أو غير المتتابعة  
 (الجماع) من واضح عمدا مع العلم والاختيار وكذا الاستعناء والمباشرة بشهوة أن أنزل (والسكر)  
 المحرم وهو المراد بقوله (عمدا) أما غير المحرم فلا يبطل الاعتكاف وبحسب ربه من الاعتكاف  
 ان لم يخرج من المسجد (والكفر) وان لم يخرج المرتد من المسجد (والجنون) وكذا الغيباء انه  
 طرأ سبب تعذري النصف بهما به لانهما حينئذ كالسكر فان طرأ بلا تعذر لم يقطعاه ان بقى النصف بهما

### (باب)

الاعتكاف سنة مؤكدة  
 ولا يصح الا في المسجد  
 بنية وأقله لحظة تزيد  
 على طمانينة الصلاة  
 وتطلب المواظبة عليه  
 كلما دخل المسجد  
 خصوصا في رمضان  
 وفي العشر الاواخر  
 منه أفضل لطلب ليلة  
 القدر ويبطله  
 الجماع والسكر عمدا  
 والكفر والجنون



والحيض والنفس  
والخروج من المسجد  
بلا عذر الا اذا  
أطلقه في النية وخرج  
من المسجد عازما  
على الرجوع له.  
(كتاب الحج  
والعمرة) لا يجب كل  
منها بأصل الشرع الا  
مرة في العمر حتى لو ارتد  
بعد فعلها ثم عاد الى  
الاسلام لم يجب اعادةها  
وشروط وجوبها  
الاسلام والبلوغ  
والعقل والحرية  
والاستطاعة وشرطها  
أن يكون الشخص  
قادرا على جميع المؤن  
التي يحتاجها نفسه والتي  
يتركها لغيره وأتباعه  
من خروجه من بلده  
حتى يرجع اليه وعلى  
ركوب الدابة في ذهابه  
ورجوعه من غير مشقة  
شديدة فان شق عليه  
ركوبها فيشترط  
أن يقدر على الركوب  
في شق يحمل مظلل ان  
تأذى بالحر أو البرد فان  
شق عليه ركوبه فيه  
فعلى سرير يحمله رجال  
فان شق عليه ركوبه أيضا  
فلا يجب عليه الحج  
بنفسه بل يجب عليه  
أن يستأجر من  
يحج عنه ان قدر

في المسجد أو خرج جامنه لعدم امكان حفظها فيه أو غشقه لكن لا يحسب زمن الجنون بخلاف زمن الاغماء  
(والحيض والنفس) اذا كانت مدة الاعتكاف تخلو عنها غالباً وكذا الاحتلام والازال بلا مباشرة  
وجماع ناس ان لم يغتسل فوراً والا لم ينقطع الاعتكاف وله الغسل في المسجد ان لم يمكث فيه والخروج  
له وان أمكنه في المسجد واذا خرج له تجديد النية (والخروج من المسجد لغير عذر) كان خراج لا يستفاد  
عقوبة ثبتت بأقراره أو خرج لاستيفاء حق مما ظل يملكه خرجت المرأة لعدة ثبتت باختيارها (الا اذا أطلقه)  
أي الاعتكاف (في النية) بأن لم يقيد بالمدة ولا بالتتابع (وخرج من المسجد عازماً على الرجوع له)  
(الحاصل ان كان الاعتكاف مطلقاً لو خرج من المسجد بلا عزم عوديه وعاد تجديد النية ان أراد الاعتكاف  
سواء خرج للتبرز أو لغيره فان خرج عازماً على العود للاعتكاف سواء للمسجد الذي خرج منه أو لغيره  
كان هذا العزم قائماً مقام النية فلا يحتاج لتجديد نية وان كان مقيداً بمدة من غير تتابع كيومين وخرج لغير  
تبرز بلا عزم عوديه وعاد تجديد النية وان لم يطل الزمن بخلاف خروجه للتبرز فلا يحتاج لتجديد نية وان طال  
الزمن أما اذا خرج عازماً على العود وعاد فلا يحتاج لتجديد نية على المعتمد سواء في جميع ذلك المذكور  
وغيره وان كان مقيداً بمدة وتتابع عشرة أيام متوالية لا ينقطع تتابعه بخروجه من المسجد لعذر كغيبان  
الاعتكاف وكحيض لا تخلو عنه مدة الاعتكاف مغالباً أو عذر مرض يشق معه المقام في المسجد أو يخاف  
منه تلويث المسجد كسهال بخلاف المرض الخفيف فينقطع التتابع بالخروج له ولا ينقطع التتابع بخروج  
مؤذن يكتب الى منارة منفصلة عن المسجد قريباً منه فلا ذان فتحصل أن الاعتكاف ثلاث مراتب.

### (كتاب الحج والعمرة)

وهما سنتان من صبي وورقي وفرضا كفاية لأحياء الكعبة كل سنة مرة من جميع يظهر بهم الشعار ولو  
صغاراً وفرضاً عين على من لم يؤد نسكه بشرطه حينئذ (لا يجب كل منها بأصل الشرع الا مرة في العمر  
حتى لو ارتد بعد فعلها ثم عاد الى الاسلام لم يجب اعادةها) كما لا يجب على من أسلم إعادة صلاة قد فعلها قبل  
الردة إلا أن عمله بماقي لكن لا يعتد به ولا يثاب عليه وقد يجبان أكثر من مرة لمعارض نذر أو قضاء  
عند افساد التطوع ووجوبها على التراخي بشرط العزم على الفعل بعد الوجوب وأن لا يتضيقا  
بنذر أو خوف غضب أو تلف مال بقرينه واذا أخر فبات تبين فسقه من وقت خروج أهل بلده  
في آخر سني الامكان الى موته (وشروط وجوبها الاسلام) فلا يجبان على كافر أصلي الا للعقاب على  
تركها في الآخرة (والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة) فلا يجبان على غير مكلف وعلي قن وغير  
مستطيع (وشرطها) أي الاستطاعة أن يكون الشخص قادراً على جميع المؤن التي يحتاجها لنفسه  
من الزاد وأوعيته حتى السفرة وأجرة خفيه وكلفة ذهابه الى مكة ورجوعه منها الى وطنه وأن لم يكن له  
فيه أهل ولا عشيرة (والتي يتركها لغيره أو أتباعه) من قريب أو مملوك محتاج لخدمته (من خروجه من  
بلده حتى يرجع اليه) كإلا يضعوا (و) أن يكون قادراً (على ركوب الدابة في ذهابه ورجوعه من غير  
مشقة شديدة) ببيع التيمم عند الرمي أو لا تحمل عمادة عند ابن حجر وهذا الشرط لضعيف عن المشي أو  
لمن يكلجه ضرراً أو لقوي عليه لكن يجنبه وبين مكة مرحلتان (فان شق عليه ركوبها فيشترط أن يقدر  
على الركوب في شق يحمل) وهو نحو خشب يحمل في جانب البعير ويشترط وجود من يعادله في الشق  
الآخر ولو لحقه مشقة شديدة بالمحمل أيضاً اعتبر في حقه وجود شق ف (مظلل ان تأذي بالحر  
أو البرد) ويعتبر كذلك في حق المرأة والحشي فان لم يتضرر إلا أنه تستر وأحوط لها كما قاله الشيخ جوري  
(فان شق عليه ركوبه فيه فعلى سرير يحمله رجال) ولا ينظر لزيادة المؤنة (فان شق عليه ركوبه) أي  
السرير (أي أيضاً فلا يجب عليه الحج) بنفسه (بل يجب عليه أن يستأجر من يحج عنه) فوراً ان غضب  
بعد الوجوب والتمكن وعلى التراخي ان غضب قبل الوجوب أو معه أو بعده ولم يمكنه إلا أداء (ان قدر



على ذلك فان وجد من  
يحب عنه بلا اجرة وجب  
عليه أن يأذن له ومن  
مات وقدر له حجة  
فرض جاز لكل أحد  
ولو كان أجنبيا وان لم  
يأذن له الوارث أن يحجها  
عنه وان لم يوص بها في  
حياته ومثله من مات ولم  
يستطع حجة الاسلام  
في حياته فان مات بعده  
حجة الاسلام وليه  
عليه فرض توقف الحج  
عنه على اذنه فيه قبل  
موته ولا يصح الحج عن  
الحى الا اذا كان معضوبا  
وأذن فيه لمن يفعله عنه  
ولا يصح احرام الصغير  
المميز الا باذن وليه  
وغير المميز يحرم عنه  
وليه ويحضره مواضع  
النسك كلها حتى عند رمى  
الجمار ويطهره ويتطهر  
معه للطواف ويطوف  
ويسعى به بعد أن يطوف  
ويسعى عن نفسه أو  
يأذن لمن يفعل به جميع  
ذلك ويصح احرام  
الرقيق البالغ ولو بغير  
اذن سيده لكن له أن  
يحلله منه اذا أكرم به  
بغير اذنه والاولى له  
حيث أن يأذن له

على ذلك) أى الاستتجار بأن وجد اجرة من يحب عنه باجرة مثل فاضلة عما يحتاجه من نحو مسكن و خادم  
ونحو كتب فيه وان كانت ثمنين عديده وهذه الاجارة كما اجارة عين كان يقول له استأجر منك  
لتجمع عن هذه السنة أو اجارة ذميمة كقول له ائزمت ذمتك تحصل حجة عنى فيفيع الحج والعمرة عن المستأجر  
ويسقط به فرضه ان لم يكن على الا جبر حجة الاسلام والا وقع عنها وان قصد المستأجر ولو لم يجد الا اجرة  
كأن يكرمه استتجاره (فان وجد من يحب عنه بلا اجرة وجب عليه أن يأذن له) ولو أجنبيا بشرط أن يكون  
المتطوع غير معصوب موثوقا به اذى فرضه ويجوز أن يحب عن غيره بالنفقة واغتفرث الجهالة فيه لا نه ليس  
باجارة ولا جعلالة بل اوراقا كما قاله محمد بن محمد في بشرى الكريم ولا يحب أحد عن معصوب الا باذنه  
و يجوز له البلقنى بغير اذنه (ومن مات وقدر له حجة فرض جاز لكل أحد ولو كان أجنبيا وان لم يأذن له  
الوارث أن يحجها عنه) لان الحج وظلغة العمر بخلاف الصوم حيث لا يصح عن الميت الا باذن من القريب  
بل يحب أن يحب عنه اذا كان له تركته سواء كان من يحب عنه وارثا أو أجنبيا (وأن لم يوص) أى الميت (بها)  
أى بحجة (في حياته ومثله) أى من ومحب عليه حجة فرض (فمن مات ولم يستطع حجة الاسلام في حياته)  
ولم يترك تركته بل سن للوارث والا جنى وان لم يأذن له الوارث أن يؤدى نسكه لان الحج أشبه بالدين  
بخلاف الصوم فلا بد من اذنه لانه عبادة بذنية محضة (فان مات بعد حجة الاسلام وليس عليه فرض توقف  
الحج عنه على اذنه فيه قبل موته) فلا يجوز التفضل عنه به الا ان أوصى به خلافا للحنفية وتجوز النيابة في نسك  
التطوع كافي النيابة عن الميت اذا أوصى به ولو كان النائب فيه صبيًا مميزا أو عبدا بخلاف الفرض لانهم  
نعم أهل التطوع بالنسك لانفسها (ولا يصح الحج عن الحى الا اذا كان معصوبا) أى سعيًا من لا حركة  
له أو لم يثبت على المركوب (وأذن فيه) أى الحج (ممن يفعله) أى الحج (عنه) أى المعصوب خلافا للبلقنى  
فانه يجوز الحج عنه بغير اذنه (ولا يصح احرام الصغير المميز) سواء كان رقيقا أو غيره (الا باذن وليه)  
من أب ثم جد ثم وصي ثم حاكم أو قيم فلا يصح احرام الصغير بلا اذن سيده في العبد أو وليه في الحر على  
المعتمد خلافا للقلوبى كذا قال الشارقاوى ويأشرك الأعمال بنفسه ويكتب له ثواب ذلك ولا يشترط  
الاذن في غير الاحرام (وغير المميز) من صغير ونجوى دون المسمى عليه (يحرم عنه) الذى  
يتولى المال دون غيره أى ينوي جعله محرما وان لم يحرم عن نفسه ولا يشترط بحضوره ومواجهته حال  
الاحرام عنه (ويحضره مواضع النسك كلها حتى عند رمى الجمار) فيلزمه احضاره المرمى حاله رمية  
عنه وان لم يتصور الرمي منه لان الواجب شيان الحضور والرمى فلا يسقط أحد هما بسقوط الآخر  
(ويتطهره ويتطهر معه للطواف) فلا بد من طهارتهما ومن جعل البيت عن سائرهما (ويطوف ويسعى به  
بعد أن يطوف ويسعى عن نفسه) ويصلى عنه ركعتي الطواف (أو يأذن لمن يفعله به جميع ذلك) أى يفعل  
الولى عنه بنفسه أو بآية مالا تاتى منه ولا بدنى جميع ذلك من تقدم فعل الولي أو ما ذونه عن نفسه فلا بد من  
تقدم رمية عن نفسه أولا (ويصح احرام الرقيق البالغ ولو بغير اذن سيده لكن له أن يحلله منه) أى  
الاحرام (اذا أكرم به) أى الحج (بغير اذنه) بأن لم يأذن له أصلا أو أذن له في شيء فأحرم بأعلى منه  
بأن أذن له في العمرة فأحرم بالحج وذلك لان احرامه حينئذ حرام اذ يعطى عليه منافع التى يستحقها  
فانه قد يريد منه مالا يباح للحرم كالا صطياد ولو كان السيد أتي أو مكاتبًا والمكاتب بتحليل سيده أن يأمره  
بالتحلل من النسك لانه يتعاطى بالأسباب بنفسه وعلم رقيق أن يتحلل وان لم يأمره بذلك سيده فان أمره  
به لزمه فاذا امتنع تجاوز لسيده استيفاء منفعة منه ولا نعم عليه لا على سيده وانما لم يجب بغير أمره وان كان  
الخروج من المعصية واجبا لا نه تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيده أما اذا أكرم باذنه فليس له  
تحليله وان أفسد نسكه لا نه عقول لازم باذن سيده فلم يملك اخراجه منه كالنكاح وكذا لو أكرم بغير اذنه  
ثم أذن له في إتمامه (ولا أولى له) أى السيد (حيث أن) أى حين أكرم بغير الاذن (أن يأذن له) أى الرقيق



(في اتمام نسكه ومثله) أي الرقيق (في ذلك) أي جواز التحليل (لزوجته) لا البائن ولا الرجعية إلا أن راجعها (ولو كان نسكها فرضاً إلا إذا تضيق) أي النسك (عليها) بقضاء فساد أو بنذر كأن نذرت النسك قبل النكاح وكذلك إذا أحرمت معه ولم تطل مدة إحرامها عن إحرامه في هذه الصور ليس له تحليلها كما إذا أذن لها أي يجوز للزوج الحلال أو المحرم تحليل زوجته كإله منعها ابتداءً من حيض أو عمة إذا لم يأذن فيه ولو من فرض الإسلام لأن حقه على الفور والنسك على التراخي وتحلل المرأة كتحلل المحصر فتتحلل بذكر ما يجزى في الأضحية فبإزالة شعر رأس وبنية تحلل فيها بأن تنوي الخروج من الإحرام فإن لم يأمرها لم يجز لها التحلل فإن امتعت من تحللها مع تمكثها منه جاز لها وطؤها وسائر الاستمتاع بها والإحرام عليها لا عليه ويستحب للزوج أن يحج بامرأته ويستحب لها أن لا تحرم إلا بآذنه ويجوز للوالد التحليل ولده بشروط أربعة فانه إذا أحرم الوالد بنفله بلا إذن من أبيه وكان آفاقاً بينه وبين مكة من حلتان فأكثر ولم يكن بينهما فرسين معه فشكل بينهما مكته وتحليله ولو كان الوالد زقيقاً أو كافراً أو أبقع مع وجود الأقرب وتحليله ولو لده كتحليل السيد زقيقه أم الفرض فليس لأحد أبويه منعه منه لأبتهاء ولادواً ما كالصلاة والصوم وكذا لو أذناه أو كان غيبه وبين مكة أقل من مرحلتين أو سافر معه (ويسقط فرض الإسلام) من حج وعمره (عن الحر البالغ العاقل ولو غفيراً) (غير مستطيع) بأن تكلف الفقير النسك فيجزئ عنه الفرض كالوحيج القن عن نذره بلا إذن سيده فيكفيه عن نذره كذا في بشرى الكريم ولا يصح نسك غير فرض الإسلام إلا بعده فيجب فرض الإسلام بالقضاء فالنذر نعم لو أفسده حال كونه رقيقاً عن حجة الإسلام وعن القضاء وكذا عن نذره إن عين سنة حج فيها

(باب في بيان ما لا بد منه في النسك)

(أركان الحج ستة) وهي التي يتوقف صحته عليها الأول (نية الإحرام به) أي نية الدخول في الحج أي نية ادخال نفسه في شيء يحرم عليه بالحج ما كان تحللاً له (و) الثاني (الوقوف بعرفة و) الثالث (طواف الأفاضة) أي طواف الرجوع من منى إلى مكة (و) الرابع (السعي و) الخامس (الحلق أو التقصير) أو نحو ذلك مما يحصل به إزالة شعر الرأس (و) السادس (ترتيب معظم الأركان) فلا بد من تقديم الأحرار على الكل والوقوف على ما بعده إن لم يقدم السعي بعد طواف القدوم ومن تأخير الطواف والسعي والحلق عن الوقوف والأحرار ولا ترتيب بين هذه الثلاثة إلا بين الطواف والسعي (وهذه الأركان الستة أركان للعمرة إلا الوقوف بعرفة) فليس كذا ذلك (ويجب فيها) أي العمرة (ترتيب جميع أركانها) وكلها تصح مع الحدثين إلا الطواف وهو أفضل الأركان عند الرمل وأما عند ابن حجر فافضلها الوقوف لأنه الركن الأعظم فلو فات الحج بفواته ثم جعدهما السعي ثم الحلق (و) (أجباته) أي الحج (خمس) وهي ما يصح بدونها مع الدم فقط أو مع الأيم إن لم يعذر وهذا متفق في الميقات والرمي والتحرز عن المحرمات على أنها منها وتختلف في بقية الأمور (الأحرار من الميقات) أي كون الأحرار في الميقات وأما أصل الأحرار فركن كما مر (و) الثاني (المبيت) أي الحضور (بمزدلفة و) الثالث (المبيت بمنى ليالي التشريق) الثلاث إن لم ينفر النفر الأول أو مبيت البيلتين إن أراد النفر الأول (و) الرابع (رمي الجمرات) أي رمي يوم النحر وأيام التشريق (و) الخامس (ترك محرمات الأحرار) كلبس الرجل عتيقاً كقميص على ما حرم به عادة بخلاف الأحرار بالقميص فلا يحرم (والعمرة و) (أجبان فقط الأحرار من الميقات وترك محرمات الأحرار وما عدا هذه الأركان والواجبات فهو سنن ولا يخرج الشخص من إحرامه حتى ينتم الأركان كلها فلو مات وقد بقى عليه شعرة من الحلق لم يسقط الفرض إن كان ذلك

في اتمام نسكه ومثله في ذلك الزوجة ولو كانت نسكها فرضاً إلا إذا تضيق عليها ويسقط فرض الإسلام عن الحر البالغ العاقل ولو غير مستطيع. (باب) أركان الحج ستة نية الإحرام به والوقوف بعرفة وطواف الأفاضة والسعي والحلق أو التقصير وترتيب معظم الأركان وهذه الستة أركان للعمرة إلا الوقوف بعرفة ويجب فيها ترتيب جميع أركانها وواجباته خمسة الإحرام من الميقات والمبيت بمزدلفة والمبيت بمنى ليالي التشريق ورمي الجمرات وترك محرمات الأحرار وللعمرة راجبان فقط الأحرار من الميقات وترك محرمات الأحرار وما عدا هذه الأركان والواجبات فهو سنن ولا يخرج الشخص من إحرامه حتى ينتم الأركان كلها فلو مات وقد بقى عليه شعرة من الحلق لم يسقط الفرض إن كان ذلك



النسك الذي يفعله (فرضا) وحينئذ يجب أن يحج عنه من تركه (ومن ترك شيئا من الواجبات)  
للحج أو العمرة (ولو عمدا) أو جهلا (ففسكه صحيح) لكن (يلزمه بتركه دم) لغواته بفوات وقته لقوله  
عليه السلام من ترك نسكا فقلبه دم كذا في شرح الغاية ومثل من ترك ذلك من فعل محرما من محرمات الاحرام  
(ولا يلزمه شيء) أي لا دم ولا غيره (بترك السنن) للنسك كتركها من سائر العبادات كالوضوء والصلاة  
﴿فصل﴾ فيما يطلب للاحرام (يسن كترك الاحرام أن يتنظف قبل الاحرام بازالة الاوساخ) وغسل  
رأسه بنحو سدر فسيح بخلاف لوجه امرأة غير محددة ولو عجزت استبرأته لانهما مأمورة بكشفه وخضبه  
كفها به ويكره بعد احرام (و) ازالة الاظفار وشعر الابط والعانة) وبقص شارب قبل الغسل ويكره  
ذلك في عشر ذي الحجة لمزيد التوضيح (ويغتسل للاحرام) ولو نحو حائض وأن أرادة قبل الميقات  
ويكره تركه ولو لحائض وراخير الغسل لطهرها أولى واحرام الجنب مكروه وغير المميز يغسله عليه  
وينوي عنه ولو جنبته ويكفي تقدمه على الاحرام أن ينسب اليه عرفا كأن يغتسل بمكة ويحرم من التمتع  
(و) بعد الغسل (يتطيب في بدنه فقط) الا الصائم وبأن يفكر لها ما لم تكن لها راحة يتأذى بها ويوقفت  
أزالتها على الطيب والألحذية وأفضل الطيب المسك وأن يخلط بما ورد فيذهب جرمه ويكره الزينة  
لقول أحد بنجاسته (و) أن (يلبس ازارا ورداء أبيضين) وجديدين ثم مفسولين (ان كان) أي  
المحرم (ذكر) ويندب غسل جديد اجتمعت نجاسته ويسن للمرأة لبس البياض ويكره لها لبس المصوغ  
ويسن أن يلبس نعلين وأن يكونا جديدين (ويصلي ركعتي الاحرام) بعد ما ذكر في غير وقت الكراهة الا  
في حرم مكة ينوي بهما سنة الاحرام (ثم ينوي) النسك مستقبلا للقبلة ولا فضل أن ينوي عند ابتداء  
سيره في الماشي أو سريته في الراكب متوجها لطريق مقصده (ويلبي) بأن يقول لك اللهم  
ليكن لك لا شريك لك ليكن لك الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ويستحب أن يذكر ما أحرم  
به من حج أو عمرة أو كليهما في أول مرة من مرات التلبية ويسرها ثباتا فيه بحيث يسمع نفسه فقط  
فيقول لك اللهم بحج أو بعمرة أو بليك بحج وعمرة بعد ذلك يسن أن يرفع يدها لجل صوته  
بها في دوام الاحرام بحيث لا يضطر نفسه (ويسن الاكثار من التلبية) ولو لحائض ونفساء  
(في دوام الاحرام) الا عند الرمي فيستحب التكبير فيه دونها والا في الطواف والسعي  
لان فيها أذكارا خاصة ويستحب للثلاث ادخال اصبعه في أذنيه كذا في شرح الغاية  
﴿فصل﴾ فيما لا بد منه للوقوف وفيما ينبغي تركه (ووقت الوقوف من الزوال يوم تاسع الحجة الى  
طلوع الفجر يوم العاشر) ففي أي وقت من ذلك وقت أجزأ (والواجب فيه) أي الوقوف (حضور  
المحرم بأرض عرفة) أو على ظهر دابة فيها أو شجرة فيها لا على غصن منها وهو خارج عن هوائها وإن  
كان أصلها فيها قال ابن قاسم ويكفي تحريكه ويكفي الحضور (لحظة من هذا الوقت) المذكور (ليلا  
أو نهارا) وإن كان الواقف مارا ولو على طلب نحو آبق وإن لم يذكر أن تلك الأرض عرفات  
(ولا فضل) أجمع بين الليل والنهار بعرفة وهو الحضور بها نهارا والبقاء فيها الى الغروب  
آخر وجا من الخلاف ويشترط في الواقف كونه محرم ما أهلا للعبادة جميع وقت الوقوف فلا  
يكفي مع جنون أو غم أو سكر كصومه لانتفاء أهلية للعبادة لكن يقع حج المجنون نفلا كالصبي  
الذي لا يميز ولا يضرب النوم (والسنة للمحرم أن لا يشتغل في دوام احرامه الا بما يقربه كولا  
عز وجل وأن يصون نفسه) عن الخصام مع الخدم والرفقة وغيرهما (حتى عن الكلام المكباح الذي  
ليس فيه منفعة) أخروية ولا دنيوية فإن كان مستغفرا في نفسه ففي الحج (يقبح كل من الحرير في الصلاة  
(والمحافظة على ذلك يوم عرفة أكد) فلا يليق فيه التقصير فإن هذا اليوم لا يمكن تقصيره بخلاف  
غيره ويسن فيه كثار الذكر والتهليل والدعاء والتلبية وقراءة القرآن واكثار التضارع والذلة والإطعام  
في الدعاء وعن الأديعة المختارة اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم أني



ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت  
 الغفور الرحيم اللهم اغفر لي مغفرة من عندك تصلح بها شأني في الدارين وارحمني رحمة منك أسعد بها  
 في الدارين وتب علي توبة نصوحا لا أنكثها أبدا والزمني سبيل الاستقامة لا أزيغ عنها أبدا اللهم  
 انقلني من ذل المعصية الى عز الطاعة واغني بحلالك عن حرامك وبطاعتك عن معصيتك وبفضلك  
 عمن سواك وفرد قلبي وقبري واعزني من الشر كله واجمع لي الخير كله أستودعك ديني وأمانتي وقلي  
 وبدني وخواتم عملي وجميع ما أنعمت به علي وعلى جميع أحيائي والمسلمين واجمعين كذا في الصباح  
 فصل في واجبات الطواف وسننه (وشروط الطواف) تسعة الأول (الطهارة) من الحدثين  
 والنجس كما في الصلاة (والثاني) (تحت العورة) لقوله ﷺ لا يطوف بالبيت عريان ولكن العاجز  
 عنه يطوف ولا إعادة عليه (والثالث) (بابتدائه بالحجر الأسود) فلا يعتد بما بدأ به قبله ولو شهورا  
 فاذا انتهى اليه ابتداء منه (والرابع) (محاذاة الحجر بالشق الأيسر) المحاذي لصدره وهو المنكب  
 (أول الطواف) عند النية (وآخره) فيجب في الابتداء أن لا يتقدم بحزبة من المنكب على جزء من الحجر  
 مما يلي الباب وفي الانتهاء أن يكون الذي ساءه آخر الحجر الذي ساءه أو لا أو مقدما الى جهة الباب ليحصل  
 استيعاب البيت بالطواف وزيادة ذلك الجزاء حياطا كما يجب غسل جزء من الرأس مع الوجه (والخامس)  
 أن يجعل الطائف الكعبة على يساره يقينا ألا في أعني فظنا لشدة عسره عليه مارا لجهة حجر  
 اسمعيل (مع المشي تلقاء وجهه) ولو محمولا (والسادس) أن (يكون) أي الطائف (خارجا بجميع  
 بدنه) رتبه المتحرك بحركته (عن جميع البيت والشاذروان) وهو جمع جدار البيت نقصه ابن  
 الزبير من عرض الأساس لما وصل غرض المطاف لمصلحة البناء ثم ستم بالرخام ولنا وجهه أن من مس  
 جدار الكعبة لا يضر خروج معظم بدنه عن البيت (وحجر اسمعيل) وهو مأثور أن الركنين الشامييين عليه  
 بجدار قصير بينهما وبين كل من الركنين فتحة (والسابع) أن يطوف سبعا يقينا فلو شك في العدد  
 أخذ بالاقول كالصلاة نعم الشك بعد الفراغ لا يضر (والثامن) عدم صرفه بكفيه بأن (لا يقصد غير  
 الطواف بمشيه) كطلب غريم فقط وكأمره بخوفا من أن تلبسه امرأة فإن شرك كان قصد بمشيه  
 الطواف وطلب الغريم لم يضر ولو دفعه شخص قسري جديقه خطوات لم يضر لأنه لم يضره لغيره (والعاشر)  
 التاسع أن (يكون الطواف داخل المسجد) وأن وسع (والحرم) فلا يصح بخارج المسجد أجماعا وأما  
 الخارج الى الحل فيصح على ما نقل عن شرحي الارشاد (ولا يجب في الطواف نية) لا سحب نية  
 النسك عليه لكن تسنن (الا اذا كان لغير مناسك) كطواف قدوم للحلال ونقله غير قدوم وطواف  
 نذر فتجب وشروط الطواف هي غير النية والطوافات أتم ما فرة كنان كما في بشري الكريم (وسننه)  
 أي الطواف (بكثرة منها استلام الحجر الأسود) وهو كاليدين أفضل (وتقبيله) ويسن تخفيف  
 القبلة بحيث لا يظهر لها صوت ووضع الجبهة ويسن تكرير كل منها ثلاثا في كل طوفة ولا تارة أكد  
 ويمتنع ذلك ان علم أن شيئا من طيه يتعلق به (واستلام الركن اليماني) بيده (والمشي) فيه ولو لغير  
 ذكر (والحفاء فيه) أي الطواف ولو امرأة ألا تصدر كشدة حر فحرم فإن لم يشتد تجاوز لبس نعلين  
 والحفاء وتندب تقصير الخطأ فيكثر الأجر (والركل) في الثلاثة الا طواف الأول وهو الأشهر  
 في المشي مع تقرب الخطأ من الكتفين (والاضطباع) في جميع الطواف وهو جعل وسط رداءه  
 تحت منكبه الأيمن وطرفه على منكبه الأيسر كشفا وسن فعله ولو فوق المحيط من الشاب وهذا ان  
 (لأنه إذا أراد السعي بعده) والأفلا يطلبان (والدعاء الوارد عن النبي ﷺ) أو عن أحد من الصحابة  
 (فيه) أي الطواف (وصلاة ركعتين) فأكثر (بعد تمامه) ولا فضل فعلهما خلف المقام وإن  
 بعد قدر ثلثائة ذراع والفضل أن لا يزيد بين المصلي والمقام على ثلاثة أذرع (وتجزى ركعتان  
 بعد أسبوع كثيرة) والفضل أن يصل لكل أسبوع ركعتين (ولو آخرهما بغيره) والفضل ألا يكمل لمن

فصل في شروط  
 الطواف الطهارة  
 وستر العورة وابتدائه  
 بالحجر الأسود  
 ومحاذاة الحجر بالشق  
 الأيسر أول الطواف  
 وآخره ويجعل الطائف  
 الكعبة على يساره مع  
 المشي تلقاء وجهه  
 ويكون خارجا بجميع  
 بدنه عن جميع البيت  
 والشاذروان وحجر  
 اسمعيل ويطوف سبعا  
 يقينا ولا يقصد غير  
 الطواف بمشيه ويكون  
 الطواف داخل المسجد  
 والسحرم ولا يجب  
 في الطواف نية الا اذا  
 كان لغير مناسك وسننه  
 كثيرة منها استلام  
 الحجر الأسود وتقبيله  
 واستلام الركن اليماني  
 والمشي والحفاء فيه  
 والرمل والاضطباع  
 للذكر اذا أراد السعي  
 بعده والدعاء الوارد  
 عن النبي ﷺ فيه  
 وصلاة ركعتين بعد  
 تمامه وتجزى ركعتان  
 بعد أسبوع كثيرة  
 والفضل أن يصل  
 لكل أسبوع ركعتين



فصل في شروط السعي والابتداء بالصفة والختم بالمروة وأن يقع سعي العمرة بعد طوافها وسمى الحج بعد طواف القدوم أو الأفاضة والأفضل فعله بعد طواف القدوم وأن يكون الطواف صحيحاً وأن يسعى سبعا يقينا وسننه كثيرة منها الطهارة وستر العورة والصعود على درج الصفا والمروة والمروة بين الميادين الأخضرين للذكور والدعاء والذكر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه والموالاة بين مراتبه وبينه وبين الطواف

فصل في الواجب في الحلق إزالة ثلاث شعرات من الرأس بأي كيفية والأفضل للذكر أن يحلق رأسه كله بالموسى وللأنثى أن تقصر من جميع شعر رأسها بأن تجمع كله وتأخذ من طرفه قدر أنملة إلا الذوائب والسنة أن يستقبل الشخص القبلة حال الحلق أو التقصير ويبقى بالتكبير والدعاء

طاف أسبوعاً فقلها بعد كل أسبوع ومن سنن الطواف فراغ القلب والخشوع والتدبر والسكينة وعدم الكلام إلا في الخير ورفع اليدين إن دعا والآجعلها تحت صدره كالصلاة ومن المحبوب فيه السلام على أخيه وسؤاله عن حاله والطواف بعد الصبح لا يقوت به فضيلة الجلوس بعدها كما في حديث من صلى الصبح ثم قعد يذكر الله إلى أن تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كان له أجر حجة وعمره تأمّنين والمراد بمن قعد في الحديث من استمر على ذكر الله والطواف فيه الذكر والطواف فقد جمع بين الفضيلتين كذا قال سعيد بن محمد في بشرى الكريم نقلاً عن كثير من العلماء.

فصل في واجبات السعي وسننه (وشروط السعي) خمسة الأولى (الابتداء بالصفة) في الأوتار والمروة في الأشفاع (و) الثانية (الختم بالمروة) وعليها الآن عقد واسع علامة على أولها (و) الثالثة (أن يقع سعي العمرة بعد طوافها وسعي الحج بعد طواف القدوم) فإلم يقف بعرة (أو الأفاضة) ولا فضل في فعله بعد طواف القدوم (عند ابن حجر) (و) الرابع (أن يكون الطواف صحيحاً) والآن لم يصح سعيه (و) الخامس (أن يسعى سبعا يقيناً) والشاك يأخذ بالآقل ويشترط أيضاً عدم الصارف فلو حل محرم محرماً لم يسع ودخل وقت سعيه وسعى به ولم ينو لنفسه أو لها وقع السعي للحج (و) سبته (أي السعي) كثيرة منها الطهارة وستر العورة (و) المشي إن أطافه فإن ركب لم يكره (و) الصعود على درج الصفا والمروة حتى يرى البيت من باب الصفا لا من فوق جدار المسجد وسعى الراكب صحيح أن الصق بآبته بالدرجة السفلى وأما المروة فلأنه خول تحت عقدها تكاف كما قاله ابن الجبال (و) المروة (بقدر طاقته) حيث لا تأذي لنفسه ولا إذاء للغير فاقصد السنة لابنية المسابقة واللبث قبل وصوله للملأ خضر المعاني بجدار المسجد إلى أن وصل (بين الميادين الأخضرين) الذين أحدهما بجدار المسجد والآخر بجدار مقابله وهذا المطلوب (لأنه كره) لا للنساء فإن عجز عن العدو الشديد لنحو ذمة تشبه في حركته بذلك ثم يمشي على عادته ويفعل كذلك في الرجوع وفي كل مرة من مراتب السعي (والدعاء) واستحب العلماء من دعاء سيدنا عمر اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانك لا تخلف المعاد واني أسألك كما هديتني للإسلام أي لا تنزع عني حتى تتوفاني ولما مسلم ومن دعاء ابنه اللهم اعصمني بدنياً وطواعيتك ورسولك وجنبا حد ودك اللهم اجعلنا نحبك ونحب ملائكتك وأنبياءك ورسلك ونحب عبادك الصالحين اللهم يسرنا لليسرى وجنبنا لليسرى واغفر لنا في الآخرة والأولى واجعلنا من أئمة المتقين (والذكر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي السعي وهو أفضل من القرآن ومنه على كل من الصفا والمروة الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده لا شريك له ومن لا إله إلا الله وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون (والموالاة بين مراتبه) أي السعي وبين أجزاء المرة الواحدة (وبينه) أي السعي (وبين الطواف) بأن لا يقطع السعي لجنازة وراثة وإن خاف قوتها (فصل) فيما يتعلق بالحلق وفي بيان الترتيب (و) الواجب في الحلق إزالة ثلاث شعرات (أو جزء من كل منها) (من) شعر (الرأس بأي كيفية) حلقاً أو نتفاً أو قصاً أو حرقاً أو بسن لمن لا شعر برأسه أمراً للموسى عليه (و) الأفضل للذكر أن يحلق رأسه كله بالموسى (و) الأنثى أن تقصر من جميع شعر رأسها بأن تجمع كله وتأخذ من طرفه قدر أنملة إلا الذوائب (و) لو غصيرة (أن تقصر من جميع شعر رأسها بأن تجمع كله وتأخذ من طرفه قدر أنملة إلا الذوائب) (و) والمرسلة من الضفيرة (و) السنة أن يستقبل الشخص (المحلق) القبلة حال الحلق أو التقصير ويبقى بالتكبير (و) كذا عند إرادة الحلق يكبر ثلاثاً تسليماً وبعد التكبير يقول اللهم هذه ناميتي يدك فاجعل لي بكل شعرة نوراً إلى يوم القيامة واغفر لي ذنوبي (والدعاء) بعد الفراغ منه فيقول



وذكر الله تعالى وأما  
الترتيب فهو أن يقدم  
الأحرام على الكل  
والوقوف على الحلق  
والطواف وأما السعي  
فيجوز تقديمه على  
الوقوف إن فعله بعد  
طواف القدوم وليس  
بين الحلق والطواف  
ترتيب

فصل في صبح الأحرام  
بالعمرة في أي وقت كان  
حتى في أشهر الحج ولا  
يصح الأحرام بالحج  
وحده ولا بالحج  
والعمرة معا إلا في أشهر  
الحج وهي شوال وذو  
القعدة وعشر ليل من  
ذي الحجة فمن أحرم به  
قبل دخولها أو بعد  
خروجها انعقد أحرامه  
عمرة ومن كان بمكة  
وأراد الحج وجب عليه  
أن يحرم به منها قبل أن  
يفارق بيئتها والأفضل  
أن يحرم من باب بيته أو  
من حجر اسمعيل فإن  
أراد العمرة وجب عليه  
أن يخرج إلى طرف  
الحل من أي جهة ويحرم  
منه وأفضل بقاعه  
الجعرانة ثم التنعيم ثم  
الحديبية ومن جاء من  
الآفاق وجب عليه  
الأحرام من الميقات  
الذي في طريقه أو الذي  
يحاذيه والمواقف  
الشرعية خمسة ذوالخليفة

اللهم أنتي بعد ذلك شعرة حسنة وأصح عنى بها سنة وارفع لي بها درجة واغفر لي وللحلقين والمقصرين  
ولجميع المسلمين (وذكر الله تعالى) ولا فضل في كل الأوقات أن يقول تحصنت بحصن لا اله الا الله  
محمد رسول الله كنت مرأيت ثم نفث كمشير إلى جهاته الست ويسن أن يدفع الأجرة التي تطلب بها نفسه  
معلقة من غير مشاركة وأن يدفع شعرة في محل غير مطروقي ثم يتطيب ويلبس (وأما الترتيب فهو أن  
يقدم الأحرام على الكل) يقدم (الوقوف على الحلق والطواف) أي طواف الركن (وأما السعي  
فيجوز تقديمه على الوقوف إن فعله) أي السعي (بعد طواف القدوم) والآ واجب الترتيب (وليس  
بين الحلق والطواف ترتيب) بل يسن الحلق بعد رمي جرة العقبة بالطواف.

فصل في الميقات الزماني والمكاني وبدأ بالزماني التوقف صحة الحج عليه فقال (يصح الأحرام بالعمرة  
في أي وقت كان حتى في أشهر الحج) إذ ميقاتها الأول وقيل السنة نعم قد تمتنع بعارض كحرم بها وحاج  
لم ينفر من منى شقراً صحيحاً وإن لم يكن فيها أو سقط عنه الرمي والمبيت أن لم يخرج وقته (ولا يصح الأحرام  
بالحج وحده) بأن أفردته عن العمرة (ولا بالحج والعمرة معا) بأن قارنها في النية (إلا في أشهر الحج وهو  
شوال وذو القعدة وعشر ليل) أول (من ذي الحجة) فيصح الأحرام به من ابتداء شوال إلى فجر يوم  
النحر (فمن أحرم به) أي الحج (قبل دخولها) أي أشهر الحج كرمضان (أو بعد خروجها) كبقية ذي  
الحجة (انعقد أحرامه عمرة) بمنزلة عن عمرة الإسلام إن كانت عليه ولا يبطل الأحرام إلا به شديداً  
التعلق إذ لا يخرج منه كغيره بالفساد بل ينصرف لما قبله ولو شك هل أحرم في وقته أو قبله انعقد حجاً لأن  
أصل تقدير كل حادث بمقارب زمن أخير من مطلق العدم يقدم عليه نعم ينبغي الاحتياط فينبوي الحج أن  
لم يشرع في الأعمال لمصلحة إدخال الحج على العمرة ولا فرق في الميقات الزماني بين المكي وغيره لكن  
يستحب للمكي الأحرام بالحج يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة ويكون أحرامه عند أرادته الخروج  
إلى عرفة فإن كان متمتعاً عادماً للهدى استحب له الأحرام قبل السادس من ذي الحجة ليصوم السادس  
والسابع والثامن ويتخلص من صوم عرفة فإنه يستحب للحاج فطره (و) لهما الميقات المكاني فامتنع أن يكون  
قاصداً للنسك تمكياً وهو من مكة ولو نجا من سبيل أو آفاقاً وهو من بلده وراه المواقف الخمسة التي ذكرها  
(فمن كان بمكة) ولو غريباً (وأراد الحج وجب عليه أن يحرم به منها) أي من نفس مكة بأن أحرم (قبل أن  
يفارق بيئتها) فلو أحرم بعد مجاوزتها إلى جهة عرفة لزمه دم (والأفضل أن يحرم من باب بيته) بعد  
صلاة سنة الأحرام فيها أو في المسجد وهو أفضل ثم يدخل فيه ثانياً لطواف الوداع (أو) يحرم (من  
حجر اسمعيل) بعد صلاة ركعتين لأحرام فيه ويجوز للمكي ألا يجير عن آفاق الأحرام من مكة ولا حطاً  
من الأجرة ولا دم عليه وهو ما اعتمدته الجمال الطبري وعليه ابن قاسم (فإن أراد) أي من في مكة (العمرة  
وجب عليه أن يخرج إلى طرف الحل) ولو بخطوة (من أي جهة ويحرم منه) أي طرف الحل (والأفضل  
بقاعه) أي الحل لأحرام العمرة (الجعرانة) وهي موضع بين مكة والطائف على اثني عشر ميلاً من مكة  
وعلى ثلاث أميال من الحرم تسمى برية بنت سعد وكانت تلقب بالجعرانة وهي المرادة في قوله تعالى كالتى  
نقضت عنها (ثم التنعيم) وهو موضع على فرسخ من مكة (ثم الحديبية) وهي اسم بئر بين طريق حديفة  
بكسر الحاء المهقلة والمدينة فيها مسجد النبي ببيع فيه تحت الشجرة وهي طرف الحرم على تسعة  
أميال من مكة (ومن عجا من الآفاق) أي جميع الجهات ولو تمكياً قصد مكة للنسك حجاً أو عمرة (ويجب  
عليه الأحرام من الميقات الذي سلكه) (في طريقه) وهو الذي حدده النبي ﷺ للطريق حين  
سلكها ولا يشترط عين الميقات بل الواجب أن يكون الأحرام منه (أو) من (الذي يحاذيه)  
فمن لا ميقات بطريقه فيضاهيه بمحاذاته في بر أو بحر (والمواقف الشرعية خمسة ذوالخليفة) ثم فيه مسجد  
الشجرة وبينه وبين المدينة ثلاثة أميال وهو عشرة مراحل من مكة وهو ميقات المنوجه إلى



مكة من المدينة حيث سلك الطريق الجادة والآمن الجحفة ولا حرام من رابع أفضل ان جهلت (والجحفة)  
وهي قرية خربة وهي تحلى أربع مراحل ونصف مرحلة من مكة وهذه ميقات المتوجه من الشام ومصر  
والمغرب نعم اذا مر الشاميون على ذي الحليفة فهي ميقاتهم وليس لهم تأخير الا حرام الى الجحفة ومن  
أحرم من رابع فقد أحرم قبل مجاوزة الجحفة (ويحلم) وهي جنوب مكة مشهور بجبل السعدية بينه  
وبين مكة مرحلتان ونصف وهي ميقات المتوجه من تهامة اليمن (وقرن المنازل) ويقال له قرن الثعالب  
وهو جبل في جهة المشرق على مرحلتين من مكة وهي ميقات المتوجه من نجد اليمن ونجد الحجاز  
(وذا عرق) وهي قرية على مرحلتين من مكة قد خربت وهي ميقات المتوجه من المشرق والعراق  
وخراسان ممن لا يحاذي ميقاتا قبل مرحلتين كالجاني من سواكن الى جدة أو حرم على مرحلتين من مكة اذا لا  
ميقات دونها واحدة من حلتان الى مكة فانه يصل جدة قبل ان يحاذي ميقاتا أو المحاذاة بعد المرحلتين لا تعتبر  
والمراد من قولهم ومن لا يحاذي ميقاتا فهو من لم يحاذي قبل مرحلتين والافهم المحاذاة محال لاكتشاف  
المواقيت لمكة ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقائه مشكك ولا فضل لمن فوق ميقات ان يحرم منه  
لا من دورة أهله ولا فضل من أوله وهو الطرف الا بعد.

(فصل في ما يتعلق بمزدلفة ومني) (والواجب في ميقات مزدلفة الحضور فيها) أي مزدلفة (الحظ من  
النصف الثاني) باعتبار الليل من الغروب الى طلوع الفجر الثاني (من ليلة النحر بعد الوقوف) ولوقوع  
وان لم يكن أهلا للعبادة كما قاله عبد الرؤوف كخالف فيه كل شهاب الرمي فان دفع منها قبل النصف الثاني  
لزمه العود فان لم يعد حتى طلع الفجر لزمه دم (والسنة تقديم النساء) الرجال (الضعفاء الى منى بعد  
نصف الليل) وقبل طلوع الفجر كير مواجزة العقبة (قبل الزحمة) ان ارادوا الرمي والافاضة لهم تأخير  
الرمي الى طلوع الشمس كغيرهم (وان يبيت الرجال الا قويا) بمزدلفة (الى) طلوع الفجر ثم يصلوا  
الصبح بها أي مزدلفة (في أول الوقت) ليتسع الوقت (والا فضل) لذكر (ان تكون) أي صلاة الصبح  
(جماعة) بمزدلفة (وكونها) مع الامام (للخلاف في وجوبها معه) ثم يقفوا في أي جزء من مزدلفة  
مستقبل القبلة (والا فضل كون الوقوف) على المشعر الحرام (وهو المبنى عليه البناء الموجود الآن وهو  
جبل قزح) آخر مزدلفة (أو بقربه) أي المشعر (بعد صلاة الصبح) وتحصل السنة بالمرور فيه  
(مشتغلين بالاستغفار والدعاء) ويكثرون من قول ربنا آتانا الآية والتلبية (الى زيادة الاسفار) أي  
الاضافة بحيث ترى لكل مواضع أخفها (ثم يتوجهوا قبل طلوع الشمس الى منى) بسكنة ذا كرين ملبين  
ومن وجد منهم فرجة أسرع فاذا بلغ وأدى بحسب أسرع قدر رمية حجر وان لم يجد الفرجة (يفصلون اليها)  
أي يدخلون منى (بعد طلوعها) وارتفعا قدر رمح (والسنة ان يأخذ الحجاج) الحصى من المشعر الحرام  
بعد صلاة الصبح الا لمن يريد الخروج (من مزدلفة) ليلا يأخذ منها ليلا (سبع حصيات لرمي جمرة العقبة  
يوم النحر فقط) ويزيد قليلا اذا قد يسقط منها شيء (ويأخذ وامن منى) أو من بطن محسر (لرمي أيام  
التشريق) فتحصل السنة بالاخذ من كل منهما (ويكره أخذ الجمار) أي الحجارة (من الحل أو من محل نجس)  
ثم يمسحها أو من الجمرات اذا لم يبق فيها من الحصى الا ما لم يقبل (فاذا وصلوا منى بعد ارتفاع الشمس) كرمح  
(يسدون برمي جمرة العقبة قبل كل شيء) لانه تحية منى وتب في رمي يوم النحر فقط الاستقبال للجمرة  
(ثم يذبحون ضحايهم أو هداياهم ثم يحلقون أو يقصرون) وهذا الترتيب ثابت في حديث مسلم (وبعد  
حط امتعتهم) في منازلهم (واستقروا منى يتوجهون الى مكة) ضحى يوم النحر وهو يوم الحج الأكبر  
(فيطوفون طواف الافاضة) ويسن عقبه أن يشرب زمزم من سقاية العباسي لا تباع فيسعون فوراً  
ان لم يكونوا قد سبوا بعد طواف القدوم وقد حل لهم كل شيء حرم عليهم بالاحرام حتى الجماع ولكن  
يسن تأخيرهم عن رمي أيام التشريق (ثم يرجعون الى منى فيصلون الظهر بها في أول الوقت) لا تباع

والجحفة ويللم وقرن  
المنازل وذات عرق  
فصل والواجب  
في ميقات مزدلفة الحضور  
فيها لحظة من النصف  
الثاني من ليلة النحر  
بعد الوقوف والسنة  
تقديم النساء والضعفاء  
الى منى بعد نصف الليل  
قبل الزحمة وان يبيت  
الرجال الا قويا الى  
الفجر ثم يصلوا الصبح  
بها في أول الوقت  
والا فضل ان يكون جماعة  
ومع الامام ثم يقفوا على  
المشعر الحرام أو بقربه  
بعد صلاة الصبح مشتغلين  
بالاستغفار والدعاء الى  
زيادة الاسفار ثم  
يتوجهوا قبل طلوع  
الشمس الى منى فيصلون  
اليها بعد طلوعها والسنة  
ان يأخذ الحجاج من  
مزدلفة سبع حصيات  
لرمي جمرة العقبة يوم  
النحر فقط ويأخذوا  
من منى لرمي أيام التشريق  
ويكره أخذ الجمار  
من الحل أو من محل  
نجس فاذا وصلوا منى  
بعد ارتفاع الشمس  
يسدون برمي جمرة العقبة  
قبل كل شيء ثم يذبحون  
ضحايهم أو هداياهم ثم  
يحلقون أو يقصرون  
وبعد حط امتعتهم  
واستقروا منى  
يتوجهون الى مكة  
فيطوفون طواف

الافاضة ثم يرجعون الى منى فيصلون الظهر بها في أول الوقت



ويبيتون فيها ليل  
أيام التشريق وهذا البيت  
واجب كما سبق وأقله  
الحضو وبني معظم كل ليلة  
من هذه الليالي والأفضل  
مبيت كل ليلة بتمامها  
ويسقط هذا المبيت  
ومبيت مزدلفة عن  
المعذورين كالرعاة  
وأهل السقاية

**فصل في شروط**  
الرمي أن يكون باليدان  
قدر على الرمي بها وأن  
يكون بالحجر ولو ياقوتا  
وحجر حديد وأن يسمى  
رميا وأن يقصد به الرمي  
وأن يقع فيه بقوة الرمي  
يقينا وأن يكون سبع  
رميات يقينا إلى كل جرة  
ولو بحصاة واحدة وأن  
يبدأ في أيام التشريق  
بالجرة التي من جهة عرفة  
ثم بالوسطى ويختم بجمرة  
العقبة وأن يكون بعد  
دخول وقت الرمي  
ويدخل وقت رمي  
جمرة العقبة يوم النحر  
باتصاف ليلته وأيام  
التشريق لا يدخل وقت  
رميها إلا بدخول وقت  
الظهر ويبقى وقت الرمي  
كله أداء إلى غروب  
الشمس آخر أيام التشريق  
فن فاته رمي يوم من  
الأيام أتى به في بقيتها  
ليلا أو نهارا لكنه يقدم  
رمي اليوم الفائت على  
رمي الحاضر ويدخل  
وقت الحلق وطواف  
الأفاضة بنصف ليلة النحر ويستمر

فهي ما أفضل منها في المسجد الحرام أن فاتته مضاعفة لأن في فضيلة الاتباع ما يربو على المضاعفة  
(ويبيتون فيها ليل) أي لم ينفروا أنفرا الأول والآخرين الليلتين الأولى ولتين منها (وهذا  
المبيت واجب) على الأصح (كما سبق) أي في واجبات الحج (وأقله الحضور بمبنى معظم كل ليلة من هذه  
الليالي) بأن يزيد على النصف ولو غلظته (والأفضل غميت كل ليلة بتمامها) أي الليلة (ويسقط هذا  
المبيت ومبيت مزدلفة عن المعذورين) بكل ما يندرج في الجمعة والجماعة والمعذورين بغير ذلك  
(كالرعاة) كالدواب ولو غميت عن أن يخرجوا من منى ومزدلفة قبل الغروب وتيسر أتيانهم بالدواب  
اليهمما وخافوا من تركها ضياعا لو باتوا فيهما (وأهل السقاية) ولو في غير مكة ولو غلظته فيسقط عنهم  
المبيت مطلقا سواء خرجوا قبل الغروب أو بعده لأن عملهم بالليل بخلاف عمل الرعاة فإنه في النهار  
وهذه الأعداء لا تسقط الرمي وإنما يسقط إذا عجز عنه بنفسه وبنايته نحو فتنة

**فصل في واجبات الرمي وسننه** وهو واجب بالاتفاق (وشروط الرمي) ثمانية الأول (أن يكون  
باليدان قدر على الرمي بها) فلا يكفي برجل ولا بغيره ولا بمقلع مع القدرة عليه باليد وإذا عجز عنه باليد  
قدم القوس فالرجل فالقوس (والثاني (أن يكون بالحجر) فإنه يجزئ بأنواعه (ولو ياقوتا) وزر جدا  
وعقيقا وبلورا (وحجر حديد) وحجر ذهب وفضة ونحاس قبل تصفيتها وليس منه الكؤلؤ واثمد وحجر  
نورة وجص وزرنيخ فلا يجزئ بشئ من ذلك (والثالث (أن يسمى رميا) فلا يكفي وضع الحصى  
في الأرض لأنه لا يسمى رميا (والرابع (أن يقصد به الرمي) وهو المحل المبني فيه العلم وهو ثلاثة  
أدب من جميع جوانبه الأجرة العقبة فليس له إلا جهة واحدة فلو قصد غيره لم يكف وإن وقع فيه كرميه  
نحو جرة في الجرة ورميه العلم المنسوب في الجرة نعم إن رمي إليه بقصد الوقوع في الجرة فوقع فيها أجزأ  
كذا قال ابن حجر ثم اعتمد الرمي على العلم إذا وقع في الرمي لأن العامة لا يقصدون بذلك  
الأفعل الواجب كذا في بشري الكريم (والخامس (أن يقع) أي الرمي (فيه) أي المرمى (بقوة  
الرمي يقينا) وأن لم يبق فيه (والسادس (أن يكون سبع رميات يقينا إلى كل جرة) من الجرات الثلاث  
مرة إلى فراغ السبع (ولو) بالتكرير (بحصاة واحدة) ولو بفرقة طويلة (والسابع ترتيب الجرات  
وهو أن يبدأ في أيام التشريق بالجرة التي من جهة عرفة ثم بالوسطى ويختم بجمرة العقبة) فلا يعتد برمي  
مؤخره قبل تمام ما قبلها وكذا في الزمان فيرمي الثلاث عن أمسه ثم عن يومه ولا بد من أن يرميها أولا  
عن نفسه ثم عن غيره إذا استنبت فإن خالف وقع عن أمسه وعن نفسه (والثامن (أن يكون بعد دخول  
وقت الرمي ويدخل وقت رمي جمرة العقبة يوم النحر باتصاف ليلته) أملا (أي أيام التشريق) ولا يدخل  
وقت رميها إلا بدخول وقت الظهر) قال سعيد بن محمد في بشري الكريم وحزم أرفعى وتبعه الأسوي  
وقال المعروف جواز رمي كل يوم قبل زواله وعليه فيدخل بالفجر اهـ (ويبقى وقت الرمي كله أداء)  
اختيارا إلى غروب كل يوم وجوازا (إلى غروب الشمس) آخر أيام التشريق فن فاته رمي يوم من الأيام  
التي يطلب فيها الرمي ولو بغير عذر (أتى به) أي الرمي (في بقيتها) أي أيام التشريق (ليلا أو نهارا)  
ولو في آخر يوم منها ولو وقع الرمي قضاء عملا داخله التدارك كالوقوف بعرفة ومبيت مزدلفة (لكنه  
يقدم رمي اليوم الفائت على رمي اليوم الحاضر) لو جوب الترتيب في الزمان كوجوب الترتيب  
في المكان ولا بد أن يزاد شرط تاسع مختص بجمرة العقبة وهو كون الرمي من أسفلها عن بطن الوادي  
فلو رمي من أعلاها أو جنبها أو وسطها إلى المرمى جاز لأن الرمي في مجوز وقوفه في أي موضع شاء بخلاف  
مالو أو وقع الرمي إلى خلفها فلا يصح ويزاد عاشر وهو عدم الصارف للرمي إلى غير نهيك فلو قصد نحو جردة  
رميه لم يصح (ويدخل وقت الحلق وطواف الأفاضة بنصف ليلة النحر) فمن وقف قبله (ويستمر) أي وكفتها



(إلى آخر العمر) نعم يكره تأخيرهما عن يوم العيد والتأخير عن أيام التشريق أشد مكرهًا وعن خروجه من مكة أشد والسعي كذلك (و يدخل وقت ذبح الضحية والهدي) المندوب (الذي ساقه المحرم بالحج المحرم إذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر صلاة العيد وخطبته ويستمر) أي بقيت ذبيحتها (إلى آخر أيام التشريق) فيفوت بفواتها (ومن سن الرمي أن يكون باليد اليمنى وأن يكون الحصى قدر الباقلاء) أي القوي ويكره دونه وفوقه (وأن يغسله) وأن يرفع الذكركم يده بالرمي حتى يرى بياض إبطه (وأن يكبر مع كل حصاة) فيقول الله أكبر ثلاثاً لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله أكبر والله الحمد (وأن يستقبل القبلة حال الرمي في أيام التشريق) دون رمي يوم النحر كما مر (وأن يدعو) ويذكر (الله تعالى) ويهلل ويسبح (مستقبل القبلة بعد رمي الجرة الأولى والثانية) بقدر سورة البقرة لا الثالثة بل يمضي بعد رميها ونحوها (وكون الرمي بحصى طاهرة فلا يسترط في حجر الرمي طهارته) (فصل في طواف الوداع وما يندكر معه) (طواف الوداع واجب) تعظيماً للحرم (على كل من سافر من مكة) ولو بمكاً أو غير حاج ومعتبر (إلى وطنه) ولو دون مسافة القصر من مكة (أو إلى مكانه على مسافة القصر) سواء قصد الإقامة فيه أم لا (أو إلى محل يريد أن يقيم فيه أربعة أيام صحاح) ولو دون مسافة القصر (ويجب بتركه) أي طواف الوداع (دم على غير المعذور) وأن لم يكن حاجاً أو معتمراً وكذا يلزمه الدم في ترك طوفه منه أو بعضها بخلاف ترك حصاة أو بيت ليلة فإنه يلزمه دم والفرق أن الطواف أشبه الصلاة في أكثر أحكامه فصارت كالحصاة الواحدة فالجرح ترك بعضه ترك كله ولا كذلك الرمي والمبيت أملاً للحائض والنفساء والمستحاضة التي نفرت في نوبة حيضها وذو جرح نضاج يحشى منه نكول المسجد ومن خاف ظمأً أو فوت رفقة فلا يطلب منهم طواف الوداع فيسبرون بلا وداغ نعم إن زال العذر قبل مفارقتهم فلا يجوز القصص فيه لزوم العود ليطوفوا أو بعد ذلك ثم يلزمهم (وشرط صحته أن يكون بعد فراغ جميع أشغاله فحينئذ) (يجب السفر عقبه) أي طواف الوداع (فوراً فإن تأخر بعده زماً يسع ركعتين) لغير اشتغال بأسباب الخروج ولو ناسياً أو جاهلاً (بطل وداغه) وذلك ككثرة متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عبادة مريض ووجب إعادته (إلا أن تأخره علة) المندوب بعده (و بعد ركعته وعند شرب زمزم وفي الملتزم) فلا يعيد وإن أطال في الدعاء بغير الوارد (أو تأخره شغل) أسباب (السفر كسرا الزاد وشدة الرجال) أي الدواب ولم يطل زمنها (فلا يبطل) أي ذلك الطواف وكذلك لا ينتظر رفقة وغرف على مال ولا غايه أو كراه (وإن طال التأخر لذلك ومثل ذلك مما لو قامت صلاة الجماعة بالفعل بعد فراغه) أي طواف الوداع (فصل معهم وانصرف فوراً) أملاً للركعة الصغيرة فلا يلزم على وليه أن يطوف به للوداع بناء على القول بأنه واجب مستقل ليس من واجبات الحج (والسنة بعد ركعته أن يأتي بالملتزم) وهو غمابن الحجر الأسود والباب (ويصق به بطنه و صدره وييسطه عليه) (عليه) اليمنى ثم ياتي بالباب والبسرى ثم ياتي بالحجر (ويضع خده الأيمن أو وجهه عليه ويدعو بما أحب) (والأفضل أن يكون) أي الدعاء (بالوارد عنه) كان يقول اللهم البيت بيتك والعمد تحببك وابن أمية حملني على ما خرت لي من خليك حتى سيرتني في بلادك وبلغتني نعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فان كنت رخصت عني فاردد عني رضا والاقبل إلا أن قبل أن تنأى عن بيتك فأرى ويبعد عنه فإني أرى هذا أن أنصرف في أن أذنت لي غير مستبدل بك ولا بميتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فأصحبني العاقبة في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أيقنتني واجمع لي خيري الدنيا والآخرة أنك على كل شيء قدير (ثم يشرب من ماء زمزم) ويستقبل القبلة عند شربه ويسن القيام له عند البئر لا عند غيرها كما قاله عطية (وتضلع) أي يمتلى (من ماء زمزم) ثم يعود إلى الحجر فيستلمه بيمينه (ويغسله) بالغم من غير

إلى آخر العمر ويدخل وقت ذبح الضحية والهدي الذي ساقه المحرم بالحج المحرم إذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر صلاة العيد وخطبته ويستمر إلى آخر أيام التشريق ومن سن الرمي أن يكون باليد اليمنى وأن يكون الحصى قدر الباقلاء وأن يغسله وأن يكبر مع كل حصاة وأن يستقبل القبلة حال الرمي في أيام التشريق دون رمي يوم النحر كما مر وأن يدعو ويذكر الله تعالى ويهلل ويسبح مستقبل القبلة بعد رمي الجرة الأولى والثانية بقدر سورة البقرة لا الثالثة بل يمضي بعد رميها ونحوها وكون الرمي بحصى طاهرة فلا يسترط في حجر الرمي طهارته فصل في طواف الوداع وما يندكر معه طواف الوداع واجب تعظيماً للحرم على كل من سافر من مكة ولو بمكاً أو غير حاج ومعتبر إلى وطنه ولو دون مسافة القصر من مكة أو إلى مكانه على مسافة القصر سواء قصد الإقامة فيه أم لا أو إلى محل يريد أن يقيم فيه أربعة أيام صحاح ولو دون مسافة القصر ويجب بتركه أي طواف الوداع دم على غير المعذور وأن لم يكن حاجاً أو معتمراً وكذا يلزمه الدم في ترك طوفه منه أو بعضها بخلاف ترك حصاة أو بيت ليلة فإنه يلزمه دم والفرق أن الطواف أشبه الصلاة في أكثر أحكامه فصارت كالحصاة الواحدة فالجرح ترك بعضه ترك كله ولا كذلك الرمي والمبيت أملاً للحائض والنفساء والمستحاضة التي نفرت في نوبة حيضها وذو جرح نضاج يحشى منه نكول المسجد ومن خاف ظمأً أو فوت رفقة فلا يطلب منهم طواف الوداع فيسبرون بلا وداغ نعم إن زال العذر قبل مفارقتهم فلا يجوز القصص فيه لزوم العود ليطوفوا أو بعد ذلك ثم يلزمهم (وشرط صحته أن يكون بعد فراغ جميع أشغاله فحينئذ) (يجب السفر عقبه) أي طواف الوداع (فوراً فإن تأخر بعده زماً يسع ركعتين) لغير اشتغال بأسباب الخروج ولو ناسياً أو جاهلاً (بطل وداغه) وذلك ككثرة متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عبادة مريض ووجب إعادته (إلا أن تأخره علة) المندوب بعده (و بعد ركعته وعند شرب زمزم وفي الملتزم) فلا يعيد وإن أطال في الدعاء بغير الوارد (أو تأخره شغل) أسباب (السفر كسرا الزاد وشدة الرجال) أي الدواب ولم يطل زمنها (فلا يبطل) أي ذلك الطواف وكذلك لا ينتظر رفقة وغرف على مال ولا غايه أو كراه (وإن طال التأخر لذلك ومثل ذلك مما لو قامت صلاة الجماعة بالفعل بعد فراغه) أي طواف الوداع (فصل معهم وانصرف فوراً) أملاً للركعة الصغيرة فلا يلزم على وليه أن يطوف به للوداع بناء على القول بأنه واجب مستقل ليس من واجبات الحج (والسنة بعد ركعته أن يأتي بالملتزم) وهو غمابن الحجر الأسود والباب (ويصق به بطنه و صدره وييسطه عليه) (عليه) اليمنى ثم ياتي بالباب والبسرى ثم ياتي بالحجر (ويضع خده الأيمن أو وجهه عليه ويدعو بما أحب) (والأفضل أن يكون) أي الدعاء (بالوارد عنه) كان يقول اللهم البيت بيتك والعمد تحببك وابن أمية حملني على ما خرت لي من خليك حتى سيرتني في بلادك وبلغتني نعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فان كنت رخصت عني فاردد عني رضا والاقبل إلا أن قبل أن تنأى عن بيتك فأرى ويبعد عنه فإني أرى هذا أن أنصرف في أن أذنت لي غير مستبدل بك ولا بميتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فأصحبني العاقبة في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أيقنتني واجمع لي خيري الدنيا والآخرة أنك على كل شيء قدير (ثم يشرب من ماء زمزم) ويستقبل القبلة عند شربه ويسن القيام له عند البئر لا عند غيرها كما قاله عطية (وتضلع) أي يمتلى (من ماء زمزم) ثم يعود إلى الحجر فيستلمه بيمينه (ويغسله) بالغم من غير

معه وانصرف فوراً والسنة بعد ركعته أن يأتي بالملتزم ويصق به بطنه و صدره وييسطه عليه ويضع خده الأيمن أو وجهه ويدعو بما أحب والأفضل أن يكون بالوارد عنه ثم يشرب من ماء زمزم ويضلع منه ثم يعود إلى الحجر فيستلمه ويغسله



ويسجد عليه ثلاثا ثلاثا  
ثم ينصرف تلقاء وجهه  
مستدبر البيت اذا خرج  
من المسجد لا على ظهره  
ويخرج من باب الوداع  
ويكره أن يقف على باب  
المسجد عند خروجه .  
فصل في المحرمات  
بالاحرام سبعة الأول  
اللبس عمدا فيحرم على  
الذكر ستر رأسه ولبس  
المحيط في أي عضو من  
أعضائه ويحرم على  
الأنثى ستر وجهها ولبس  
القفا في يديها وتجب به  
الفدية الثاني الدهن لشيء  
من شعر الرأس أو من  
شعر الوجه عمدا ولو  
رأس شعرة واحدة بأي  
دهن وتجب به الفدية  
أيضا الثالث التطيب  
عمدا في أي جزء من  
ظاهر البدن أو باطنه أو  
في شيء من الملبوس بأي  
نوع من الأنواع التي  
يقصد منها غالباً روائحها  
الطيبة كالمسك  
والزعفران والورد  
ويجب به الفدية أيضا  
الرابع الجماع ومقدماته  
كاللس والتقبيل  
والمعانقة ويحرم الجماع  
ولو بغير انزال ويفسد  
الحج به قبل التحلل  
الأول والعمرة قبل  
فراغ أعمالها وتجب  
بالجماع المفسد بدنة فان  
عجز عنها فبقرة فان عجز  
عنها فسبع من النعم فان

أظهر صوت (ويسجد عليه) أي يضع وجهه عليه (ثلاثا ثلاثا) في كل واحدة من هذه الثلاثة  
(ثم ينصرف تلقاء وجهه) مستدبر البيت اذا خرج من المسجد لا (على ظهره) فان المشي  
فهو منكره (ويخرج من باب الوداع) على ما قاله ابن حجر أو من باب العمرة وأعمد نذوب  
الخروج منه إلا سنوي وشيخ الاسلام والرملي الكبير والرملي الصغير والخطيب (ويكره  
أن يقف على باب المسجد) ناظرا إلى الكعبة (عند خروجه) من مكة كما جازم عن ابن عباس  
ونجاشي بل يكون آخر عهد الطواف وهذا هو الصواب كذا في الايضاح .  
فصل في محظورات الاحرام وما يندكر معها وحكمة تحريمها الخروج عن العادة بذكر ما هو فيه  
من العبادة فيحمله على الاخلاص (والمحرمات بالاحرام خمسة الأول لبس عمدا) على الرجل والمرأة  
(فيحرم على الذكر) العائد العالم بالتحريم والاحرام المختار الذي لم يتحلل شيئا من الأشياء الأول (ستر  
رأسه) كله أو بعضه وإن قل ومنه البياض المحاذي لا على الاذن لا المحاذي لشعبة الاذن (والشئ  
الثاني) (لبس المحيط) بالحاء المهملة (في أي عضو من أعضائه) كحريطة اللحية نحو ما كان المحيط شفافا  
كزجاج أو مغطا كقبض أو معقودا أو ملزوما أو منسوجا أو مزورا وإنما يحرم لئلا يسهل على الوجه المعتاد  
كوضع نحو فرجة على منكبيه وإن لم يدخل يديه في كمينه وإن قصرنا من ذلك لانه يستمسك بذلك لو قام فيعد  
لا يسهل (ويحرم على الأنثى) ولو أمة بالشروط السابقة نوعان فالنوع الأول (ستر وجهها) نعم يعني عمامة  
يستر من الوجه احتياطا للرأس ولو أمة فاذملا يتم الواجب الآتي واجب (در) النوع الثاني (لبس القفا  
في يديها) فيحرم عليها كالرجال لانه من جملة المحيط (ويجب به الفدية) ولها أن تلبس بخفة على كل من يديها  
وتشدّها وتعدّها وتلصقها بالرقبة أو بالوجه فظاهره خفاء للرقبة ورأس الأصابع محل مطلقا وبها  
تستر أحداهما فقط لا يحل الجمع فقد التعلين (الثاني الدهن لشيء من شعر الرأس أو) اللحية فقط فلا يحرم  
غيرها (من) بقية (شعر الوجه) قال الكردى وهذا هو الأقرب (عمدا) فيحرم الدهن لما ذكره ولو من  
امرأة وإن كان يحلوقا أو أمردي في أول ظهور نبات لحيته بخلاف رأس أصلي وأقرع وبقية شعور البدن  
(ولو رأس شعرة واحدة بأي دهن) كزيت ونخيم وغيرها (وتجب به) أي بدنهين ما ذكره (بالفدية) أي  
دم كامل (أيضا) ولو لبعض شعرة على حصول الترفيع به (الثالث التطيب) للرجل وغيره ولو أخشم (عمدا  
في أي جزء من ظاهر البدن أو باطنه) كأن أكله أو استعط به (أو في شيء من الملبوس) كشوبه ومندله  
ونعله (بأي نوع من الأنواع التي يقصد منها غالباً روائحها الطيبة كالمسك والزعفران والورد) والعنبر  
والعود والصندل (وتجب الفدية أيضا) بخلاف ما يقصد منه الدواء أو الإصلاح أو الكل كقرفة  
وقرقل ومصطكي وأرج ثم الطيب تحل أربعة أقسام أحدها ما اعتد التطيب به بالتبخير كالعود فيحرم  
تحويل عين من الدخان إلى المحرم ولا يحرم بغير ذلك ثانيا ما اعتد التطيب به باستهلاك عينه كالأورد  
فهذا لا يحرم تحمله ولا شمه حيث لم يصيب بدنه أو ثوبه منه شيء ثالثا ما اعتد التطيب به بوضع أنفه عليه أو  
عكسه كساتر الرياحين فهذا لا يحرم تحمله في بدنه أو ثوبه وإن كان يحرم ريحه رابعا ما اعتد التطيب به  
بمحمله كالمسك ونحوه فيحرم تحمله في ثوبه أو بدنه فإن وضعه في نحو خرقة أو قارورة وحمله في ثوبه أو بدنه  
فلا يحرم إن كان مشدودا عليه وإن ظهر ريحه ولا يصير بخلوس في حانوت عطار أو موضع يبخران  
عمقت به الرائحة دون العين نعم أن قصدنا شتم الرائحة مكره (الرابع الجماع) في قبل أو دبر ولو بمحائل  
وإن كُتب (ومقدماته كاللس والتقبيل والمعانقة) بشهوة ولو بمحائل وإن لم ينزل ولو بين  
التحللين وفي تلك المقدمات بلا حائل الفدية مع الحرمة وإن لم ينزل (ويحرم الجماع ولو بغير انزال  
يفسد الحج به قبل التحلل الأول و) تفسد (العمرة قبل فراغ أعمالها) ولو لم يبق إلا شعرة نالته  
يتحلل بها (ويجب بالجماع المفسد بدنة) فان عجز عنها فبقرة فان عجز عنها فسبع من النعم (كلها  
تجزئ في الأضحية) (فان عجز قوم البدنة بسبع مكة) حال الوجوب (وأخرج طعاما) تجزي في



بقيمتها فان عجز صام عن  
كل مد يوما ولا تجب  
فدية بل المقدمات الا  
المباشرة بشهوة من غير  
حائل وفديتها وفدية  
الجماع غير المفسد شاة  
مخيرة كما سيأتي الخامس  
عقد النكاح فيحرم  
نكاح المحرم ولا ينعقد  
لنفسه ولا لغيره لا  
بالوكالة ولا بالولاية  
ولو كانت عامة السادس  
ازالة شيء من الشعر أو  
من الاظفار بأي  
طريق من طرق الازالة  
وتجب بكل منها فدية  
مستقلة ولومع النسيان  
ولا تجب الفدية الكاملة  
الا في ازالة ثلاث  
شعرات أو ثلاثة  
أظفار في زمان ومكان  
واحد فان تعدد الزمان  
أو المكان وجب في كل  
شعرة وفي كل ظفر  
مد طعام ولو كثرت  
الشعور والاظفار  
السابع التعرض لشيء  
من صيود البرالوحشية  
المأكولة ولو خارج  
أرض الحرم ولا يجب  
الجزاء فيها الا بالاتلاف  
ولومع النسيان وتجب  
الممالة في ضمانها فلا  
تجزى البدنة عن الذي  
وجبت فيه شاة ويحرم  
على الحلال صيد حرم  
المدينة والمدينة ووج  
الطائف

الفطرة (بقيمتها) أي البدنة (فان عجز صام عن كل مد يوما) ولا تجب فدية بالمقدمات الا  
المباشرة بشهوة من غير حائل (فالدائم مقيد بقيدين بالمباشرة ومحمد أو بالشهوة) (وفديتها) أي المقدمات  
(وفدية الجماع غير المفسد شاة مخيرة كما سيأتي) ففي الأول من الجماع قبل التحلل الأول وبدنة وفي الجماع قبل  
التحلل الأول فيما بعد الجماع الأول أو بين التحللين كل جماع شاة وان توالي الميزان التغلظ فيه نعم يندرج  
واجب مقدماته فيه ولو كان فدية الجماع شاة وحل التعدد به ان قضي بكل وطرفان كان يزرع ويعود على  
التوالي عرفا فالتحلل جماع واحد (الخامس عقد النكاح فيحرم نكاح المحرم ولا ينعقد لنفسه ولا لغيره لا  
بالوكالة ولا بالولاية ولو كانت) أي الولاية (عامة) كالحاكم وكل نكاح كان الولي فيه محرما أو الزوج أو  
الزوج فغيره باطل ويجوز الرجعة في الاجرام لكن تكره ويجوز أن يكون المحرم شاهدا في نكاح الحلالين  
وتكره خطبة المرأة في الاجرام ولا تحرم (السادس ازالة شيء من الشعر) سواء شعر رأس أو غيره (أو)  
ازالة شيء (من الاظفار) ولو ضمن اصبع رائدة (بأي طريق من طرق الازالة) أي بقص أو تنف أو احراق  
أو بدو أو سح أو غيره (هذا حيث لم يكن المزال من الشعر والظفر تابعا لمحلّه والا فلا حرمة ولا فدية لكن  
تسبب حيث لا ضرورة والا فلا حرمة) (وتجب لكل منها) أي الشعر والظفر (فدية مستقلة ولو جمع النسيان  
ولا تجب الفدية الكاملة) وهي الدم (الا في ازالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار في زمان ومكان واحد) عرفا  
(فان تعدد الزمان أو المكان وجب في كل شعرة وفي كل ظفر) أو بعض كل (مد طعام ولو كثرت الشعور  
والاظفار) وان بلغت ألو فلو أزال شعرة أو ظفرا ثلاث مرات واتحد زمان ومكان فمعدو الاقل ثلاثة  
ولو كرر نزع العامة ثلاثا لتثليث مسح الرأس لزمت فدية واحدة كذا في بشري الكريم نقلا عن ابن  
قاسم وعند المالكية اذا فعل نحو جبات الفدية بأن لبس وحلق وقلم وتطيب انحدث الفدية اذا كان نية فعل  
جميع ما يحتاج اليه من موجبات الفدية ونوي التكرار (السابع التعرض لشيء من صيود البرالوحشية)  
أصالة (المأكولة) يقينا باصطياد أو نحوه (ولو خرج أرض الحرم ولا يجب الجزاء فيها) أي تلك الصيود  
(الا بالاتلاف) بالقتل أو نحوه (ولو جمع النسيان وتجب الممالة في ضمانها فلا تجزى البدنة عن الذي وجبت  
فيه شاة) لأن جزاءها بالنظر للممالة الا في اتلاف الحماية وهذه المحرمات أربعة أقسام الأول نماذج  
للحاجة وهي هنا ما فيه شبهة شديدة لا يحتمل مثلها وان لم ينجح التيسر ولا حرمة فيه ولا فدية وهو لبس  
السر أو يلحق بالازار والخف المقطوع علفق النعل واستدامة ما تطيب به قبل الاجرام وحمل نحو مسك  
بقصد النقل ان قصر زمانه وازالة شعرة بجلده وازالة الثابت في العين والمؤذي بنحو كسر وقتل صيد صائل  
ووطء جرادعة المسالك وتخلص صيد من فم سبع فبات وما فعله من الترفه كلبس وتطيب ناسيا أو جاهلا  
أو مكرها للمنانى مما فيه الإثم ولا فدية كعقد نكاح والنظر بشهوة والاعانة على قتل صيد ولو غللال وقبضه  
صيدا بنحو شرايه أو اصطياده ولم يلف ولم يغير الصيد وفعل محرم من محرمات الاجرام بميت محرم  
الثالث ما فيه الفدية ولا إثم وذلك فيما اذا احتاج الرجل الى اللبس والمرأة لستر وجهها أو الى ازالة شعر  
أو ظفر لنحو مرض أو تلف نحو شعر بجهل وهو يميز أو تغير صيدا بغير قصد وتلف به أو اضطر الى ذبح صيد  
على وجه أو تلف صيد برفس دابة معه أو عضها بلا تقصير (الرابع ما فيه الإثم والفدية وهو باقى المحرمات ثم  
المحظورات في الاجرام على ثلاثة أقسام قسم تجب فيه الفدية مطلقا ولو ناسيا أو جاهلا وهو الا اتلاف  
كالقتل وازالة الشعر والظفر اذا تعرض لنحو ينص صيد وضعه في فرشه ولم يمكن دفعه إليه أو لم  
يعلم به فتلف والا اذا أزال الشعر الذي يعطى العين والظفر المضرب بعضوه فليس في ذلك حرمة ولا  
فدية كما مر وقسم لاندية فيه وان تعمد وهو عقد النكاح ومباشرة بشهوة بحائل والا لكل من صيد صاده  
غيره له أو تسبب فيه فليس في ذلك فدية وأما فيه إثم وقسم ان تعمد وجبت الفدية والا فلا كالترفات  
لللبس والدم والطيب (ويحرم على الحلال صيد حرم مكة والمدينة ووج الطائف) (وهو واد



بصحرائه (وإذا شجرها مطلقاً) أي وإن استنبتها الأديمون (ونباتها الذي من شأنه أن يكثر بنفسه ولا جزاء له) ذلك إلا في حرم مكة خاصة (لأنها مواضع النسك وأما النقيع بالنون وهو الموضع الذي فيه حمار رسول الله ﷺ لا بل الصدقة فليس بحرم ولا يحرم صيده ولكن لا يتلف شجره وحشيشه فإن أتلفها ما أخذ من ثمنه القيمة ومصرها مضاف بغير الصدقة والجزية فأربعة أخماسه للبرقة والخامس خمسة للصالح وخمسة لبي هاشم والمطلب وخمسة لليتامى وخمسة للساكنين وخمسة لآباء السبيل (ولا يدخل جزاء الشعور في جزاء الأظافر ولا جزاء الصيد في جزاء الشجر والنبات ولا العكس) وإذا نظر لها ثلثة أو نحوها في التداخل (ويحرم نقل شيء من تراب الحرم) أي حرم مكة والمدينة ووجه لغيره (وأحجاره) وأشجاره ونخاره (ولو للتبرك) ولو جنبه الرذان لم يضطر لحمل ذلك (وإن نقله) أي ذلك الشيء (الحرم آخر) لا سيما إلى الحل (و) حيث أخرجه من محله حرم عليه استعماله (ويجب) عليه (رده لمحله) وعند أبي حنيفة يجوز ذلك للتبرك فينبغي تقليده فإن لم يرد إلى محله فلا ضمان عليه في غير الشجر المكي لأن غير الحرم المكي ليس بمحلاً للنسك ولأن غير الشجر لا ينمو (ويكره نقل ذلك) أي المذكور (من الحل إلى الحرم) لئلا يعتد احترامه فيما يمنع من أخذه من محتاج إليه ولأن إهانة الشريف أعظم من إهانة الوضيع (ولا يحل لأحد أن يملك لقطه حرم مكة أبداً ولو كانت حقيرة) أي قليلة متبوءة (بل يحفظها إلى وجود صاحبها) فخير البخاري أن هذا البلد محرم لله تعالى لا يحل لقطه إلا لمنشد أي معترف على الدوام والأنا نقل على الدوام فلا تظهر قاعدة التخصيص لأن لقطه سائر البلاد لا بد من تعريفه سنة (المعنى أن مكة مضافة للناس يعودون إليها مرة بعد أخرى فرما يعود مالكها أو نائبه إلى طلبها) ولقطه عرف حرم المدينة كلقطه غيرهما من بقية البقاع (والقليل المتمول لا يعرف سنة بل يعرف من مائة من أن فاقده تعرض عنه غالباً بعد ذلك الزمان ويختلف ذلك باختلاف المال أما القليل غير المتمول كحبة الحنطة والزبيب فلا يعرف ولو أجده الاستبداد به (وإذا كان للصيد مثل من الأنعام) بالنقل عنه صلى الله عليه وسلم أو عن أصحابه أو بحكم عدلين حيث لا نقل (كالنعام وبقر الوحش والحمام فالواجب فيه) أي ذلك الصيد (أما ذبح مثله) من النعم تقريباً باعتبار الكسوة والخلقه ففي النعامة ذكر أو أنثى بذكره كذلك ولا تجزى عنها بقرة ولا سبع شاة إلا اعتبار المائثة فيها وفي بقرة الوحش وحماره بقرة أما الحمام والقمري والقطا ونحوها من كل ما غرذ وشرب الماء جرحاً يلاصق فالواجب فيها شاة بقضاء الصحابة والأقوال القياس والقيمة إذ لا مثل له من سورة تقريباً من النعم ولا بد من ذبح المثل في الحرم ولا تجزى في غيره وإن تصدق به فيه (و) الواجب (تفرقة) على مساكين الحرم ثلاثة فأكثر أو تملكهم بملكه مذبحاً ويجوز إعطائهم من خارج حيث كانوا من أهله ولو كانوا من غير أهله (وأما إخراج طعام) ويجزى في الفطرة (بمقدار قيمته) أي المثل من غالب التقديروم الإخراج ويجوز إعطاء مسكين أكثر من مئة أو أقل (وأما صيام يوم عن كل مئة) ويكمل المنكسر في أي محل شاء لكنه في الحرم أفضل (وإن لم يكن له) أي الصيد (مثل كالعصافير) والجراد (فالواجب فيه) أما إخراج طعام بقيته أي الصيد يؤم الإلتفاف أو التلف قال بعضهم تكفي عن جرادة تمرقة لقول ابن عباس شهرة خير من جرادة (وأما صيام يوم عن كل مئة) ويكمل المنكسر ويرجع في القيمة لعدلين (وهذه المحرمات كلها تحل للحرم بعد التحلل الأول) وهو محاصل باتنين من ثلاثة وهي رمي جمرة العقبة وإزالة ثلاث شعرات فأكثر وطواف أفاضة المنبوع بالسعي لمن لم يسع بعد طواف القدوم (إلا الجماع ومقدماته وعقد النكاح فلا تحل) أي هذه (الثلاثة) إلا بعد التحلل الثاني وهو محاصل بفعل الثالث من تلك الثلاثة ويجب الاتيان بما بقي من النسك من رمي ومبيت وهو غير محرم كما يأتي المصل بالتسليم الثانية بعد خروجه من الصلاة.

فصل في الإحصار والفوات (وإذا منع المحرم من إتمام أركان النسك الذي أحرم به) من حج أو عمره (بمازله) فإن تحلل فيه (فما يجزى في الإحصار) أما (شاة) أو سبع بدنة أو سبع بقرة في محل الإحصار ولو في الحل نعم بسبعته إلى مكة أو الحرم (وبنوي التحلل عند ذبحها

وكذا شجرها مطلقاً ونباتها الذي من شأنه أن يكثر بنفسه ولا جزاء له من ذلك إلا في حرم مكة خاصة ولا يدخل جزاء الشعور في جزاء الأظافر ولا جزاء الصيد في جزاء الشجر والنبات ولا العكس ويحرم نقل شيء من تراب الحرم وأحجاره ولو للتبرك وإن نقله لحرم آخر ويجب رده لمحله ويكره نقل ذلك من الحل إلى الحرم ولا يحل لأحد أن يملك لقطه حرم مكة أبداً ولو كانت حقيرة بل يحفظها إلى وجود صاحبها ولقطه عرف حرم المدينة كلقطه غيرهما من بقية البقاع وإذا كان للصيد مثل من الأنعام كالنعام وبقر الوحش والحمام فالواجب فيه أما ذبح مثله وتفرقة وأما إخراج طعام بقدر قيمته وأما صيام يوم عن كل مئة لم يكن له مثل كالعصافير فالواجب فيه أما إخراج طعام بقيته وأما صيام يوم عن كل مئة وهذه المحرمات كلها تحل للحرم بعد التحلل الأول إلا الجماع ومقدماته وعقد النكاح فلا تحل الثلاثة إلا بعد

التحلل الثاني. الفصل في إذا منع المحرم من إتمام أركان النسك الذي أحرم به جازله أن يتحلل فيه ذبح شاة وبنوي التحلل عند ذبحها



ثم يزيل ثلاث شعرات من رأسه وينوي التحلل  
من رأسه وينوي التحلل عند ازالته فان عجز  
عن الذبح أخرج طعاما بقيمة الشاة ونوى  
التحلل عند اخلاله حيث عذر من حلق أو حرم وحلق (ويقدم أخرج الطعام على  
ازالة الشعر) لأنه قبل الذبح الذي وجب تقديمه على الحلق (فان عجز عن الطعام صام عن كل مدي)  
وعن منكسر (يوما) ولا يتعين للصوم محل وقدم الطعام على الصوم لأنه أقرب إلى الحيوان من الصوم  
ليكونها عمالين (و) قد (تحلل) في الحال (بازالة الشعر مع النية) بعد الذبح أو الاطعام (ولا يتوقف  
التحلل على الصيام) طول زمنه فاعتقر تأخير (ولا يلزم قضاء ما تحلل منه) من حج أو عمره من حيث  
الاحصار وان اقترن به قوت وتحلل تحله بما سبق ان لم يكن له إلى مكة إلا طريق واحد وان كان له آخر  
عززه سلوكه وان فاته الحج لا يتحلل حينئذ إلا بعمل عمره وهو الطواف المتبوع بالسعي ان لم يسع والحلق  
اذ لم ير ذلك الأمر به وحل عدم وجوب القضاء في هذه الصورة اذا كان الطريق الثاني أطول أو أصعب  
وسلكها ففاته الحج اما اذا كان مساويا للأول أو أقصر منه فانه يجب القضاء لأنه قوت محض هذا  
ان استطاع سلوك ذلك ويجب القضاء أيضا فيها لو صار الأحرام غير متوقع زوال الاحصار حتى فاته  
الوقوف كشدة فربطه وكما يشترط أن لا يكون له طريق آخر يشترط أن لا يظن زوال الاحصار لوقت  
يدرك فيه الوقوف بعرفة وفي ثلاثة أيام في العمرة فان ظنه امتنع التحلل فان تحلل كزومه القضاء بخلاف من  
لم يظن بذلك فانه لا يقضي وان زال الاحصار قبل الفوات وخرج عن عدم لزوم القضاء بالاحصار ما لو  
كان نسيك من أحصر فحراما مستقرا عليه كحجة الاسلام بعد أول سني الامكان وكذا قدر عليه قبل  
عام الحصر أو نذر متعين فيه وكقضاء فاسد فهذا فرض مستقر قبل الحصر (بل يبقى) أي مما تحلل منه  
(في ذمته) بعده (كما كان قبل الاحرام به) ولو أحصر بعد الوقوف وتحلل ثم زال حصره لم يجز أن يحرم  
ويني (ومر طلع عليه الفجر يوم النحر وهو محرم بالحج ولم يدرك تحفة فقد فاته الحج ووجب عليه  
أن يتحلل بعمل عمره) فلا يجوز التحلل قبل طلوع الفجر وان علم عدم أدراك الوقوف ويحرم عليه بعده  
استدامة احرامه فلا يصير محرمًا بالحج في غير وقته ثم ان لم يمكنه أن يتحلل بعمل عمره تحلل بما مر في المحصر  
وان أمكنه وجب له التحلل الأول وكبوا حدي من الحلق والطواف المتبوع بالسعي والثاني  
بفعل الثاني مهما سقط حكم الرمي بالفوات فصارت كمن رمى ولا يحتاج إلى نية العمرة لكن لا بد من نية  
التحلل أي الخروج من الحج عند كل عمل من أعمال العمرة وانما لم يجزئه عن عمرة الاسلام لأن احرامه  
في انعقد بالحج فلا ينصرف لغيره (ويلزمه قضاء الفائت) فوراً (في السنة القابلة) كما في الافساد سواء كان  
فرضاً أو تطوعاً عند الرمي لأن الفوات لا يخلو عن تقصير ولذلك لم يفرق فيه بين المعذور وغيره بخلاف  
الاحصار واعتمد ابن حجر القضاء فوراً في التطوع لأنه لو جبه على نفسه بالشروع فيه فتضيق عليه  
وأما الفرض فلم يغير الشرع حكمه بل بقي على ما كان قبل الاحرام ويراعى في احرام القضاء ما كان عليه  
اجرامه في الاداء فلو أحرم به من ذي الحليفة ففاته حج أي على طريق قرن في القضاء لزمه أن يحرم مثل  
مسافة ذي الحليفة (ويلزمه الحج شاة في سنة القضاء) بعد الاحرام به ويجوز بعد دخول وقت الاحرام  
به قبل الاحرام كما أن ذم التمتع وقت جواز الفراغ من العمرة ووقت وجوبه بعد الاحرام بالحج  
فصل في بيان الدماء (ومن ترك شيئاً من الواجبات) سواء كان ما ذنبا في ترك الواجب كالتمتع  
والقران أو لا كترك الميتات (أو فعل شيئاً من المحرمات) بوجه يثبت الدم (لزمه دم) والدماء في الحج  
والعمرة أربعة أقسام) لاجدي وعشرين تمسها أحدها (مرتب مقدر) وثانيها (مرتب معدل و)  
ثالثها (مخير مقدر) ورابعها (مخير معدل فله مرتب هو) الدم (الذي لا يصح الانتقال عنه) أي الدم (الذي لا بد له

ثم يزيل ثلاث شعرات من رأسه وينوي التحلل عند ازالته (لأن الذبح كإزالة الشعر يكونان  
لغير تحلل فاحتاجا كنية مقارنة لها مخصصهما بالتحلل وانما اشترط الترتيب هنا لعدم المشقة فيه  
لأنه ليس هنا ألا تحلل واحداً كالعمرة بخلاف تحلل الحج فانه لا ترتيب لأن زمن الحج يطول  
فوسع فيه بعدم الترتيب وبوجود التحللين (فان عجز عن الذبح أخرج طعاماً بقيمة الشاة ونوى  
التحلل عند اخلاله) أي الطعام حيث عذر من حلق أو حرم وحلق (ويقدم أخرج الطعام على  
ازالة الشعر) لأنه قبل الذبح الذي وجب تقديمه على الحلق (فان عجز عن الطعام صام عن كل مدي)  
وعن منكسر (يوما) ولا يتعين للصوم محل وقدم الطعام على الصوم لأنه أقرب إلى الحيوان من الصوم  
ليكونها عمالين (و) قد (تحلل) في الحال (بازالة الشعر مع النية) بعد الذبح أو الاطعام (ولا يتوقف  
التحلل على الصيام) طول زمنه فاعتقر تأخير (ولا يلزم قضاء ما تحلل منه) من حج أو عمره من حيث  
الاحصار وان اقترن به قوت وتحلل تحله بما سبق ان لم يكن له إلى مكة إلا طريق واحد وان كان له آخر  
عززه سلوكه وان فاته الحج لا يتحلل حينئذ إلا بعمل عمره وهو الطواف المتبوع بالسعي ان لم يسع والحلق  
اذ لم ير ذلك الأمر به وحل عدم وجوب القضاء في هذه الصورة اذا كان الطريق الثاني أطول أو أصعب  
وسلكها ففاته الحج اما اذا كان مساويا للأول أو أقصر منه فانه يجب القضاء لأنه قوت محض هذا  
ان استطاع سلوك ذلك ويجب القضاء أيضا فيها لو صار الأحرام غير متوقع زوال الاحصار حتى فاته  
الوقوف كشدة فربطه وكما يشترط أن لا يكون له طريق آخر يشترط أن لا يظن زوال الاحصار لوقت  
يدرك فيه الوقوف بعرفة وفي ثلاثة أيام في العمرة فان ظنه امتنع التحلل فان تحلل كزومه القضاء بخلاف من  
لم يظن بذلك فانه لا يقضي وان زال الاحصار قبل الفوات وخرج عن عدم لزوم القضاء بالاحصار ما لو  
كان نسيك من أحصر فحراما مستقرا عليه كحجة الاسلام بعد أول سني الامكان وكذا قدر عليه قبل  
عام الحصر أو نذر متعين فيه وكقضاء فاسد فهذا فرض مستقر قبل الحصر (بل يبقى) أي مما تحلل منه  
(في ذمته) بعده (كما كان قبل الاحرام به) ولو أحصر بعد الوقوف وتحلل ثم زال حصره لم يجز أن يحرم  
ويني (ومر طلع عليه الفجر يوم النحر وهو محرم بالحج ولم يدرك تحفة فقد فاته الحج ووجب عليه  
أن يتحلل بعمل عمره) فلا يجوز التحلل قبل طلوع الفجر وان علم عدم أدراك الوقوف ويحرم عليه بعده  
استدامة احرامه فلا يصير محرمًا بالحج في غير وقته ثم ان لم يمكنه أن يتحلل بعمل عمره تحلل بما مر في المحصر  
وان أمكنه وجب له التحلل الأول وكبوا حدي من الحلق والطواف المتبوع بالسعي والثاني  
بفعل الثاني مهما سقط حكم الرمي بالفوات فصارت كمن رمى ولا يحتاج إلى نية العمرة لكن لا بد من نية  
التحلل أي الخروج من الحج عند كل عمل من أعمال العمرة وانما لم يجزئه عن عمرة الاسلام لأن احرامه  
في انعقد بالحج فلا ينصرف لغيره (ويلزمه قضاء الفائت) فوراً (في السنة القابلة) كما في الافساد سواء كان  
فرضاً أو تطوعاً عند الرمي لأن الفوات لا يخلو عن تقصير ولذلك لم يفرق فيه بين المعذور وغيره بخلاف  
الاحصار واعتمد ابن حجر القضاء فوراً في التطوع لأنه لو جبه على نفسه بالشروع فيه فتضيق عليه  
وأما الفرض فلم يغير الشرع حكمه بل بقي على ما كان قبل الاحرام ويراعى في احرام القضاء ما كان عليه  
اجرامه في الاداء فلو أحرم به من ذي الحليفة ففاته حج أي على طريق قرن في القضاء لزمه أن يحرم مثل  
مسافة ذي الحليفة (ويلزمه الحج شاة في سنة القضاء) بعد الاحرام به ويجوز بعد دخول وقت الاحرام  
به قبل الاحرام كما أن ذم التمتع وقت جواز الفراغ من العمرة ووقت وجوبه بعد الاحرام بالحج  
فصل في بيان الدماء (ومن ترك شيئاً من الواجبات) سواء كان ما ذنبا في ترك الواجب كالتمتع  
والقران أو لا كترك الميتات (أو فعل شيئاً من المحرمات) بوجه يثبت الدم (لزمه دم) والدماء في الحج  
والعمرة أربعة أقسام) لاجدي وعشرين تمسها أحدها (مرتب مقدر) وثانيها (مرتب معدل و)  
ثالثها (مخير مقدر) ورابعها (مخير معدل فله مرتب هو) الدم (الذي لا يصح الانتقال عنه) أي الدم (الذي لا بد له



الا عند العجز عنه (أي الدم) (والخبر بعكسه) أي المرتب وهو أن يجوز أن لا ينتقل إلى الثاني مع القدرة على الأول ويكون خبراً بينهما (والمعدل هو) الدم (الذي) يقوم ويتعدّل إلى غيره باعتبار القيمة (ينتقل عنه) أي الدم (إلى شيء آخر بقيته) أي الدم (والمقدر هو) الدم (الذي ينتقل عنه إلى شيء) قدره الشارع بما لا يزيد ولا ينقص وأسباب المرتب المقدّر تسعة التمتع وهو تقديم الأحرام بالعمرة ثم بعد الفراغ منها يحرم بالحج (والقرآن) وهو أن يجمع بين النسكين في الأحرام سواء أحرّم بها معا أو أحرّم بالعمرة أو لا ثم أدخل عليها الحج قبل الشروع في طوافها ولو بخطوة ويكتفى لها بطواف واحد وسعى واحد وحلق واحد (وفوات الحج) بفوات الوقوف (وترك الأحرام من الميقات) فمن تجاوزه مرّيد النسك ثم أحرّم بعمرة مطلقاً أو بحج في سنته ولم يعد قبل التلبس بنسك إلى ميقاته أو إلى ميقات مثله مسافة أو أبعد منه وجب عليه الدم ولا فرق في وجوبه بذلك بين العالم العامد وضده فخرج بذلك من جاوز الميقات مرّيد النسك بغير أحرام ثم لم يحرم أصلاً فإنه لا دم عليه فإن الدم ينقص النسك ومع عدم الأحرام لا نسك حتى يقال يحبر ينقص نسك نعم المجاوزة فوجبة إلا شيء فقط وبحل ذلك إذا لم ينو عند المجاوزة العود إلى ذلك الميقات أو إلى مثل مسافته قبل التلبس بنسك والإفلا حرمه كما قاله الكردي (وترك ميبت مزدلفة وميبت منى) لغير معذور (وترك رمي الجمار) فإذا ترك الرمي لثلاث حصيات حتى يغرب ثالث أيام التشريق لم يثم وشواء المعدور بمرض أو حبس مثلاً وغيره أمّا الحصة الواحدة فقسمها بين رمي الحصاتين ممدان بأن يترك ذلك في جرة العقبة آخر أيام التشريق (وترك طواف الوداع) لغير معذور ولو سهواً (والمخالفة للندور وهو) (عكس سنة في النسك نذرهما الشخص على نفسه وخالف نذره كان نذر الحلق فقصر أو المشى فركب) أو الأفراد فتمتع أو قارن وكذا مخالفة الإجماع على استؤجر له (وفي كل واحد من هذه) الأسباب (التسعة عشرة) عجزته في الأضحية (فان عجز عنها) كان لم يجدها بالحرم فقط أو في حد الغوث مع الشك أو حد القرب مع اليقين أو وجدها بأكثر من ثمنها أو غاب مقالها إلى مسافة قصر أو احتاج إلى صرفه في نحو مؤن سفره أو في مجلس أو مسكن (في غلبه) الصوم عشرة أيام (ثلاثة في الحج) أي بعد الأحرام به (ان أمكن صومها) أي الثلاثة (فيه) ولا يجب الأحرام قبل يوم النحر بزمن يسعها لأنه لا يجب تحصيل سبب الوجوب فلو أخر التحلل عن أيام التشريق ثم صامها ثم تحلل صدق تحله أنه صامها في الحج (وسبعة إذا رجع لوطنه) أو إلى محل يريده لوطنه ولو تمكنه ولا يجوز صومها إلا بالوصول إلى محل الاستيطان فلا يجوز في الطريق ولا آخر لوقتها (والمعرب المعدل سبهاً الجماع المقدس) للنسك من حج أو عمرة ويجب به الدم على ذكر يميزها مع ولو بحائل عامد عالم بالتحريم محتار قبل التحلل من العمرة المشتقة وقبل التحلل الأول من المفرد والقارن ولم يسبق منه جماع مفسد (والاحصار وهو المنع من إتمام أركان النسك) سواء منعه منه عدو أو حبس من سلطان أو نحوه ظلاً أو بدناً لا يمكن من أدائه وليس عليه بشيء تشهد بأعساره أو زوج في غير عده أو سيد على تفصيل سابق أو أصل في تطوعه ولم يغلب على ظنه أن يكشف المانع في مدة يمكنه إدراك الحج فيها إن كان محتاجاً أو في ثلاثة أيام إن كان معتبراً والإمام أولى للحصر المعتبر الصبر عن التحلل وكذا للحاج إن اتسع الوقت نعم إن كان في الحج غلب على ظنه زوال الحصر في مدة يمكنه إدراك الحج بعدها أو في العمرة ويتيقن قرب زواله وهو ثلاثة أيام متتابعات (وقد تقدم ما يجب عند العجز عن البدنة في الجماع) في فصل تحرمات الأحرام (وعند العجز عن الشاة في) فصل (الاحصار وأسباب المخير المقدّر ثمانية إزالة الشعر) فيجب به الدم على محرم يميز لم يتحلل ولم يدخل وقت تحله أو زال من نفسه أو أزيل منه باختباره في ثلاث شعرات فصاعداً من الرأس أو غيره في زمان واحد عرفاً في مكان واحد والمراد باتحاد الزمان أن تقع إزالة الشعر على التوالي محرفاً حتى لو أزال شعر البدن كله على التوالي لم يلزمه إلا فدية واحدة والمراد بالمكان هو المكان الذي يستقر فيه لازالة الشعر لا مكان المزال حتى لو أزال الشعر

الآ عند العجز عنه) أي الدم (والخبر بعكسه) أي المرتب وهو أن يجوز أن لا ينتقل إلى الثاني مع القدرة على الأول ويكون خبراً بينهما (والمعدل هو) الدم (الذي) يقوم ويتعدّل إلى غيره باعتبار القيمة (ينتقل عنه) أي الدم (إلى شيء آخر بقيته) أي الدم (والمقدر هو) الدم (الذي ينتقل عنه إلى شيء) قدره الشارع بما لا يزيد ولا ينقص وأسباب المرتب المقدّر تسعة التمتع وهو تقديم الأحرام بالعمرة ثم بعد الفراغ منها يحرم بالحج (والقرآن) وهو أن يجمع بين النسكين في الأحرام سواء أحرّم بها معا أو أحرّم بالعمرة أو لا ثم أدخل عليها الحج قبل الشروع في طوافها ولو بخطوة ويكتفى لها بطواف واحد وسعى واحد وحلق واحد (وفوات الحج) بفوات الوقوف (وترك الأحرام من الميقات) فمن تجاوزه مرّيد النسك ثم أحرّم بعمرة مطلقاً أو بحج في سنته ولم يعد قبل التلبس بنسك إلى ميقاته أو إلى ميقات مثله مسافة أو أبعد منه وجب عليه الدم ولا فرق في وجوبه بذلك بين العالم العامد وضده فخرج بذلك من جاوز الميقات مرّيد النسك بغير أحرام ثم لم يحرم أصلاً فإنه لا دم عليه فإن الدم ينقص النسك ومع عدم الأحرام لا نسك حتى يقال يحبر ينقص نسك نعم المجاوزة فوجبة إلا شيء فقط وبحل ذلك إذا لم ينو عند المجاوزة العود إلى ذلك الميقات أو إلى مثل مسافته قبل التلبس بنسك والإفلا حرمه كما قاله الكردي (وترك ميبت مزدلفة وميبت منى) لغير معذور (وترك رمي الجمار) فإذا ترك الرمي لثلاث حصيات حتى يغرب ثالث أيام التشريق لم يثم وشواء المعدور بمرض أو حبس مثلاً وغيره أمّا الحصة الواحدة فقسمها بين رمي الحصاتين ممدان بأن يترك ذلك في جرة العقبة آخر أيام التشريق (وترك طواف الوداع) لغير معذور ولو سهواً (والمخالفة للندور وهو) (عكس سنة في النسك نذرهما الشخص على نفسه وخالف نذره كان نذر الحلق فقصر أو المشى فركب) أو الأفراد فتمتع أو قارن وكذا مخالفة الإجماع على استؤجر له (وفي كل واحد من هذه) الأسباب (التسعة عشرة) عجزته في الأضحية (فان عجز عنها) كان لم يجدها بالحرم فقط أو في حد الغوث مع الشك أو حد القرب مع اليقين أو وجدها بأكثر من ثمنها أو غاب مقالها إلى مسافة قصر أو احتاج إلى صرفه في نحو مؤن سفره أو في مجلس أو مسكن (في غلبه) الصوم عشرة أيام (ثلاثة في الحج) أي بعد الأحرام به (ان أمكن صومها) أي الثلاثة (فيه) ولا يجب الأحرام قبل يوم النحر بزمن يسعها لأنه لا يجب تحصيل سبب الوجوب فلو أخر التحلل عن أيام التشريق ثم صامها ثم تحلل صدق تحله أنه صامها في الحج (وسبعة إذا رجع لوطنه) أو إلى محل يريده لوطنه ولو تمكنه ولا يجوز صومها إلا بالوصول إلى محل الاستيطان فلا يجوز في الطريق ولا آخر لوقتها (والمعرب المعدل سبهاً الجماع المقدس) للنسك من حج أو عمرة ويجب به الدم على ذكر يميزها مع ولو بحائل عامد عالم بالتحريم محتار قبل التحلل من العمرة المشتقة وقبل التحلل الأول من المفرد والقارن ولم يسبق منه جماع مفسد (والاحصار وهو المنع من إتمام أركان النسك) سواء منعه منه عدو أو حبس من سلطان أو نحوه ظلاً أو بدناً لا يمكن من أدائه وليس عليه بشيء تشهد بأعساره أو زوج في غير عده أو سيد على تفصيل سابق أو أصل في تطوعه ولم يغلب على ظنه أن يكشف المانع في مدة يمكنه إدراك الحج فيها إن كان محتاجاً أو في ثلاثة أيام إن كان معتبراً والإمام أولى للحصر المعتبر الصبر عن التحلل وكذا للحاج إن اتسع الوقت نعم إن كان في الحج غلب على ظنه زوال الحصر في مدة يمكنه إدراك الحج بعدها أو في العمرة ويتيقن قرب زواله وهو ثلاثة أيام متتابعات (وقد تقدم ما يجب عند العجز عن البدنة في الجماع) في فصل تحرمات الأحرام (وعند العجز عن الشاة في) فصل (الاحصار وأسباب المخير المقدّر ثمانية إزالة الشعر) فيجب به الدم على محرم يميز لم يتحلل ولم يدخل وقت تحله أو زال من نفسه أو أزيل منه باختباره في ثلاث شعرات فصاعداً من الرأس أو غيره في زمان واحد عرفاً في مكان واحد والمراد باتحاد الزمان أن تقع إزالة الشعر على التوالي محرفاً حتى لو أزال شعر البدن كله على التوالي لم يلزمه إلا فدية واحدة والمراد بالمكان هو المكان الذي يستقر فيه لازالة الشعر لا مكان المزال حتى لو أزال الشعر



من رأسه وشعرة من لحيته وشعرة من باقى بدنه على التوالى فى مكان واحد لزمته الفدية (و) ازالة  
 (الاظفار) والكلام فيها كالكلام فى ازالة الشعر (واللبس) ويستثنى الهيئان وان لم يكن محتاجا اليه  
 والمنطقة والحائض وله ان يدخل يده فى قبض منفصل عن البدن ورجله فى ساق الخفى لافرازه (والدهن)  
 أى تدخين شئ من شعر رأسه ولحيته ولو محلو قين بدهن ما يلحق باللعبة فالتصل بها من الشارب  
 والصفقة والعذار دون غيره من الحاجب والهدب وشعر الحد والجبهة على ما اعتده ابن النقيب  
 (والتطيب) ولا بد فى وجوب الدم من أن يكون الطيب بالطيب على الوجه المألوف فيه ولا شئ  
 فى زهر الباذية ونبتها الطيب لانه لا يعد طيبا (عرقا ومقدمات الجماع) فلو استمنى وأنزل فعليه الفدية  
 (والوطء بين التحليلين) الجماع (بعد الجماع المفسد) المنفصل أو المتصل وتعد الفدية بتكرار الجماع  
 ولو كثرت المرات وان كان على التوالى المعتاد وان لم يسبق التكفير على الصحيح (وقبل تمام العاسد)  
 بأن كان الجماع قبل التحليل أما بعدهما فلا حرمة ولا فدية وان بقى عليه رمى الجمار والمبيت بمنى واذا تكرر  
 الجماع بين التحليلين لحكمه حكم تكرره بعد الافساد وقد تقدم (وفى واحد من هذه) الاسباب (الثمانية)  
 يتخير الشخص بين ذبح شاة بصفة الضحية (أو التصديق بثلاثة صعيان على ستة مساكين لكل مسكين  
 منهم نصف صاع) ولا يجوز لكل مسكين أن ينقص منه واعطاء مسكين مدين مما انفردت به هذه الكفارة  
 (أو صوم ثلاثة أيام وللخير المعدل سببان فقط اتلاف الصيد) أى البرى الوحشى كالماء كحل هو أو أحد  
 أصوله ولو عرض له التانس لا يزول عنه الحكم وذلك بأن يتلف الصيد تحت يده ولو نوديعه أو يتلفه هو أو  
 بزمه نفسه أو بما معه من حيوان أو نحوه بشرط أن يكون قابلا لذلك حميرا أو لونا سيبيا أو جاهلا أو مخطئا  
 أو مكرها وان كان يرجع على المكره بما غرمه ولا فرق فى ذلك بين صيد الحرم وصيد الحلال ان كان محرما فان  
 كان خلا لا اختص ذلك بصيد الحرم سواء كان كل منهما فى الحرم أو الصيد وحده أو كان كل منهما فى الحلال  
 لكن من السهم فى الحرم (و) اتلاف (الشجر) فى الشجرة الكبيرة بقرة أو بدنة وفى الصغيرة أن قاربت  
 سبع الكبيرة شاة فان صغرت جدا فالقيمة فان زادت على سبع الكبيرة يزداد فى الشياخ الى سبع شياخ  
 وأما نبات الحرم فان كان شأنه أن ينبت بنفسه لا يجوز أخذه وان استنبت فى أخذه ضمنه بالقسمه ان لم تلف  
 فان أخلف بلا نقص فلا ضمان وان أخلف ناقصا فعليه إثم من النقص (وقد تقدم الواجب فى الصيد)  
 فى فصل محرمات الاحرام (وملكه الواجب فى الشجر) وكل من لم يمتنع شاة تجازله ذبح بقرة أو بدنة مكانها  
 الا فى جزاء الصيد فانه يجب عليه المثل وذلك فى غير اتلاف نحو الحامة ولو ذبح بدنة ونوى التصديق  
 بسبعها عن الشاة الواجبة وأكل الباقي تجاز ولو نحر بدنة أو بقرة عن سبع شاة لزمته تجاز وان اختلف سبب  
 وجوبها وتجب الكنية فى سائر الدماء الواجبة عند الذبح أو اعطاء الوكيل وله أن يفوضها الى الوكيل ان كان  
 مميزا مسلما وتكفى نية الكفارة هنا وفى الاطعام والصيام ويجب فى الصوم تعيينه من كونه تمتعا أو قرانا أو  
 غيرهما وتكفى نية الفدية لانه واجب (ولا يصح ذبح هذه الدماء كلها ولا تفرقها ولا تفرقة الطعام بدله)  
 أى الدماء (الا فى الحرم) أى أى محل كان (ويستثنى منها دم الاحصار فيذبح فى مكان الاحصار) وفى الحل  
 لانه شارعى حق المحصر كالحرمة (ويقرى هو) أى الدم (أو بدله) الذى هو الطعام (فيه) أى مكان  
 الاحصار من حل أو حرم (ولا يصح نقله) أى ذلك الدم (عنه) أى ذلك المكان الى مكان آخر (الا الى  
 الحرم) بل الاولى بتمتعه بالدم لو ذبح بمحل لا فقر فيه وهو محل الاحصار من حل تجاز النقل الى مساكين  
 أقرب محل اليه ولو ذبح بمحل لا فقر فيه لم يجز الذبح ويأتى بالصوم فى أى مكان شاء من حل أو حرم  
 لكن الحرم أولى فيما لا يجب تأخيرها كالسبعة أيام المتقدمة.

### (باب الضحية والعقيقة)

فالضحية ما يذبح من النعم شكرها الى الله تعالى من يوم العيد الى آخر أيام التشريق (والعقيقة ما يذبح على  
 المولود عند خلق شعره) (الضحية) أى فعلها (شاة مؤكدة) فى حقنا على الكفاية ان تعدد أهل البيت فاذا  
 فعلها واحد منهم سقط الطلب عن الباقي ولا يحصل الثواب لمن لم يفعل ولا إفسنة عين (فى جميع الجهات) من

والاظفار واللبس  
 والدهن والتطيب  
 ومقدمات الجماع والوطء  
 بين التحليلين وبعد الجماع  
 المفسد وقبل تمام الفاسد  
 وفى كل واحد من هذه  
 الثمانية يتخير الشخص  
 بين ذبح شاة أو التصديق  
 بثلاثة صعيان على ستة  
 مساكين لكل مسكين  
 منهم نصف صاع أو  
 صوم ثلاثة أيام وللخير  
 المعدل سببان فقط  
 اتلاف الصيد والشجر  
 وقد تقدم الواجب  
 فى الصيد ومثله الواجب  
 فى الشجر ولا يصح ذبح  
 هذه الدماء كلها ولا  
 تفرقها ولا تفرقة الطعام  
 بدلها الا فى الحرم  
 ويستثنى منها دم  
 الاحصار فيذبح فى مكان  
 الاحصار ويفرق هو أو  
 بدله فيه ولا يصح نقله  
 عنه الا الى الحرم  
 (باب الضحية  
 والعقيقة) الضحية شاة  
 مؤكدة فى جميع الجهات



ويزيد تأكيداً  
في حق الحجاج بمنى  
وبدخل وقتها اذا طلعت  
الشمس ومضى زمن  
يسع صلاة العبد  
وخطبته ويستمر أداء  
الى غروب الشمس آخر  
أيام التشريق الثلاثة  
فمن ذبح ضحيته قبل  
دخول وقتها لم تقع له  
ضحية وكذا من ذبحها  
بعد خروج وقتها الا  
اذا نذر ضحية معينة  
أو ضحية في ذمته ثم  
عين المنذور وأخر الذبح  
حق خرج الوقت فإنه  
يلزمه بعده ويكون قضاء  
ويحرم تأخير ذبح  
الواجبة عن وقتها بلا  
عذر ولا تصح التضحية  
الا بالانعام وأفضلها  
بعير ثم بقرة ثم شاة  
وسبع شياه أفضل من  
بعير والضأن أفضل من  
المعز ويصح بالذكر  
والانثى الا ان كانت  
حبل والذكر أفضل فان  
كثر زوانه فالانثى التي  
لم تلد أفضل منه  
والمجزى من الابل  
ما تم له خمس سنين  
ودخل في السادسة ومن  
البقر والمعز ما تم له  
سنتين ودخل  
في الثالثة ومن الضأن  
ما تم له سنة أو أسقط  
نناياه بعد ستة أشهر  
ولا يجزى ما فيه

أهل الوادي والحضر والسفر شوا الحجاج وغيره (ويزيد تأكيداً كدها في حق الحجاج بمنى) ولا تجب الا بالنذر  
كقوله تعالى أن اضحى بهذه أو بشاة أو أن ملكك شاة فعلى أن اضحى بها وكقوله هذه أضحية ولا يحتاج  
في هذا القول الى نية بل لا عبرة بنية خلافة لا نه صريح وبلغونية ذلك بلا لفظ قال السيد عمر البصري ومحل  
وقوع قوله هذه أضحية نذر انما لم يقصد الأخبار والالم تتعين خلافاً لا بن حجر وامل حيث قال لا نصير  
الأضحية بهذا القول مندورة وإن قصد الأخبار بخلاف قوله أن ملكك هذه فعلى أن اضحى بها فلا نصير  
مندورة لأن المعين لا يثبت في الذمة (وبدخل وقتها اذا طلعت الشمس) يوم النحر (ومضى زمن يسع  
صلاة العبد وخطبته) بأقل تمكن (ويستمر أداء الى غروب الشمس آخر أيام التشريق الثلاثة) بحيث  
لو قطع الحلقوم والمري قبل تمام غروب آخرها صحت أضحيته (فمن ذبح ضحيته قبل دخول وقتها) بأن لم  
يمض من الطلوع أقل مما يجزى من الصلاة والخطبة (لم تقع له ضحية) وكذا من ذبحها بعد خروج وقتها الا  
اذا نذر ضحية معينة ابتداء بقوله لله على أن اضحى بهذه الشاة (أو ضحية في ذمته) كان يقول لله على  
أضحية (ثم عين المنذور وأخر الذبح حتى خرج الوقت فإنه يلزمه) أي الذبح (بعده) أي خروج الوقت  
(ويكون) أي الذبح (قضاء ويحرم تأخير ذبح) الضحية (الواجبة عن وقتها) المذكور (بلا عذر) فان  
تلفت المعينة في نذر الذمة ولو بلا تقصير بقي الأصل وهو الذمة عليه أو تلفت في نذر المعينة ابتداء بلا  
تقصير فلا شيء عليه وان تلفت بتقصير يلزمه الاكثر من قيمة مثلها يوم النحر وقيمته يوم التلغ ليشترى  
بها كرملة أو مثلي للتلغ فأكثر فان كان تلفها في يوم النحر في أيام التشريق فيلزم قيمتها فقط في ذلك  
اليوم (ولا تصح التضحية الا بالانعام) وهي الابل والبقر الأهلية والغنم لا تنها عبادة تتعلق بالحيوان  
فاختدت بالنعم كالزكاة فلا يجزى بغيرها ولا متولد بينها وبين غيرها بخلاف متولد بين نوعين منها فيعتبر  
سنة تأعلاهما كسنتين في متولد بين ضأن ومعز أو بقر ولا يجزى الا عن واحد وان كان بصورة البقر  
(وأفضلها) للواحد عند الانفراد بعير ثم بقرة ثم شاة (ضائنة ثم عنز ثم الاشتراك بالبدنة ثم بالبقرة  
(وسبع شياه) من الضأن أفضل من سبع من المعز وسبع من المعز أفضل من بعير) أو بقرة وان كان كل  
منهما أنه كثر نحرها لطيب لحم الشاة مع تعدد اراقة الدم (والضأن أفضل من المعز) لأنه كثر نحرها وكثرة  
السمن أفضل من كثرة العدد فسهينة أفضل من هزمتين وكان كائناً ذكرين وكثرة اللحم أفضل من كثرة  
الشحم وشاة أفضل من مشاركة في بدنة أو بقر فلا تفراد بأراقة الدم وتجزى البدنة والبقرة عند  
الاشتراك فيها عن سبعين والشاة المعينة عن واحد فقط من حيث حصول التضحية حقيقة فان ذبحها عنه  
وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في ثوابها صحت التضحية مع هذا القصد من حيث سقوط الطلب وخارج  
بالمعينة الاشتراك في شاتين متشاعتين بين اثنين فإنه لا يصح (وتصح) أي التضحية (بالذكر والانثى الا  
ان كانت نجس) كما قاله الأكرخ خلافاً لابن الرفعة فإنه قال إنها تجزى لأن نقص اللحم ينجر بالجنين ثم  
قال الحصن في كفاية الأخبار ينبغي أن يفصل فيقال ان كانت الحامل سميته فتجزى قطعاً للمعنى المقصود  
من الأضحية وان لم تكن شميته فان بان بها أن لا تجزى والا أجر أث كغيرها أه ومثل الحامل قريبة  
العهد بالنساج (والذكر أفضل) لأن لحمه أطيب كما قاله الرافعي (فان كثر زوانه فالانثى التي لم تلد أفضل  
منه) لأن أنثى أرطب لحماً (والمجزى من الابل فما تم له خمس سنين ودخل في السادسة) نعم لو قال جعلت  
هذا الفصيل أو هذا المعيب ضحية ونجس ذبحه في الرقيت وكان قربة لأضحية كذا في شرح الغاية للشيخ محمد  
المصري (ومن البقر) الانثى (والمعز فما تم له سنتان) كتحديد (ودخل في الثالثة) وانما اشترط زيادة  
السن في المعز لأن الضأن أطيب لحماً منه وكذا يقال في زيادة سن الابل عن البقر (ومن الضأن فما تم له  
سنة أو أسقط نناياه) أو واحدة منها بشرط كون الاسقاط (بحد سنة أشهر) ويكون تمام السنة كالبلوغ  
بالسن والاسقاط كالبلوغ لا احتلام فإنه يحكم بأسبقها (ولا يجزى ما فيه بحرب ولو بسير) على  
الأصح الذي نص عليه أنشأه لانه يفسد اللحم والودك واختار الأمام والغزالي والرأفي أن الجرب  
يلا يمنع الأجزاء الا الكثير كالمريض (ولا ما فيه من ال) بحيث لا يرغب في لحم الطبيعة العالية من طلبة



اللحم في الرخاء (أو عرج) فلو كان يشيرا بحيث لا يتخلف به عن الماشية لم يضر (أو عور) سواء فزعت  
 خدقتها أو بقيت لفوات جزء ما كولي مستطاب ونقص رعاها فتهزل (أو مرض بين) بحيث يظهر بسببه  
 الهزال وفساد اللحم وفي قول لمن المرض فلا يمنع الأجزاء مطلقا وأما المرض في الحديث فيحمل على  
 الجرب وفي وجه لمن المرض فيمنع مطلقا وإن كان يشيرا (ولا) يجرى (ما انفصل منه جزء ما كولي ولو  
 يشيرا) كقطع الأذن والذنب والألية والضرع وكالسكاه وهي التي لم يخلق لها أذن (الأنثى) وهو  
 مقطوع الأنثى والمرض عروق البيضين لأنه مذكور في بعض النسخ بكتبين مع جواز أن رواه الحاكم  
 ولأن ذلك يزيل اللحم حليبا وكثرة وبه ينجر عافات من البيضين مع أنها لا يؤكلان لحدة كذا في شرح  
 الغاية ثم المقطوع الذنب إن كان المقطوع كثيرا فلا خلاف في عدم أجزاءه وإن كان يشيرا ففيه خلاف  
 ولا يصح عدم الأجزاء وضبط الأمام الفرق بين القليل والكثير بأنه إن لم يبق بعد فكثير والآيسر  
 ولو قطع الذنب وبقى متدليا أجزأت الضحية على الأصح وتجرى المخلوقة بلا ذنب أو ضرع أو ألية أو  
 في الأخرين فبالقياس بدكر المعز وأمل في الأول فبالقياس عليها وتجرى صغيرة الأذن والقصاء  
 وهي التي كسر قرنها من أصلها سواء سكر الدم أم لا والجاء وهي التي كسر أحدها والجلعاء وهي التي لم يخلق  
 لها قرن والغضباء وهي التي ذهب بعض قرنها والعصماء وهي التي أنكرت غلاف قرنها والقصماء وهي التي  
 أنكرت قرنها الباطن لأن ذلك كله لا يؤثر في اللحم فأشبه الصوف نعم نكرة التضحية بذلك واختلف  
 في مطلق جميع الأسنان فجزم بعضهم بالأجزاء وبعضهم بعدمه وصححه النووي وفصل بعضهم أن كان  
 ذلك يضر ونقص اللحم فلا تجزى والآجزاء قال البغوي وهذا أحسن كذا في كفاية الأخيار  
 (ويحرم الأكل من الضحية الواجبة) سواء كانت نذر مجاز أو كان علق بالزمام إلا ضحية بشفاء مريضه  
 أو كان مطلقا بأن لم يعلق بالزمام شيء كان قال جعلت هذه الشاة أضحية (ويجب التصديق بها كلها) حتى  
 جلدتها وقرنها فلا يجوز للمضحي أن يأكل منها شيئا منه مثله في ذلك من تلزمه نفقته فإن أكل منها شيئا  
 غرمه ولا تلزمه إراقة الدم ثانيا لأنه قد فعله والراجح الذي نص عليه الشافعي أنه يغرم قيمته وقيل يلزمه  
 مثل اللحم وقيل يشارك في ذبيحة أخرى (والسنة أن يأكل من الضحية المسنونة) إن ضحي بها عن نفسه  
 بخلاف ما لو ضحي بها عن غيره كبيت بشرطه فلا يجوز له أكل منها (ولا أفضل ألا يأكل من كبدها)  
 الزائدة على الواجب وأن لا يزيد على ثلاث لقم لا نه <sup>فربوا</sup> كان يأكل من كبد أضحية ولعل الحكمة  
 في أكله من الكبد تكونه أول ما يقع به أكرام الله لأهل الجنة عما ورد أن أكرامه تعالى لهم بأكل زيادة  
 كبد الحوت الذي يحمل الأراض (ويجب التصديق بجزءه) له وقع كبد طبل (من لحمها نيتا) طبل بالامطوخا  
 ولا قد بدا فلا يكفي جعل اللحم طعاما ودعاء الفقير إليه لأن حقه في ملكه ولا يكفي تملكه غير اللحم من  
 جلد وكرش وكبد وطحال ونحوها ولا يكفي الهدية عن التصديق ولا القدر الثاني من اللحم ويكفي  
 الصرف لفقره وأحد مسلم حر ويحرم أكل جميع اللحم ويحرم بيع شيء من الأضحية حتى جلدها وجعله  
 مأجرا للجزار وإن كان يطوعا بل يتصدق به المضحي أو يتخذ منه ما يشاء به من خب أو نعل أو دلو أو غيره  
 ولا يفرج عنه لأنه إنما ذبحا قربة فلا يجوز أن يرجع إليه إلا ما رخص له فيه وهو الأكل ولأن المقصود  
 نفع المستكين ولا يحصل ذلك بمجرد إراقة الدم فيملكهم لتصرفهم في اللحم كما شاءوا من بيع وغيره  
 (ولا أفضل التصديق بها كلها) أي بجميعها لأنها أقرب إلى التقوى وأبعد عن حظ النفس (اللقم تبرك  
 بأكلها) فإنها مشنونة وقيل شواجة لقوله تعالى فكلوا منها وقال أمم الحرميين والغزاة للتصدق بها أحسن  
 على كل قول (فان لم يفعل) أي فان لم يرد التصديق بالكل بما كل النصف ويتصدق بالنصف لقوله تعالى  
 فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير فجعلها سبعا وتعالى تصفين وهذا نص عليه الشافعي في القديم أو  
 (تصدق بثلاثها وأهدي ثلثها وأكل ثلثها) لقوله تعالى وأطعموا القانع والمعتز فجعلها ثلاثة والمراد  
 بأن يقتصر في الأكل على الثلث فأقل وأن يزيد صدقته على الثلث ويهدي الباقي وهذا هو الجديد الأصح

أو عرج أو عور  
 أو مرض بين ولا  
 ما انفصل منه جزء  
 ما كولي ولو سير إلا  
 الخصي ويحرم الأكل  
 من الضحية الواجبة  
 ويجب التصديق بها كلها  
 والسنة أن يأكل من  
 الضحية المسنونة  
 والأفضل الأكل من  
 كبدها ويجب التصديق  
 بجزء من لحمها نيتا  
 والأفضل التصديق بها  
 كلها إلا لقما يتبرك  
 بأكلها فان لم يفعل  
 تصدق بثلاثها وأهدى  
 ثلثها وأكل ثلثها



والقانع هو الجالس في بيته والمعتز السائل ونقل عن الجديد أنه يأكل الثلث ويتصدق بالثلثين ثم المراد بالاهداء هو أن يعطى الثلث للمتجملين من الفقراء فيرجع خاصته إلى التصديق بالثلثين هذا مما احتكاه أبو الطيب عن الجديد وقيل أن يعطى للأغنياء وقال الشيخ أبو حامد يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث للأغنياء المتجملين ولو تصدق بالثلثين كان أحب (والصحة أن يذبحها الرجل بنفسه وأن يحضر الذبح من لم يذبح بنفسه) ذكره كان أو أنثى (و) أن (يسمى) بأن يقول بسم الله (وبكبر الله تعالى) ثلاثاً قبل التسمية وبعدها (عند الذبح) ويصلي ويسلم على النبي ﷺ ولا يهلل شرع فيه ذكر الله تعالى فشرع فيه ذكر نبيه وترك التسمية والصلاة على النبي ﷺ مكرهه ويجب أن ينوي التضحية عند الذبح أو قبله وأن لا يستحضر النية عنده نعم المعينة ابتداء بنذر ولا يجب لها نية أصلاً ككفارة بالنذر عن النية لخروجها عن ملكه وأما المعينة عن نذر في ذمته أو المعينة بالجعل فهي محتاجة لنية عند الذبح وتجوز متارنيا للجعل أو الأقران أو لتعيين ما يصحى به من واجبة أو مندوبة وقرى بين المندوبة والمجسولة بأن الجعل فيه بخلاف في كرومه فاحتاج لنية ويجوز أن يوركل مسلماً بمزاة في النية والذبح وكالات ضحية بمزاة الدماء ولا يصحى أحد عن غيره بلا إذنه في الحث وبلا إباحته في الميث فان فعل ولو جهلاً لم يقع عنه ولا عن المباشر وإنما جاز وفاء الدين عن الغير حثاً أو ميتاً بغير إذنه لا التضحية لأنها عبادة ويفرق بينها وبين الصدقة بأن التضحية تشبه القضاء عن النفس فتوقفت على الإذن بخلاف الصدقة كذا في بشرى الكريم (فروع) محل التضحية بجلد المضحي وفي نقل الأضحية وجهان قياساً على نقل الزكاة والصحيح هنا الجواز والله أعلم كذا في كفاية الأخبار.

والسنة أن يذبحها الرجل بنفسه وأن يحضر الذبح من لم يذبح بنفسه ويسمى وبكبر الله تعالى عند الذبح ويصلي وسلم على النبي ﷺ. (فصل) والعقيقة سنة مؤكدة ويدخل وقتها بانفصال الولد والأفضل ذبحها يوم سابعه ولا يجزى فيها إلا ما يجزى في الضحية وأقلها شاة عن كل مولود والأفضل ذبح شاتين عن الذكر وشاة عن الأنثى ويطبخها بجلود

(فصل) في العقيقة وما يذبح معها الإولى تسميتها ذبيحة أو نسكة وهي في اللغة اسم للشعر الذي على رأس المولود وفي الشرع اسم لما يذبح عند خلق شعره لأن المذبح يحطع والشعر يخلق اذذاك (والعقيقة) أي ذبحها (سنة مؤكدة) ولا أصل فيها قوله ﷺ الغلام يخرتن بعقيقته يذبح عنه يوم سابعه ويخلق رأسه ويستقي رواه الترمذي والمعنى كما ذهب إليه الإمام أحمد وجماعة أنه إذا لم يقع عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة أي لم يؤذن له في الشفاعة وإن كان أهلاً لها لكونه صغيراً أو كبيراً من أهل الصلاح ويقرأ والديه بكسر الدال فيشمل الأجداد والجدات سواء كانوا من جهة الأب أو الأم (ويدخل وقتها) أي ذبح الذبيحة (بانفصال) جميع (الولد) ولا يحسب قبله بل تكون شاة لحم وتسمن عن سقط بلغ من نفخ الروح (والأفضل ذبحها) أي النسكة (يوم سابعه) أي الولد من ولادته وإن لم يخلق فيه قد دخل يومها في حساب السبع ولو قبل الغروب فإن حصلت الولادة قبل لم تحسب تلك الليلة بل اليوم الذي يلي الولادة (ولا يجزى فيها إلا ما يجزى في الضحية) وهي مثلها نحرًا وجنسًا وسلامة من العيوب ونية ووجوبًا بالنذر ونحوه وأمتناع الأكل من الواجبة وغير ذلك ومخالفتها في أمور قليلة منها أن ما يهدي منها للفني يملكه بخلاف الأضحية والفرق أن الأضحية غنصافة عامة من الله للمؤمنين بخلاف النسكة ولو كانت مندوبة وجب التصديق بها كنية كالأضحية قاله الزركشي ومنها أنها تحسن طبخها بجلودها ولا تعطى رجلاً إلى أصل الفخذ ولا ولي اليمنى للقبلة وإن تعددت والحكمة في ذلك التفاؤل بأن المولود يعيش ويمشي ولو تعددت الذبيحة كني لمن رجل واحدة في أصل السنة ولا يجب التملك من لحمها بل طبخها ولا تكسر عظامها كما يأتي (وأقلها شاة عن كل مولود) وتعدد بتعدد الأولاد وتجزى في أصل السنة شاة وسبع بدنية أو بقرة عن الذكر ولا يذبح عنه عن كل من الحسن والحسين بشاة والأفضل ذبح شاتين عن الذكر وشاة عن الأنثى (خبر عائشة رضي الله عنها قالت أمرنا رسول الله ﷺ أن نذبح عن الغلام بشاتين متكا فتين وعن الجارية بشاة رواه الترمذي ولا أن السروء بها أقل من الغلام ولكونها فداء النفس أشبهت الذبيحة في كون الأنثى على النصف من الذكر ومجلحق به الحنث احتياطاً لكن قال الأسنوي أنه يطلع بالجارية (ويطبخها بجلودها) لا بجلودها أو بجلودها



ولا يكسر عظمها بقدر  
الامكان وبعضها للفقراء  
في أما كنهم أحب من  
ندائهم اليها والمخاطب  
بها من تلزمه نفقة المولود  
ان يسربها قبل مضي  
ستين يوما من الولادة  
ويستمر طلبها منه حينئذ  
الى بلوغ المولود فان لم  
يوسر بها الا بعد مضي  
الستين لم تطلب منه بل  
لوفعلها حينئذ وقعت  
شاة لحم لا عقيفة وحيث  
طلبت منه لا يفعلها الا  
من مال نفسه ولو كان  
المولود غنيا ومن بلغ  
ولم يعق عنه سن له ان  
يعق عن نفسه والسنه  
ان يؤذن حين الولادة  
في اذن المولود اليمنى  
وتقام الصلاة في اذنه  
اليبرى وأن يحنكه  
حينئذ شخص من أهل  
الخير بشيء حلوكتم  
وان يحلق رأسه ولو أنى  
ويتصدق بوزن شعرة  
ذهبا أو فضة ويسمى  
باسم من الأسماء الحنة  
والأفضل أن يكون  
الحلق والتصدق  
والتسمية يوم السابع  
وأفضل الأسماء محمد  
فبعد الله فبعد الرحمن  
والتسمية بملك الملوك  
وقاضى القضاة وعبد  
النبي حرام وبالأسماء  
القبیحة ككشاهب  
ومرة مكروه

المولود ويكره الطبخ بحامض ويستحب من طبخها الرجل فانها تعطى للقبالة (ولا يكسر عظمها بقدر  
الامكان) بل يقطع كل عظم من مفصلة فافوا لا بسلامة أعضاء المولود فان كسره لم يكره بل خلاف الأولى  
سواء العاقب والأكل ولا بأس بكسر العظم فيما لو عرق عن الولد بعد موته (وبعضها) أى اهداء طيخة الذبيحة  
مع مرقتها للفقراء في أما كنهم أحب من ندائهم اليها) أى الطيخة فلو دعاهم اليها فلا بأس وإذا أنف  
الذبيحة وجب عليه ضمان ما يطلق عليه اسم التصديق إذا كانت النسبكة مندوبة فباخذ بشئ من اللحم وانما يجب  
التصدق للفقراء بشيء من ذلك لتعود البركة على المولود (والمخاطب بها من تلزمه نفقة المولود ان يسربها  
قبل مضي ستين يوما من الولادة ويستمر طلبها منه) أى الولي (حينئذ) أى حين اذا يسر في أيام أكثر  
النفاس (الى بلوغ المولود) وهذا ان كان الأصل ميسرا بما مر في الفطرة (فان لم يوسر بها الا بعد مضي  
الستين) يوما (لم تطلب منه بل لو فعلها حينئذ وقعت شاة لحم لا عقيفة وحيث طلبت منه لا يفعلها الا من  
مال نفسه) فلا يجوز غلولى أن يعق عن الولد من ماله (ولو كان المولود غنيا) لأن الذبيحة تشرع وهو ممنوع  
من مال المولود (ومن جلع ولم يعق عنه سن له أن يعق عن نفسه) وتطلب النسبكة من الأمهات في ولد الزنا  
لكن لا يظهرها ولو ولد القن لا يعق عنه عند الرمل خلافا لابن حجر حيث قال يعق عنه أصله الحر (والسنه  
ان يؤذن حين الولادة في اذن المولود اليمنى) ولو غير ذكر (وتقام الصلاة في اذنه اليسرى) ويقرأ بين  
الأذان والاقامة سورة الاخلاص ولو كان كافرا لا يؤذن به بما بقي من الفطرة ولعل الحكمة في جعل  
الأذان في اليمنى والاقامة في اليسرى ان الأذان أفضل من الاقامة (واليسرى أفضل من اليسرى لجعل  
الأفضل مع الأفضل وبالعكس ويكنى ذلك من امرأة لأن الغرض مجرد الذكر للتبرك) (وأن يحنكه  
حينئذ شخص من أهل الخير بشيء حلوكتم) (كتمر) ويقدم الرطب على التمر كما في الصيام بأن  
يمضغ انسان صالح ذكر أو أنثى نحو الرطب ويدلك به حنكه ويفتح بها حتى ينزل الى جوفه شيء منه (وأن  
يحلق رأسه) أى شعر رأسه بعد الذبح كما في الحاج (ولو أنى) ويتصدق بوزن شعرة ذهباً أو فضة (لأنه  
يخلق رأسه) (فقال زنى شعرة الحسين وتصدق بوزنه فضة وأعطى القبالة رجلاً العقيفة رواء الحكام  
وقيس بالقضبة الذهب وبالدكر غيره) (ويستحب باسم من الأسماء الحسنة والأفضل أن يكون الخلق  
والتصدق والتسمية يوم السابع) وينبغي تكون التسمية قبل الذبح ثم التسمية لمن له الولاية كالأب فالجد  
ولا عبرة بتسمية غيره ما عدا الولد أو كان سقطاً بلغ أو أن النفي لم تعرف ذكوره ولا أنوثته سمي  
باسم يطلق على الذكر والأنثى كطلحة وينبغي لمن لم يخلق ولم يتصدق عنه أن يخلق وهو ولو بعد بلوغه أن  
كان شعر الولادة باقياً ويتصدق بوزن شعرة يوم السابع فان لم يعلم احتاط وأخرج الأثر قاله الزركشى  
(وأفضل الأسماء محمد) وأحمد (فبعد الله فبعد الرحمن) فلقوله خير الأسماء عما عدا محمد أو محمد  
(والتسمية بملك الملوك وقاضى القضاة وعبد النبي حرام) قال الزياى والمعتد أن التسمية بملك الملوك  
وحاكم الحكام وأفضى القضاة الكراهة اهـ (وبالأسماء القبيحة كشاهب ومرة) وجرب وجمار ونحو  
ذلك (مكروهة) وتكره التسمية أشد كراهية بما يتطير بنفيه عادة كيانع وبركة ونحو مست النساء  
أو سيد الناس أو سيد العلماء لأنه من أقبح الكذب كما قاله الزياى ولا تكره بأسماء الملائكة والأنبياء  
ويحرم تليق الشخص بما يكره وان كان فيه كالأعشى وتندب التسمية بالمولود وكيفيتها أن يقول بذكر  
الله لك في الموهوب أو الموهوبة لك وبلغ أشده ورزقت بره ويرد عليه بركة الله لك وعليك ونحوه كذا  
في نهاية الامل (فائدة) سئل شيخنا أحمد النحرأوى هل يجوز لمن في جأوة أرسل عقيفة ولده هو فيها  
الى مكة فأجاب بقوله قيل يجوز وقيل لا اهـ وقال بعض المشايخ يجوز نقل العقيفة والضحية والزكاة  
الى مكة لفصلتها اهـ وحينئذ اذا قصد المرسل فضيلة مكة لا يجوز ذبح العقيفة التي أرسلت الى مكة في  
غيرها واذا قصد غير ما تجاز ذلك باعتبار قصد المرسل كما أفني بذلك الشيخ أحمد دحلان رضى الله عنهم



كتاب اليمين والنذر  
لا ينعقد كل منهما الا من  
البالغ العاقل المختار  
بشرط أن يتلفظ به  
ويسمع نفسه ولا ينعقد  
اليمين الا باسم من أسماء  
الله تعالى أو صفة من  
صفاته الخاصة به كقوله  
والله أو وقدره الله أو  
ورب الكعبة والحلف  
بالمخلوق كالنبي والكعبة  
حرام ويكفر به الخالف  
ان قصد تعظيمه كتعظيم  
الله فان لم يقصد ذلك فهو  
مكروه فقط وينبغي  
للشخص أن يصون نفسه  
عن اليمين ولو كانت  
صادقا ومن حلف على  
ترك شيء من الفروض  
كالصلوات الخمس أو على  
فعل حرام كقطع الرحم  
عصى ولزمه أن يحث  
في يمينه ويكفر أو على ترك  
سنة كتضاء الجوامع أو  
فعل مكروه كشرب  
التباك فالسنة له أن  
يحث ويكفر أو على  
فعل مباح أو تركه كأكل  
الطعام واللبس ودخول  
الدار فالأفضل له أن  
لا يحث في يمينه وكفارة  
اليمين عتق رقبة مؤمنة  
سليمة من العيوب النحلة  
بالعمل أو اطعام عشرة  
مساكين لكل واحد  
منهم مد من غالب قوت  
البلد أو كسوتهم ولو  
بمئزر يعطى لكل واحد  
منهم ويتخير الشخص  
بين هذه الثلاثة

### كتاب اليمين والنذر

النذر اصطلاحاً تحقيق أمر غير ثابت باسم مخصوص والنذر شرعاً التزام قربة غير واجبة عينا وأن وجبت  
على الكفاية كصلاة جنازة وضم النذر إلى اليمين لأن في بعض أقسام النذر كفارة يمين وهو نذر اللجاج  
(لا ينعقد كل منهما الا من البالغ العاقل المختار بشرط أن يتلفظ به) أي بكل منهما (ويسمع) أي المتلفظ  
بكلام (نفسه ولا ينعقد اليمين الا) بلفظ يفهم منه الذات مجردة من الصفات وهو لفظ الله أو (باسم من  
أسماء الله تعالى) المختصة به التي لا تستعمل في غيره كخالق الخلق (أو صفة من صفاته الخاصة به) سواء كان  
الاسم محمداً (كقوله والله أو) مضافاً كقوله رب العالمين أو لم يكن كذلك كقوله والحي الذي لا يموت  
وسواء كانت الصفة صفة ذات وهي الصفة القائمة به كقوله وعلم الله (وقدره الله) أم صفة فعل كقوله  
والرازق ثم إن ما لا يحتمل غير الله كقوله والذي أعبد أو ما هو مختص بالله كقوله والرحمن أو الرب  
بالتعريف (أو) قوله (ورب الكعبة) لا يقبل الصبر عن الله تعالى إلى غيره لا ظاهراً ولا باطناً وإن  
نواه وأن ما لا يختص بالله وهو له أغلب كالجبار والحق لا ينصرف عن اليمين إلا بنية بأن ينوي به غير الله  
فينصرف عن اليمين وأن ما يطلق على الله وعلى غيره بالسوية كالحي والموجود إن نوي به اليمين كان يميناً  
والأفلاً وأن اليمين ينعقد بقوله وعلم الله وقدرته ونحوها إلا أن يراد بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور  
فلا تعقد (والحلف بالمخلوق كالنبي والكعبة) حرام ويكفر به الخالف ان قصد تعظيمه كتعظيم الله فان لم  
يقصد ذلك فهو مكروه فقط (ولا ينعقد اليمين بالمخلوق ولو جمع قصده فلا كفارة بالحنث فيه ولو قال  
فعلت كذا فلنأخذك أو يرى من الاسلام أو يرى من الله أو من رسوله فليس يميناً وإن قصد بها ولا  
يكفر به ان قصد تبعيد نفسه عن الفعل أو أطلق فيندب أن يقول الشهادتين ويستغفر الله وتجب التوبة  
لأن ما قاله ذنب بحسب التوبة منه وان قصد الرضا بذلك اذا فعل كذا فهو كافر في الحال ولو مات مثلاً  
ولم يعرف قصده حكم يكفر حيث لا قرينة تجعل على غيره على ما اعتد به السنوي والصواب خلافه  
كما هو قضية كلام الأذكار كذا قال الزبائدي (وينبغي للشخص أن يصون نفسه عن اليمين ولو كان  
صادقاً) كما قال أمانا الشافعي رضي الله عنه ما حلفت قط لا صادقاً ولا كاذباً (ومن حلف على ترك شيء  
من الفروض كالصلوات الخمس أو على فعل حرام كقطع الرحم عصى ولزمه أن يحث في يمينه ويكفر)  
كما روي عن رجل قال لعمراني جعلت مالي في رباح الكعبة إن كنت لأحى فقال إن الكعبة لغنة عن مالك  
كلم أخاك وكفر عن يمينك (أو على ترك سنة كتضاء الجوامع) لكن يظلمها (أو فعل مكروه كشرب  
دخان) التباك فالسنة له أن يحث ويكفر (أو جوباً أو حلف على فعل مندوب أو ترك مكروه بحسب  
(أو على فعل مباح أو تركه كأكل الطعام واللبس ودخول الدار فالأفضل له أن لا يحث في يمينه) وكانت  
اليمين بمكروهة هنا كالذي يسن حنثه والإصل في اليمين الكراهة وقد تكون مندوبة إذا كانت في طاعة  
ومحرمة إذا كانت على ترك واجب أو فعل حرام ومباحة كما في دعوى عند حاكم أو في حاجة كتوكيد  
وأمر الحث فيكون واجباً وحراماً ومندوباً ومكروهاً والقاعدة أن اليمين لا تغير حكم المحلوف عليه  
عن صفته من إيجاب أو تحريم أو ندب أو كراهة أو إباحة لكن رجح بعضهم أن ما فيه التخيير بين الحث  
وعدمه فيكون خارجاً عن القاعدة لأن في سنة ترك الحث تغيير المحلوف عليه كما نقله الزبائدي عن  
ابن قاسم (وكفارة اليمين عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب النحلة بالعمل أو اطعام عشرة مساكين  
لكل واحد منهم مد من غالب قوت البلد) أي في غالب السنة وعند أبي حنيفة يجوز صرف طعام  
عشرة مساكين إلى مسكين واحد في عشرة أيام (أو كسوتهم) ولو لبعض البدن (ولو بمئزر)  
هم المراد به المنشفة الكبيرة والأفالم المبريل المعروف لا يسمى كسوة (يعطى) أي الكسوة (لكل واحد  
منهم) على وجه التملك وإن فاوت بينهم فيها (ويتخير) ابتداء (الشخص) المكفر الحر الرشيد  
ولو تكافراً (بين هذه الثلاثة) (وأفضلها) لا اعتاق ولو في زمن الغلاء خلافاً لابن عبد السلام بحيث



بحث أن الطعام في زمن الغلاء أفضل (ولو كان غنياً) ولو أتى بها أنيب على أعلاها ثواب الواجب ان  
تفاوتت غلته لو اقتصر عليه لحصل له ذلك وأن تساوت أنيب على أحدها ثواب الواجب وان ترك  
الجميع عوفب على أقلها لا نه لو اقتصر عليه لا جزأ (فان عجز عنها) أي هذه الثلاثة برقي أو غيره (لزمه)  
صيام ثلاثة أيام (ولو كان الحانت كافر لم يكفر بالصوم لا يترك من أهله ويكفر بالمال كذا في كفاية  
الأخبار) (قائمة) سميت الكفارة كفارة لأنها تستر الذنب فان كان يقصد اليقين خطاة وحلها  
معصية مثل والله لا زينت فاذا زني تكفرت أيم الحنث وأن كان الأمر عكسه مثل أن يقول والله  
لا صليت فاذا صليتك تكفرت أيم اليقين وان كان العقد والحل مباحين مثل أن يقول والله لا ألبس  
هذا تعلقت الكفارة بها وهي بالحنث أحق لا استقرار وجوبه  
فصل في تقسيم النذر وأركانه ثلاثة صيغة ومنذور وناذر وشرط في الناذر إسلام واختيار ونفوذ  
تصرف فيما ينذره وامكان الوفاء والنذر يكون قربة في نذر تبري ومكروه في غيره وعدم صحة نذر  
الكافر خاص بنذر التبرر أما نذر اللجاج فيصح منه والفرق بينه وبين العتق والوقف والصدقة حيث  
نصح منه أن نذر التبرر قربة محضة بخلافها فانها وان كانت قربة إلا أنها خليت بمحضتها فيها من شائبة  
العتق والمالكة فصحتا منه من هذه الحشية لا من حيث كونها قربة وكأيا في نذر التبرر مجازاة للرب فأشبه  
العبادة وهي لا تصح من الكافر (والنذر قسمان) أحدهما نذر تبرر سمي به لأنه لطلب التبرر أو التقرب  
إلى الله تعالى وهو نذر عان الإثول (منجز) وهو أن يلتزم قربة ابتداء من غير تعليق على شيء (و) الثاني  
(معلق) وهو ما كان فيه تعليق على أمر محبوب لا على وجه اللجاج (فلنجزه كقول الناذر الله على كذا)  
أي أن أصلي أو أصوم أو أعتق (أو نذرت الله كذا) ولا بد للصحة من ذكر الله أو لك الخطاب (ويلزمه الوفاء  
بما نذره محالاً) كجواباً مؤسراً وقال تعالى لا يصح المنجز ولا يلزمه شيء لعدم المقابل ولا أن النذر  
عند العرب وعقد بشرط (والمعلق قسمان قسم) وهو نوع ثان من نوعي التبرر وهو (معلق) بشيء لا على  
وجه اللجاج والغضب ويسمى هذا المعلق نذر المجازاة أيضاً وهو أن يلتزم قربة (على حصول نعمة أو اندفاع  
نقمة) أي بنية (كقوله ان شغلني الله أو ان سلبني من كذا) أو ان يسر الله لي أغلج في عام كذا (فله على  
كذا) أي أن أتصدق بمثلها (فاذا وجد المعلق عليه لزمه الوفاء بالمنذور محالاً) وكذا الموقال فعلى ولم يقل عنه  
على الصحيح (و) ثانياً نذر اللجاج وهو التبادي في الخصومة ويسمى نذر اللجاج والغضب والعاقبة  
وبمين اللجاج والغضب والعلق وهو (قسم) واحد وهو (معلق على فعل شيء أو تركه) على وجه اللجاج  
والغضب بأن يحمل نقمته على شيء أو يمنعه منه بتعليق التزام قربة على وجه الغضب (كقوله ان دخلت  
الدار أو ان لم أكل زيدا فله على كذا) أي صوم شهر مثلاً (فاذا وجد المعلق عليه وجب على الناذر الوفاء  
بالمندور أو كفارة يمين) كما مر (وهو مخير بينهما) على مذهب النووي أما على مذهب الرافعي فالواجب  
على الناذر كفارة اليمين كما قاله الرشدى أما إذا التزم غير قربة كان قال ان كنت زيدا فله على أن لا آكل  
الحبز فيلزمه كفارة يمين بلا خلاف (ولا ينعتق نذر الحرام كقتل النفس بغير حق) كأن يقول لله  
على أن أقتل فلاناً بخلاف ما لو قال ان قتلت فلاناً فله على احتاق ربة فينعتق لا نه نذر اللجاج لا سيما  
إذا كان القتل قربة بأن كان المقتول حربياً فإنه يلزمه ما التزم (وصيام العبدین) كأن قال على أن  
أصوم يوم الفطر أو يوم النحر ولا يجب بنذر معصية كفارة ان لم ينو به اليمين فان نوي به اليمين  
أو أضافه لله أو تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر لزمه الكفارة بالحنث فان لم يكن هناك شيء من  
ذلك فلا كفارة بالحنث (ولا) ينعتق (نذر المكروه كالصلاة في المقبرة والحمام والنذر لا حد أبويه  
أو أحد أولاده) هذا إذا لم يقصد حرمان نية الورثة والأحرار النذر ولا يصح النذر مع هذا القصد  
عند جميع من علماء اليمين أما عند ابن حجر والرملي فيصح (وكذا نذر المباح كالآكل واللبس) والنوم  
كقوله على أن آكل ثياباً أو على أن ألبس ثياباً أو على أن أنام وقت القبولة بالآيات وكقوله  
على أن لا أشرب لبناً بالنبي سواء قصد بالآكل كل النعمي على العبادة وبالنوم النشاط على

ولو كان غنيا  
فان عجز عنها لزمه  
صيام ثلاثة أيام  
فصل في النذر قسمان  
منجز ومعلق فالمنجز  
كقول الناذر الله على كذا  
أو نذرت الله كذا  
ويلزمه الوفاء بما نذره  
حالا والمعلق قسمان  
قسم معلق على حصول  
نعمة أو اندفاع نقمة  
كقوله ان شغلني الله  
أو ان سلبني من كذا فله  
على كذا فاذا وجد المعلق  
عليه لزمه الوفاء بالمنذور  
حالا وقسم معلق على  
فعل شيء أو تركه كقوله  
ان دخلت الدار أو ان لم  
أكل زيدا فله على كذا  
فاذا وجد المعلق عليه  
وجب على الناذر الوفاء  
بالمندور أو كفارة يمين  
وهو مخير بينهما ولا ينعتق  
نذر الحرام كقتل النفس  
بغير حق وصيام العبدین  
ولا نذر المكروه  
كالصلاة في المقبرة والحمام  
والنذر لا حد أبويه أو  
أحد أولاده وكذا نذر  
المباح كالآكل واللبس



ولا كفارة فيه (تسعة) زيارة نبينا محمد <sup>صلى الله عليه وآله</sup> سنة مؤكدة لكل أحد وتأكيد للحجاج أكثر وتركها مع التمكن منها حسرة عظيمة وحرمان من خير كثير وانكارها ضلال كبير وخسران مبين والافضل للحجاج تقديمها على الحج ان كان الوقت واسعا يمكن فيه تحصيل الحج بعدها ويستحب لقاصد الزيارة أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه <sup>صلى الله عليه وآله</sup> وأن يزيد من ذلك اذا رأى حرم المدينة وأشجارها وأن يغتسل عند وصول المدينة وقبل دخولها فان لم يتمكن فبعد دخولها وقبل دخول المسجد وأن يلبس أنظف ثيابه ويتطيب والثياب البيض افضل من غيرها وأن يدخل المسجد من باب جبريل فاذا دخله قصد الروضة الشريفة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد فيها والافضل أن يصلي في مصلاه <sup>صلى الله عليه وآله</sup> فان لم يتيسر فبقربه من جهة المنبر الشريف فاذا فرغ من الصلاة حمد الله تعالى

التهجد فالثواب على القصد لا الفعل (ولا كفارة فيه) أي نذر المباح عند المخالفة ان لم يرد به اليقين ولم ينفه الله ولم يتعلق به ترغيب وترهيب أو تحقيق خبر ولا واجب بكفارة اليقين به ولو نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشرك فيها أحد فيكون واحد من ثلاثة أمور اما أن يطوف بالبيت وحده أو يصلي بأحد البيت وحده أو يتوكل الإمامة العظمى لأن الامام الأعظم لا يكون الا واحدا فاذا قام بها واحد فقد انفراد بهذه العبادة ومنع القيام بمصالح الناس (تسعة) فيما يتعلق بزيارة المصطفى <sup>صلى الله عليه وآله</sup> وما يتبع ذلك (زيارة نبينا محمد <sup>صلى الله عليه وآله</sup> تحية مؤكدة لكل أحد) حتى للنساء اتفاقا قال تعالى ولو أنهم اذ طلبوا أنفسهم نجاء فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وهذا لا ينقطع بموته <sup>صلى الله عليه وآله</sup> (وتسعة) أي الزيارة (للحجاج أكثر) أي فلا يختص طلبها بالحجاج غير أنها في حقهم أكد لقوله <sup>صلى الله عليه وآله</sup> من حج ولم يزرني فقد جفاني (و) هي من أعظم القربات قال رسول الله <sup>صلى الله عليه وآله</sup> من زار قبري وجبت له شفاعتي ومعنى وجوب شفاعته أنها ثابتة بالوعد الصادق وأفاد ذلك تخصيص الزائر بشفاعة ليست لغيره اما بزيادة نعم أو بتخفيف الإحمال يوم القيامة واما بكونه بمن الذين يحشرون بلاك حساب واما بغير ذلك وأفادت إضافة الشفاعة له <sup>صلى الله عليه وآله</sup> أنها شفاعته جلية عظيمة بعظم الشافع وفي ذلك الحديث بشري للزائر بموته على الإيمان وعلى دين الاسلام فحينئذ (تركها) أي الزيارة (مع التمكن منها خيرة) أي ندامة (عظيمة وحرمان) أي منع (من خير كثير وانكارها ضلال كبير وخسران مبين) أي هلاك ظاهر (والافضل للحجاج تقديم) أي الزيارة (على الحج ان كان الوقت واسعا يمكن فيه تحصيل الحج بعدها) لتكون غسلة لقول حجتهم والافضل لهم تقديم الحج ويستحب أن يزور المساجد النبوية في طريق المدينة كمسجد بدير ومسجد خليف عند العقبة ومسجد في سرف عنده قبر أم المؤمنين فيمونة ويزور الشهداء بدير وغيرهم (ويستحب لقاصد) المدينة لاسباب (الزيارة أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه <sup>صلى الله عليه وآله</sup> وأن يزيد من ذلك اذا رأى حرم المدينة وأشجارها) وحدايقها وما يقرب بها في الصلاة عليه من عظيم الثواب لاسباب في هذه الأحوال ويرفع الصوت بذلك ويزداد شوقه ويقول اللهم هذا حرم رسولك فاجعله لي وقاية من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب اللهم افتح لي أبواب رحمتك وارزقني من زيارة رسولك <sup>صلى الله عليه وآله</sup> ثم رزقه أولئك وأهل طاعتك واغفر لي وارحمني يا خير مسئول (و) ينظر لدخولها الاولي (أن يغتسل عند وصول المدينة وقبل دخولها فان لم يتمكن فبعد دخولها وقبل دخول المسجد) وأن يلبس أنظف ثيابه ويتطيب (كافي الجمعة) (والثياب البيض افضل من غيرها) وأن تصدق بشيء وإن قل وحرفة لا هلكا اولى ثم يدخلها قائلا بسم الله رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا ويقصد المسجد الشريف مأشأ بسكنة وقار كشلا في نفسه أنه يضع قدميه على مواضع أقدام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا وصل الى باب المسجد الشريف (و) ينبغي أن يدخل المسجد من باب جبريل فليقل أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك واذا خرج قال هذا الآية فيقول وافتح لي أبواب فضلك وهذا مستحب في كل مسجد فيقدم بمناه دخولا ويسرا وخروجا (فاذا دخله) أي المسجد (قصد الروضة الشريفة وهي ما بين القبر والمنبر الشريف) (والمنبر وصلى تحية المسجد فيها) أي الروضة شوامه صلي في موقف رسول الله <sup>صلى الله عليه وآله</sup> أو في غيره (والافضل أن يصلي في مصلاه <sup>صلى الله عليه وآله</sup>) قال السبكي يجعل عمود المنبر حدا منكبه الا يمن ويستقبل الشارية التي الى جانبها الصندوق وتكون الدائرة التي في قبة المسجد بين عينيه فذلك موقف رسول الله <sup>صلى الله عليه وآله</sup> (فان لم يتيسر) أي لم يرد الصلاة فيه (ف) يصلي (بقربه من جهة المنبر الشريف فاذا فرغ من الصلاة للتحية) في الروضة أو غيرها من المسجد (حمد الله تعالى) شكره تعالى على



مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ (وَسَأَلَهُ) كَيْدَامُ النِّعْمَةِ وَهُوَ (أَنْ يَنْفِيَهُ هَذِهِ الزِّيَارَةُ وَتَقْبَلُهَا مِنْهُ وَدَعَا بِمَا أَحَبَّ) دِينًا وَدُنْيَا  
 (لِنَفْسِهِ وَلِمَنْ يَحِبُّ) مِنْ وَالِدَيْهِ وَأَشْيَاخِهِ وَأَقَارِبِهِ وَأَخْوَانِهِ (وَالْمُسْلِمِينَ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ) (أَيُّ يَقْصِدُ) إِلَى الْمَوَاجِهَةِ  
 لِلزِّيَارَةِ فَيَقِفُ قِبَالَ الْوَجْهِ الشَّرِيفِ وَطَرْدُكَ لِمَا مَعْرُوفُهُ هُنَاكَ) وَهُوَ الْكُوكَبُ الْمُنِيرُ عَلَى الرَّجَاءِ  
 الْبَيْضَاءِ الْمَعْلُوقِ عَلَيْهَا الْقَنْدِيلُ (فَيَسْتَدِيرُ الْقِبْلَةَ وَيَسْتَقْبِلُ الْوَجْهَ الشَّرِيفَ) وَيَقِفُ عَلَى مَقْدَارِ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ  
 مِنْ جِدَارِ الْحِجْرَةِ الشَّرِيفَةِ (بِخُشُوعٍ وَخُضُوعٍ وَأَدَبٍ) وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى بَسَارِهِ كَمَا فِي الصَّلَاةِ (فَارْغَ الْقَلْبُ  
 مِنْ عِلَاقِ الدُّنْيَا) فَتَحْضُرُ فِي قَلْبِهِ جَلَالَةُ مَوْقِفِهِ وَمَنْزِلَةُ مَنْ هُوَ مُحَضَّرُهُ وَعَلَيْهِ صَلَاتُهُ بِحُضُورِهِ وَقِيَامِهِ  
 وَسَلَامِهِ فَانْهَاجَ نَجْمُكَ تَسْمَعُ سَلَامَكَ وَيَعْلَمُ وَقُفْكَ بَيْنَ يَدَيْهِ (نَظَرًا إِلَى أَسْفَلٍ مَا يَسْتَقْبِلُهُ) مِنَ الْأَرْضِ  
 غَايِ الطَّرْفِ فِي مَقَامِ الْهَيْبَةِ وَالْعَظِيمِ وَالْأَجَلِ (وَيَسْلِمُ عَلَى أَفْضَلِ الْخَلْقِ صَلَواتُكَ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ الْمَلَائِكَةُ  
 لَهُ مِنْ غَيْرِ تَشْوِيشٍ) بَلْ يَخْفِضُ صَوْتَهُ وَسُكُونَهُ جَوَارِحَ وَحُضُورَ قَلْبٍ (وَأَقْلَهُ السَّلَامِ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ وَسَلَّمَ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَطْوِلْ) فَلْيَقِلْ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ السَّلَامُ  
 عَلَيْكَ يَا حَبِيبَ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا صَفْوَةَ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ الطَّاهِرِينَ الظَّاهِرِينَ السَّلَامُ  
 عَلَيْكَ وَعَلَى أَزْوَاجِكَ الطَّاهِرَاتِ أُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ السَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى أَصْحَابِكَ أَجْمَعِينَ السَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى  
 الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَسَائِرِ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ جَزَاكَ اللَّهُ  
 عَنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْضَلَ مَا جَزَى نَبِيًّا وَرَسُولًا عَنْ أَمَةٍ قَالَ السُّبُكِيُّ وَالْمُرُويُّ عَنْ السَّلَفِ الْإِيْمَانُ فِي ذَلِكَ  
 جَدًّا فَمَنْ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ثُمَّ إِنْ كَانَ أَحَدٌ  
 أَوْ صَاءَ بِالسَّلَامِ فَلْيَقِلْ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنَ الْعِبَارَةِ (ثُمَّ يَأْخُذُ بِجَهَةِ  
 يَمِينِهِ قَدْ ذَرَعَ) لِلْسَّلَامِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَنَّ رَأْسَهُ عِنْدَ مَنْكَبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَواتُكَ (فَيَسْلِمُ عَلَى أَبِي  
 بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَواتُكَ  
 وَصَفِيهِ وَثَانِيهِ فِي الْفَارِجِ جَزَاكَ اللَّهُ عَنْ أَمَةٍ رَسُولُهُ خَيْرٌ (ثُمَّ يَأْخُذُ بِجَهَةِ يَمِينِهِ قَدْ ذَرَعَ أَيْضًا) لِلْسَّلَامِ عَلَى  
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَنَّ رَأْسَهُ عِنْدَ مَنْكَبِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَيَسْلِمُ عَلَى عُمَرَ الْفَارُوقِ ابْنِ الْخَطَّابِ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ الْفَارُوقِ الَّذِي أَعَزَّنَا اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ جَزَاكَ اللَّهُ عَنْ  
 أَمَةٍ نَبِيٍّ صَلَواتُكَ خَيْرٌ (ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَوْقِفِهِ الْأَوَّلِ قِبَالَ الْوَجْهِ الشَّرِيفِ وَيَتَوَسَّلُ بِهِ) صَلَواتُكَ  
 (فِي حَقِّ نَفْسِهِ) فِي قَضَاءِ حَوَائِجِهِ (وَيَسْتَشْفَعُ بِهِ) صَلَواتُكَ (إِلَى رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى جَهَةِ رَأْسِ  
 الْقَبْرِ الشَّرِيفِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ) وَيَقِفُ عِنْدَ الْأَسْطُوَانَةِ الَّتِي هِيَ عَلَى جَهَةِ الرَّأْسِ الشَّرِيفِ فَيَجْعَلُهَا عَنْ  
 بَسَارِهِ وَالْمِرَاةَ أَنْ يَمِيلَ عَنِ الْقِبْلَةِ بِحَيْثُ لَا يَسْتَدِيرُ الْقَبْرَ الشَّرِيفَ (فَيَكُونُ) الزَّائِرُ وَاقِفًا بَيْنَ الْقَبْرِ  
 وَالْأَسْطُوَانَةِ أَمَا أَنْ يَجْعَلُهَا عَنْ بَسَارِهِ كَمَا تَقْدُمُ وَأَمَا أَنْ يَكُونَ (الْقَبْرَ الشَّرِيفَ عَنْ شِمَالِهِ) وَيَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى  
 وَيُجِدِّدُهُ (وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ) دِينًا وَدُنْيَا (لِنَفْسِهِ) وَلِوَالِدَيْهِ وَأَوْلَادِهِ (وَلِأَحْبَابِهِ) مِنْ أَقَارِبِهِ وَأَشْيَاخِهِ  
 وَأَخْوَانِهِ (وَالْمُسْلِمِينَ) وَهَكَذَا يَفْعَلُ كُلَّمَا أَرَادَ الزِّيَارَةَ) ثُمَّ يَأْتِي الرُّكُوعَ فَيَكْثُرُ فِيهَا مِنَ الذِّكْرِ وَالِدَعَاءِ  
 خُصُوصًا الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَواتُكَ ثُمَّ يَجْعَلُ تَحْتَ نِجَابِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ شَاهِدًا مِنَ الْقَبَةِ الْمَكْرُمَةِ  
 وَيَسْتَدْكِرُ فَيَأْتِي بِزَلِّ اللَّهِ مِنْ وَاسِعِ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ عَلَى الْحَالِ فِيهَا صَلَواتُكَ حَتَّى يَقْوَى رُجَاؤُهُ فِي التَّوَسُّلِ بِهِ إِلَى رَبِّهِ  
 فِي قَضَاءِ مَطَالِبِهِ وَبُلُوغِ مَآرِبِهِ وَيَسْمَعُ الْأَذَانَ وَيَدْرِكُ الْجُمُعَةَ فِيهِ (وَيَنْبَغِي لَهُ لَزُومُ الْأَدَبِ مَدَّةَ أَقَامَتِهِ  
 بِالْمَدِينَةِ وَأَنْ يَحَافِظَ عَلَى الْإِعْتِكَافِ فِي مَسْجِدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّمَا دَخَلَهُ وَعَلَى الصَّلَاةِ  
 فِيهِ خُصُوصًا مَعَ الْجُمُعَةِ وَأَنْ يَكْثُرَ مِنَ الصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَأَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ) وَتَأْكُدُ عَلَيْهِ  
 الْحَافِظَةَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ الْأَقَامَةَ بِالْمَدِينَةِ الْكَرِيمَةِ مِنْ فَرَصٍ دَهْرٍ لَا تَنْتَسِرُ كُلُّ أَحَدٍ فَلْيَنْتَسِرْ  
 تِلْكَ الْفُرْصَةَ وَيَصْرِفْ جَمِيعَ زَمَنِهِ فِي مِهْمَاتِ الْأَعْمَالِ وَلَا يَضَعُ مَوَاسِمَ الْخَيْرَاتِ مُتَدَلِّيًا فَإِنَّ ذَلِكَ تَدْلِيلٌ  
 عَلَى الْحَرَمَانِ وَالْعِبَادَةِ تَعَالَى (و) يَنْبَغِي فِي مَدَّةِ الْأَقَامَةِ بِالْمَدِينَةِ (أَنْ) يَخْرُجَ

و سأل أن ينفعه هذه  
 الزيارة و يقبلها منه  
 و دعا بما أحب لنفسه  
 و لمن يحب و للمسلمين ثم  
 يتوجه الى المواجهة  
 للزيارة فيقف قبالة الوجه  
 الشريف و لذلك علامة  
 معروفة هناك فيستدير  
 القبلة و يستقبل الوجه  
 الشريف بخشوع  
 و خضوع و أدب فارغ  
 القلب من علق الدنيا  
 ناظر الى أسفل ما يستقبله  
 و يسلم على أفضل الخلق  
 بصوت يسمعه  
 الملاصق له من غير  
 تشويش و أقله السلام  
 عليك يا رسول الله صلى الله  
 عليك وسلم و من شاء  
 فليطول ثم يتأخر جهة  
 يمينه قدر ذراع فيسلم على  
 أبي بكر الصديق رضى الله  
 عنه ثم يتأخر جهة يمينه  
 قدر ذراع أيضا فيسلم  
 على عمر الفاروق ابن  
 الخطاب رضى الله عنه  
 ثم يرجع الى موقفه  
 الأول قبالة الوجه  
 الشريف و يتوسل به  
 في حق نفسه و يستشفع  
 به الى ربه سبحانه و تعالى  
 ثم ينتقل الى جهة رأس  
 القبر الشريف و يستقبل  
 القبلة فيكون القبر  
 الشريف عن شماله  
 و يدعو بما أحب لنفسه  
 و لا حجاب للمسلمين

وهكذا يفعل كلما أراد الزيارة و ينبغي له لزوم الأدب مدة أقامته بالمدينة و أن يحافظ على الاعتكاف في مسجده و أن  
 كلما دخله و على الصلاة فيه خصوصا مع الجماعة و أن يكثر من الصوم و الصدقة و تلاوة القرآن و أنواع العبادة و أن



كل يوم متطهراً إلى البقيع (بزور أهل البقيع) بعد السلام عليه <sup>عليه</sup> (خصوصاً يوم الجمعة فإنه  
 أكد في ذلك فإذا انتهى إلى البقيع قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإن شاء الله بكم لأحقون اللهم  
 اغفر لأهل بقيع الغرقيد وينبغي أن يقصد المزارات المشهورة ولا ولي أن يبدأ منها بقبر سيدنا عثمان بن  
 عفان لأنه أفضل من في البقيع واختار بعضهم أن يبدأ بقبر سيدنا إبراهيم ابن الرسول <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فإذا بدأ بقبر  
 عثمان رضي الله عنه يدخل القبة بخضوع وخشوع واجلال واكرام <sup>لأنه</sup> في قبره وصفة السلام عليه  
 أن يقول الصلَام عليك يا أمير المؤمنين أبا عمر عثمان السلام عليك يا جامع القرآن الصلَام عليك يا معدن  
 الاحسان الصلَام عليك يا من استحييت منه ملائكة الرحمن الصلَام عليك يا من بايع عنه رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
 بنفسه الشريفة وقال حمزة بن عبد المطلب عن عثمان الصلَام عليك يا من خصه الله تعالى بمصاهرة خير الانام علي  
 ابنته الكرام الصلَام عليك يا من جهز جيش العسرة بما أقربه عين سيد المرسلين الصلَام عليك يا من  
 اشترى بئر رومة فأوقفها على المسلمين اللهم انا نشهد أنه كان خليفة صدقي وإمام حق وأنه نصيح الدين  
 وبذل جهده للمسلمين وقيل مظلوماً يوم الدار فأنزله اللهم منازل الشهداء الأبرار وانفعنا بزيارته  
 ومحبتهم واحشرونا في زمرة نبينا سيدنا محمد <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وزمريته ثم يدعوا بمآشأه ثم يبدأ بسيدنا العباس  
 فيقول الصلَام عليك يا أبا الفضل العباس الصلَام عليك يا أيها العم الحق الصلَام عليك يا ساقى الحجيج بمكة  
 الأئمة الصلَام عليك يا من سقى الله بشفاعته أهل المدينة ثم يدعوا ويتوسل به إلى الله تعالى وفي قبة العباس  
 قبر السيدة فاطمة بنت سيدنا رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فإن الصحيح أن قبرها بالبقيع وفي هذه القبة أيضاً قبر  
 سيدنا الحسن بن سيدنا علي وقبر زين العابدين علي بن الحسين وقبر محمد الباقر بن زين العابدين وابنه  
 جعفر الصادق وروى أن رأس الحسين دُفِن بالبقيع عند قبر أمه فاطمة فينبغي أن يسلم على هؤلاء  
 كلهم فيأخذ جهة يمينه ويقصد زيارة هؤلاء فيبدأ بالسلام عليهم جملة فيقول الصلَام عليكم أهل بيت  
 النبوة ومعدن الرسالة رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه محمدي مجيد انما يريد الله ليزهبن عنكم  
 الرنجس أهل البيت ويظهركم تطهيراً ثم يسلم على كل واحد منهم ويسلم على فاطمة رضي الله عنها فيقول  
 الصلَام عليك يا أم الحسن والحسين الصلَام عليك أيتها الزهراء الصلَام عليك يا بنت المصطفى  
 الرسول الصلَام عليك أيتها الجوهرة المصونة والذرة المكنونة الصلَام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يسلم  
 على الحسن رضي الله عنه فيقول الصلَام عليك يا سبط نبي الهدى الصلَام عليك يا قرّة عين المصطفى الصلَام  
 عليك يا ابن سيف الله المسلول الصلَام عليك يا ابن بنت الرسول الصلَام عليك يا من أصلح الله به بين المسلمين  
 وبشر بذلك سيد المرسلين الصلَام عليك يا أبا العلاء ورحمة الله وبركاته ومثل ذلك سيحونا الحسين ثم يسلم  
 على زين العابدين فيقول الصلَام عليك يا أبا العلاء العامين الصلَام عليك يا سلالة النبوة الصلَام عليك  
 يا شريف الأئمة الصلَام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يسلم على محمد الباقر فيقول الصلَام عليك يا سيدي أبا  
 جعفر محمد الباقر الصلَام عليك يا ذا الشرف الأصيل والفضل الجليل الصلَام عليك يا ابن زين العابدين  
 الصلَام عليك يا خیر العلماء العالمين الصلَام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يسلم على جعفر الصادق فيقول  
 الصلَام عليك يا سيدي جعفر الصادق الصلَام عليك يا من كان علم الهدى به في العلم والعمل يقتدي الصلَام  
 عليكم أيتها الفروع الزكية والذوات العلية اللهم بمجاهدك وكرامتهم عليك تقبل زيارتنا وارحم  
 ضراعتنا ثم يدعوا بمآشأه ثم يأتي قبر سيدنا إبراهيم ابن سيدنا رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فيقول الصلَام عليك  
 يا سيدي إبراهيم ابن سيدنا رسول الله الصلَام عليك يا قرّة عين النبوة الصلَام عليك يا أشرف الناس أبا  
 الصلَام عليك يا نتيجة الشرف الساذخ وسلالة المجد الواسخ الصلَام عليك يا جوهرة الشرف الأعلى  
 واسطة العقد المحلى صلى الله على إليك وعليك ونفعنا بمحبتك وحشرونا في زمرة أئمتنا المصطفى وزمرك ثم  
 يدعوا بمآشأه وفي قبة سيدنا إبراهيم فيقول سيدتنا رقية أخته وعثمان بن مظعون وفاطمة بنت اسد أم علي

بزور أهل البقيع  
 خصوصاً يوم الجمعة



والشهداء بأحد وأفضله  
يوم الخميس ومسجد قباء  
وأفضله يوم السبت  
وبقية المشاهد بالمدينة  
وهي مشهورة هناك.

ويسن أن يأتي المساجد التي في المدينة (وبقية المشاهد بالمدينة وهي مشهورة هناك) منها قبر السيدة  
فاطمة بنت أسد أم سيدنا علي بن أبي طالب فيقف عندها ويقول السلام عليك يا فاطمة بنت أسد  
السلام عليك يا صاحبة الشرف الأعلى السلام عليك يا أم أمير المؤمنين السلام عليك يا من اضطجع  
رسول الله ﷺ في قبرها السلام عليك يا من البسها رسول الله ﷺ قيصره بعد موته رفع الله منزلتك ونفعنا



بزيارتك ثم يدعي لكن قال ابن حجر ان المشهد المشهور بفاطمة بنت ابي عبد الله شهد سعد بن معاذ رئيس  
 الانصار ومنها قبر الامام مالك بن انس امام دار الهجرة رضى الله عنه وهو بالبيع فيقف عنده ويقول  
 السلام عليك يا مالك بن انس رحمة الله عليك ورضوانه السلام عليك يا امام دار الهجرة السلام عليك  
 يا من جعله الله على الخلق حجة السلام عليك يا حامل لواء الدين السلام عليك يا ناصر سنة سيد المرسلين  
 نفعنا الله بمحبته وجعلنا واياك في دار كرامته ثم يدعي وفي جنبه قبر شيخه نافع في قبة لطيفة او قبر ابي  
 شحمة بن سيدنا عمر بن الخطاب جلده ابو فرض ومات ومنها قبر اسمعيل بن جعفر الصادق وهو على  
 ركن سور البلد وبابه من داخل المدينة فيقف عنده ويقول السلام عليك يا سيدي اسمعيل بن جعفر  
 الصادق السلام عليك يا سلاله النبوة السلام عليك يا شريف الامة السلام عليك يا معبد العلم والدين  
 السلام عليك يا ابن بنت سيد المرسلين السلام عليك ورحمة الله وبركاته نفعنا الله بمحبته وزيارتك  
 ومنها قبر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب رضى الله عنهم وهو خارج باب المدينة  
 على طريق دزب الشام على يسار الذهاب الى احد فيقف عنده ويقول السلام عليك يا ابا عبد الله السلام  
 عليك يا ابن بنت رسول الله السلام عليك ايها الامام السعيد الشهيد السلام عليك ورحمة الله وبركاته  
 نفعنا الله بمحبته وزيارتك ويا بانيك الطاهرين ثم يدعي ثلثا ومنها مشهد مالك بن سنان والد ابي  
 سعيد الخدري رضى الله عنهما وهو ببلد السور غربي المدينة ومنها قبر سيدنا عبد الله والد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ومنها قبر سيدنا علي العريض بن جعفر الصادق وهو في مشهد كبير خارج المدينة المنورة شرقها  
 على فرسخ منها ويستحب ان يخرج لزيارته ولا فضل ان يكون ذلك يوم الربوع فاذا وقف امام سيدنا  
 علي العريض فليقل السلام عليك يا سيدي علي العريض بن جعفر الصادق السلام عليك يا سلاله النبوة  
 السلام عليك يا شريف الامة السلام عليك يا معبد العلم والدين السلام عليك يا ابن بنت سيد المرسلين  
 السلام عليك ورحمة الله وبركاته نفعنا الله بمحبته وزيارتك ويا بانيك الطاهرين (فاذا اراد السفر)  
 من المدينة (ودع المسجد الشريف وفعل مثل ما فعل اول الدخول) بان يصلي ركعتين تفلأ مطلقا او سنة  
 الخروج ولا ولي ان يكون بمصلاه <sup>مكة</sup> ثم بما قرب منه ثم دعا بما أحب دينا ودنيا ومن آكد  
 لا يتهاون الى الله تعالى في قبول زيارته ثم يأتي القبر المكرم وبعد جميع ما ذكره في ابتداء الزيارة  
 (وسال الله تعالى ان لا يجعل هذا آخر العهد بزيارة هذا النبي الاعظم <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>) كأن يقول اللهم  
 لا تجعل هذا آخر العهد بي وببين مسجده <sup>مكة</sup> وحرمة ويسر لي العود الى زيارته والعكوف  
 في حضرته سبيلا سهلا وارزقني العفو والعافية في الدنيا والآخرة وزدنا الى اهلنا سالين غابرين ثم  
 ينصرف ويمشي تلقى وجهه على العادة ولا يمشي القهقري ولكن خروجه من المدينة من طريق الشجرة  
 لا اتباع واذا أشرف على بلدته يحسن ان يقول اللهم اني اسالك خيرا وخيرا اهلها وخيرا ما فيها واعوذ بك  
 من شرها وشر اهلها وشر ما فيها اللهم اجعل لنا بها قرارا ورزقا حسنا اللهم ارزقنا خيرا واعذنا من  
 وبها ما وخبنا الى اهلها وجبب صالحا اهلها وبين ان لا يطرق اهلها ليلا ويسن اذا دخل  
 على اهلها ان يقول توبيا توبيا توبيا او بالافساد رجوعا اي اسالك توبة كاملة ورجوعا  
 عما لا يرضيك وينبغي ان يورداد خيرا بمقدومه فان هذا من علامات القبول والله اعلم  
 ثم تحمى <sup>هذه</sup> تحمى تستعمل على طرف من التصوف منافع ان شاء الله تعالى (ينبغي لكل شخص  
 ان يقصد بجميع اعماله) من الافعال والاقوال قلت او كثرت (وجه الله تعالى فقط حتى يكون  
 من المخلصين والافهوه من اهل الرياء الذين يلعب بهم الشيطان ولا يحدون لاعمالهم ثوابا يوم القيامة)  
 والقامل من الاخلاص افراد الحق تعالى في الطاعة بالقصد وهو ان يريد بطاعته  
 التقرب الى تعالى دون شئ آخر من تصنع لمخوف او اكتساب محبة عند الناس او محبة مدح منهم

فاذا اراد السفر ودع  
 المسجد الشريف وفعل  
 مثل ما فعل اول  
 الدخول وسال الله  
 تعالى ان لا يجعل هذا  
 آخر العهد بزيارة هذا  
 النبي الاعظم <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
 في خاتمة ينبغي لكل  
 شخص ان يقصد بجميع  
 اعماله وجه الله تعالى  
 فقط حتى يكون  
 من المخلصين والافهوه  
 من اهل الرياء الذين  
 يلعب بهم الشيطان  
 ولا يحدون لاعمالهم  
 ثوابا يوم القيامة



أومعنى من سائر المعاني سوى التقرب إليه تعالى كأن يريد بعبادته ثواب الآخرة أو اكرامه في الدنيا أو استعانتة على أمور دينه ولا يخرج عن حد الإخلاص ما يريد به ثواب الآخرة أو الأكرام في الدنيا والسلامة من آفاتنا وإخلاص كل عبد في أعماله على حسب مرتبته ومقامه فأما من كان من الأبرار فنتهي درجة إخلاصه أن تكون أعماله شاملة من الرياء الحلي والخفي ومن قصد موافقة الهوى النفسى طلب لما وعد الله به المخلصين من جزيل الثواب وحسن المآب وهو بما أوعد به المخطئين من ألم العذاب وسوء الحساب ومما حصل أمره إخراج الخلق عن نظره في أعماله بزه مع بقاء مرتبته لنفسه في النسبة إليها والاعتداد عليها وأما من كان منهم من المقربين فقد جاوز هذا إلى عدم رؤيته لنفسه في عملها وإخلاصه إنما هو بشهود انفراد الحق تعالى بتحريكه وتسكينه من غير أن يرى لنفسه في ذلك حولا ولا قوة ويعتد عن هذا المقام بالصديق الذي به يصلح مقام الإخلاص فعلم الأول هو العمل لله تعالى وعمل الثاني هو العمل بالله (وأن يحسن المعاملة مع جميع الخلق في جميع أمور الدنيا والدين ليكون تسليم العاقبة إذا التقى الله تعالى) بالموت بأن يرجح المؤمنين ويحلم على الظالمين أو يصفح عن الجاهلين ويحسن إلى المسيئين ويكرأف بعباد الله تعالى أجمعين وأن يحسن خلقه حتى مع البهايم كما قال الفضيل لو أن العبد أحسن الإحسان كله وكان له ذنبا حجة أساء إليها لم يكن من المحسنين (وأن يدوم على الوضوء ما استطاع) لما ورد في الحديث القدسي يا موسى إذا أصابك مصيبة أو أنت على غير وضوء فلا تلوم من إلا نفسك وعقله عليه الصلاة والسلام دمع على الطهارة يوسع عليك الرزق (ويكثر من ذكر الله تعالى) ولذا كره أقرب الطرق إلى الله تعالى وهو علم على وجود ولايته لكن لا يطرده الشيطان إلا إذا كان بعد تطهير القلب وأما قبل تطهيره فلا يفقد شمله وورد أن من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ألها واحدا صمدا لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد أحدى عشرة مرة كتب الله له ألفي حسنة ومن زاد زاده (و) من تلاوة القرآن في جميع الأوقات خصوصا أول النهار وآخره وأول الليل وآخره لا سيما في رمضان وعن أبي أمامة الباهلي رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اقرأ القرآن فإنه نجا في يوم القيامة شفيعا لأصحابه رواه مسلم وعن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله تبارك وتعالى من شغله القرآن عن ذكرى ومسلتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسهو لهم القرآن الأتكر ولا ينالهم الحساب ثم على كتيب من مسك حتى يفرغ من حساب الخلائق رجل سقرأ القرآن ابتغاء وجه الله وآم به فمادهم راضون وداع يدعو إلى الصلاة ابتغاء وجه الله عز وجل وعبد أحسن فماتته وبين ربه وفيما بينه وبين مواليه رواه الطبراني (وأن يكثر من صلاة النافلة) خصوصا العابد زوى في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه تعالى أنه قال ولا يزال عبد يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحسنه كنت تحميه الذي يستمع به وبصره الذي يصبر به ويديه التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها فبى يسمع وبى يبطش وبى يمشي ولئن سألتني لآعطيه ولئن استعذني لآعذه اه وهذا مجاز وكناية عن نصرة العبد وتأييده وإعانتة كما يستعين بالعبد بهذه الجوارح على تحصيل مراده ومما حصلت الموافقة من العبد ربه في محابه فحصلت موافقة الرب لعبد في حوائجه ومطالبه فقال ولئن سألتني لآعطيه ولئن استعذني لآعذه أى كما وافقني في أمثال أو أمري والتقرب إلى بمحابة فانا أوافقها فيما يسألني أن أفعله به فإذا حمل العبد التعب في بدايته قبل الله عليه بالمعونة والتيسر وخط عنه الأعباء وسهل إليه الصبر ورحب إليه الطاعة ورزقه فيها من لذة المناجاة ما يلبه عن سائر اللذات ويقويه على إمامة الشهوات ويتوانى شياسته وتقويته ويمدده بمعونته فان الكريم لا يضيع سعي الراجي ولا يخيب أمل المحب (و) أن يكثر من (الاستغفار) وله الفاظ منها المستغفر الله

ويعتد

بالحول

وأن يحسن المعاملة مع جميع الخلق في جميع أمور الدنيا والدين ليكون تسليم العاقبة إذا التقى الله تعالى وأن يدوم على الوضوء ما استطاع ويكثر من ذكر الله تعالى وتلاوة القرآن في جميع الأوقات خصوصا أول النهار وآخره وأول الليل وآخره وأن يكثر من صلاة النافلة والاستغفار



العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه ومنها ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 ما رأيت أحدا أكثر من أن يقول أستغفر الله واتوب اليه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها حديث قول  
 رسول الله كفارة المسجدة أستغفر الله واتوب اليك ومنها سبيل الاستغفار وهو اللهم أنت ربي لا اله  
 الا أنت خلقتني وزنا عجبك وزنا غلي عجبك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبو بكر  
 بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك أنت الغفور الرحيم (خصوصا آخر  
 الليل) لأنه وقت استجابة ولا بأس أن يقول فيه هذه المناجاة التي قد قرب أجل وضعفت قوتي وجئتك  
 بذنوب لا تحملي الجبال ولا تغسلي البحار أسألك الغفور يا غفار (ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وهي  
 من أعظم القرب وأهم المهمات من يريد القرب من رب الأرباب لا أن فيها من التوسل إلى الله تعالى بحبه  
 صلى الله عليه وسلم وقد قال تعالى وأتبعوا إليه الوسيلة ولا وسيلة إليه تعالى ما قرب ولا أعظم من رسوله إلا كرم  
 صلى الله عليه وسلم يحكي أن امرأة جاءت إلى الحسن فقالت له توفيت لي ابنة وأريد رؤيتها في النوم فقال لها صلي أربع  
 ركعات بعد العشاء واقري في كل ركعة بعد الفاتحة سورة الهاكم مرة ثم اضطجعي وصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 إلى أن تنامي ففعلت فرأتها في العقوبة متسلسلة ومغلولة لحاءت اليه فأخبرته فأعظم وقال لها تصدقني عنها  
 ففعلت ثم رأي في تلك الليلة كأنه في روضة من رياض الجنة وفيها نهر يريه عليه جارية جميلة وعلى رأسها  
 تاج من نور فقالت له أعر فني فقال لا فقالت له أنا ابنة تلك المرأة فقال لها بغير هذا وصفت على نارك  
 فقال لك كذبت كذبت فقال ثم بماذا بلغت هذا قالت كنا شعبين تملف نفسي في تلك العقوبة ففتر  
 واحد بن الصالحين على قبورنا وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم مرة وجعل نوابها لنا فاعتقنا الله من ذلك ببركته  
 وبلغ نصبي ما رأيت اه وورد في الحديث عن قال اللهم صل على محمد ومحمد وآله (خصوصا يوم الجمعة وليلتها) وعن  
 أدا ثلاثا وثلاثين مرة فتح الله له ثمانين قبره وقبر نبيه محمد صلى الله عليه وسلم (خصوصا يوم الجمعة وليلتها) وعن  
 على مرفوعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليلة الجمعة ولو مرة اللهم صل على محمد النبي الأمي الحبيب  
 الأعلى القدر العظيم الجاه وعلى آله وصحبه وسلم كنت في الحدة بكدي (ومن الدعاء خصوصا  
 في الأسفار) وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن  
 دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة الوالد على ولده رواه الترمذي والمراد دعوة المظلوم باليوع  
 الذي ظلم به ولا يجوز الدعاء بغيره ودعوة الوالد بحق كان فالولد غافا بأن فعل معه ما تذاذي به  
 تاذيا ليس بالهين (وبجامع الخير) كقراءة المولد (وعند شدة الكرب) وروى ما تستغفر في مرفوعا  
 من دعاء أحجب إلى الله عز وجل من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد رحمة عامة انتهى وينبغي أن يدعو  
 بعداء الامام أحمد بن حنبل عن سفيان الثوري فان الله تعالى مدحه عنه وهو يارب كل شيء بقدرتك على  
 كل شيء اغفر لي كل شيء ولا تسألني عن شيء ومن الادعية المحبوبة بها نقل عن بعضهم أن من قرأ ثلاث  
 مرات بين سنة الصبح وقرضه يموت على الايمان بلا شك وهو اللهم بحق الحين وأخيه وجده وأبيه وأمه  
 وبني نجي من النعم الذي نزلنا فيه يا حي يا قيوم أسألك أن تتور قلبي بتور معرفتك (ومن الصيام خصوصا  
 في الأيام الفاضلة كالأشهر الحرم) وهي ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب (ويوم عاشوراء)  
 ويوم عرفة لغير الحج (وعشر ذي الحجة) أي العشر الأول من ذي الحجة وكذا العشر الأول من  
 محرم ورجب وشعبان (و) يوم (الاثنين والخميس) والجمعة (و) ينبغي لكل شخص أن يجعل الخوف  
 من الله تعالى نصب عينه على الدوام فإنه سبب لتحصيل كل خير والبعد عن كل سوء  
 فهو أن يخافه عقابه وقد فرض الله على عباده أن يخافوه فقال وخافون ان كنتم مؤمنين وعنه صلى الله عليه وسلم  
 يخاف الله مخافة كل شيء ومن لم يخف الله خاف كل شيء وعن أبي حفص قال الخوف شر كل قلب به  
 يصبر عما فيه الخير والشر ومن علم بأن لا نافع ولا ضار الا الله تعالى لم يخف غير الله من شئ ونار

خصوصا آخر الليل  
 ومن الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 خصوصا يوم الجمعة  
 وليلتها ومن الدعاء  
 خصوصا في الأسفار  
 وبجامع الخير وعند  
 شدة الكرب ومن  
 الصيام خصوصا  
 في الأيام الفاضلة  
 كالأشهر الحرم ويوم  
 عاشوراء وعشر  
 ذي الحجة والاثنين  
 والخميس وأن يجعل  
 الخوف من الله تعالى  
 نصب عينه على الدوام  
 فإنه سبب لتحصيل كل  
 خير والبعد عن كل سوء







الانسان اذا غضب لعب به الشيطان وكذلك اذا غلبت عليه شهوته و (الحسد وغير ذلك) كالحرص  
 فيها كان العبد خربصا على كل شيء اعماه خربصه واصممه وكذا من كان حاسدا وكالشمع من الطعام وان كان  
 فعلا لا صافيا فان الشبع يقوى الشهوات وهي اسلحة الشيطان ومحت التزين من الاثاث والثياب والدور  
 فان الشيطان اذا رأى هذا غلب على قلب الانسان باض وفرخ فلا زال يدعو به الى غارة الدار وتزين  
 سقوفها وحيطانها وتوسيع ابنتها ويدعو به الى التزين بالثياب والدواب والطمع في الناس فاذا غلب  
 الطمع على القلب لم يزل الشيطان يحجب اليه التصنع والتزين لمن طمع فيه بأنواع الريبة والنفاق حتى يصير  
 المطمع في نفسه كأنه معبود فلا يزال يتفكر في حيلة التودد اليه ويدخل بكل حيلة نحو للوصل الى ذلك وقل  
 أحواله الثناء عليه بما ليس فيه والمداهنة له بترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعجلة وترك  
 البست في الأمور فلا يزال العمل ينبغى أن تكون بعد التصبر وهو يحتاج الى تمهل وتأمل والعجلة تمنع من  
 ذلك وعند الاستعجال يروج الشيطان شره من الانسان من حيث لا يدري وكالدرهم والدينار شاترا  
 أصنافه الأموال من العروض والدواب والبقار فان كل ما يزيد على قدر القوت والحاجة فهو مستغنى  
 الشيطان وكالبخل وخوف الفقر فان ذلك هو الذي يمنع من الانفاق والتصدق ويدعو الى الادخار  
 والعذاب الأليم وكحوض العوام الذين لم يمارسوا العلم في التفكير في ذات الله تعالى وصفاته وفي آتونه  
 لا يلتمسوا حجة يتقوله لم يفهموا في الشك في أصل الدين ويصير الشخص بها كافرا أو مبتدعا وكسوء الظن  
 بالمسلمين فان من يتحكم بشر على غيره بالظن بغيره الشيطان على أن يطول اللسان في حقه بالغيبة أو ينظر اليه  
 بعين الاحتقار ويرى نفسه خيرا منه وكل ذلك من المهلكات وكل صفة مذمومة أسلحة الشيطان  
 (وليواظب) أي يداوم (على طاعة مولاه ويشغل بها أوقاته) بحدة حياته فغسي أن يأتيه الموت وهو على  
 حالة مرضية فليقلل تعالى وهو راض عنه واعلم أن المراد بغير ذلك الاخرة الشالك لطريقها لا يخلو عن  
 سنة أحوال اما عباد أو عالم أو متعلم أو محترف أو واهي أو موحد مستغرق بالوحد الصمد عن غيره فالعبد  
 من المتجرد للعبادة الذي لا يشغل له غير ما كمالا ولو ترك العبادة تجلس بطلا فالا نسب له فان يستغرق  
 في أكثر أوقاته في العبادة والعالم هو الذي يتفهم الناس بعلمه في فتوى أو تدريس أو تصنيف فان أمكنه  
 استغراق الأوقات في ذلك فهو أفضل ما يستغنى به بعد المكتوبات وروايتها والمرااد بالعلم المتقدم  
 على العبادة هو العلم الذي يرغبه الناس في الآخرة ويتردهم في الدنيا ويعينهم على سلوك طريق الآخرة اذا  
 قصد بالتعلم الاستعانة به على السلوك والمعلم هو القاصد بالتعلم وبوجه الله تعالى فاشتغاله بالتعلم أفضل من  
 اشتغاله بالآذكار والنوافل بل لو كان من العوام فحضور مجالس الوعظ والعلم أفضل من اشتغاله بالآذكار ورا  
 والمحترف الذي يحتاج الى كسب لعائه ليس له أن يصنع العيال ويستغرق الأوقات في العبادة بل كرده  
 في وقت الصناعة حضور السوق والاشتغال بالكسب ولكن ينبغي أن لا ينسى ذكر الله في صناعته بل  
 يواظب على التيسيرات والآذكار وقراءة القرآن فان ذلك يمكن أن يجمع مع العمل ولا يفوته ومما  
 فرغ من تحصيل كفايته يعود الى العبادة والو الى تحمل الامام والقاضي وكل منولى لمصالح المسلمين قيامه  
 بحاجات المجتدين وأغراضهم على وفق الشرع وقصد الاخلاص أفضل من اشتغاله بالآذكار ورا  
 أن يشتغل بحقوق الناس في النهار أو يقتصر على المكتوبات ويقوم الا وراذلا والمؤخنة المستغرق  
 بالو احد الصمد الذي أصبح في مهنة واحدة فلا يحب الآله ولا يخاف الآله ولا ينتظر الرزق من  
 غيره فمن ار تفعت رتبته الى هذه الدرجة لم يفكر الى تنويع الأوراد واختلافها بل ورده بعد  
 المكتوبات وأحد وهو حضور القلب مع الله تعالى في كل حال فلا يخطر بقله أمر ولا يقترع سمعة  
 قارع ولا يلوح لصره لأن لا كان له فيه غيرة وفكرة ومزيد فهذا جميع أحواله تصلح أن تكون  
 سببا لازما لهذه الخصال وهذه الخصال درجات الصديقين ولا وصول اليها الا بعد ترتيب الآذكار والمواظبة  
 عليها (نعماله سبحانه وتعالى وتنويع البه) تبارك وتعالى (بجاء أكرم خلقه عليه) أي عنده

والحسد وغير ذلك  
 وليواظب على طاعة  
 مولاه ويشغل بها  
 أوقاته مدة حياته فغسي  
 أن يأتيه الموت وهو  
 على حالة مرضية  
 يلقى الله تعالى وهو  
 راض عنه نسأله  
 سبحانه وتعالى  
 وتنويع البه بجاء  
 أكرم خلقه عليه



تعالى (أن يعاملنا برضاه عنا في الدنيا والآخرة خصوصاً عند قبض أرواحنا وفي قبورنا ويوم الفرع  
 الأكبر) وهو عند بقر الناقور وعند تفلت نجهنم من أيدي سائقها وعند اخراج بعث آدم وعند دفعهم  
 إلى الخزنة (مع أصولنا) أي الآباء والأمهات (وفروعنا) أي الأولاد (وحواشيها) أي جوانبنا  
 من الأعمام والأخوال والعمات والحالات (وأشياخنا وأحبتنا والمسلمين الأحياء منهم والميتين  
 سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك والحمد لله رب العالمين محمد  
 يوافي) أي يقابل (نعمه ويكافئ مزيده) أي بمائل زيادة نعمه (ياربنا لك الحمد كما ينبغي) أي يليق  
 (لجلال وجهك وعظيم سلطانك اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد عبدك ونيك ورسولك النبي  
 الأمي) أي الذي لا يكتب ولا يقرأ الكتابة (وعلى آل سيدنا محمد وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل  
 بيته كما صليت وسلت وباركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين أنك تحميد مجيد)  
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه عدد ما ذكره الذكرون وعدد ما غفل عن ذكره الغافلون ورضي  
 الله عن أصحاب رسول الله أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين آمين

الحمد لله الذي سهل لعباده سبيل العلم ليتعلموا وأوضح لهم محجة الدين ليتقدموا والصلاة والسلام على  
 من بين لنا الحلال والحرام وعلينا فروع الدين وقواعد الاسلام سيدنا محمد القائل من يرد الله به خيرا  
 يفقه في الدين وعلى آله وأصحابه ذوى العلم والعمل واليقين (وبعد) فقد تم بحمد الله تعالى طبع الشرح  
 المسمى (بالتار الياضة في الرياض البديعة) لمؤلفه العلامة الجليل والفهامة النبيل الاستاذ العالم العامل  
 الشيخ محمد نووي الجاوي فقه دره لقد ألف فأبدع وصنف لجمع ولو اطلمت على هذا الشرح لوجدته  
 لو وزن بالذهب لكان أكثر من ذلك يساوي اذ هو لجل فروع الدين وعقائده جامع وحاوي  
 يتففع به المبتدى ويحتاج اليه المنتهى وممازاده بهجة أنه على الرسالة المسماة (بالرياض  
 البديعة في أصول الدين وبعض فروع الشريعة) لمصنفها صاحب اليد البيضاء  
 والهمة الشفاء الاستاذ العالم الفاضل الشيخ محمد حسب الله بن سليمان  
 جزاهما الله على ذلك خير الجزاء وجمع بينهما في الجنة يوم اللقاء  
 وكان تمام طبعه وحسن ترصيفه ووضع

التي حازت من الدقة والاتقان ما يفوق  
 الحصر فالحمد لله على التمام رزقنا الله  
 تعالى وإياها حسين الحتام وصلي  
 الله وسلم على خير الأنام  
 وآله وصحبه البررة  
 الكرام  
 آمين

أن يعاملنا برضاه عنا  
 في الدنيا والآخرة  
 خصوصاً عند قبض  
 أرواحنا وفي قبورنا  
 ويوم الفرع الأكبر  
 أصولنا وفروعنا  
 وحواشيها وأشياخنا  
 وأحبتنا والمسلمين  
 الأحياء منهم والميتين  
 سبحانه اللهم  
 وبحمدك أشهد أن  
 لا إله إلا أنت  
 أستغفرك وأتوب  
 إليك والحمد لله  
 رب العالمين  
 محمد يوافي  
 نعمه ويكافئ  
 مزيده ياربنا  
 لك الحمد كما  
 ينبغي لجلال  
 وجهك وعظيم  
 سلطانك اللهم  
 صل وسلم وبارك  
 على سيدنا محمد  
 وأصحابه وأزواجه  
 وذريته وأهل  
 بيته كما صليت  
 وسلت وباركت  
 على سيدنا إبراهيم  
 وعلى آل سيدنا  
 إبراهيم في العالمين  
 أنك تحميد مجيد



﴿ فهرست، الثمار البانعة في الرياض البديعة في أصول الدين وبعض فروع الشريعة ﴾

صحيفة		صحيفة
٥٩	فصل في مسائل مشورة	٢ خطبة الكتاب
٦١	فصل فيما يبيح الفطر	١٤ (كتاب الطهارة)
٦٢	فصل فيما يلزم بالافطار	١٦ فصل في بيان ما يحل وما يحرم
٦٣	باب في بيان أحكام الاعتكاف	من الآتية وغيرها
٦٤	(كتاب الحج والعمرة)	١٧ فصل في حكم اجزاء الميت
٦٦	باب في بيان ما لا بد منه في النسك	باب نواقض الوضوء
٦٧	فصل فيما يطلب للاحرام	١٨ فصل في صفة الاستنجاء
	فصل فيما لا بد منه للوقوف وفيما ينسبني للحرم	٢٠ باب الوضوء
٦٨	فصل في واجبات الطواف وسننه	٢٣ باب الغسل
٦٩	فصل في واجبات السعي وسننه	٢٤ باب التيمم
	فصل فيما يتعلق بالخلق وفي بيان الترتيب	٢٦ باب النجاسة وازالتها
٧٠	فصل في الميقات الزماني والمكاني	٢٨ اب الحيض والنفاس
٧١	فصل فيما يتعلق بمزدلفة ومنى	٢٩ (كتاب الصلاة)
٧٢	فصل في واجبات الرمي وسننه	٣١ باب شروط الصلاة
٧٣	فصل في طواف الوداع وما يذكر معه	٣٢ باب أركان الصلاة
٧٤	فصل في محظورات الاحرام وما يذكر معها	٣٦ فصل في نوافل الصلاة
٧٦	فصل في الاحصار والفوات	٣٧ فصل فيما يطلب في الصلاة
٧٧	فصل في بيان الدماء	٣٩ باب مفسدات الصلاة
٧٩	باب الضحية والعقيقة	٤١ باب صلاة الجماعة
٨٢	فصل في العقيقة وما يذكر معها	٤٢ باب صلاة السفر
٨٤	(كتاب اليمين والنذر)	٤٤ باب صلاة الجمعة
٨٥	فصل في تقسيم النذر	٤٦ باب صلاة العيدين والكسوف والاستسقاء
٨٦	تمة فيما يتعلق بزيارة المصطفى ﷺ وما يتبع ذلك	٤٩ (كتاب الجنائز)
٩٠	خاتمة حسنة تشتمل على طرف من التصوف نافع ان شاء الله تعالى	٥٣ (كتاب الزكاة)
		٥٧ (كتاب الصيام)
		فصل في أمور لا بد منها للصوم
		٥٨ فصل في أنواع المفطرات